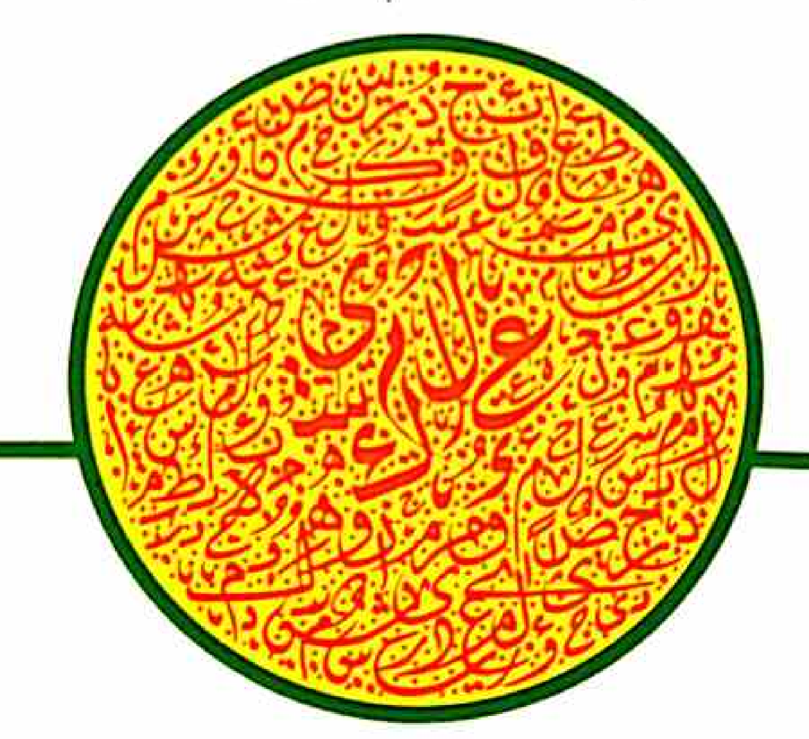


عبد الكريم الرعيض



منشورات



ظاهرة الإعراب في العربية

عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض

1988 م

منشورات



مقدّمة

الحمدلله خلق الإنسان علمه البيان، ومكنه من الإعراب عما في نفسه بيسر وإتقان، والصلاة والسلام على أفضل الخلق وأكملهم فصاحة وبلاغة وعُلوّ شأن.

وبعد:

فهذا بحث في الإعراب وأهميته وأصالته، ودواعي الحفاظ عليه وصيانته، ذلك أننا كنا ندرس القواعد النحوية في المعاهد الدينية ابتداء بشروح الأجرومية والأزهرية، ومروراً بقطر الندى وشذور الذهب، وانتهاء بشرحي الألفية لابن عقيل وابن هشام، فيستفيد كل منا من هذه الكتب على قدر جهده واستعداده، وكنا ندرس ظواهر اللغة وفي مقدمتها: (ظاهرة الاعراب) كقواعد ثابتة ومبادىء مسلّمة، غير أنه بعد الالتحاق بالدراسة الجامعية والاطلاع على مادتي: فقه اللغة وأصول النحو وما فيهما من موضوعات عن الاحتجاج والقياس والاشتقاق والاعراب فوجئت بوجود بعض الآراء التي تشكك في أهمية الإعراب أو أصالته في العربية مما لم يكن يخطر على البال من قبل مما دفعني الى الاهتمام بهذه القضية، ومحاولة معرفة جذورها التاريخية، وجمع المعلومات حولها لأرى ما إذا كانت دراستنا للنحو في السابق تقوم على

الأوهام دون الحقائق أم أن جمهور النحاة هم الذين كانوا على الصواب، وهذه ليست إلا آراء عابرة لا تستطيع أن تثبت أمام البحث والتمحيص.

وما زالت تلك الفكرة تراود ذهني، وتُلحُّ على تفكيري حتى تهيأت الظروف لهذه الرسالة فرأيتها فرصة مناسبة لاستكمال البحث في هذا الموضوع وجمع وتمحيص ما توصلت إليه حوله من أفكار وآراء.

تلك هي صلتي بالموضوع.

ولا شك أنه موضوع مهم وحساس، ذلك أن اللغات إنما وجدت ليعبر بها كل قوم عن أغراضهم ومقاصدهم، ووصف ما يحدث منهم وحولهم، فهي وسيلة نقل الفكر والعلم والإحساس من شخص الى آخر، ومن جيل الى جيل، وبقدر إيفاء اللغة بتلك المطالب تكون منزلتها وقيمتها، فاللغات الراقية هي التي تعبر عن ذلك بوضوح لا لبس فيه ولا خلل يعتريه بحيث تكون لها ظواهر وأنماط تتناسب مع كل المواقف، وتكشف عن كل المعاني، وتعبر عن جميع الحاجات الحسية والمعنوية.

و (ظاهرة الإعراب في العربية) هي أهم تلك الظواهر والأنماط التي أكسبت هذه اللغة مكانتها، ومنحتها مرونتها، وجعلتها تعبر عن جميع مجالات الحياة وما يستجد فيها بيسر وإسماح، لأن الإعراب يساعد على وضوح المعنى وتحديده، ويزيل اللبس ويكشف الغموض ويعطي للكلمات حرية الحركة فيمكن من تنويع التراكيب بتنوع المواقف والمقامات.

وهذا البحث إنما يستهدف إثبات تلك القيمة وتوضيحها، ونفي الشك والارتياب عنها، وتبيين موقف النحاة والعلماء منها في القديم والحديث، ودراسة ما قدموه لها من تفسير ونظريات، مع التعرض لبعض محاولات النقد والاصلاح، والكشف عن أسبابها ودوافعها ونتائجها.

ولذلك تضمن هذا البحث خمسة فصول تناوله من جوانبه المختلفة: فكان الفصل الأول في تاريخ هذه اللغة وتحديد فصيلتها، وبيان منزلتها بين اللغات، وإيضاح لأهم ما تتميز به من خصائص في الحروف والمفردات والتراكيب، ورد بعض التهم التي تحاول أن تسلبها كل الفضائل، وتجردها من كل المميزات، وتجعل كل فضل فيها ناشئاً عن تقليدٍ لغيرها من اللغات.

وكان الفصل الثاني لتوضيح رأي النحاة القدامى في دلالة العلامات الإعرابية على المعاني التركيبية، وبيان أن القول بهذه الدلالة كان أصلاً من أصول النحو في كل العصور، وتوضيح بطلان ما ادعاه بعضُ المحدثين من اكتشافه لدلالة هذه العلامات.

ثم تعرض البحث لموقف المحدثين من هذه الدلالة وبيّن أن الأغلبية الساحقة تسير على نهج القدامى في هذا الموضوع، وأن الأقلية منهم تنفي هذه الدلالة وتنكر هذه الأهمية اعتماداً على بعض الشُبَه والمغالطات.

أما الفصل الثالث فقد خُصص لمناقشة آراء المعارضين والمشككين في أهمية الإعراب وأصالته، وتكفّل بالإجابة والمناقشة لما أبدوه من مغالطات وما أثاروه من شبهات.

وجاء الفصل الرابع متمماً لذلك كله حيث استمد من وجود الإعراب في القرآن المنتقل إلينا بالتواتر، ومن الإشارة الى كثير من أنواعه في رسم المصحف العثماني المدون قبل ظهور النحاة دليلاً على أصالة الاعراب في العربية، ودليلاً على أهميته من حيث الحاجةُ إليه في فهم معاني القرآن، وتصوّر إعجازه، وإتقان قراءته، وحسن أدائه، وبذلك صارت العربية الفصحى المعربة مقترنة بالقرآن، وصار الحفاظ عليها نوعاً من الحفاظ عليه.

وأخيراً ـ وبعد تأصيل هذه الظاهرة ونفي الشك عنها والشبهات من حولها ـ جاء الفصل الخامس لاستعراض تفسير النحاة لهذه الظاهرة فيما عرف بـ (نظرية العامل) ببيان الأسس التي قامت عليها هذه النظرية، وتوضيح مسوغاتها، ورد كثير من الشبهات والانتقادات الموجهة اليها في القديم والحديث، وإثبات أن تقدير العوامل قد يحتمه المعنى ويستدعيه، وأنه يتلاءم مع روح العربية وأساليبها، وإن كان بعض النحاة قد أوغل في ذلك مما دعا بعض المحدثين الى الثورة على هذه النظرية وتطبيقاتها، والمطالبة بتيسير النحو وأحكامه حتى تجاوز الكثيرون منهم حدود التيسير الى التفريط.

على أن هذه الحملة لم تخلُ من فائدة حيث ترتب عليها بعض الإصلاح المتزن والتيسير الملتزم.

كل هذه الموضوعات سيتناولها هذا البحث بشيء من التفصيل والمناقشة مرجحاً ما تسنده الحجة ويدعمه الدليل، وتمس إليه الحاجة، متخذاً من القرآن الكريم وقراءاته المتواترة وما صح من كلام العرب دليلاً ومَسنداً لما يبديه من آراء، وكذلك

من القراءات الشاذة حيث إنها قد تفسر أو ترجح بعض الوجوه المتواترة، ولا غرو فهي حجة في قضايا اللغة حيث لم تخالف الكثير الغالب، بل وإن خالفته يحتج بها في ذلك الوارد بعينه دون أن يقاس عليه، ثم من تاريخ هذه اللغة وعلاقتها بديننا وقوميتنا وما يؤدي للحفاظ عليها مقياساً لتفضيل وترجيح بعض الآراء على بعض.

ونظراً لتعدد جوانب هذا الموضوع فقد تعددت مصادره ومراجعه، فمن كتب فقه اللغة وتاريخ آدابها في القديم والحديث، إلى كتب النحو وأصوله في مختلف عصورها، الى كتب التفسير ومعاني القرآن، وكتب القراءات وتوجيهها، الى كتب المجالس والأمالي.

كما استفاد من البحوث اللغوية الحديثة ذات العلاقة بهذا الموضوع، وناقش بعض ما فيها من آراء غير صحيحة أو غير دقيقة.

وهكذا طافت هذه الدراسة في رياض البحث النحوي ومصادره وأصوله وما يتعلق به عبر عصوره المختلفة وحقبه المتوالية، حيث إن الجهود النحوية تشكل سلسلة متصلة الحلقات يكمل بعضها بعضاً، ولذلك فإن كل محاولة للتجديد لا بد أن تأخذ من القديم أصالته ودقته وشموله، ثم تضيف إليه من نتائج البحث الحديث ما يتناسب مع طبيعة لغتنا وخصائصها.

* * *

على أن البحث في هذا الموضوع لم يكن سهلاً لأني لم أجد ـ فيما اطلعت عليه ـ كتاباً كاملاً أو بحثاً موسعاً يتناول هذا

الموضوع من جميع جوانبه، وإنما هي إشارات عابرة، ومقالات قصيرة تتراوح بين سطور وصفحات قليلة، فكان عليّ أن أتتبع تلك الاشارات والومضات موضحاً لها ومضيفاً إليها من مختلف الكتب، وكثير منها من غير كتب النحو ككتب التفسير وعلوم القرآن ومعانيه، وكتب القراءات وتوجيهها، وكتب الموضوعات العامة.

ولا أدعي بذلك أنني قد وفيت هذا الموضوع حقه أو قلت كل ما ينبغي أن يقال فيه. وإنما أعترف بأن هذا الموضوع أكبرُ من قدرتي، وأوسعُ مما أتيح لي ولكنني بذلت فيه ما استطعت من جهد، ولم أدخر فيه وسعاً.

وآمل أن أكون قد وفقت في عرض صورة مناسبة عنه تجلو معظم حقائقه، وتفتح الباب أمام مزيد من الدراسة والتمحيص له، كما آمل أن تتاح لي فرصةٌ متابعة البحث فيه، واستكشاف جوانب أخرى منه.

وآمل أن أكون بهذا البحث قد ألقيت الضوء على جانب من جوانب لغتنا فأبرزت محاسنه وأثبت أهميته، ودعوت إلى الاستمساك به والمحافظة عليه، وذلك بعض ما يجب لهذه اللغة الكريمة.

(وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلتُ وإليه أنيب).

قدم هذا البحث لنيل درجة الماجستير من كلية التربية بجامعة الفاتح وقد شكلت لجنة لمناقشته برئاسة الدكتور: إبراهيم عبد الله رفيدة وعضوية كل من: د. صالح الطالب ود. محمد الرفاعي ود. سعدون السويْح وقد تمت المناقشة يوم 1984/5/1م وقررت اللجنة بالإجماع منح صاحبه درجة الماجستير في الدراسات اللغوية.

كما أعربت عن استحسانها لهذا البحث وأوصت بطبعه.

الفصل الأول

اللغة العربية وخصائصها

ا ـ نبذة مختصرة في تاريخ اللغة العربية القديم وبيان منزلتها بين اللغات:

فصيلتها اللغوية ـ قدمها وأصالتها ـ أقسام العرب ـ أقسام العربية ـ أقسام العربية الشمالية ـ العربية الباقية أو الفصحى ومراحل تطورها وعلاقتها بلهجة قريش.

ب ـ خصائص العربية:

خصائص الأصوات والحروف ـ خصائص المفردات ـ خصائص الجمل والأساليب.

ج ـظاهرة الاعراب ودورها في نشأة النحو.

الفصل الأول: (اللغة العربية وخصائصها)

أ ـ نبذة مختصرة في تاريخ اللغة العربية القديم وبيان منزلتها بين اللغات

فصيلتها اللغوية:

للعلماء المحدثين طرق متعددة في تقسيم اللغات الى فصائل فبعضهم يقسمها بالنظر إلى تطورها وارتقائها، فتقسم الى عازلة وإلصاقية وتحليلية، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن اللغات نشأت عازلة ثم تطورت فأصبحت إلصاقية، ثم ارتقت أخيراً الى التحليلية كالعربية والإنجليزية، ولكن هذا التقسيم لم يسلم حيث إن ظواهر العزل والإلصاق والتحليل توجد مجتمعة في كل لغة إنسانية فلا نكاد نعثر على لغة خالية من أسلوب منها[1].

فاللغة العربية بها ظواهر من الأساليب الثلاثة إذ تسير على طريقة العزل في بعض التراكيب كالجمل التي ليس بين عناصرها رابط ملفوظ، وتفهم العلاقة بينها من ترتيبها أو من السياق في مثل (زار مصطفى عيسى).

وتسير على طريقة اللصق في حالات غير قليلة كجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وتعدية الفعل بالهمزة،

---

(1) علم اللغة ـ علي عبد الواحد وافي ـ ص 179-180 ط/ الخامسة القاهرة 62م ودراسات في فقه اللغة/ صبحي الصالح/ ص : 41 ط/الرابعة: بيروت/1970 م

وتسير على طريقة التصريف والاشتقاق كثيراً كما سيأتي.

واللغة الإنجليزية بها مظاهر من الأساليب الثلاثة أيضاً فهي تسير على طريقة العزل في مثل (Light: بمعنى نور، منير، ينير) أي اسماً وفعلاً ووصفاً.

وتسير على طريقة اللصق في مثل: Careless- Careful- Care وعلى طريقة التصريف في كثير من موادها.

ومثل العربية والانجليزية في ذلك مثل بقية اللغات[1].

وبعضهم يقسمها إلى فصائل بالنظر إلى وجوه التشابه بينها، فيجعل من كل مجموعة متشابهة في المفردات وقواعد البنية والتراكيب فصيلة من الفصائل، تؤلف بينها ـ غالباً ـ روابط جغرافية وتاريخية واجتماعية. وقد قسمت اللغات بناء على ذلك إلى ثلاث مجموعات كبيرة: مجموعة اللغات ـ السامية الحامية ـ ومجموعة اللغات ـ الهندية الأوروبية ـ ومجموعة اللغات الطورانية[2].

ولغتنا العربية تعتبر إحدى اللغات السامية التي تشمل أيضاً اللغات: الأكادية (الأشورية والبابلية) والأرامية والكنعانية (الفينيقية والعبرية) والعربية والحبشية[3].

وكان العالم الألماني (شلوتزر) أول مؤرخ غربي استعمل اصطلاح (السامية) في بحوثه وتحقيقاته التي نشرها في النصف

---

(1) نظرات في اللغة ـ د. محمد مصطفى رضوان، ص 81 منشورات جامعة قاريونس قاريونس

(2) علم اللغة ـ علي عبد الواحد وافي ـ ص 179-180 ط/الخامسة، القاهرة 62م، ودراسات في فقه اللغة/صبحي الصالح/ ص 41 ط/الرابعة: بيروت/1970م

(3) فقه اللغة/ وافي ـ ص/ 3 ط: السادسة/ القاهرة. د. ت

الثاني من القرن الثامن عشر أي سنة 1781م اقتباساً من التوراة.

وأيد المستشرقون - وجلهم من اليهود - هذا المصطلح ودعّموه محاولين بذلك أن يضفوا القدسية والعراقة على لغة التوراة وأن يجعلوها أقدم لغات الجزيرة وأمَّها، وبذلك ألقوا على شعبنا العربي كل أوزار اليهود التي ضجت منها البشرية على امتداد الزمان والمكان[1].

ومن الملاحظ أن تصنيف التوراة للأجناس البشرية لم يقم على رابطة عرقية أو لغوية حيث اعتبر فيه الليديون والعيلاميون من الساميين وهم - في الحقيقة - ليسوا منهم، كما استُبعد الكنعانيون وهم من صميم الساميين[2].

وأيضاً فإن تقسيم اللغات البشرية إلى ثلاث أسر وإرجاعها إلى أبناء نوح: سام وحام ويافث (بعيد عن العلم وعن الواقع فليس من المعقول أن يتكلم أبناء رجل واحد ثلاث لغات ذات خصائص متباعدة)[3].

ولذلك اقترح زكي النقاشي تسمية اللغات السامية باللغات الأعرابية وأيده في ذلك عُمر فروخ لأن أصل هذه اللغات جميعها من شبه جزيرة العرب[3].

ولكن هذا الاقتراح لم يستطع مقاومة مصطلح - السامية - لشيوعه وكثرة تداوله بين من أتيحت لهم فرصة الريادة في الدراسات اللغوية الحديثة.

---

(1) لغتنا والحياة/ بنت الشاطيء/ ص: 19 ط/دار المعارف 1971.
(2) اللغة العبرية وآدابها/محمد التونجي/ص: 12 منشورات جامعة بنغازي.
(3) عبقرية اللغة العربية/ عمر فروخ/ ص: 281 بيروت 1981م.

قدم العربية وأصالتها

يعتمد العلماء في دراسة اللغات ومعرفة تاريخها على ما يتركه أصحاب هذه اللغات من آثار ومخطوطات، وعليه فإن العربية ليس لها من الآثار القديمة ما يوضح نشأتها ومراحل تطورها، حيث إن ظروف الحياة البدوية لم تساعد العرب على تسجيل أحداثهم أو على الاحتفاظ بما سجلوه طويلاً، فالعرب كما يقول الرافعي: (قوم ملكوا الأرض ولم تملكهم، فلم يؤثر عنهم في جاهليتهم الأولى من أنواع الدلالة الثابتة كالكتابة والآثار ونحوها ما يوضح أطوار لغتهم، وعلى ذلك يتعين أن تكون لغتهم قد ملكت التاريخ ولم يملكها[1].

وهكذا، فبينما نجد من آثار الأكّادية ما يرجع الى القرن العشرين ق.م أو أكثر، ومن آثار العبرية إلى القرن الثاني عشر ق.م، ومن آثار الفينيقية إلى القرن العاشر ق.م، ومن آثار الآرامية إلى القرن التاسع ق.م نجد أن أقدم ما وصل إلينا من آثار العربية البائدة لا يتجاوز القرن الأول ق.م وأن أقدم ما وصل إلينا من آثار العربية الباقية لا يكاد يتجاوز القرن الخامس الميلادي[2]. ولا يعني ذلك أن العربية لم تكن شيئاً مذكوراً قبل الميلاد، أو أنها أحدث من أخواتها الساميات كالعبرية مثلاً، بل

---

(1) تاريخ آداب العرب ص/87 ط: الرابعة بيروت 1974م.

(2) فقه اللغة ـ وافي ـ ص/93.

يؤكد علماء المقارنة بين اللغات أن لغتنا العربية تحتفظ بعناصر ترجع إلى السامية الأولى [1] ففيها من الأصوات ما ليس في غيرها من اللغات السامية، وفيها الإعراب ونظامه الكامل، وفيها صيغ كثيرة لجموع التكسير يؤكد الباحثون أنها كانت سائدة في السامية الأولى، ثم انحدرت منها إلى فروعها [2]، وخُلُوّ بعض اللغات السامية من هذه الظواهر أو من بعضها إنما كان نتيجة لتطورها وانحرافها عن أصلها. ولقد استطاع العلماء أن يتأكدوا من قدم العربية وأصالتها عن طريق مقارنتها بآثار غيرها من اللغات التي تربطها بها علاقة لغوية أو عرقية، فمن المعلوم أن لغتنا العربية قد نشأت في أرض الجزيرة العربية التي يُرجح كثير من العلماء أنها الموطن الأصلي للجنس السامي [3]، وأن الأكاديين والكنعانيين والآراميين والثموديين والأنباط ما هم إلا قبائل عربية هاجرت من وسط الجزيرة إلى أطرافها في فترات متباعدة فيما بين القرن السادس والثلاثين والقرن السادس ق. م. [4].

وقد تركت هذه الشعوب آثاراً استطاع العلماء اكتشافها وتحليل نصوصها منذ أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن، في مناطق مختلفة من الجزيرة العربية كالمعينية والسبئية في الجنوب، والثمودية والصفوية والأوجاريتية في الشمال والأكادية في الشمال الشرقي. والبحوث المقارنة التي أجراها هؤلاء العلماء في كتابات هذه اللغات وقواعدها أظهرت بوضوح أن اللغة العربية ـ لا

---

(1) تاريخ اللغات السامية ـ ولفنسون ـ ص/164 ط: بيروت 1980م.
(2) في اللهجات العربية ـ إبراهيم أنيس ـ ط: الثالثة القاهرة 1965م ص: 33
(3) تاريخ اللغات السامية ـ ولفنسون ـ ص: 5 - 6
(4) المصدر السابق ص: 11 وفقه اللغة لوافي ص: 8

العبرية ـ هي أقدم هذه اللغات تاريخاً وأكثرها احتفاظاً بكل الخصائص اللغوية القديمة التي فقدت في معظم لغات الجزيرة الأخرى[1] .

ومنهج المقارنة التي يقوم بها العلماء بين هذه اللغات وقواعدها يقوم على فكرة تغيُّر اللغة لكونها ظاهرة اجتماعية، وعلى أنها ـ جميعاً انحدرت من أصل واحد مشترك هو: تلك اللغة التي وجدت في جزيرة العرب قبل بداءة موجات الهجرة، أي أن الخصائص المشتركة ترجع إلى ما قبل القرن السادس والثلاثين ق.م، ومعنى هذا أنه إذا اتفقت كلمتان أو صيغتان في العربية والأكادية فهذا يعني بالضرورة أن اللغتين قد ورثتا هذا الشيء عن السامية الأم، وهكذا يمكن في ضوء المنهج المقارن إيضاح عُمْر كثير من الظواهر اللغوية وإرجاعها إلى الألف الرابعة ق.م[2] .

ومن تلك الظواهر اللغوية الموغلة في القدم والتي اتفقت فيها اللغتان: الأكادية والعربية: ظاهرة الاعراب بالحركات التي وجدت في البابلية القديمة في النصوص التي ترجع الى عصر (حمورابي) ثم تطورت بعد ذلك إلى حركتين، ثم إلى حركة واحدة[3] .

ومن الظواهر المشتركة بينهما كذلك: التنوين وإن كان في العربية نوناً وفي الأكادية ميماً وهما يتبادلان، ومنها: اتحاد علامة

---

(1) لغات الجزيرة (بحث بمجلة المجمع العلمي العراقي) م 24 لسنة 1974م ص: 175 د ـ باكزة حلمي.

(2) المدخل إلى علم اللغة ـ محمود حجازي ـ ص: 222 القاهرة 1976 م

(3) فقه اللغة المقارن/ إبراهيم السامرائي/ ص: 118 ط: بيروت 1978

جمع التصحيح (الواو والنون) فيهما، مع التماثل أو التقارب بينهما في صيغ الأفعال وفي كثير من الكلمات[1] التي ذكر مجموعة منها ـ ولفنسون ـ في آخر كتابه[2]. ويبدو من خلالها التشابه الواضح بين هاتين اللغتين وغيرهما من اللغات السامية.

ومن الناحية التاريخية تتضافر الأدلة أيضاً على أن العرب والعربية هم أصل الشعوب واللغات السامية، (فلم يعد هناك ريب بعد الحفريات والكشوف الأثرية أن عصر إبراهيم الخليل ـ وهو الألف الرابعة قبل العصر الحاضر أو القرن التاسع عشر ق.م ـ هو عصر عربي لغته هي السامية العربية الأم)[3].

يقول العقاد: (ربما كان من المفاجآت عند بعض الناس أن يقال لهم إن إبراهيم عليه السلام كان عربياً وأنه كان يتكلم العربية، ولكنها الحقيقة التاريخية التي لا تحتاج إلى فرض غريب أو تفسير نادر غير ترجمة الواقع بما يعنيه، وليس معنى ذلك بالبداهة أنه كان يتكلم العربية التي نعرفها اليوم.. وإنما المقصود أنه كان يتكلم لغة الأقوام التي كانت تعيش في شبه الجزيرة العربية وتهاجر منها وإليها في تلك الحقبة، وقد كانت لغة واحدة من اليمن إلى مشارف الشام والعراق وتخوم فلسطين وسيناء[4].

وهذا الرأي القائل بأن العربية هي أصل اللغات السامية قال به بعض القدماء حيث ينقل السيوطي عن عبد الملك بن حبيب

---

(1) تاريخ آداب العرب للرافعي جـ 1 /76

(2) تاريخ اللغات السامية ص: 283-294

(3) التعريب ومستقبل العربية/ عبد العزيز بن عبد الله/ ص: 98 ـ ط/ القاهرة 75 م.

(4) إبراهيم أبو الأنبياء ـ ص: 203 ط: بيروت 1967 م

الأندلسي (ت 238هـ) قوله عن اللسان السرياني: (وكان يشاكل اللسان العربي إلا أنه محرف لبعد العهد بينهما وطوله)[1].

وفي هذا المعنى يقول العقاد: (ولقد عُرفت اللغة التي كانت سائدة في جميع أطراف الجزيرة العربية باسم السريانية غلطاً من اليونان في التسمية لأنهم أطلقوا اسم (أسّورية) أو (أشّورية) على الشام الشمالية، فشاعت تسمية العربية باسم السوريانية لذلك)[2].

والسريانية هي إحدى اللهجات الآرامية الشرقية[3]. ويرى المؤرخون أن الآراميين من أصل واحد مع العرب البائدة، ويؤكد ذلك ما ورد من أن الملك الأشوري ـ أسرحدون ـ (668 ـ 625 ق.م) يشير في كتاباته إلى أن (حيزائيل) ملك العربي جاء خاضعاً الى (نينوى)، و (حيزائيل) اسم آرامي، وَوُصفَ بأنه ملك للعرب، وهذا يدل على وحدة الأصل بين العرب والآراميين، وهو ما صرح به المستشرق الدكتور هوميل[4].

وكذلك يرى الشيخ أحمد رضا العاملي أن الآراميين هم قبائل عربية تحضرت بعد هجرتها، وأن العرب كانوا يُعتبرون بدو الآراميين، وبحكم العادة والاستقراء فإن البداوة سابقة على الحضارة فبدوُ الآراميين ـ أي العرب ـ كانوا في البادية قبل أن يتحضر قسم منهم، فكانت معهم لغتهم الأولى قبل أن تفسدها

---

(1) المزهر للسيوطي جـ 1/ 30ت محمد أحمد جاد المولى وآخرين/ الحلبي/ دت بتصرف.

(2) إبراهيم أبو الأنبياء ص: 203

(3) فقه اللغة ـ وافي ص: 56

(4) التعريب ومستقبل العربية ـ عبد العزيز بن عبدالله ـ ص: 97

الحاضرة وعوامل التطور[1].

وهكذا كانت العزلة وحياة الصحراء سبباً من أسباب أصالة العربية ووقايتها من التحريف والتشويه فاحتفظت بخصائصها حتى جاء الاسلام، فمنحها الخلود والبقاء والقداسة لاقترانها بالكتاب العزيز الذي تكفل الله جل جلاله بحفظه، أما بقية اللهجات أو اللغات السامية فقد بادت واندثرت كالبابلية والآرامية والفينيقية واليمنية وما بقي منها حياً فقد تطور تطوراً أبعده عن أصله كالحبشية والعبرية[2]. إن اللغة العبرية التي يباهي بها أصحابها ويحاولون إضفاء القداسة والأصالة عليها لم تكن من أصول اللهجات السامية، بل هي لهجة سامية متأخرة مقتبسة من الآرامية [3]. ولم تعرف باسم العبرية إلا بعد السبي البابلي، وإنما كانت تعرف بلغة ـ كنعان [4] ـ ولم تكن لغة عامة لكل اليهود بل كانت خاصة ببني إسرائيل، والتوراة الموجودة الآن عند اليهود متأخرة جداً عن سيدنا موسى عليه السلام وبينهما حوالي ثمانمائة سنة حيث كانت شريعة موسى الأصلية مدونة بالهيروغليفية لغة بلاط فرعون، أما التوراة الحالية فليست سوى ترجمة عبرية مشوهة مقتبسة من الآرامية [5]. وكثير من الكلمات التي يظن أنها عبرية مثل (أورشليم) و (موسى) ثبت أنها ليست عبرية وأنها أقدم من العبرية ومدوناتها بمئات السنين .

---

(1) مولد اللغة/ ص: 43 بيروت: 1956م.
(2) مقدمة المعجم العبري العربي الحديث/ ربحي كمال/ ط: بيروت 1975م.
(3) التعريب ومستقبل العربية/ ص: 101
(4) اللغة العبرية وآدابها ـ محمد التونجي ـ ص: 25 منشورات جامعة قار يونس.
(5) التعريب ومستقبل العربية/ ص: 102-103

وهكذا يتضح لنا من كل ما تقدم مدى ما تتمتع به العربية من أصالة وعراقة وعمق تاريخ، وأنها - إن لم تكن أصلاً للغات السامية وأُمًّا لها - فلا أقل من أن تكون أقربها للأصل وأجمعها لخصائصه، وألصقها رحماً به.

وقد دفعت نتائج هذه المقارنات والتحقيقات التاريخية بعض الباحثين الى القول بأن العربية هي أقدم من اللغات الآرية أيضاً، وربما أقرضتها بعض الألفاظ، فالأب ماري أنستاس الكرملي يقول تحت عنوان: (اتفاق أصل العربية مع اللغات اليافثية): (مع إنكار كثير من العلماء لهذه الفكرة شرقاً وغرباً فإن الاشتراك اللغوي واضح في مئات من الألفاظ مما يدل على أنه حقيقة لا تنكر، ولا سيّما إذا أخذنا بمبدإٍ أن كل كلمة من هجاء واحد أو هجاءين في العربية لا بد أن يكون لها مقابل في اليافثيات)[1]. وحيث إنه من المسلم به أن لغتنا العربية الفصحى ومدوناتها أحدث بكثير من مدونات اليونانية واللاتينية مما يبعد القول بتناظرهما أو أخذهما عن العربية يجيب الكرملي عن ذلك بأن الصيغ والتراكيب في لساننا قد تختلف عما كانت عليه في الأزمان البعيدة إلا أن مادتها الأصلية واحدة، وهذا هو المعول عليه في معارضة اللغات بعضها ببعض للحكم على أسبقيتها[2].

ويسير عبد الحق فاضل في الاتجاه نفسه مفضلاً العربية على غيرها ومعتمداً على تشابه العربية مع اليونانية واللاتينية في كلمات كثيرة معظمها يدل على معان حضارية مثل القلم والسّمة والأساطير بمعنى التاريخ والتقنية والصلابة والقبض والأداء.. الخ

---

(1) نشوء اللغة ونموها واكتمالها/ ص: 120 وما بعدها/ القاهرة 1938م.

(2) المصدر السابق/ ص: 64.

ومع ذلك فلا بد أن نلاحظ أن هذه الدلالة وإن ظهرت في كثير من الألفاظ إلا أنه لا يمكن ادعاء اطرادها في كل الكلمات لأن ذلك أمر يصعب تحقيقه.

ورجح أن تكون اللغات الأوروبية هي التي اقتبست تلك الكلمات عن العربية البابلية التي كانت عربية الزمان والمكان، فكلمة (بابل) عربية، أي باب الله.

وقد كان لهؤلاء القوم حضارة عريقة، فإليهم تنسب أول شريعة بشرية أي شريعة (حمورابي)، واليهم تنسب نظرية المثلث القائم الزاوية التي تنسب إلى أقليدس مع أنها وجدت قبله بحوالي سبعة عشر قرناً، فحضارة هؤلاء القوم أقدم من حضارات الاغريق واللاتين والفرس جميعاً، وتأثيرهم في غيرهم أقرب إلى العقل والفهم[1]. كما استدل على أصالة العربية وقدمها باحتوائها على أصوات حلقية تعتبر أصواتاً فطرية لكل البشر مثل الحاء في التنحنح، والغين في مناغاة الطفل ولغلغته[2]. وسار في هذا الطريق أيضاً بعض علماء الهند الذين جمعوا بين معرفة السنسكريتية والعربية وبعض اللغات الأوروبية، وأرجعوا كثيراً من ألفاظ هذه اللغات إلى أصل عربي ولكنهم بالغوا في القول باتفاق كل الكلمات الغربية المكونة من مقطع واحد مع نظيره من العربية. يقول العقاد: (لكن هذا التشابه لا يكفي لتحقيق اقتباسها من العربية إلا إذا كانت مادة الكلمة في جذورها غريبة عن لغاتها الأجنبية وكان استخدامها عندنا سابقاً لاستخدامها عندهم بنفس معناها أو ما يقرب منه وهو أمر يصعب تحقيقه[3].

(1) مغامرات لغوية/ ص: 177 وما بعدها/ ط: بيروت. د. ت.
(2) المصدر السابق/ ص: 195-196.
(3) أشتات مجتمعات/ ص: 15-16 / ط: دار المعارف بمصر 1963م.

ويرى العقاد طريقة أخرى لاستنباط أدلة على قدم العربية من مقارنة أسماء الحيوانات الأليفة في العربية مع نظيراتها في اللغات الأوروبية، فإن اللغة التي ترجع أسماء الحيوانات فيها إلى مصدر مفهوم من مصادرها تسبق اللغات التي تتلقى هذه الأسماء بغير معنى يؤديه لفظها الدال عليها في أحاديث المتخاطبين بها، فأسماء الكلب والأسد والنسر والصقر والغـراب والفـرس والحمـار كلمـات ذات معنـى مفهـوم للمتكلمـين بالعـربية، ويشتقـون منـها معانـي منـاسبـة لتلـك المسميـات، ولا نجـد هـذا فـي الانجليـزيـة مثـلاً.

ثم يقول: وهذا المقياس وجيه حيث لم تعش أمة بغير هذه الحيوانات، ولا خلاف في دلالة ذلك على قدم العربية عند مقارنتها باللغات الأوروبية [1].

* * *

وبعد فهذه مقتطفات من أقوال العلماء وبحوثهم حول أصالة العربية وقدمها. وربما يخطر لبعضنا أن يقول: إنه لا ضرورة لمثل هذه البحوث ولا داعي إليها وأن العبرة بما عليه اللغة وأهلها في هذا العصر...

وقد يكون بعض هذا الكلام صحيحاً، ولكن إذا تذكرنا حملات المستشرقين وأتباعهم والتي تحاول أن تجرد العربية من كل فضل، وأن تحرمها من كل مزية، وأن ترجع كل مظاهر التقدم

(1) المصدر السابق/ ص: 17-20

فيها إلى سبب خارجي وتقليد أجنبي، وأصل غير عربي، إذا تذكرنا ذلك علمنا أنه لا بد من هذه البحوث لإحقاق الحق، ودرء الشبهات، وتقوية إيمان أهل هذه اللغة بها حتى لا ينحرفوا عن دينهم ولا يفرطوا في قوميتهم.

أقسام العرب:

وقد دأب المؤرخون[1] على تقسيم العرب إلى ثلاثة أقسام: عرب عاربة، وعرب متعربة، وعرب مستعربة.

فالعرب العاربة: أي الخلص يسمون العرب البائدة أيضاً لأن قبائلهم بادت واندثرت، ولم يصلنا من أخبارها إلا النزر اليسير كبعض الاشارات القرآنية الواردة لقصد العظة والاعتبار، ويعدون من هذه القبائل: قبيلة عاد بالأحقاف في جنوب شبه الجزيرة العربية، وثموداً بالحجر في شمالها، وطسماً وجديساً باليمامة في وسطها، والعمالقة وهم فروع متعددة في مناطق مختلفة، وكذلك جرهم الأولى ووبار ومسكنهم باليمن[2].

وفي عد هؤلاء الأقوام من العرب دليل على عمق جذور العرب في التاريخ كما تقدم حيث إن هذه الأقوام سابقة لإبراهيم الخليل بزمن طويل، وإبراهيم نفسه ـ عليه السلام ـ كان في حدود القرن العشرين ق.م.

القسم الثاني: العرب المتعربة: ويعرفون بالقحطانيين نسبة الى جدهم قحطان، وبالعرب اليمنية نسبة إلى موطنهم، وبالسبئية نسبة الى أشهر دولهم، وزعم العرب أن ـ يعرب بن قحطان ـ هو

---

(1) انظر: المزهر جـ 1 /31 وتاريخ الأدب العربي للزيات ص: 6/ ط: 26

(2) انظر: تاريخ آداب العرب للرافعي جـ 1 /50.

أصل لسانهم ومصدر بيانهم[1]. وقد اختلف في تفسير نسبة العربية إلى - يعرب -: فابن خلدون يقول: (ويقال إنه أول من تكلم بالعربية، ومعناه: من أهل هذا الجيل الذين هم العرب المتعربة من اليمنية وإلا فقد كان للعرب جيل آخر هم العرب العاربة، ومنهم تعلم قحطان تلك اللغة العربية ضرورة، ولا يمكن أن يكون تكلمها من تلقاء نفسه، وكان بنو قحطان هؤلاء معاصرين لإخوانهم من العرب العاربة ومظاهرين لهم)[2].

ويقول الرافعي: (ونسبة العربية إلى هؤلاء القوم لا يتضح معناها إلا إذا قلنا إنها العربية القديمة، وهي أصل المضرية وغيرها)[3]. ثم يقول:

(والاستدلال على نسبة المنطق العربي إلى - يعرب - إنما هو استدلال لغوي تنبه إليه المجانسة اللفظية، وإذا صح أنه المسمى في التوراة باسم - يارح بن يقطان - ضاعت تلك المشاكلة ولن نجد دلالتها على الإعراب أو العربية لا بالنص ولا بالتأول)[3].

القسم الثالث: العرب المستعربة:

ويرجع نسبهم إلى سيدنا اسماعيل بن إبراهيم الخليل عليهما السلام الذي نزل بالحجاز في حوالي القرن التاسع عشر قبل الميلاد، وتزوج امرأة من قبيلة (جرهم) العربية تدعى: السيدة بنت مضاض بن عمرو الجرهمي[4].

---

(1) تاريخ الأدب العربي للزيات في الموضع السابق.

(2) العبر جـ1/ 47 ط: بيروت 1971م.

(3) تاريخ آداب العرب جـ1/ 79و 90 بتصرف

(4) الروض الأنف للسهيلي جـ17/1 ت: طه عبد الرؤف سعد/ مصر 1972م.

ومع الاتفاق على نسبة العرب المستعربة إلى إسماعيل وحلوله بمكة وزواجه من قبيلة عربية، إلا أن هناك حلقات مفقودة في تسلسل عقبه تستمر أكثر من اثني عشر قرناً وبالتحديد إلى زمن ـ عدنان ـ الذي يذكر ابن خلدون أنه لقي ـ بختنصر ـ وحاربه بذات عرق [1].

و ـ بختنصر ـ هذا زعيم بابلي مشهور بفتوحاته وانتصاراته، وهو الذي احتل فلسطين ونفى عنها اليهود في حوالي سنة 587 ق.م أي القرن السادس ق.م[2] فيكون بينه وبين الرسول الكريم حوالي أحد عشر قرناً، وهو مستبعد حيث ثبت أن بين عدنان وبين رسولنا الكريم عشرين أباً، وهذه المدة تستوعب من الأجيال أكثر من ذلك. وقد أبعد ابن سلام في التقدير عندما قال: (إن معد بن عدنان كان بإزاء موسى بن عمران أو قبله قليلاً) [3] أي في القرن الثالث عشر ق.م.

ويرى كثير من الرواة والعلماء أن إسماعيل عليه السلام هو أول من نطق بالفصحى وقد جاء ذلك في حديث ابن عباس عند الحاكم في المستدرك بلفظ (أول من نطق بالعربية إسماعيل)[4]، وروى الزبير بن بكار في النسب من حديث علي بإسناد حسن: (كان أول من فتق الله لسانه بالعربية المبينة إسماعيل) [4]

ولكن ما معنى هذه الأوَّلية المنسوبة الى إسماعيل؟ يقول ابن

---

(1) العبر جـ 1/299.

(2) دائرة معارف القرن العشرين/ مادة (بخت).

(3) طبقات الشعراء ص: ٢٩ ت: جوزيف هل/ ط: بيروت 1982م

(4) فتح الباري على البخاري جـ 7/212، وانظر المزهر جـ 1/ 32-33.

حجر تعقيباً على قول البخاري في صفة إسماعيل عليه السلام بأنه شب وتعلم العربية من جرهم، يقول: (فيه تضعيف لقول من روى أنه أول من تكلم بالعربية، أو العربية المبينة، ولكن هذا القيد ـ المبينة ـ يمكن الجمع به بين الخبرين، فتكون أوليته بحسب الزيادة في البيان لا الأوّلية المطلقة)، ثم يقول: (ويحتمل أن الأوّلية في الحديث مقيدة بإسماعيل بالنسبة إلى بقية إخوته فإسماعيل أول من نطق بالعربية من ولد إبراهيم)[1].

إنه لمن المستبعد أن يكون إسماعيل قد نطق بالعربية الفصحى ـ عربية القرآن ـ لأنه يلزم عليه أن تكون تلك اللغة قد بقيت حوالي خمسة وعشرين قرناً دون تغيير أو تبديل مع أنها لغة شفوية غير مكتوبة وهو ما لا نظير له في تاريخ اللغات، ويؤيده ما روي عن الرسول من أنه قال عندما سئل عن سبب فصاحته: (كانت لغة إسماعيل قد درست فجاء بها جبريل عليه السلام فحفظنيها فحفظتها)[2].

ولكن من المعروف أن الرسول لم يأت بلغة جديدة أو بظواهر لغوية غير معهودة، بل أعطاه الله ـ تعالى ـ القدرة على استغلال المميزات المتعارفة لهذه اللغة، وأوتي جوامع الكلم، فنطق بالسحر الحلال، والعذب الزلال.

---

(1) فتح الباري جـ 212/7

(2) المزهر حـ 35/1

أقسام العربية:

وكما قسم العلماء الجنس العربي إلى طبقات فقد قسموا اللغة العربية الى أقسام أيضاً[1]، فقالوا: لغة الشمال ولغة الجنوب، ويقصدون بلغة الشمال اللغة المضرية، ، وبلغة الجنوب لغات اليمن القديمة.

أما لغات اليمن القديمة فقد اعتبرها العلماء المحدثون قسماً مستقلاً بنفسه متميزاً عن عربية الشمال، وهذا يتفق مع قول أبي عمرو بن العلاء: (ما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا)[2].

وقد ثبت ذلك أيضاً من خلال النقوش الأثرية المنسوبة الى القبائل المعينية والسبئية والحميرية والتي استفيد منها أن لليمن حضارة ولغة متميزتين وإن كان ذلك التميز لم يخرج تلك اللغة عن كونها عربية بدليل عبارة أبي عمرو السابقة (ولا عربيتهم بعربيتنا) بل هي عربية متميزة.

ولكن تلك اللغة دخلت في مرحلة من الضعف والتدهور خلال القرون الأولى للميلاد حيث انتابت اليمن سلسلة من

---

(1) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام جـ 8/673، وتاريخ الأدب العربي للزيات ص 17.

(2) طبقات الشعراء لابن سلام ص: 29.

الكوارث الطبيعية وغيرها كانهيارات سد مأرب والغزو الخارجي من الأحباش والفرس مما ترتب عليه هجرة كثير من القبائل اليمنية الى الشمال حيث اختلطوا بالقبائل العدنانية، ودخلت اللغتان في صراع لغوي تغلبت فيه العربية العدنانية على العربية القحطانية.

غير أن تقسيم العربية إلى شمالية وجنوبية لم يسلم من النقد حيث إنه لا يمكن ضبط هذين القسمين بضوابط مكانية أو زمانية، فهما متعاصرتان وبينهما صور كثيرة من الاتصال عن طريق الهجرة والتجارة والحروب[1].

وعليه فالأولى تركيز البحث حول العربية الشمالية لأنها هي التي انتصرت وسادت ولأنها هي التي تطورت عنها لغة القرآن الكريم، اللغة العربية الفصحى.

---

(1) تاريخ اللغات السامية ـ ولفنسون ـ ص: 163 وما بعدها.

أقسام العربية الشمالية ومراحل تطورها:

ليس بالإمكان إعطاء صورة واضحة عن تاريخ نشأة هذه اللغة أو بيان مراحل تطورها على نحو دقيق حيث لم تتوفر نقوش أو آثار مدونة بهذه اللغة تكشف عن تاريخها أو تبين مراحل تطورها.

نعم، اكتشف بعض النقوش التي دونت بلغة تقرب من اللغة العربية الحالية بدرجات متفاوتة، ومن ثم قسم العلماء هذه اللغة الشمالية الى قسمين: العربية البائدة أو عربية النقوش، والعربية الباقية[1] ـ أي العربية الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم فكتب لها البقاء والخلود.

1 ـ أما العربية البائدة أو عربية النقوش فيقصد بها مجموعة اللهجات التي كانت مستخدمة في شمال شبه الجزيرة العربية في مناطق قريبة من الحدود الآرامية مثل واحات تيماء والحجر (مدائن صالح) ومنطقة العلا في شمال الحجاز[2].

وتنقسم النقوش التي وجدت بهذه اللهجات الى قسمين:

أ ـ قسم منها بعيد عن العربية شديد التأثر بالآرامية، ونصوصه قليلة، وهو مدون بخط مشتق من الخط المسند، وهو

---

(1) تاريخ اللغات السامية ـ ولفنسون ـ ص: 164.

(2) فقه اللغة ـ وافي ـ ص: 94.

صعب القراءة لخلوه من الإشارة إلى حروف المد وهذه النقوش هي النقوش اللحيانية والثمودية والصفوية[1].

ب ـ أما القسم الثاني من نقوش العربية البائدة فيتمثل في نقش النمارة بتاريخ حوالي: 328م ونقش زبد بتاريخ حوالي: 512م، ونقش حوران بتاريخ حوالي: 568م.

وهذا القسم أقرب إلى العربية الفصحى من نقوش القسم الأول وأغزر منه مادة، وأقل منه تأثراً بالآرامية، وخطه مشتق من الخط النبطي وأقرب إلى الخط العربي الحالي وخصوصاً نقش حوران الذي يكاد يتمحض للعربية الفصحى لفظاً وخطاً[2].

العربية الباقية:

ويقصد بها اللغة التي سادت الجزيرة العربية في الفترة القريبة من ظهور الاسلام، والتي نزل بها القرآن الكريم، وصيغ بها الشعر العربي في الجاهلية والإسلام وسادت على ألسنة المتكلمين بها عدة قرون، ثم أصبحت لغة للعلم والأدب إلى وقتنا هذا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

هذه اللغة ظهرت إلى التاريخ متكاملة النمو قوية البنيان، على غاية من الرقي والكمال، ينطبق ذلك على أقدم النصوص التي حفظها لنا التاريخ والتي لا تتجاوز قرنين قبل ظهور الإسلام، وعليه فليست لدينا آثار أو نقوش تبين مراحل تطور هذه اللغة وتوضح كيفية نشأتها.

---

(1) تاريخ اللغات السامية ص: 177-178 وفقه اللغة ـ وافي ـ ص: 96 - 99.
(2) المصدران السابقان/ص: 189-94 وص: 99-103 على الترتيب.

أما النقوش التي تقدم ذكرها في العربية البائدة فلا تكفي لإعطاء صورة واضحة عن طفولة العربية الفصحى لقلة نصوصها، وتشابه موضوعاتها، وتكرر جملها ومفرداتها، واحتوائها على كلمات لا تعرفها العربية الباقية، وأغرب من ذلك استعمالها لأداة التعريف الآرامية في النقوش الثمودية والصفوية[1]، كما أن هذه النصوص قد نسبت لجماعات متحضرة، وارتبطت بمعالم حضارية كالمباني والمعابد المقامة في مناطق بعيدة عن وسط شبه الجزيرة العربية.

أما البادية لذلك العهد فيغلب على الظن أن لغتها كانت أخلص منطقاً، وأعذب بياناً، وأدنى إلى طبيعة العربية التي عرفها التاريخ[2].

ولعل أوضح الأسباب لانعدام النقوش بهذه اللغة يرجع إلى أن المتكلمين بها كانوا ـ في معظمهم ـ بدواً والنقوش ترتبط دائماً بالأماكن التي يؤمل لها البقاء كالمعابد والقصور والمقابر الخاصة بعظماء الرجال، والبدو ليس لديهم مثل هذه المعالم الحضارية، وليست لديهم وسائل النقش الملائمة.

أما المناطق والقرى الحضرية كمكة والطائف فيغلب على الظن أنها تعرضت لحملة تصفية لكل المعالم الجاهلية والوثنية من قبل المسلمين بعد الفتح تبعاً لما حدث فيها من كسر الأصنام وطمس التماثيل[3] وكل الرموز التي تشير إلى أحداث الجاهلية أو

---

(1) في اللهجات العربية/ابراهيم أنيس/ص: 34-36/ ط ثالثة ـ القاهرة 65م
(2) انظر: تارخي آداب العرب للرافعي جـ 1/84.
(3) انظر مثلاً: الروض الأنف للسهيلي جـ 4/113

تذكر الناس بها، والتي تتعارض مع تعاليم الإسلام وقيمه الرفيعة.

ومع هذا الغموض الشديد الذي يحيط بتاريخ الفصحى فإن العلماء قد حاولوا تحديد نقاط مهمة، ومعالم بارزة في تاريخ هذه اللغة وسيرها نحو التطور.

1 ـ **من ذلك** هجرة إسماعيل عليه السلام إلى مكة واتخاذه للعربية لساناً فإن ذلك أدى إلى دخول العربية في طور جديد بما أضاف إليها من لسان قومه، وبما ترتب على رسالته من نشر أفكار جديدة استلزمت تطوير اللغة حتى تعبر عنها[1].

2 ـ **أما المرحلة الثانية** التي كان لها أثر في حياة اللغة العربية فهي التي كانت عقب تكاثر بني إسماعيل وانتشارهم في مناطق متفرقة من الحجاز حيث أخذت اللغة تتطور على ألسنتهم وتنمو في حرية وانطلاق دون تأثر بحضارة أجنبية، وساعدهم على ذلك عدم تقييدها بالكتابة، وما يتمتع به العرب من سلامة الفطرة ورهافة الحس، كما كان للقبائل اليمنية التي هاجرت إلى الشمال في فترات متلاحقة بسبب الكوارث الطبيعية التي حدثت في اليمن ومنها انهيارات سد مأرب الذي يظهر أنه تعرض للهدم والترميم عدة مرات فيما بين القرن الأول ق.م عند قيام دولة الحميريين وأواخر القرن الرابع الميلادي عند استيلاء الأحباش على اليمن[2].

كان لهذه القبائل دور كبير في تطوير اللغة والنهوض بها حيث

---

(1) انظر تاريخ آداب العرب للرافعي جـ 1/89

(2) العرب وظهور الإسلام/محمد مصطفى النجار/ ص: 17 ط: الأولى 1969م

حملت معها لغتها وحضارتها إلى بادية الشمال، وأدى الاندماج بين اللغتين والاحتكاك بينهما إلى ظهور اللغة العربية في ثوب جديد أقرب الى التقدم والتوحيد.

3 - وفي تلك **الأثناء** وبينما كان اليمنيون يفقدون استقلالهم وحضارتهم شيئاً فشيئاً وأخذت لغتهم تضعف تبعاً لذلك لأن اللغات تتبع الحضارات صعوداً وهبوطاً، في تلك الأثناء كان عرب الشمال ومن انضم إليهم من عرب الجنوب يمرون في دور من النهوض والتحضر تَمَثَّلَ في قيام بعض الدويلات مثل مملكة كندة في نجد، وإمارة المناذرة في الحيرة، والغساسنة في الشام، كما تمثل في إقامة أسواق اقتصادية، ومنتديات أدبية، ورحلات تجارية بين وسط الجزيرة وأطرافها صيفاً وشتاء مع ما كان لهم من أيام وحروب وأحلاف عسكرية بين القبائل[1].

كل هذه العوامل أدت إلى مزيد من الاختلاط والاحتكاك بين قبائل العرب، مما أدى بهم إلى اصطناع لغة موحدة خالية من الظواهر اللغوية الخاصة بكل قبيلة، وقد تكونت تلك اللغة بينهم بالتدريج حتى أصبحت لغة عامة يصطنعها جميع العرب في المجالات الجادة من القول.

وهذه اللغة الموحدة التي يفهمها جميع العرب ويتكلمون بها هي التي يعتقد معظم القدماء أنها لهجة قريش تغلبت على لهجات بقية القبائل لما حبا الله به قريشاً من فصاحة ألسنة وصفاء لغة ولين طباع، مما جعلهم ينتقون من اللهجات العربية أسهلها

---

(1) عن تاريخ آداب العرب للرافعي جـ 1/91-94 باختصار وتصرف.

وأجملها فيضمونه إلى لغتهم، وبذلك جمعت لغتهم محاسن لهجات القبائل، وخلت من الظواهر المستبشعة فيها، فلا تجد في كلامهم عنعنة تميم، ولا عجرفية قيس، ولا كسكسة ربيعة، ولا تلتلة بهراء ولا غيرها.

بهذا الرأي قال أبو الحسين أحمد بن فارس، ونقله عنه السيوطي، كما نقل آراء أخرى مماثلة عن أبي نصر الفارابي وعن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب[1].

وتابعهم على ذلك كثير من المحدثين، وتوسعوا في شرح أسباب غلبة لغة قريش على بقية القبائل حيث أرجعوها إلى أسباب دينية واقتصادية وسياسية، وإلى طبيعة لغة قريش وما تتمتع به من ثروة في المفردات، ورقة في الأساليب، وقرب من الكمال. نجد هذا القول يتردد في كتب كل من: الرافعي وطه حسين، وعلي عبد الواحد وافي، وشوقي ضيف وحسن عون ومحمود نحلة وغيرهم[2].

أما المستشرقون فيذهب كثير منهم إلى أن الفصحى إنما هي مزيج من لهجات عربية مختلفة، وأنها كانت لغة راقية تستخدم في الأغراض المهمة في الحياة دون الأغراض العادية،

---

(1) الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ص: 52 ت: مطفى الشويمي بيروت 1964م.

والمزهر للسيوطي جـ 1/209-210.

(2) تاريخ آداب العرب ج 93/1 وفي الأدب الجاهلي ص: 105-107 ط: دار المعرف 68م.

والعصر الجاهلي ص: 131-33 ط: الخامسة/دار المعارف 71م. واللغة والنحو ص: 42-44 ط الأولى 1952م. وفقه اللغة ـ وافي ـ ص: 105، ولغة القرآن في جزء (عم) ـ لمحمود نحلة ـ ص: 83 ط: بيروت 1981م.

حيث كان لكل قبيلة لهجة خاصة تستعملها في ذلك.

يقول ـ ولفنسون ـ: واللغة العربية الباقية هي مزيج من لهجات عربية مختلفة بعضها من شمال الجزيرة وهو الأغلب، وبعضها من جنوب البلاد، اختلطت كلها حتى صارت لغة واحدة بدليل تعدد صيغ الفعل.. وتعدد صيغ الجمع.. حيث كان لكل قبيلة صيغة خاصة بها ثم اجتمعت في الفصحى[1].

ويقول بروكلمان: (إن الفصحى كانت لغة فنية قائمة فوق اللهجات وإن غذتها جميعاً)[2]. وكذلك قال نولدكه وجويدي ونالينو وهرتمان وفولرز[3].

ويميل إلى هذا الرأي بعض المحدثين من علماء العرب من أمثال: إبراهيم أنيس، وجواد علي، وعبده الراجحي، وتمام حسان[4]، فهم يستبعدون أن تكون لهجة قريش هي التي تمثل الفصحى ـ لغة القرآن الكريم ـ لأن القرآن نفسه ينص في كثير من آياته على أنه بلسان عربي مبين، ولم يقل قط إنه بلسان قريش، وهذا يتفق مع ما صرح به الإمام الطبري في مقدمة تفسيره[5].

---

(1) تاريخ اللغات السامية/ ص: 166.

(2) تاريخ الأدب العربي جـ 42/1 ط: رابعة بتصرف.

(3) اللغات السامية ـ نولدكه ـ ص: 78 تعريب: رمضان عبد التواب/ القاهرة 1963م. وانظر: العصر الجاهلي لشوقي ضيف ص: 131 ط: خامسة.

(4) في اللهجات العربية ص: 40 والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ج 640/8 واللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 47-49 القاهرة 1968م. والأصول (دراسة لأصول الفكر اللغوي العربي) ص:78 - 81 الدار البيضاء 1981م

(5) جامع البيان في تأويل القرآن جـ 6-5/1.

ويذكر العلماء أن في القرآن كلمات كثيرة من اللهجات العربية الأخرى ذكر منها السيوطي في الإتقان حوالي مائة وثمانين كلمة، ثم ذكر عن أبي بكر الواسطي قوله: إن في القرآن كلمات من خمسين لغة من لغات العرب وغيرهم[1].

ويشكك جواد علي في نفوذ قريش السياسي، ويرى أن ذلك النفوذ لم يتجاوز مكة وما حولها وأن قريشاً لم تكن ذات قوة عسكرية، بل كانت مضطرة إلى التحالف مع غيرها واصطناع الأحابيش والصعاليك، وأنهم لم يصلوا إلى حكم مكة إلا بعد استعانتهم بالروم[2].

وكذلك في النفوذ الاقتصادي حيث كانوا تجاراً، ولم تكن التجارة مقصورة عليهم، وقد كانوا يعتمدون في ميرتهم من الحبوب على اليمامة، وعندما قُطعت عنهم تلك الميرة اضطروا الى طلب المساعدة من الرسول الكريم وهم في حالة حرب معه[3]. وأما النفوذ الديني فغير مجمع عليه أيضاً حيث كان لكثير منهم أصنامهم ومعابدهم الخاصة بهم[4].

والادعاء بأن قريشاً كانت تنتقي أحسن الألفاظ والأساليب وتضمه الى لغتها حتى أصبحت لغتها أفصح اللغات يثير تساؤلاً وهو: من كان يقوم بهذه المهمة؟

---

(1) الإتقان جـ 1 133-135ط: الثالثة/ الحلبي 1951م.
(2) المفصل جـ 642/8 وما بعدها.
(3) المصدر السابق جـ 65/8 وما بعدها.
(4) (لهجة القرآن) بحث للدكتور جاد علي بمجلة المجمع العلمي العراقي جـ 2 من المجلد الثالث لسنة 1954 ص 280.

الخاصة أم العامة؟ أما قيام العامة به فبعيد ولا نظير له، وأما قيام الخاصة به فأمر غريب في ذلك المجتمع لما يتطلبه من وسائل حضارية كالجمع والدراسة والمقارنة واتخاذ القرارات ونشرها كما تفعل المجامع العلمية واللغوية الآن.

ولو وجدت هذه الجماعة لكان أعضاؤها جديرين بالذكر والتخليد والنص عليهم كما نص على من يتولى التحكيم في الشعر، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث فيما نعلم[1]. وعندما ننظر إلى الشعر وأعلامه نجد أن أشهر الشعراء في الجاهلية هم شعراء المعلقات، وليس واحد منهم من قريش، بل إن الحكم الوحيد الذي نص عليه في مجال الشعر لم يكن منهم وهو النابغة الذبياني[2].

وقد روي أن بعض الصحابة من قريش توقفوا في فهم بعض الكلمات الواردة في القرآن الكريم كما حدث من عُمَرَ وابن عباس[3] مما يدل على أنها ليست من لغة قريش.

وقد كان ابن عباس مشهوراً بتفسير القرآن والاحتجاج له بأشعار العرب، ومعظم ما احتج به لشعراء غير قرشيين، وقد ذكر ابن الأنباري لذلك أكثر من خمسين مثالاً[4]، والمعروف أن أهل الحجاز ومنهم قريش يميلون إلى تخفيف الهمزة، وغيرهم من

---

(1) (لهجة القرآن) بحث للدكتور جاد علي بمجلة المجمع العلمي العراقي جـ 2 من المجلد الثالث سنة 1954 ص: 280

(2) اللهجات العربية في القراءات القرآنية/عبده الراجحي/ص: 48.

(3) الإتقان جـ 113/1.

(4) إيضاح الوقف والإبتداء جـ 1/62-97 ت/محيي الدين رمضان/ ط: دمشق وانظر الإتقان للسيوطي جـ 120/1 وما بعدها.

قبائل العرب يحققها، فالهمز إذَنْ ليس قرشياً، وهو الغالب مع ذلك على التسهيل في الشعر العربي، وهو السائد أيضاً في القراءات القرآنية حتى إن ابن كثير - وهو قارىء مكة كان يهمز[1].

* * *

هذا ملخص أدلة المعارضين لأن تكون لهجة قريش هي التي تمثل الفصحى. ويبدو أن الخلاف بين الفريقين لفظي، فالذين قالوا إن لهجة قريش هي التي تمثل الفصحى لا ينكرون أن تكون الفصحى بشكلها الذي وصل إلينا محتوية على الكثير من ظواهر اللهجات العربية ومفرداتها، وذلك ما اعتمد عليه المعارضون.

أما أن تكون اللبنة الأولى والجزء الأساسي في هذه اللغة هو لهجة قريش فذلك أمر يصعب تحقيقه لأنه يستدعي معرفة باللهجات العربية كل على حدة ثم إجراء مقارنة بينها وبين الفصحى في المفردات والأساليب وكيفية النطق لمعرفة علاقة كل منها بالفصحى، وهو ما لا سبيل إليه الآن لأن معلوماتنا عن تلك اللهجات نقلت إلينا عن طريق رواة وعلماء قاموا بجمعها مختلطة، وعن قبائل توسموا فيها الفصاحة والبلاغة ليست قريش من بينها لأن الرواة وجدوها حين بدؤوا في جمع اللغة قد فسدت ألسنتها لكثرة اختلاط أهلها بغير العرب[2].

وقد اعتبر العلماء كل تلك اللهجات المنقولة عن أهل الفصاحة حجة يجب القبول بها ويجوز النسج على منوالها لمن

---

(1) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص: 49.
(2) المزهر جـ 212/1.

أراد التكلم بلغة العرب كما قال ابن جني[1].

ونلاحظ أن في موقف الفريق الثاني تحاملاً على قبيلة قريش وسلباً لكثير من مميزاتها وتغطية لدورها. والحقيقة: أن لحضارة قريش، وحسن موقعها، وصفات أهلها، ولين طباعهم أثراً في تحسين علاقتهم بغيرهم مما جعلهم يتأثرون بغيرهم، ولا يأنف غيرهم من التأثر بهم، وتقليدهم فيما حسن من كلامهم.

وهكذا تكونت لغة موحدة بالتدريج وبشكل تلقائي غير مقصود، ولم يكن اختياراً متعمداً حتى نسأل عمن قام بهذا الاختيار والانتقاء، ولذلك نستطيع أن نقول:

إن وضع قريش وظروفها كانت تؤهلها للقيام بدور بارز في مجال توحيد اللغة وإن كنا لا نستطيع تحديد ذلك الدور بدقة.

وأخيراً فكون هذه اللغة قرشية الأصل لا يزيد من شأنها، وكونه غير ذلك لا يحط من قدرها، لأن هذه اللغة قد اكتسبت حرمتها ومكانتها من ارتباطها بالقرآن الكريم المنزل بلسان عربي مبين، فالبحث بعد ذلك في الأصول ربما كان من الفضول. وإنما ينبغي الآن أن نركز على قيمة هذه اللغة في نفسها، وإدراك ما لها من مميزات وخصائص وظروف وملابسات تساعد على نموها وبقائها وصلاحيتها لمسايرة التقدم الإنساني على مر العصور وكر الدهور.

وهذا ما سنتعرف عليه من أمر هذه اللغة في الفقرة التالية.

---

(1) الخصائص جـ 10/2.

ب ـ خصائص العربية ومميزاتها

بعد أن ألممنا بطرف من تاريخ العربية، وتعرفنا على قدمها وعراقتها، وتابعناها في مراحل تطورها، ووقفنا معها عند ذروة مجدها، ومنتهى رفعتها التي بلغتها بفضل نزول القرآن الكريم بها، مما جعلها لغة أساسية لكل المسلمين، انتشرت بانتشار الاسلام في الآفاق، واقترنت بالدين الجديد بأعظم وثاق، فكتب لها الاحترام والخلود، والبقاء إلى اليوم الموعود.

نريد أن ننظر بعد ذلك الى سرّ خلود العربية، وهل يرجع الى اقترانها بالدين الإسلامي فقط أم تضافرت معه أسباب ومؤهلات أخرى أوصلتها إلى تلك المنزلة الرفيعة، والمكانة المنيعة.

بادىء ذي بدء أقول: إنه لا شك في أن العامل الديني واضح الأثر في انتشار العربية، وهو التفسير التاريخي لذلك الانتشار السريع.

ولكن هذا لا يعني أن العربية في ذاتها لم تكن صالحة للبقاء وإلا فقد كان حسبها أن تبقى لغة دينية تؤدّى بها الشعائر والعبادات، وتترك للغات الأخرى مجال الحياة[1]، ولكنها فرضت

(1) انظر: لغتنا والحياة ـ بنت الشاطيء ـ ص: 39 دار المعارف 1971م.

نفسها لغة علم وتأليف وأدب، ووسيلة لا غنى عنها للتفاهم بين الشعوب الإسلامية المتباعدة الديار، واستطاعت أن تواكب العرب والمسلمين في حضارتهم وتقدُّمهم أثناء عصورهم الذهبية، فاستوعبت أفكارهم وأفكار الأمم من قبلهم في شتى العلوم والفنون، كما استطاعت أن تصمد لنكبات الدهر ومحاولات الهدم التي تعرضت لها من التتار إلى العثمانيين إلى الاستعمار الحديث.

وربما كان للعزلة التي عاشت فيها العربية أثر في تفوقها واحتفاظها بخصائصها التي لا توجد في غيرها من اللغات السامية ووقايتها من التحريف والتغيير الذي حدث لتلك اللغات التي سكنت الجهات المعمورة، ولذلك سادت العربية وانتشرت بينما اندثرت بقية اللغات السامية، فمات قسم كبير منها، وانحصر الباقي في طوائف قليلة كالعبرية والحبشية.

ولكن السبب الأهم لذلك كله هو نزول القرآن بهذه اللغة بالإضافة الى ما تتمتع به من خصائص وعوامل ذاتية لم تتوفر لغيرها من اللغات.

* * *

والآن سنحاول الإلمام بجملة من تلك الخصائص والمؤهلات الذاتية التي جعلت من لغتنا العربية لغة عالمية حية ملائمة لكل المستويات والعصور، تلك الخصائص التي تتميز بها في أصواتها وحروفها، أو في ألفاظها ومفرداتها أو في جملها وأساليبها.

أولاً: خصائص العربية في أصواتها وحروفها:

يبلغ عدد حروف الهجاء في العربية تسعة وعشرين حرفاً عند سيبويه وثمانية وعشرين عند المبرد لاختلافهما في اعتبار الهمزة حرفاً مستقلاً[1].

وهي مع ذلك ليست أوفر عدداً من أبجديات اللغات الأخرى مطلقاً، فلغة الأرمن يبلغ عدد حروفها ستة وثلاثين حرفاً إلا أنك إذا تأملتها وجدت بعض الحروف التي فيها يتشابه بعضها ببعض كثيراً على حد تشابه الضاد والظاء في لغة العرب[2]. واللغة الروسية يبلغ عدد حروفها خمسة وثلاثين حرفاً[3]، ولكنها مع هذه الزيادة لا تبلغ مبلغ العربية في الوفاء بالمخارج الصوتية على تقسيماتها الموسيقية لأن كثيراً من هذه الحروف الزائدة ليست إلا حركات مختلفة لحرف واحد .

فميزة العربية إنما هي في سعة المدرج الصوتي من الشفتين الى أقصى الحلق مع تنوع المخارج وتعددها حيث تبلغ ستة عشر مخرجاً[4] من الجوف والحلق إلى اللسان وما يجاوره، الى الشفتين إلى الخيشوم.

وبذلك تكون العربية أوفر عدداً في أصوات المخارج التي

---

(1) انظر: الكتاب جـ 431/4 ت/هارون ط الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975م.
والمقتضب للمبرد جـ 192/1 ت/محمد عبد الخالق عضيمة/تصوير بيروت.

(2) سر الفصاحة ـ لابن سنان الخفاجي/ت/عبد المتعال الصعيدي/ ط: صبيح 69م ص: 47.

(3) اللغة الشاعرة للعقاد ص: 9-10 ط: مصر 1960.

(4) الكتاب جـ 433/4.

لا تلتبس ولا تتكرر بمجرد الضغط عليها، فليس هناك مخرج واحد ناقص في العربية، وإنما تعتمد هذه اللغة على تقسيم الحروف بحسب موقعها من أجهزة النطق، ولا تحتاج إلى تقسيمها باختلاف الضغط على المخرج الواحد كما يحدث في اللغات الأخرى[1]. ولذلك امتازت العربية ـ شمالية وجنوبية ـ باحتوائها على جميع حروف الحلق وحروف الأطباق، بينما توجد تلك الحروف بدرجات متفاوتة في اللغات السامية الأخرى. والمقصود بوجود هذه الحروف في العربية أو غيرها: كونها تشكل وحدة صوتية متميزة فلا ينافي أنها قد توجد عرضاً في اللغات الأخرى سامية أو غيرها[2].

وأكثر الحروف اختصاصاً بالعربية الضاد والظاء حيث تعرضتا للتغيير في اللغات السامية الأخرى ففي الأكادية والعبرية تستبدل الضاد والظاء والصاد بصاد أخرى تختلف عن العربية قليلاً، فصوت الصاد في هاتين اللغتين حل محل ثلاثة أصوات عربية، أما في الآرامية فقد تحولت الضاد إلى عين أو قاف وذلك تحول غريب يصعب تفسيره[3].

وبذلك يبقى إطلاق ـ لغة الضاد ـ على العربية صحيحاً إلى حد بعيد، ووجود هذا الصوت في العربية الجنوبية والحبشية لا يقدح في ذلك لأن الحبشية امتداد حديث للعربية الجنوبية، والعربية الشمالية والجنوبية لغة واحدة في نظر كثير من العلماء،

---

(1) اللغة الشاعرة ص: 11.

(2) علم اللغة/محمود حجازي/ ص: 140-141 ط: بيروت 1973م

(3) علم اللغة ـ محمود حجازي/ ص: 141-142.

ولذلك يقول ـ رينان ـ في كتابه ـ اللغات السامية ـ : إنه ليس للهجة حِمْيَر ولسان الحبشة مكان أساسي في اللغات السامية، وإنما هما بمثابة أداتين هيأتا مجال الظهور للعربية المحضة الحجازية [1].

والحديث عن (لغة الضاد) إنما هو بالنظر إلى الواقع اللغوي وكون العربية وشعبتها الجنوبية الغربية مختصة بهذا الحرف فعلاً دون غيرها من بقية اللغات السامية وغير السامية، وذلك بغض النظر عما قيل من أن هذا المصطلح (لغة الضاد) إنما ظهر في القرن الرابع الهجري كصورة من صور الصراع بين القومية العربية وغيرها من القوميات [2]

وبغض النظر كذلك عما صرح به العلماء من أن حديث (أنا أفصح من نطق بالضاد) لا أصل له ولا يصح، كما قال ابن الجزري [3]. أو لم يثبت، أو لا أصل له وإن كان معناه صحيحاً كما صرح به الشهاب الخفاجي ومُلاّ على القاري [4].

كل ذلك لا يمنع من أن تكون العربية بقسميها وربيبتهما الحبشية قد اختصت بحرف الضاد كما صرح به كثير من العلماء قديماً وحديثاً.

وقد أدرك القدماء امتياز العربية بتمام حروفها، وسعة

---

(1) مولد اللغة ـ العاملي ـ ص: 53.

(2) ينظر: اللغة بين القومية والعالمية إبراهيم أنيس ـ ص: 198-201

(3) النشر في القراءات العشر جـ 220/1.

(4) نسيم الرياض بشرح شفاء القاضي عياض جـ 27/1 ط الأولى القاهرة 1325هـ وبهامشه شرح المُلاّ: على القاري .

مدرجها الصوتي، وتنوع مخارجها.

فها هوذا أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت: 322هـ) يقول: (لغة العرب هي اللغة التامة الحروف، الكاملة الألفاظ، لم ينقصها شيء من الحروف فيشينها النقصان، ولم يزد فيها شيء فتعيبها الزيادة، وسائر اللغات فيها حروف مولدة، وينقص عنها حروف هي أصلية، ونعتبر ذلك باللغة الفارسية التي طبعنا عليها، ونشأنا فيها)[1].

ويقول ابن سنان الخفاجي (ت: 466هـ) (مما اختصت به العربية من الحروف وليس هو في غيرها حرف الضاد والظاء، وقد ذهب قوم إلى أن الحاء من جملة ما تفردت به لغة العرب، وليس الأمر كذلك لأني وجدتها في اللغة السريانية كثيراً، وحكي أنها في الحبشية والعبرانية)[2].

وبناء على هذا التمام في الحروف ووضوح مخارجها، وملاءمتها للأصوات اللغوية استغنت العربية عن تمثيل الحرف الواحد بحرفين مشتبكين أو متلاصقين كما يكتبون الثاء والذال والشين وغيرها في بعض اللغات كالانجليزية مثلاً التي تعبر بحرفي Th عن الثاء تارة وعن الذال أخرى، وتعبر عن الشين بحرفي: Sh. (وإن أيّة لغة لم تتحرر فيها المخارج بحروفها كما تحررت في لغة الضاد، فليس في لغة الضاد حرف ملتبس بين مخرجين، ولا مخرج ملتبس بين حرفين)[3].

---

(1) كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية جـ 46/1 ط: ثانية/القاهرة 1957م.
(2) سر الفصاحة: 74.
(3) أشتات مجتمعات للعقاد/ ص: 26 م 63م.

2 ـ **ومن خصائص لغتنا أيضاً**: ثبات أصوات الحروف فيها على مر الأجيال والعصور توفيراً للجهد، ودلالة على الاتصال بين أجيال الأمة العربية[1]. فأصوات العربية الفصحى كما ننطقها الآن هي كما كانت منذ خمسة عشر قرناً أو تزيد مما جعلنا قادرين على فهم النصوص النثرية والشعرية التي قيلت في الجاهلية وصدر الاسلام وما بعد ذلك بكل يسر وسهولة، «ومع أن علماء اللغة المحدثين يلاحظون بوجه عام أن النظام الصوتي لا يستطيع أن يكون ثابتاً خلال مراحل التطور للغات فإن معجزة العربية تتجلى في ثبات أصواتها التي تومىء الى مدلولاتها»[2].

أما اللغات الأخرى فإن أصواتها تتبدل وتتغير من حين لآخر، ولذلك فإن صلتهم بتراثهم قريبة العهد كما في اللغات الأوروبية المتفرعة عن اللاتينية فإن عُمرها بالنسبة لغيرها من اللغات قصير، وتراثها أقصر عمراً بحيث لا يستطيع الأوروبي الآن فهم ما كتب قبل خمسة قرون أو ستة على الأكثر، وذلك بسبب تغير أصواتها، وتطور مفرداتها نطقاً ودلالة.

ولعل أوضح مثل لذلك أن نلاحظ الفرق بين طبعتين من طبعات المعجم الانجليزي العالمي معجم (وبستر ـ Webster) فبينما يبلغ عدد كلمات المعجم في طبعته الثانية سنة 1934م حوالي ستمائة ألف كلمة، ينقص عدد كلمات هذا المعجم

---

(1) فقه اللغة وخصائص العربية/محمد المبارك/ ص: 251 ط الرابعة/بيروت 1970م.

(2) دراسات في فقه اللغة/ صبحي الصالح/ ص: 285 ط: الرابعة.

في طبعته الثالثة سنة 1961م إلى حوالي أربعمائة وخمسين ألف كلمة، وبما أن هذا المعجم في طبعته الثالثة أضاف مائة ألف كلمة وأسقط مائتين وخمسين ألف كلمة يتضح أن نصف كلمات اللغة الانجليزية اختفت بين عامي 1934 -1961م [1]

ولذلك قال علماء اللغة الغربيون: (إن تبدل أصوات الحروف حتمي في جميع اللغات) [2] وهذا التعميم تنقضه لغتنا العربية ولا ينطبق عليها لسببين:

أحدهما : ميل العرب بفطرتهم إلى المحافظة على ما لا موجب لتغييره في حياتهم.

وثانيهما : نزول القرآن بهذه اللغة ووجوب تلاوته كما أنزل دون تغيير أو تبديل في الحروف أو في الحركات[2].
وأخيراً يجدر بنا أن نلاحظ أن المراد بثبات أصوات الحروف في العربية أنه لم يحدث بها تطور يغير المعنى أو يقطع الصلة بين الماضي والحاضر كما تقدم فلا ينافي ذلك أنه ربما حدث تطور خفيف في نطق بعض الحروف كالضاد والقاف مثلاً، فهو تطور ـ إن وجد ـ عديم التأثير.

3 ـ **ومن خصائص حروف العربية وأصواتها أيضاً**: وضوح المناسبة بين صفات بعض الحروف من جهر وهمس، وشدة ورخاوة ولين، واستعلاء واستفال، وبين المعاني التي تدل

---

(1) المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر/داود حلمي السيد/ ص: 184.
(2) فقه اللغة وخصائص العربية/محمد المبارك/ ص: 253

عليها الكلمات، حيث تجد للحرف قيمة تعبيرية تتناسب مع صفته وموقعه من الكلمة، ويتضح ذلك في كثير من الألفاظ التي درسها القدماء ونبهوا إليها وفي مقدمتهم ابن جني حيث ذكر كثيراً من هذه الأمثلة مؤكداً[1] أن مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث باب واسع، ونهج مأموم، من ذلك: خضم وقضم فالخضم بالخاء المتصف بالرخاوة يستعمل لأكل الأشياء الرطبة، وبعكسه القضم لكون القاف من حروف الشدة[2].

وكذلك: صعِد وسعِد والصد والسد فالصاد في الكلمتين من حروف الاستعلاء فاستعملت في الصعود الحسي والإغلاق المحكم، والسين في الكلمتين الأخريين من حروف الاستفال فاستعملت للدلالة على السعادة المعنوية والإغلاق الهين في الكلمتين على الترتيب، وكذلك القصم والقسم: ففرق الصفة بين السين والصاد انجز عنه فرق في المعنى[3].

وقد سرى على كثير من الألسنة والأقلام وصف العربية بأنها ـ لغة الضاد ـ نظراً لاختصاصها به من بين سائر اللغات ـ كما تقدم ـ فما الإيحاء الذي يشير إليه هذا الحرف، يرى بعض الأدباء أن الضاد يقترن كثيراً بالشؤم والمكروه مثل: ضجر، ضر، ضير، ضجيج، ضوضاء، ضياع، ضلال، ضنك، ضيق، ضنى، ضوى، ضراوة، ضيزي، وبعكسه الحاء التي تكاد تحتكر أشرف المعاني وأقواها: مثل: حب، حق، حرية، حياة، حسن، حركة، حكمة، حلم، حزم.

---

(1) الخصائص جـ 2/152.

(2) المصدر السابق: جـ 2/157.

(3) نفسه جـ 2/161.

ويرى أنه لهذه المزية، ولعسر النطق بها على حناجر الأعاجم دون سائر الحروف كان الأولى أن تنسب لغتنا إلى الحاء فنقول: لغة الحاء بدلاً من لغة الضاد[1].

ولكن الحاء ـ كما تقدم ـ ليست خاصة بلغتنا بل توجد في كثير من اللغات السامية وعلى ذلك يكون إيحاؤها مشتركاً، وتضيع الميزة التي أردنا إثباتها.

(والخلاصة أن هناك ارتباطاً بين بعض الحروف ودلالة الكلمات، وأن الحروف لا تتساوى في هذه الدلالة، ولكنها تختلف باختلاف قوتها وبروزها في الحكاية الصوتية، وأن العبرة بموقع الحرف في الكلمة لا بمجرد دخوله في تركيبها، وأن الاستثناء قد يأتي من اختلاف الاعتبار والتقدير، ولا يلزم أن يكون شذوذاً في طبيعة الدلالة الحرفية. ولا نعرف بين اللغات الكبرى لغة أصلح من لغتنا العربية لهذا الباب من أبواب الدراسة اللغوية لأن مخارج حروفها مستوفاة متميزة خلافاً لأكثر اللغات التي تعوزها الحروف الحلقية أو تلتبس فيها مخارج الحروف الهجائية)[2].

ومع ذلك فلا بد أن نلاحظ أن هذه الدلالة وإن ظهرت في كثير من الألفاظ إلا أنه لا يمكن ادعاء اطرادها في كل الكلمات لأن ذلك أمر يصعب تحقيقه.

4 ـ ومن خصائص العربية أن لها في تركيب الكلمات من الحروف ذوقاً رفيعاً، وموسيقى عذبة، تعتمد على التناسب والخفة والاعتدال، وتبتعد عن الغرابة والتنافر، ولهذا كانت الأصول

---

(1) أشتات مجتمعات للعقاد/ص: 43 وما بعدها.

(2) أشتات مجتمعات ـ ص: 48-49

الثلاثية أكثر استعمالاً فيها لكونها مكونة من حرف يبتدأ به وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه، وذلك يتناسب مع طبيعة النطق حيث تفصل العين بين ما حقه الحركة وهو فاء الكلمة وما حقه السكون وهو الحرف الأخير فلا يحدث انتقال مفاجىء من حركة إلى سكون[1].

ومما يدل على ميل العرب إلى الخفة أنهم يستثقلون تكوين الكلمة من حروف متقاربة في المخرج غالباً، يقول ابن جني: فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه نحو: (سص، وطس، وظث..) وكذلك نحو: (قج، وجق..) وكذلك حروف الحلق هي من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها، فإن جمع بين اثنين منها قدم الأقوى على الأضعف نحو: أهل وأحد[2]. وهكذا فأحسن الأبنية ما كان مكوناً من حروف متباعدة في المخرج.

ولذلك استطاع العلماء استنباط علامات تكتشف بها الكلمات الدخيلة على العربية من خلال تركيب حروفها، فلا تجتمع الصاد والجيم، ولا الجيم والقاف، ولا الطاء والجيم، في كلمة عربية، وكذلك لا تقع زاي بعد دال، ولا شين بعد لام، ولا نون قبل راء، في كلمة عربية[3].

تلك هي أبرز خصائص العربية في أصواتها وحروفها: سعة في المدرج الصوتي وحسن توزيع للحروف على هذا المدرج، وثبات لأصوات هذه الحروف على مر الأجيال والعصور، وإيحاء وإيماء للحروف نحو معانيها نشأ عن طول ألفة بين هذه اللغة وبين

(1و2) الخصائص ـ جـ 1/54-56 باختصار وتصرف.

(3) المزهر للسيوطي جـ 1/270 وما بعدها.

المتكلمين بها، ثم مراعاة للخفة وسهولة النطق في تركيب الكلمات من الحروف.

* * * *

ثانياً: خصائص المفردات:

الخصيصة الأولى: الاشتقاق:

والمقصود به (أخذ كلمة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ليدَلَّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة)[1] وهذا هو الاشتقاق العام أو الاشتقاق الأصغر، وهو المقصود عند الإطلاق لأنه أهم أنواع الاشتقاق بخلاف الأنواع الأخرى من الكبير والأكبر والكبار فأهميتها أقل بكثير.

والاشتقاق بمعناه العام وسيلة من أهم وسائل تنمية اللغة وتمكينها من الإيفاء بمتطلبات الحياة، حيث يمكن في كثير من المواد مثل (ع.ل.م) و(ق. ط. ع) اشتقاق عشر صيغ، ثلاثة للفعل: ماض ومضارع وأمر، وسبعة للاسم: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة بجميع تصاريفها ومصادرها ومصغرات أسمائها بحيث أوصلها بعضهم إلى مائة وعشرين أو مائة وخمسين كلمة[2].

وهكذا يتضح لنا غلبة الاشتقاق على مفردات اللغة العربية حيث إن العرب لم تقتصر على الاشتقاق من المصادر ـ كما هو

---

(1) المصدر السابق: جـ 1/364.

(2) فقه اللغة وخصائص العربية ـ محمد المبارك ـ ص: 265.

الأصل ـ بل اشتقت من أسماء المعاني ومن الذوات الحسية ومن أسماء الأزمنة والأمكنة ومن أسماء الأصوات ومن الحروف في أمثلة كثيرة[1].

وبذلك أصبحت مفردات هذه اللغة تعيش في مجموعات كبيرة يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً مادياً ومعنوياً عن طريق الاتفاق في الحروف الأصلية وفي المعنى العام الذي يدل عليه أصل المادة.

ولذلك تبدو الرابطة الاشتقاقية واضحة بين الكلمات المشتقة في هذا العصر وبين أصولها مع طول الزمن الفارق بين ظهورهما، كما تبدو كذلك واضحة بين مصطلحات العلوم العربية من نحو وصرف وبلاغة وبين معانيها اللغوية.

إن ميزة الاشتقاق في العربية قد أكسبتها ثروة في الألفاظ تتنامى على مر العصور، ومرونة تستجيب بها لمقتضيات الحياة وما يجد فيها من معان وأفكار وأدوات ومخترعات.

وطريقة العربية في هذا التنوع تقوم على اتخاذ قوالب للمعاني تصب فيها الألفاظ، وهياكل تبنى على هيئتها مواد الكلمات، فاسم الفاعل من الثلاثي له صيغة واحدة ومن غير الثلاثي يكون بزنة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره، وكذلك اسم المفعول من الثلاثي بزنة مفعول ومن غيره بزنة مضارعه مع فتح ما قبل آخره، وكذلك بقية المعاني من مكان وزمان وحرفة وآلة وتفضيل ومبالغة، حتى

---

(1) انظر: في أصول النحو ـ سعيد الأفغاني ـ ص: 143.

وصلت المشتقات المحضة ـ فيما يقال ـ إلى سبعين ألفاً من الكلمات[1] (إن الوزن هو قوام التفرقة بين أقسام الكلام في العربية، وإن اللغات السامية التي تشارك هذه اللغة في قواعد الاشتقاق لم تبلغ مبلغها في ضبط المشتقات بالموازين التي تسري على جميع أجزائها، وتوفق أحسن توفيق بين مبانيها ومعانيها)[2].

وهكذا يمكن تصنيف الكلمات العربية بحسب موادها وأصولها كما فعل أصحاب معاجم الألفاظ العربية، كما يمكن تصنيفها بحسب صيغها وموازينها، فلاسم الفاعل صيغة وللمفعولية صيغة، وللآلية والتفضيل والمبالغة صيغ خاصة كذلك[3].

فكيفما جمعت ألفاظ العربية اتضحت لك رابطتها الاشتقاقية أو وظيفتها الصرفية على نحو مطرد وقواعد راسخة، وأوزان وصيغ تشف عن معانيها مما يعتبر ميزة للعربية لا تتوفر لغيرها من اللغات.

فلو نظرنا إلى اللغات الأوروبية كالانجليزية مثلاً لوجدنا الفردية غالبة على مفرداتها فقد تتقارب في معانيها وتختلف في ألفاظها، فنحو: كتاب ومكتبة ومكتب وكاتب يقابلها في الانجليزية: book و library و bureau و Writer على الترتيب، وهي كما ترى متباعدة في اللفظ متقاربة في المعنى، وكذلك الكلمات الدالة على العلاقات الاجتماعية كالأخ والأخت -brother

---

(1) الاشتقاق والتعريب/ عبد القادر المغربي/ ص: 9 ط الثانية/القاهرة 1947م.

(2) اللغة الشاعرة للعقاد/ص: 12.

(3) فقه اللغة وخصائص العربية/ محمد المبارك/ ص: 271.

Sister والابن والبنت Son- daughter والزوج والزوجة -husband wife فكل هذه الألفاظ متقاربة في المعنى مختلفة في النطق والصيغة. وقد تتفق الألفاظ عندهم في النطق وتختلف في المعنى مع الاختلاف في الرسم مثل: peace بمعنى سلام و piece بمعنى قطعة و heel بمعنى كعب و heal - يبرىء و one - واحد و won - فاز أو كسب و week بمعنى أسبوع و weak بمعنى ضعيف.

وهكذا فان الكلمات في هذه اللغات تجري على وزن واحد بغير دلالة على اتفاق في المعنى، ولا في تقسيم الأسماء والأفعال والحروف، ولولا هذه المشابهة العرضية بين بعض كلماتها لكان فيها من الأوزان عداد ما فيها من الكلمات.

إن كلمات مثل: an أداة تنكير، و pan - عموم، و tan - يدبغ، و thane - سيد، و Ran - جرى، و Fan - مروحة، و man - رجل توجد في الانجليزية اتفاقاً ومنها أسماء وأفعال وحروف، ولا علاقة بين معانيها أو وظيفتها الصرفية[1].

ومع أن العربية قد اعتمدت الموازين والقوالب المتماثلة لكثير من المعاني فإن ذلك لم يؤثر على وفرة مفرداتها فهي غنية بهذه الموازين على نحو لا يتوفر في غيرها من اللغات، وقد حاول بعض العلماء إحصاء هذه الموازين (وما منهم من استوعبها وأول من حاول إحصاء أوزان الأسماء: سيبويه حيث ذكر منها ثلاثمائة وثمانية أمثلة، وزاد عليه ابن السراج اثنين وعشرين مثالاً، وزاد أبو عُمر الجرمي وابن خالويه أمثلة يسيرة، وما منهم إلا ترك

(1) اللغة الشاعرة ص: 13.

أضعاف ما ذكر، وبلغ بها ابن القطاع الى عشرة ومائتين وألف مثال)[1].

إن ميزة الاشتقاق ـ ولا سيّما الاشتقاق بمعناه العام وهو المطردة قواعده غالباً ـ قد عادت على العربية بفوائد كثيرة حيث وثّقت الصلة بين المفردات العربية قديمها وحديثها، ومكّنت الدارسين من إدراجها في مجموعات متشابهة تسهّل على المتعلم إدراك مفردات أية مادة بعد اطّلاعه على بعض مشتقاتها، كذلك كان لهذه الميزة فضل في اكتشاف الدخيل من الكلمات، فإذا لم يمكن إرجاع الكلمة إلى أصل معروف أو مادة معلومة دل ذلك على غرابتها وعدم أصالتها.

2 ـ الخصيصة الثانية: وفرة المفردات:

تتميز العربية بوفرة مفرداتها وكثرتها (فهي تشتمل على جميع الأصول التي اشتملت عليها أخواتها السامية أو على معظمها وتزيد عليها بأصول كثيرة احتفظت بها من الأصل السامي الأول ولا يوجد لها نظير في أيةأخت من أخواتها[2]، يدل على ذلك إحصاء قام به الأب مرمرجي الدومنكي لمعجميات سامية فكان على وجه التقريب: (يبلغ مجموع أصول العربية 7220 ومزيداتها: 12032 في حين أن أصول اللغات السريانية والعبرية والحبشية والأكادية مجتمعة تبلغ: 4951 ومزيداتها: 08610 ولذا يسوغ القول: إن العربية أغنى اللغات السامية، ولعلها أوفر ثروة من لغات العالم قاطبة[3].

---

(1) المزهر: جـ 4/2.

(2) فقه اللغة/ وافي/ ص: 162.

(3) انظر: مجلة العربي الكويتية/ ص: 102 العدد 81 أغسطس 1965م.

إن التاريخ الطويل لهذه اللغة وتنوّع الاستعمال لمفرداتها بتنوّع العصور والبيئات والحضارات واختلاف الشعوب والظروف، كل ذلك أدى إلى ازدياد ثروتها في المفردات والأساليب، أضف إلى ذلك احتفاظ معاجمنا اللغوية بجميع ألفاظ اللغة مستعملة أو مهجورة بخلاف معاجم اللغات الأخرى[1].

ونظراً لكثرة ألفاظ العربية ومفرداتها لم يستطع أحد من العلماء استقصاءها وتَتَبُّعَها بدقة، وقد كان للخليل بن أحمد فضل السبق في محاولة استقصائها بطريقة رياضية عن طريق جمع الحروف الهجائية في دوائر أو مثلثات وتقليبها على وجوهها المختلفة، فحصل له من ذلك أكثر من اثني عشر مليوناً من الأبنية بين مستعمل ومهجور ومهمل لا معنى له[2].

والغريب أن الزبيدي في مختصر كتاب العين ينزل بهذا العدد إلى النصف تقريباً ولعله يريد ما له معنى من الأبنية العربية، ثم يذكر الزبيدي أن المستعمل من هذا العدد الكبير إنما هو خمسة آلاف وستمائة وعشرون.[2].

وهو مستبعد إلا أن يريد بالاستعمال كثرة التداول وقُربَ المعنى مما يستوي في فهمه العامة والخاصة، أما لغة العلم والأدب فلا شك أن مفرداتها أكثر من ذلك بكثير، وهذه معاجمنا اللغوية المتداولة تحتوي على عشرات الآلاف من المواد كصحاح الجوهري ولسان العرب والقاموس المحيط، ومعظم موادها ومفرداتها مما لا يستغنى عنه في لغة العلم والأدب.

---

(1) دراسات في فقه اللغة/صبحي الصالح/ص: 293.
(2) المزهر جـ 1/74-75.

وهكذا يظهر ثراء العربية في المفردات عندما نقارنها بغيرها، ففي الوقت الذي تعد فيه مفردات العربية بالملايين، نجد الفاظ الانجليزية لا تصل الى نصف مليون في الطبعة الثالثة لأكبر معجم بها ـ كما تقدم[1] ـ ومعظمها مصطلحات علمية مقتبسة من الأغريقية أو اللاتينية.

إن مظاهر هذه الثروة في المفردات تتجلى أيضاً في الترادف وتسمية الشيء الواحد أو التعبير عنه بألفاظ مختلفة وكلمات متعددة، كما أننا نجد فيها للمعاني الشديدة التقارب كلمات خاصة بكل منها، مهما كانت درجة التفاوت بينها، وبذلك لا يكون محل للبس أو الإبهام اللذين هما آفة العلم والأدب.

أما كثرة الأسماء للمسميات فتتمثل فيما ذكر من أن للسيف ألف اسم ذكرها الفيروزبادي في كتابه (الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف)[2]. كما جمع ابن خالويه للأسد خمسمائة اسم[3]، وزاد عليه على بن قاسم بن جعفر اللغوي مائة وثلاثين اسماً[4]، وجمع حمزة الأصفهاني من أسماء الدواهي ما يزيد على أربعمائة اسم[5]، كما ذكر الأصمعي أنه يحفظ للحجر سبعين اسماً[5]، وروي عن المَعَرّى أنه يحفظ للكلب سبعين اسماً[6]. وذكر صاحب القاموس للعسل ثمانين اسماً وألف فيه كتاباً أسماه

---

(1) المعجم الانجليزي بين الماضي والحاضر/ ص: 184.
(2) القاموس المحيط/مادة (سيف).
(3) الصاحبي/لابن فارس/ص: 44.
(4) حياة الحيوان/للدميري جـ2/1 ط: الثالثة/الحلبي 1956 م
(5) المزهر جـ 325/1.
(6) نزهة الألباء للأنباري/ص: 354/ت: محمد أبو الفضل/القاهرة 1967م.

(ترقيق الأسل لتصفيق العسل)[1]. ومما تعددت أسماؤه الثعبان أو الحية حيث وصلت إلى مائتين، ولكل من المطر والريح والنور والظلام والناقة والجمل والبئر أسماء كثيرة تبلغ عشرين في بعضها، وتصل إلى ثلاثمائة في بعضها الآخر[2].

وكذلك الشأن في الأوصاف فلكل من الطويل والقصير والكريم والبخيل والشجاع والجبان في العربية عشرات من الألفاظ[2].

أما الدقة في وضع الألفاظ وتنوعها بتنوع المعاني وتفاوتها والتعبير عن أدق الحركات وأعمق المعاني وأخفى المشاعر والأحاسيس بألفاظ خاصة فذلك مَعْلَم بارز من معالم العربية، وله أمثلة وشواهد كثيرة، ففي مجال وصف الإنسان بالفصاحة يقولون: (فلان ذَرِب اللسان إذا كان حاد اللسان قادراً على الكلام، فإذا كان جيد اللسان فهو لَسِن، فإذا كان يضع لسانه حيث أراد فهو ذليق، فإذا كان فصيحاً بيِّن اللهجة فهو حَذَاقِي، فإذا جمع البلاغة وحِدَّة اللسان فهو مِسْلاق، فإذا كان لا تعترض لسانه لُكنة ولا يتحيف بيانه عُجمة فهو مِصْقَع[3].

وفي عكس ذلك أي في وصف الإنسان بالعجز عن الخطابة والكلام يقولون: (رجل عَيّ وعَيِيّ، ثم حَصِر، ثم مُفحم، ثم لجلاج، ثم أبكم)[3].

وكذلك الحب له مراتب مختلفة وتسميات متعددة بتعدد

---

(1) المزهر جـ 407/1.

(2) فقه اللغة/وافي/ص: 163.

(3) فقه اللغة وسر العربية/للثعالبي ص: 105-106/بيروت دون تاريخ.

تلك المراتب، فأول مراتب الحب: الهَوَى، ثم العلاقة، ثم الكَلَف، ثم العشق، ثم الشَّعَف، ثم الشَّغَف، ثم الجوى، ثم التَّيْم، ثم التَّبْل، ثم التدليه، ثم الهُيوم)[1].

ولعكسه وهو البغض مراتب كذلك فهو: البغض ثم القلي، ثم الشَّنَف والشَّنَآ، ثم المَقْت، ثم البِغْضة وهي أشد أنواع البغض، وكراهيةُ المرأة لزوجها أو كراهيته لها تسمى الفِرْك[1].

وللمشي أنواع، وكذلك للنظر والصوت والطيران والجوع والعطش وأنواع المآكل والملابس لكل نوع منها اسم خاص به. وفي فقه اللغة للثعالبي والمخصص لابن سيده أمثلة كثيرة لذلك.

وهكذا يتضح لنا من كل ما تقدم ومن غيره مدى ما تتسم به العربية من غنى في المفردات وسَعَة في التعبير، ودقة في الأداء، وقدرة على مسايرة التقدم البشري في مختلف العصور، وقد أدرك علماء العربية هذه المَيزة وأبرزوا أهميتها، ولكنهم اختلفوا في تفسيرها، فبعضهم يرى أن الأسماء الكثيرة للمُسمَّى الواحد هي ألفاظ مترادفة تؤدي معنى واحداً، ولا داعي إلى التماس الفروق بينها، وبعضهم يرى أنه لا يجوز وضع اسمين أو أكثر لمسمى واحد في لغة واحدة.

ولعل مرجع الخلاف بينهم يعود إلى نظرتهم الى العربية ولهجاتها فالقائلون بالترادف يعتبرون العربية بمختلف لهجاتها بيئة لغوية واحدة بينما يراها غيرهم بيئات لغوية بينها بعض الاختلاف فما وجد من ألفاظ لا يتضح الفرق بينها كالقمح والبُر، والريب

---

(1) المصدر السابق ص: 171-172 باختصار وتصرف.

والشك، والسكين والمدية، فإنما يعود الى اختلاف البيئات اللغوية[1]. وفي مقدمة المنكرين للترادف الامام أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب إمام الطبقة الأخيرة من علماء الكوفة وتبعه في ذلك أبو الحسين أحمد بن فارس حيث يقول: (ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو السيف والمهنّد والحسام،، والذي نقوله في هذا أن الاسم واحدهو السيف، وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى.. وكذلك الأفعال.. ففي - قعد - معنى ليس في - جلس - وكذلك القول فيما سواه، وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العباس ثعلب[2].

وإلى هذا الرأي ذهب أيضاً أبو علي الفارسي حيث تهكم بابن خالويه عندما افتخر بأنه يحفظ للسيف خمسين اسماً، فتبسم أبو علي وقال: ما أحفظ له إلا اسماً واحداً وهو السيف، قال ابن خالويه: وأين المهند والصارم وكذا وكذا، فقال أبو علي: هذه صفات وكأن الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة[3]!!

وتترسخ الفكرة أكثر فأكثر عند أبي هلال العسكري (ت: 400هـ تقريباً) فيؤلف كتاباً بعنوان (الفروق في اللغة) ضمنه ثلاثين باباً من أبواب الكلمات المتقاربة أو المترادفة وأوضح ما بينها من فروق دقيقة محاولاً التدليل على نفي الاشتراك والترادف بحجة أن في الاشتراك إيهاماً وغموضاً وفي الترادف تكثيراً للغة بلا فائدة، مضيفاً بأنه لا يجوز أن يكون فَعَلَ وأَفْعَلَ - بمعنى واحد كما لا

---

(1) في اللهجات العربي/ إبراهيم أنيس/ ص: 178-179.

(2) الصاحبي في فقه اللغة/ لابن فارس/ ص: 96.

(3) المزهر جـ ١/ 405.

يكونان على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين، فأما في لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظ والمعنى واحد كما ظن كثير من النحويين واللغويين [1].

وأغلب ما ذكره من الفروق يدور حول أمور معنوية فهو يقول عن الفرق بين العلم والمعرفة: إن المعرفة أخص من العلم لأنها علم بعين الشيء مفصولاً عما سواه، والعلم يكون مجملاً ومفصلاً [2]. ويقول عن الفرق بين النصيب والحظ: إن النصيب يكون في المحبوب والمكروه يقال: وفاه الله نصيبه من النعيم أو من العذاب، ولا يقال وفاه حظه من العذاب إلا على استعارة بعيدة [3].

أما عن الفرق بين الحلم والوقار فهو: أن الحلم هو الإمهال بتأخير العقاب المستحق ولا يصح إلا ممن يقدر على العقوبة، والوقار هو الهدوء وسكون الأطراف وقلة الحركة في المجلس ولا تجوز الصفة به على الله تعالى [4].

وهكذا يمكننا أن نلاحظ أن المنكرين للترادف إما أن يكونوا من الاشتقاقيين الذين يولعون برد جميع الكلمات إلى جذور مختلفة كابن فارس، أو ممن غلبت عليهم الروح الأدبية فجعلتهم يستشفون من الكلمات ظلالاً ومعاني بعيدة وفروقاً دقيقة بينها كأبي هلال العسكري [5].

---

(1) الفروق في اللغة ص: 13 تصحيح عادل نويهض / ط الأولى بيروت 1973م.

(2) الفروق ص: 72.

(3) المصدر السابق: 159.

(4) نفسه ص: 194-196.

(5) انظر: في اللهجات العربية/ ص: 180-181.

وربما كانت هذه الفروق بين الكلمات صحيحة وواضحة ولكن كثرة الاستعمال وتقادم الزمن جعل الكثيرين من الناس يتناسون هذه الفروق ولا سيّما عند ذكرها في جمل متباعدة وعبارات متعاقبة، أما حين ترد في جملة واحدة مربوطة بحرف عطف مثل: (لكلٍّ جعلنا منكم شرعةً ومِنهاجا)[1].. ومثل: قول عدي بن زيد[2].

وقدّدتِ الأديمِ لراهشيْه وألفى قولها كذباً ومَيْنا

وقول عمرو بن مَعْد يكرب:[3].

أمرتك الخيرَ فافعل ما أُمرتَ به فقد تركتك ذا مال وذا نشب

وقول الحطيئة:[4].

ألاَ حبذا هند وأرضٌ بها هند وهند أتى من دونها النَّأيِ والبُعد

فإن الأقرب في هذه الكلمات (شرعة ومنهاجاً) (كذباً وميناً - ذا مال وذا نشب - النأي والبعد) الأقرب أن تكون متنوعة المعاني حيث إن العطف يقتضي المغايرة غالباً. وبناء على ذلك كله يمكننا أن نقول: إن الترادف موجود في العربية وبشكل واضح وهو صورة من صُوَر غنى العربية واتساعها في التعبير.

ولا شك أن الكلمات المترادفة تسهّل على الإنسان التعبير عما في نفسه فيختار لكل موقف ما يناسبه، ولكل فكرة ما

---

(1) المائدة/48.

(2) أمالي المرتضى جـ 258/2 ط ثانية بيروت 1967، وشروح التلخيص جـ 173/3.

(3) من شواهد الكتاب جـ 17/1. ت هارون وفي نسبته خلاف انظر الخزانة/ج 324/1 بتحقيق هارون أيضاً.

(4) ديوانه ص: 39 ط: بيروت 1967م.

يلائمها، فهناك ألفاظ لها جزالة وفخامة، وهناك ألفاظ تسيل عذوبة ورقة. كما أن هناك ألفاظاً تقطر أسى وحزناً، وألفاظاً تضوع بشراً وسروراً. وأيضاً فإن هناك طرقاً للبلاغة نظماً ونثراً من سجع وقافية وطباق وتجنيس وغير ذلك من أصناف البديع، وفي الترادف ما يسهّل ذلك ويعين عليه[1].

ويقول أحمد أمين بعد أن ذكر فوائد المترادفات: (ولكنها من جهة أخرى ضخمت اللغة ضخامة فوق الحد، وجعلت الإلمام بها مستحيلاً، وحتى زحمت المترادفات الكثيرة المكان الذي نحتاج إليه لمعان ومدلولات لا نجد لها كلمة واحدة)[2].

أما ضخامتها وصعوبة الإحاطة بها فذلك أمر مسلم به حتى قال الامام الشافعي: (لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلم أن يحيط بعلمه غير نبي ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها)[3].

وأما مزاحمة هذه الكلمات وأخذها لمكان كلمات أخرى لمدلولات ومعان أخرى فغير واضح، إذ ليس هناك لغة تنص من أول أمرها على كل المعاني والأفكار، وإنما تعبر اللغة عما يـدور في فلك أهلها مما تلمسه حواسهم أو تشعر به نفوسهم، ويكفي اللغة أن يكون بها من وسائل التنمية والاشتقاق والتوليد والتوسع والنقل ما تستوعب به كل فكرة تظهر، أو آلة تستحدث، وقد حازت لغتنا في هذا المجال قصب السبق دون شك. واكتسبت

---

(1) المزهر جـ 406/1

(2) ضحى الإسلام جـ245/2 ط ثامنة ـ مصر/ 1974م.

(3) المزهر جـ 65/1.

مرونة أهلتها لمسايرة التقدم العلمي والأدبي، فهذه المرونة هي التي أتاحت لواضعي العلوم اللسانية والشرعية وباسطي أصولها وقواعدها أن يستمدوا لها الأسماء والمصطلحات الفنية من صميمها غير حائدين عن ذلك ولا مترخصين فيه وهي التي أتاحت لعلماء العلوم الدخيلة أن يلتزموا في معاناتها هذا السَّنَن في كل ما أدخلوا على مسائلها من الإضافة والإكمال وفي كل ما تناولوها به من الاصلاح والضبط أو البسط والتفصيل.

وإن من يطّلع على الشعر العربي يرى فيه شواهد غنى اللغة ومدى يسرها ومطاوعتها في الصياغة والافتنان. فهذا أبو العلاء المعري ينظم فلسفته في الأخلاق والإلهيات وأصول الحكم وما إليها في قصائد ومقطوعات بليغة نسجها على جميع الحروف الهجائية منوعاً حركات الرويّ بين فتح وكسر وضم أو سكون فحصل له من ذلك مائة وثلاثة عشر فصلاً لكل حرف أربعة فصول ما عدا الألف فلها فصل واحد للزومها السكون، وهو مع ذلك يلتزم في قافيتها ما لا يلزم من قيود وأوضاع[1].

ونرى البوصيري ينظم قصيدته الهمزية في مدح خير البرية صلى الله عليه وسلم في ستة وخمسين وأربعمائة بيت[2].

وفي العصر الحديث نرى شوقي ينظم قصائد مطوّلة في أغراض مختلفة كما في قصيدته (كبار الحوادث في وادي النيل)

---

(1) انظر: ديوان اللزوميات لأبي العلاء/ بشرح عزيز أفندي/ ص: 32-42/ ط القاهرة 1891م.

(2) انظر: مجموع مهمات المتون/ص: 91-117 ط الرابعة، الحلبي 1949م.

في خمسة وستين ومائتي بيت[1]. و (نهج البردة) في تسعين ومائة بيت[1].

وكذلك حافظ إبراهيم ينظم (العمرية) في سبعة وثمانين ومائة بيت[2].

كما استطاع شوقي أن ينظم الشعر التمثيلي لأول مرة في العربية نظماً مُقَفًّى في براعة فائقة. ونرى في القديم والحديث شعراء لم يكتفوا في شعرهم بالمحسنات البديعية المأثورة عن الأولين بل أضافوا إليها قيوداً من التلاعب اللفظي العجيب الذي يدل على قدرة أصحابه وجِدّة ذكائهم كما يدل قبل ذلك على مطاوعة هذه اللغة التي مكنتهم أن يأتوا بها ويفتنوا فيها. وذلك كالاقتصار في النظم على الكلمات التي لا تتصل حروفها في الرسم، أو الكلمات التي تتصل حروفها مثنى أو ثلاث أو رباع، وكالاقتصار على النظم من الكلمات المؤلفة من حروف مهملة فقط، أو من حروف معجمة فقط، أو من الكلمات التي تُقرأ طرداً وعكساً الى غير ذلك[3].

وبغض النظر عن صلاحية ذلك أو عدم صلاحيته فإنه يدل على سعة العربية ومرونتها في التعبير.

---

(1) ديوان الشوقيات/جـ 1/71-33 ط: بيروت. (4) الشوقيات جـ 1/190-208.

(2) ديوانه/ ص: 39-57 ط: السابعة 1955.

(3) من قضايا اللغة والنحو/على النجدي ناصف/ص: 33-35و141 باختصار وتصرف، مطبعة نهضة مصر بالفجالة 1957م.

3 ـ خصائص الجمل والأساليب:

بعد أن ألقينا نظرة على خصائص العربية في أصواتها ومفرداتها نأتي الآن إلى خصائص هذه اللغة في الجمل والأساليب، وهي أهم الخصائص وبها يتجلى فضل اللغة على غيرها، ويتبين مدى طواعيتها وصلاحيتها لمواكبة التقدم البشري في مختلف العصور وفي مختلف البيئات.

وبما أن الغرض الأهم لكل متكلم أو كاتب بأية لغة إنما هو نقل الفكرة من صاحبها إلى غيره من أيسر طريق وبأقل مجهود مع اتخاذ وسائل في النظم والنثر تصور العواطف والأحاسيس وتحركها في غير تهويل مجوّف أو إبهام محيّر أو تقصير مخل، فإن العربية قد وفت بذلك كله وبصورة أقرب إلى الكمال، وأدنى إلى التمام من أية لغة أخرى فهي قد اشتهرت بالايجاز الموفي بالمعنى، كما اشتهرت بضروب وألوان من المجاز قريبة المأخذ واضحة الدلالة تصور أدق العواطف الإنسانية وتساعد على إثارتها ولا سيّما في طريقة نظم الشعر وما يتميز به من وزن منظم وقافية موحدة وصُوَر مؤثرة وخيال طريف، كما تنوعت فيها الجمل إلى اسمية وفعلية وجمل وأشباه جمل كاملة في اللفظ أو مقتضبة، وفوق ذلك كله اشتهرت بنظام كامل للإعراب يوضح المعنى ويزيل اللبس كيفما وقعت الكلمات في الجمل.

وسنتناول هذه الخصائص الآن بشيء من التفصيل، وأول هذه الخصائص والمميزات هو:

1 ـ الإيجاز :

والمقصود به ـ كما عرفه القدماء ـ هو: (أداء المقصود من

الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط)[1] وهو ضرب من البلاغة يستحسن في مواقف كثيرة ولا سيّما في مواقف الجد والحزم والخطر، وقد بالغ بعضهم في الاشادة به حتى قيل: البلاغة: "الإيجاز في غير عجز[2]، وخير الكلام ما قل ودل ولم يمل[3].

ولذلك فهو من طرق التعبير المفضلة عند العرب، يقول الشريف المرتضى: اعلم أن من عادة العرب الإيجاز والاختصار والحذف طلباً لتقصير الكلام واطّراح فضوله والاستغناء بقليله عن كثيره، ويعدون ذلك فصاحة وبلاغة، وفي القرآن من هذه الحذوف والاستغناء بالقليل من الكلام عن الكثير مواضع كثيرة نزلت من الحسن في أعلى منازله[4].

ويقول ابن سنان الخفاجي: (ومن شروط الفصاحة والبلاغة الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام، وهو يعتبر من أشهر دلائل الفصاحة والبلاغة عند أكثر الناس، ثم ينقل عن جعفر بن يحيى البرمكي قوله لكتّابه يأمرهم بالإيجاز: (إن استطعتم أن يكون كلامكم كله مثل التوقيع فافعلوا)[5].

ويقول ضياء الدين بن الأثير: (والإيجاز نوع من الكلام شريف لا يتعلق به إلا فرسان البلاغة. . وذلك لعلو مكانه وتعذر

---

(1) الإيضاح للخطيب القزويني/ ت: عبد المتعال الصعيدي/ ط: سابعة/ صبيح/ ص: 110.

(2) البيان والتبيين للجاحظ/ جـ: 1/67/ت: فوزي عطوي/ط: بيروت 1968.

(3) خاص الخاص للثعالبي/ ص: 7/ط: دار مكتبة الحياة بيروت/ د. ت.

(4) أمالي المرتضى جـ 2/309.

(5) سر الفصاحة/ص: 197و200.

إمكانه، والنظرُ فيه إنما هو إلى المعاني لا إلى الألفاظ)[1]. ثم يقول: وكلام النبي صلى الله عليه وسلم كله من قبيل الإيجاز كما قال: أوتيت جوامع الكلم[2]. وفي صفته صلى الله عليه وسلم أنه كان يتكلم بجوامع الكلم، أي أنه كان كثير المعاني قليل الألفاظ. . وأنه كان يستحب الجوامع من الدعاء، وهي التي تجمع الأغراض الصالحة والمقاصد الحسنة أو تجمع الثناء على الله وآداب المسألة[3].

ويقول عمر بن عبد العزيز: (عجبت لمن لاحن الناس كيف لا يعرف جوامع الكلم) معناه: كيف لا يقتصر على الإيجاز ويترك فضول الكلام[4].

ويبدو أن للبيئة العربية وقسوة الحياة فيها علاقة بهذا الإيجاز، فحياة الصحراء وكثرة الترحال والانتقال فرضت على العربي التخفف في كل شؤونه من طعامه وشرابه وكلامه، فحياتهم أشبه بحياة جيش في معركة ضارية لا مكان ولا وقت فيها لزخرفة أو إسهاب[5].

ويدل لذلك أن العرب حاولوا أن يحذفوا من الكلام كل لفظ يمكن الاستغناء عنه دون إخلال بالمعنى، فقد حذفوا فعل الاختصاص والإغراء والتحذير، وحذفوا متعلق الجار والمجرور

---

(1) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر/ت: أحمد الحوفي وبدوي طبانة/القسم الثاني ص: 265 القاهرة 1961م.

(2) المصدر السابق/القسم الثاني/ص: 337.

(3) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر/ لابن الأثير جـ 1/295 واللسان جـ 3/53 (جمع).

(4) المصدر نفسه.

(5) مغامرات لغوية ص 328 عبد الحق فاضل.

في الجملة الاسمية، وحذفوا المفعول المطلق عند وجود نائب عنه، وهكذا فالإيجاز بالحذف يشمل جميع ضروب الكلام من جمل مفيدة وغير مفيدة وكذلك المفردات من أسماء وأفعال وحروف[1].

ولحب العرب للتخفيف، وهربهم من التثقيل والتطويل كان قصر الممدود أحب إليهم من مد المقصور وتسكين المتحرك أخف عليهم من تحريك الساكن لأن الحركة عمل والسكون راحة[2].

من كل ما تقدم تتضح لنا مكانة الإيجاز وصوره وأهميته في العربية مما يعتبر بحق خصيصة من أبرز خصائص العربية حيث يشمل من هذه اللغة حروفها وألفاظها وتراكيبها.

* * *

والغريب بعد ذلك أن تشكو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة من صعوبة اللغة العربية وتطويلها.

وقد رد مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومدرسة الألسن بها على هذه التهمة، وبيَّنا الأسباب التي أدت إلى هذه الشكوى[3]، كما تناول هذه القضية كثير من المثقفين العرب[4]، حيث أثبتوا أن اللغة العربية لغة إيجاز معنى وتركيباً، وعلى هذا لا يمكن أن

---

(1) انظر تفصيل ذلك وأمثلته في المثل السائر ص: 279-33 القسم الثاني.

(2) أصول نفسيه واجتماعية/مقال لكامل الشبيبي/ بمجلة المجمع العلمي العراقي المجلد التاسع لسنة 1961 ص: 299-315.

(3) مجلة المجمع/ جـ26/ص: 18 وما بعدها.

(4) انظر: نحو وعي لغوي/مازن المبارك/62.

يكون النص الأجنبي أقل من النص العربي المقابل له ـ حجماً، وذلك لأسباب منها:

1 ـ تتميز اللغة العربية بالاختصار في التراكيب في حالات كثيرة: ففي التثنية يضاف حرفان إلى الاسم المفرد دون حاجة إلى ذكر العدد أو إضافة علامة الجمع في آخره كما يحدث في اللغات الأوروبية.

2 ـ وفي حالة الإضافة يكفي أن نضيف الضمير الى الكلمة وكأنه جزء منها غير مفصول عنها فنقول: كتابه وكتابهم، وعند إضافة الكلمة إلى اسم ظاهر لا نحتاج إلى رمز كتابي بل يكفي في الربط حركة الإعراب فنقول: كتاب محمد، ورأي الجماعة، وذلك بخلاف اللغات الأوروبية التي تستعمل لذلك رموزاً كتابية.

3 ـ إن الجملة الاسمية المكونة من مبتدأ وخبر جملة ثنائية لا تحتاج إلى رابطة مكتوبة كالأفعال المساعدة في اللغات الأوروبية.

4 ـ ترتب على عدم استعمال العربية للأفعال المساعدة أن كانت صيغة البناء للمجهول في العربية أكثر إيجازاً منها في اللغات الأخرى، وكذلك أساليب النفي حيث تدخل أداة النفي على الفعل المنفي مباشرة دون الاستعانة على ذلك بفعل مساعد.

5 ـ وتَختصِر العربية بعض الأفعال إلى درجة الاختزال فتصبح على حرف واحد مثل: (ع) الأمر و(ق) نفسك، فالعين والقاف هنا أدت معنى فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً، وكذلك نحو: صُم وقُم وعُد.

وفي العربية أساليب مختصرة يصعب التعبير عنها في اللغات الأخرى بمثل ألفاظها مثل: هيهات وشتان ونحو: نستعطفكم ونستمنحكم ونلزمكموها[1].

وهذا الإيجاز لا بد أن يظهر في الترجمة إلى العربية واضحاً إذا استوت الشروط الفنية للطبع، وتوفرت الخبرة اللغوية للمترجمين، وعُمّم استعمال الرموز للمنظمات الدولية والمصطلحات العلمية، يقول الدكتور يعقوب بكر: (إذا ترجمنا إلى العربية كلاماً مكتوباً بإحدى اللغات الأوروبية كانت الترجمة العربية أقل من الأصل بنحو الخمس أو أكثر[2].

وهذا ما صرح به ابن سنان الخفاجي منذ أكثر من عشرة قرون حيث يقول: فليس كلام ينقل إلى لغة العرب إلا ويجيء الثاني أقصر من الأول مع سلامة المعاني وبقائها على حالها، وهذه بلا شك فضيلة مشهورة وميزة كبيرة[3].

2 ـ المجاز:

والمقصود به استعمال اللفظ أو الأسلوب في غير ما وضع له لعلاقة بين المعنيين تسوغ هذا النقل وتوضحه وقرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي، وقد تكون هذه العلاقة هي المشابهة كما في الاستعارة بأنواعها التصريحية والمكنية والتمثيلية، أو غيرها كما في المجاز المرسل وعلاقاته كثيرة، وقد يكون المجاز في الإسناد

---

(1) مجلة مجمع اللغة جـ 18/26 وما بعدها، ونحو وعي لغوي/ص: 67 باختصار وتصرف.

(2) نحو وعي لغوي/ مازن المبارك/ص: 07.

(3) سر الفصاحة/ص: 40.

أي إسناد الفعل أو ما في معناه الى ملابس له غير ما هو له بتأوّل.

وهذه الأنواع المتعددة للمجاز تحتها فروع مختلفة وأصناف متعددة وصور رائعة تمكن الإنسان من التعبير عما يريد بطرق مختلفة في الوضوح، وأساليب متفاوتة في البيان، ونظراً لأهمية المجاز ومكانته فقد قام عليه أهم علم من علوم البلاغة وهو علم البيان. والمجاز بجميع أنواعه أبلغ من الحقيقة لما فيه من إبراز المعاني في صورة المحسوسات أو ادعاء الشيء ببينة، أو لما فيه من شحذ الأذهان وتجديد نشاطها بعرض صور طريفة تلفت النظر وتنبه الخاطر، ولذلك فهو الغالب على أساليب الكتابة الأدبية في النظم والنثر حيث يريد المنشىء مخاطبة العقل عن طريق الوجدان والشعور.

ومن ثم فلا غرابة أن يطلق على اللغة العربية بأنها لغة المجاز ـ لا لكثرة التعبيرات المجازية فيها فذلك قد يحدث في غيرها من لغات الحضارة، بل لأنها تجاوزت حدود الصورة المحسوسة إلى حدود المعاني المجردة[1].

فمعظم الألفاظ كانت في أصل وضعها تدل على أشياء محسوسة، ثم احتيج مع مرور الزمن وارتقاء العقل إلى التعبير عن معان أخرى استجدت في مجال الحياة فنقلت الألفاظ ذات المدلول الحسي إلى المعاني التي تربطها بها علاقةٌ مّا.

وميزة العربية تتجلى في وضوح هذه العلاقة واستمرار

---

(1) اللغة الشاعرة ص: 40.

احتفاظ اللفظ بمعنييه دون لبس أو غموض، حيث توجد كلمات كثيرة بقي لها معناها الحقيقي مع شيوع معناها المجازي على الألسنة حتى إن الباحث ليحار في أيها السابق وأيها اللاحق، فلا لبس بين قولنا: فلان يُقيّد شوارد الفكر ويقيد الأسير بالحديد، وبين الشرف بمعنى رفعة المقام، ورفعة المكان، وبين قلب الإنسان بما يحويه من حدس وشعور وقلب الشيء بمعنى تغيير وضعه، وموضوع صعب وشيء موضوع على الأرض[1].

وقد يغلب المعنى المجازي فيكون هو المتبادر إلى الذهن، فمن منا اليوم يقرن لفظة العقل بعقال البعير، والمجد بامتلاء بطن الدابة، والنفس بعملية التنفس، والروح بالريح والهواء[2].

وعند المقارنة بين العربية واللغات الأخرى في استعمال المعنى الحقيقي والمعنى المجازي في وقت واحد يبدو من هذه المقارنة أن الكلمات التي تستعمل للغرضين كثيرة في العربية، وليست بهذه الكثرة في اللغات الأوروبية، ولذلك يَحار أبناء اللغات المحرومة من هذه المزية في استخلاص المجاز الشعري من الصور المحسوسة فيصعب عليهم فهم الشعر العربي من خلال الترجمة الى لغاتهم[3].

يقول ابن سنان الخفاجي: حكي أن بعض ملوك الروم سأل عن شعر المتنبي فأنشد له:

كأنَّ العِيسَ كانت فوقَ جَفْنِي   مُناخاتٍ فلمّا ثُرْنَ سالا[4]

---

(1) المرجع السابق ص: 15 بتصرف.

(2) نحو عربية ميّسرة/أنيس فريحة/ص: 14 بيروت 1955م.

(3) اللغة الشاعرة - للعقاد - ص: 17.

(4) سر الفصاحة/ص: 41.

وترجم له معناه باللاتينية فلم يعجبه، وقال كلاماً معناه: ما أكذب هذا الرجل!! كيف يناخ جمل على عين إنسان. وما أحسب العلة في ذلك إلا أن لغتنا فيها من الاستعارات والألفاظ الحسنة ما ليس في غيرها[1].

* * *

3 ـ تنوع الجمل والتراكيب:

تتميز العربية بمرونة واضحة في تكوين الجمل حيث تكون اسمية مكونة من مبتدأ وخبر مفردين أو جملتين أو مختلفين، بتقديم المبتدأ تارة وتأخيره أخرى نحو: الله ربنا ومحمد نبينا، أو ربنا الله ونبينا محمد، حسب اهتمام المتكلم أو السامع. و(لا إله إلا الله) كلمة التوحيد أو تنجي صاحبها من الخلود في النار، والعلم يدعو إلى الإيمان ويقوي العقيدة، وقد تكون الجملة فعلية مكونة من فعل وفاعل فقط أو مع مفعول أو مفعولين أو غيرهما بتقديم المفعول قبل الفعل أو تأخيره عنه وعن الفاعل أو توسطه بينهما، وكذلك الشأن في كثير من المنصوبات حيث تكون لها حرية الحركة في الجملة حسبما يراد منها من أغراض بلاغية.

وقد يكون الكلام شبه جملة من ظرف أو جار ومجرور ويؤدي معناه كاملاً دون لبس أو غموض.

ويرجع الفضلَ في مرونة الجملة العربية وتنوعها الى ميزة الإعراب التي تكفلت بإيضاح المعنى مهما تقلبت المفردات في الجملة، وكيفما وقع التصرف فيها، ولذلك لجأت لهجاتنا العامية

---

(1) ديوانه بشرح: ناصيف اليازجي جـ290/1 من قصيدة في مدح بدر بن عمار.

إلى الاقتصار على الجملة الاسمية في الأساليب الخبرية التي تظهر الحاجة فيها إلى الإعراب بأن تكون الجملة محتوية على فعل متَعدٍ معه اسمان يصلح كل منهما للفاعلية أو المفعولية ولم تظهر قرينة.

ولم تستعمل الجمل الفعلية إلا حين يكون فعلها لازماً نحو ـ سافرْ محمدْ/ وجاء أحمدْ، أو الجمل الطلبية حيث يكون الفاعل واضحاً وهو المخاطب، أو عندما تكون هناك قرينة معنوية مثل (حصلْ محمد جائزة).

وكذلك الأمر في اللغات الأوروبية فهي تقدم الفاعل دائماً ثم الفعل ثم المفعول إن وجد، ولا تقدم الفعل إلا شذوذاً[1].

وقد لاحظ بعض المستشرقين وجود الجملة الفعلية في اللغات السامية ولا سيّما العربية حيث إن لأغلب الكلمات مظهراً فعلياً حتى في الأسماء الجامدة والألفاظ الدخيلة التي اشتق منها فأخذت مظهراً فعلياً أيضاً، ورجح بذلك أن يكون الفعل هو أصل الاشتقاق كما ذهب إليه الكوفيون، ونتيجة لذلك فقد سادت العقلية الفعلية على اللغات السامية[2].

ولست أدري ماذا يقصد ـ ولفنسون ـ بسيادة العقلية الفعلية على اللغات السامية ومنها العربية، ولعله يتخذ من دلالة الفعل على التجدد والحدوث مَغْمزاً في عقلية الشرقيين كما ذهب إلى ذلك غيره من المستشرقين حيث فسر وجود الجملة الفعلية في

---

(1) أشتات مجتمعات ـ للعقاد ـ ص: 75.

(2) تاريخ اللغات السامية ـ ولفنسون ـ ص: 14-15.

هذه اللغات باختلاف درجة الشعور بالثبوت للشخصية الإنسانية فذلك ملازم للغربيين ضعيف عند الشرقيين[1].

ولا شك أن هذا التعليل غير صحيح لأن اهتمام اللغات الأوروبية بالفعل أوضح من اهتمام العربية به حيث يجوز أن تخلوَ الجملة العربية من الفعل تماماً أو في الظاهر وتؤدي معناها كاملاً بينما لا يجوز ذلك في اللغات الأوروبية، فلا يسمى الكلام جملة إذا خلا من الفعل الظاهر ولا يؤدي معنى كاملاً عندهم.

والفاعل عندهم مقدم دائماً ولو كان حيواناً أو جماداً مثل (الجواد سريع ـ الشجر مورق، والهواء طلق) فأين الشعور بالثبوت للشخصية الإنسانية هنا؟

واللغات الهندية الأوروبية تتكلم بها أمم مختلفة في جنسها وثقافتها فلا يمكن أن يحكم عليها بحكم واحد.

إذن ـ : علة هذا الاختلاف أن اللغة العربية أوفى وأكمل من اللغات الأوروبية وأيضاً فإن الجملة الاسمية موجودة في العربية وليست مع وجودها قليلة الاستعمال في مواضعها، فليس تقديم الفعل على الفاعل عجزاً عن تركيب آخر يتقدم فيه الفاعل، بل كل جملة فعلية تقبل التحول إلى جملة اسمية، ومتى ثبت لنا الفرق بين موقع الفعل والفاعل في الجملتين الاسمية والفعلية فالاكتفاء بالجملة الاسمية عند الأوروبيين نقص منتقد وليس مزية تدل على الكمال والارتقاء[1].

ويلاحظ أن الباحثين يجرون المقارنات بين العربية واللغات

---

(1) أشتات مجتمعات ـ ص: 58 باختصار وتصرف.

الأوروبية الحديثة ويُبيِّنون مزايا العربية بالنسبة إلى تلك اللغات لأنها هي التي تنافس العربية الآن في جميع مجالات الحياة، وفي مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية، أما اللغات السامية فمعظمها قد اندثر، ولا يوجد منها الآن لغة مستعملة في مجالي العلم والأدب إلا العبرية، وهي مع ذلك قد تأثرت باللغات الأوروبية الحديثة تأثراً كبيراً، وأصبحت أبعد ما تكون عن الأسلوب الشرقي في تركيب الجمل وانسجامها مع الفكر، ومن يطالع الصحف العبرية المعاصرة يلمس هذا الفرق الشاسع بين العِبْرية الفصحى الأندلسية ـ مثلاً ـ وبين العِبْرية الحديثة وأساليبها التي هي لا شرقية ولا غربية[1].

4 ـ طريقة نظم الشعر:

الشعر وسيلة إنسانية للتعبير عن خوالج النفس وبواطن الشعور، أو لتصوير البيئة وما تشتمل عليه بأسلوب يؤثر في النفوس، ويسيطر على الألباب ومن ثم فقد انتشر الشعر في كل اللغات وعند كل الشعوب، ولكن العربية تفرّدت بطريقة في النظم لم تظفر بها غيرها من اللغات السامية أو غير السامية، تلك الطريقة التي تلتزم الوزن في كل لفظة من ألفاظ البيت بمصراعيه ثم في القصيدة بأكملها بحيث تكون أبياتها متماثلة في وزنها من أول بيت الى آخر بيت، ثم تتحد أبيات القصيدة في القافية والروي وحركة الرويّ.

لقد نظم العرب شعرهم على أنماط متعددة سُميت فيما بعد

---

(1) مقدمة المعجم الحديث ـ عبري عربي ـ ربحي كمال/ص: 14-15 ط: بيروت 1975م.

بالبحور الشعرية حيث كان الشاعر ـ بسليقته ـ يتجه إلى أحد البحور لينسج على منواله قصيدة كاملة متحدة في الوزن والروي والمجرى.

وكان للخليل بن أحمد فضل اكتشاف تلك الموازين وتوضيح خصائصها ووضع مصطلحاتها حيث اكتشف منها خمسة عشر وزناً، واستدرك عليه الأخفش وزناً آخر هو الخبب أو المتدارك. فإذا نظرت إلى الشعر العربي قديمه وحديثه وجدت شعراء العرب قد نظموا على كل وزن من هذه الأوزان قصائد ومقطوعات تعد في بعضها بالمئات والآلاف متفقة في وزنها تمام الاتفاق، متفقة في حركاتها وسكناتها أو في أسبابها وأوتادها كما يقال في مصطلح العروض.

وهذا النظام المحكم في صوغ الشعر قد انفردت به العربية ولا تجده في لغة من اللغات الأخرى كما صرح به أبو حاتم الرازي[1]، وابن فارس ونقله عنه السيوطي في المزهر[2]، ويقول العقاد: (أما الشعر الذي يلاحظ القافية والوزن وأقسام التفاعيل في جميع بحوره وأبياته فهو خصيصة من خصائص اللغة العربية دون غيرها من لغات العالم أجمع ومنها اللغات السامية التي تنتمي إليها لغة الضاد)[3].

فالشعر في اللغات الأخرى ليس له وزن ثابت أو قافية موحدة، وقلما تُلاحَظ القافية في الأشعار التي تنشدها الجماعات

(1) كتاب الزينة في الكلمات الاسلامية والعربية جـ 1/122.

(2) الصاحبي/ص: 77 والمزهر جـ 1/328.

(3) اللغة الشاعرة/ص: 24.

كالشعر المسرحي عند اليونان، وتراتيل الصلاة والعبادة عند العبرانيين[1]. ولم يَعرفْ شعراء اللغة العبرية الشعر الموزون إلا بعد اتصالهم بالعرب في المشرق والمغرب[1]. أما أغاني الفرس القديمة فهي بين الشعر والكلام المنثور وليست هي على وزن الشعر وأقرائه: ، والدليل على أنّ الشعر لم يكن في العجم أن الشعر والشاعر ليس لهما مرادف في الفارسية[2].

وأما الذي أحدثوه من الشعر بالفارسية بعد الفتح العربي، فهو شيء محدث غير قديم، سمعوا الشعر العربي فتكلفوه وحذوا على مثاله.[2].

وليس لدى الأحباش من قوالب الصياغة الفنية سوى التقفية أي استعمال السجع[3]. ثم يقول بروكلمان: (ومن الضلال البين ما زعمه ـ تكاتش ـ من أن عروض العرب نشأ على أساس شعر اليونان، لأن الرجز العربي ـ الذي يعتقد بروكلمان أن الشعر العربي تطور عنه ـ ذلك الرجز لا يشبه العروض اليوناني الثلاثي التفعيلات إلا شبهاً ظاهراً[3].

5 ـ تكامل نظام الإعراب فيها:

من أهم خصائص هذه اللغة وأظهر مميزاتها تكامل نظام الإعراب بها حيث تتميز الوظائف التركيبية للكلمات في الجمل بحركات خاصة لا اختلاف فيها ولا اضطراب فالفاعل ونائبه والمبتدأ وخبره واسم كان وخبر إن وتابع كل منها مرفوعة دائماً

---

(1) اللغة الشاعرة/ص: 24-29.

(2) الزينة جـ 1/122-123.

(3) تاريخ الأدب العربي جـ 1/51 ط رابعة/دار المعارف 1977م.

والأسماء غير الأساسية أو ما يشبهها في الجملة كالمفاعيل والحال والتمييز والمنادى واسم ـ إن ـ وخبر ـ كان ـ وتابع كل منها منصوبة دائماً، وهناك أسماء يكون حكمها الجر بالحرف أو بالإضافة أو التبعية، كما أن الفعل المضارع يرفع أو ينصب أو يجزم، كل ذلك بعلامات محدودة واضحة، وفي أوضاع ثابتة مطّردة وطبقاً لقواعد وقوانين ليس من الصعب فهمها أو الإلمام بها.

هذا إذا كان الاسم معرباً قابلاً للحركة، فإن كان غير ذلك استُعين على إيضاح المراد بأساليب وقرائن خاصة.

وقد التزم العرب بهذه الظاهرة اللغوية وتكلموا بسليقتهم طبقاً لها، ثم جاء علماء العربية فقعدوا هذه الظاهرة ووضعوا لها المصطلحات والقوانين العامة، وبينوا ما ينطبق عليها، وما يشذ عنها وسبب ذلك وعلته.

إن هذا النظام المحكم للإعراب الشامل لكثير من أنواع الكلام وبعلامات قليلة تعبر عن مختلف الوظائف النحوية للكلمات بيسر وسهولة يعد ميزة من ميزات العربية ولا يشركها فيه غيرها من اللغات الأخرى المعاصرة سامية أو غير سامية.

أما اللغات القديمة فيبدو أن كثيراً منها كان معرباً كالبابلية والسنسكريتية واللاتينية بينما تجردت أغلب اللغات المتفرعة عنها من الاعراب كما هو الشأن في اللهجات العربية والحديثة[1].

فقد عرفت الحركات الثلاث في البابلية القديمة التي ترجع

---

(1) تاريخ آداب اللغة العربية/ جرجي زيدان/ جـ1/ 51 دار الهلال 1957م.

لعهد حمورابي ثم تطورت إلى حركتين، ثم إلى حركة واحدة وهي الكسرة الممالة[1].

ولعل علاقة اللغة النبطية بالعربية وقربَها منها أوجد الإعراب في النبطية، فقد ذهب (نولدكه) إلى أن النبط كانوا يستعملون الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر ولا يعقبون هذه الحركة بالنون، ووافقه على ذلك المستشرق إينو لتمان[2].

وهناك شيء من بقايا الإعراب في أغلب اللغات السامية، ففي العبرية كحرف ⅂S للمفعول به، و(ن ط) لضمير التبعية أو الإضافة، وفي السريانية كحرف ـ دال ـ لتعيين ضمير التبعية، وفي البابلية كلمة SUT لتعيين ضمير التبعية[3]. وهكذا، فتغيير أواخر الكلمات موجود في كثير من اللغات السامية ولكن دلالة هذه الحركات قد تلاشت في غير العربية، وعليه فقد احتفظت العربية الفصحى ـ في ظاهرة التصرف الإعرابي ـ بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية ما عدا البابلية القديمة قبل عصر نموها وازدهارها الأدبي[4].

ومن ثم يمكن القول بأن ظاهرة التصرف الإعرابي سامية قديمة، ولكن العربية تنفرد بتعميمها وتنظيمها بحيث انتظمت أكثر الألفاظ في حين نجد الإعراب في سائر اللغات السامية ضئيلاً جداً لا يعدو أمثلة قليلة، فهذا النظام الشامل الدقيق ليس له نظير

---

(1) فقه اللغة المقارن/إبراهيم السامرائي/ص: 118 ط ثانية بيروت 1978م.
(2) اللغات السامية/ص: 73 وانظر فقه اللغة المقارن للسامرائي/ص: 118.
(3) تاريخ اللغات السامية ـ ولفنسون ـ ص: 15
(4) العربية ـ يوهان فك ـ ص: 3 ترجمة عبد الحليم النجار مصر 1951م.

فى سائر اللغات السامية[1].

ولقد دلت المقارنات على أن اللغات السامية لا تعرب الخبر ولا المضاف ولا المضارع إلا في حالة النصب، ومعنى ذلك أن إعراب هذه الأنواع حديث في العربية لنوع من القياس والمجانسة التي يحرص عليها العرب، وللتمييز بين المعاني المتشابهة[2]. وتوجد حالات الإعراب كذلك في اللغة الأوجاريتية وهي إحدى اللغات السامية المكتشفة حديثاً، إلا أنه لقلة النصوص المكتشفة بهذه اللغة لم يعثر على صور الإعراب إلا في الرمز الدال على الهمزة، حيث صوّرت في حالة الرفع بصورة، وفي حالة النصب بصورة أخرى، وفي حالة الجر كذلك[3]، وتظهر في الحبشية كذلك حالة الإعراب بالنصب والتي تطابق نظيرتها العربية إلى حد كبير[3].

أما الإعراب في غير اللغات السامية فهو وإن وجد في بعضها كاللاتينية والألمانية إلا أنه لا يتسم بالدقة والشمول والوضوح كما في العربية، فإعراب اللاتينية يختلف عن إعراب العربية من عدة وجوه:

أولها : أن النظام الموجود في اللاتينية يُلحق الاسم المفرد بواحد من عشرة مقاطع بينما المفرد في العربية لا تلحقه إلى إحدى الحركات الثلاث.

---

(1) المدخل الى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ـ عبد المجيد عابدين ـ ص: 34 ط الأولى مصر ـ 1951م.

(2) المصدر السابق: ص: 37.

(3) قضية الإعراب بين أيدي الدارسين/ بحث بمجلة المجلة/عدد 114 لسنة 1966 ص: 106 للدكتور: رمضان عبد التواب.

ثانيهما : أن الأسماء في اللاتينية تقسم إلى أربع مجموعات، ولكل مجموعة منها مسلكها الخاص في الإعراب ولا تكاد تتصل أسماء المجموعة الواحدة بأيةصلة عقلية أو منطقية تسوّغ جمعها في محيط واحد كالفاعلية أو المفعولية أو غيرهما، وإنما يرجع هذا التقسيم إلى الشكل أو الصيغة ونوعية المقطع الختامي لها.

ثالثها : أن الرموز اللاتينية لا تسقط مطلقاً من نهاية الأسماء حين الوقف عليها بخلاف الرموز العربية التي تسقط عند الوقف لزوال الحاجة إليها[1].

ويقول الشيخ محمد الخضر حسين: (وقد ثبت أن حكم الإعراب مما يوجد له أثر في اللغتين اليونانية والألمانية وإن كانت العبرة به في لسان العرب أزيد، وعنايتهم به أقوى[2]. ويقول في موضع آخر: والذي أقوله وأنا على بينة مما أقول إن أساليب اللغة العربية أقرب إلى النظم الطبيعية من اللسان الألماني، فإن في اللسان الألماني ضروباً من التصرف يفقد بها الكلام ترتيبه الطبيعي وليس لهذه الضروب في العربية الفصحى من شبيه[3].

ويعلل بعض المستشرقين وجود الإعراب في العربية بخلوها من تركيب المفردات بعضها مع بعض وإيجاد معان جديدة لتلك المركبات كما في اللغات الآرية[4]. وليس من حجة تثبت صحة

---

(1) الظواهر اللغوية في التراث النحوي/علي أبو المكارم ص: 28-29 القاهرة 1968م.

(2) دراسات في العربية وتاريخها ص: 141 دمشق 1960م.

(3) المصدر السابق/ص: 20.

(4) اللغات السامية ـ ولفنسون ـ ص: 15.

هذه الدعوى، بل الذي ثبت أن في العربية كثيراً من التراكيب، وأنها استفادت من التركيب لتكثير المعاني والمباني ففيها التركيب الإضافي والمزجي والإسنادي، نحو عبدالله وبعلبك وتأبط شراً، وبعض الظروف والأحوال نحو زرته صباحَ مساءَ وهو جاري بيتَ بيتَ وتفرقوا أيديَ سبأ وذهبوا شذرمدر، والأعداد المركبة نحو خمسة عشر وأخواتها من أحد عشر إلى تسعة عشر باستثناء إثني عشر.

وقد تكون بعض هذه المركبات مبنية كالظروف والأحوال التي تقدم ذكرها ولكن الكثير منها معرب فالمضاف والمضاف إليه لا يبنيان بسبب التركيب، والجملة لا توصف قبل العلمية لا بالإعراب ولا بالبناء لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام، وأما بعد العلمية فهي محكيةِ اللفظ[1]. والمركب المزجي يعرب آخره إعراب ما لا ينصرف، والكلمات المنحوتة نحو البسملة والحوقلة والحسبلة والهيللة معربة، وكذلك نحو: ضبطر وصلدم إذا أخذنا برأي ابن فارس القائل بأن أكثر الأبنية التي تزيد أصولها على ثلاثة أحرف منحوتة من كلمتين[2].

وقد علل العلماء بناء الأعداد المركبة بشَبَه الجزء الأول للحرف في افتقاره إلى ما بعده، وتضمُّنِ الثاني لمعنى الحرف العاطف، وأجرَوا الأحوال والظروف المركبة مجرى تلك الأعداد[3].

---

(1) شرح الرضي على الكافية جـ 130. تصحيح وتعليق يوسف عمر ط/جامعة قار يونس 1978م.

(2) الصاحبي: ص: 271.

(3) شرح الرضي جـ 135/3.

ولم يجعلوا علة البناء التركيب لأن من شأن العلة أن ترتبط بالمعلول وجوداً وعدماً وهو ما لم يتحقق هنا، فهناك مركبات معربة كما تقدم، وهناك مبنيات بسيطة غير مركبة كأغلب الحروف، وكالضمائر وأسماء الإشارة والموصولات وكثير من أسماء الشرط والاستفهام، وإذاً فتعليل وجود الإعراب في العربية بانعدام التركيب غير مسلم به لما تقدم بيانه.

وقد حاول بعض المستشرقين أن يلتمس لحركات الإعراب أصلاً تطورت عنه حيث يرون أنها ربما كانت جزءاً من لواحق تلحق بالكلمات في الحالات الإعرابية المختلفة، فالرفع قد يكون أثراً للاحقة ـ u ـ أو الضمير ـ هو ـ. وحالة الجر اختصار من اللاحقة i أو ياء النسب أما الفتحة فهي اختصار اللاحقة ـ a ـ أو ـ ها ـ ha ـ.

وهذه آراء وافتراضات لا دليل عليها ولا حجة لها، وربما صحّت في لغاتهم؛ ولكنها أبعد ما تكون عن لغتنا ونظامها الإعرابي[1].

ويرى أنـاس من مؤرخي اللغات أن الإعراب في العربية أثر من آثار استخدام الحركة في التعبير عن المعنى[2].

والحقيقة أن الظواهر اللغوية لا تخلق خلقاً، ولا تتكون طفرة، وعلى ذلك فليس من السهل تتبع مراحل حياتها بحيث نعرف كيف نشأت، ومتى تكونت وعن أي شيء تطورت؟ بل هي تتكون بصورة تلقائية وفي أحقاب طويلة، وعلى مراحل تقتضيها

(1) مجلة المجلة/ قضية الإعراب/ص: 109 رمضان عبد التواب.
(2) اللغة الشاعرة/ص: 19.

سنة الله في خلقه من التطور والتدرج نحو الكمال، وإن كنا لا نعلم شيئاً عن ذلك كله.

إن امتياز العربية بظاهرة الإعراب حقيقة ترسخت لدى علماء العربية منذ القدم فقد أدركوا هذه المزية، وعرفوا هذه الفضيلة، ونوهوا بها في مؤلفاتهم، وفاخروا بها في مناقشاتهم مع أن كثيراً ممن صرحوا بذلك كانوا من غير العرب من أمثال:

أبي حاتم الرازي (ت: 322 هـ) الذي يقول في سياق حديثه عن فضائل العربية: (وللعربية ـ مع هذا الكمال ـ فضائل ليست لسائر اللغات، فإن لها قانوناً يرجع إليه ومعياراً يعتد به، ومقياساً يقاس عليه) ويعني بذلك علم النحو. ثم ينقل عن ابن سلام قوله: (للعرب في كلامها علامات لا يشركهم فيها أحد من الأمم نعلمه منها: تعريف الاسم بـ (أل) وإلزامهم إياه الإعراب في كل وجه رفعاً ونصباً وجراً)[1].

كما صرح بذلك ابن فارس حيث قال: (من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب: ـ الإعراب ـ الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ) وقال في موضع آخر: (وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني)[2]. وقد جاءت الدراسات الحديثة مؤيدة لآراء هؤلاء العلماء كما تقدم بيانه من أقوال علماء العرب المحدثين وأقوال المستشرقين من خلال الدراسات اللغوية المقارنة بين اللغات السامية وغيرها.

---

(1) كتاب الزينة جـ ١/ 71و 77.

(2) الصاحبي/ص: 77و 191.

هذا وقد كان الإعراب سمة من سمات العربية في كل مستوياتها شعراً ونثراً لغة ولهجات، سائداً على ألسنة الناس عامتهم وخاصتهم في العصور التي كانت فيها اللغة نقية والسلائق سليمة، وهي التي سميت فيما بعد بعصور الاحتجاج. أما الشعر فإن للعلامات الإعرابية دوراً كبيراً فيه حيث تتوقف موسيقاه ومعانيه على هذه العلامات وبدونها لا يمكن إقامة وزنه أو فهم أغراضه كما سيأتي توضيحه في الفصل الثاني. والأمر كذلك في النصوص النثرية فنصوص العصر الجاهلي ـ مع قلتها أو الشك في صحتها ـ تظهرُ بوضوح الحاجة إلى الإعراب في فهمها، وذلك لما تميزت به من تفنن في التعبير وتصرف في صياغة الجمل، وتَبَارٍ في حسن العرض وقوة التأثير، كما نشاهده في خطبة عبد المطلب ابن هاشم أمام سيف بن ذي يزن مهنئاً له بانتصاره على الأحباش[1].

وكما نراه في خطبة قس بن ساعدة الإيادي التي يدعو فيها إلى الإيمان بالبعث والجزاء[2]. وكذلك في خطب رُسُل النعمان ابن المنذر أمام كسرى[3].

هذه النماذج الرائعة وغيرها من النثر الفني المنسوبة إلى العصر الجاهلي يغلب على الظن أنها كانت معربة وأن للإعراب دوراً كبيراً في وضوحها وروعتها.

وحتى لو سلمنا بعدم صحة بعض هذه النصوص وأنها كانت

---

(1) العقد الفريد جـ2/23-28 ط/ثالثة/مصر 1969م.

(2) البيان والتبيين ص: 163 وإعجاز القرآن للباقلاني بهامش الإتقان/جـ 1/199 وما بعدها.

(3) العقد الفريد جـ2/11-19.

منحولة فإن واضعها لا بد وأن يكون قد اجتهد في تقليد الأصل إلى حد يصعب معه على النقاد تمييز الأصل من غيره[1]. وأبلغ دليل على التزام النثر للإعراب في العصر الجاهلي ورود القرآن معرباً على أكمل وجه. ومن المعروف أن القرآن قد جاء موافقاً لأساليب العرب وطرق حديثهم في الجاهلية[2]. أما الكلام العادي ولغة التخاطب فإنها كانت معربة أيضاً بدليل أن رواة اللغة في العصر العباسي كانوا ينقلونها ويروونها عن عامة الناس من رجال ونساء وأطفال بل وحتى عن المجانين والبلهاء ممن كانوا ينتمون الى قبائل مشهود لها بالفصاحة وسلامة السليقة كما فعل الخليل ابن أحمد وعبد الملك بن قُريب الأصمعي وأبو عَمْرو الشيباني وسيبويه والكسائي وغيرهم حيث كانوا يثيرونهم ويحرصون على التقاط درر الألفاظ وكيفية نطقها من أفواههم، بل ويحتكمون إليهم فيما يدور بينهم من منازعات حول المسائل الإعرابية كما وقع في مناظرة سيبويه للكسائي حول ما عرف بالمسألة الزنبورية[3]، وكما وقع بين أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر حول ضبط عبارة (ليس الطيب إلا المسكُ) برفع ما بعد ـ إلا ـ أو نصبه[4]. وأخْذُ العلماء عمن كان يصادفهم من أعراب البادية حجةً على أن لهذه الظاهرة سلطاناً على لهجات تلك القبائل، وإذا ثبت وجود الإعراب في العصر العباسي فوجوده فيما قبل ذلك من باب أولى حيث إن الغالب في اللغات أن تسير نحو الأسهل وأن

---

(1) الظواهر اللغوية في التراث النحوي/على أبو المكارم/ص: 39.

(2) الأعراب الرواة ـ عبد الحميد الشلقاني ـ ص: 153 وما بعدها ط: الأولى النشر والإعلان/ليبيا.

(3) مغني اللبيب جـ 1/93 ت: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله/بيروت 1964م.

(4) المرجع السابق جـ 1/325 والمزهر للسيوطي جـ 2/277.

تتخفف من القيود شيئاً فشيئاً ولا سيّما مع وجود ما يقتضي ذلك من اختلاط وترف وانحلال[1].

إن ظاهرة التصرف الإعرابي سمة من سمات العربية وخصيصة من أهم خصائصها شعراً ونثراً لغة ولهجات، وجد ذلك قبل الاسلام بزمن طويل واستمر على ألسنة العرب الخلّص بعد الإسلام الى أواخر القرن الثاني الهجري في الحضر وأواخر القرن الرابع في البادية. ولذلك فإن علماء العرب والمفكرين منهم أدركوا قيمة هذه الظاهرة وحرصوا على صيانتها منذ الفترة الأولى لظهور اللحن، فكان ذلك سبباً في وضع النحو والعناية بأحكامه كما سيتضح من الفقرة التالية.

(1) انظر: الظواهر اللغوية في التراث النحوي/على أبو المكارم ص: 40-44.

جـ ـ ظاهرة الاعراب ودورها في نشأة النحو

لا شك أن العلماء والمفكرين السابقين من العرب قد أدركوا قيمة الاعراب في الكلام وأن ضياعه من اللغة والتفريط فيه يؤديان إلى ضياع العربية واندثارها، ومن ثم إلى ضياع القرآن الكريم بسبب قطع الصلة بينه وبين أبناء المسلمين.

وعليه فقد كان السبب الأساسي لوضع النحو هو ظهور اللحن بين أبناء العرب والمسلمين بسبب اختلاطهم بالأعاجم بعد الفتح وقبله حيث كانت توجد طائفة كبيرة من غير العرب بالجزيرة العربية كتجار أو رقيق مما أدى إلى ظهور اللحن في فترة مبكرة وفي عصر الرسول الكريم نفسه حيث روي أن رجلاً لحن بحضرته فقال: (أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل)[1] ومع أننا لم نعرف نوعية هذا اللحن وهل كان في الإعراب أو في نطق الحروف واستعمال الكلمات، إلا أن معظم الروايات التي ذكرت لتعليل نشأة النحو كانت روايات تدور حول خطأ في الإعراب يترتب عليه التباس في المقصود أو إيهام لمعنى غير لائق بالمقام أو بقصد المتكلم. ولا غرو: فالأخطاء الصوتية أو الدلالية قد تثير السخرية ولكنها مع ذلك أقل خطراً لظهور فسادها أو لقلة تشويهها للفظ، كما روي عن سحيم عبد بني الحسحاس من قوله (ما سعرت)

---

(1) الخصائص لابن جني جـ2/8.

بدلاً من (ما شعرت)[1] وقول صهيب بن سنان: (إنك لهائن) يريد: (إنك لحائن) أي هالك[2].

وهذه الأخطاء تنسب دائماً إلى أشخاص لم ينشأوا نشأة عربية بل تمرّسوا في طفولتهم بلغة أخرى تختلف عن العربية في أصواتها، وقد تنبه الجاحظ الى ذلك عندما حكى أن السندي أو النبطي الذي يُجلب كبيراً إلى بلاد العرب يصعب عليه نطق بعض الحروف ولو بقي بأرض العرب خمسين عاماً[2].

أما اللحن في الإعراب فهو أشد خطراً وأدل على ضعف المستوى اللغوي لصاحبه حيث يؤدي الى تحريف المعاني وغموض المقاصد، (ولذلك كان العرب أشد استنكاراً لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة لأن بعضهم قد يُنطق بحضرته بكثير من اللغات فلا ينكرها[3].

ويظهر إفساد اللحن للمعنى بصورة واضحة في تلك الأمثلة التي نبّهت أصحاب الغيرة على هذه اللغة إلى وضع النحو حيث روي أن ابنة أبي الأسود الدؤلي قالت له: (ما أجملُ السماء)[4]، وفي رواية أخرى: (ما أشدُ الحر)[5] بصيغة الاستفهام، وعندما أجابها بحسب ما يقتضيه كلامها قالت له: إنما أردت التعجب ولم أرد الاستفهام فحينئذ وضع كتاباً أو وضع باب التعجب[6]، ولذلك قال أبو حرب بن أبي الأسود: (أول باب رسم أبي من النحو باب

---

(1) البيان والتبيين جـ 1/52-53 تحقيق فوزي عطوي.

(2) المصدر السابق جـ 1/53.

(3) الخصائص جـ 2/26.

(4) نزهة الألباء للأنباري ص: 10.

(5) أخبار النحويين البصريين للسيرافي/ص: 36.

(6) انباه الرواة/للقفطي جـ 1/16 ط الأولى دار الكتب 1950م.

التعجب)، وقيل باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف الجر والنصب والجزم[1].

وهذه هي الأبواب التي تظهر فيها فائدة الإعراب واضحة جلية في التفريق بين المعاني المتشابهة كما تظهر فيها مضار اللحن وما يؤدي إليه من لبس وغموض.

نعم، لقد أفزع اللحن ذوي الشأن من العرب فبادروا إلى استنكاره وعلاجه لأنه يهدم أهم خصائص العربية وأهم وسائلها للتفريق بين المعاني، ولأنه أول ما اختل من كلام العرب فأحوج الى التعلم كما يقول أبو الطيب اللغوي[2].

فدعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى إرشاد اللاحن، وعاتب عليه عُمر بالفعل والقول فقد كتب إلى أبي موسى الأشعري عامله على البصرة يأمره بضرب كاتبه على اللحن[3] وعزله، وكان إذا سمع رجلاً يخطىء قبح عليه وإذا أصابه يلحن ضربه بالدرة[4]، وأعرض مغاضباً لقوم قرّعهم على سوء رميهم، فقالوا: (إنا قوم متعلمين) فقال: (لحنكم أشد علي من سوء رميكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: رحم الله امرأً أصلح من لسانه[5] وكان عبدالله بن عمر يضرب بنيه على اللحن ولا سيّما في كتاب الله عز وجل[6].

---

(1) المصدر السابق.

(2) مراتب النحويين/ص: 5 ت: محمد أبو الفضل ابراهيم/القاهرة 1954م.

(3) إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري جـ1/52و51 ت: محي الدين رمضان.

(4) المصدر السابق جـ1/22.

(5) نفسه جـ1/24—25.

(6) نفسه.

ويا ليت اللحن وقف عند هذا الحد من كلام الناس، ولكنه استشرى وانتشر حتى وصل إلى كتاب الله عز وجل فوقعت أخطاء صارخة في قراءته أدّت إلى معان غير لائقة وغير مقصودة للقارىء كما في الآية الثالثة من سورة التوبة (أن الله بريء من المشركين ورسوله) حيث قرأها بعضهم أمام أعرابي بالكسر، ففهم منها ذلك الأعرابي تَبَرُّؤَ الله من رسوله فقال: إن كان الله قد تبرأ من رسوله فأنا أبرأ ممن بريء الله منه، وعندما قرئت له بالرفع أدرك المعنى الصحيح لهذه الآية[1].

وقيل إن أبا الأسود لم يكن راغباً في إظهار ما توصل إليه من مبادىء نحوية مع مطالبة زياد له بذلك حتى سمع قارئاً يقرأ (أن الله بريء من المشركين ورسوله) بالكسر، فقال: ما ظننت أمر الناس وصل إلى هذا، عزّ وجه الله أن يبرأ من رسوله ورجع إلى زياد وقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير[2].

ومن نماذج اللحن التي روي أنها طرقت سمع الامام علي كرم الله وجهه ودفعته إلى التفكير في وضع حل لهذه المشكلة قراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿لا يأكله إلا الخاطئين﴾ بصيغة النصب بدلاً من صيغة الرفع[3].

ومن هنا يتجلى لنا أن اللحن ظاهرة غريبة عن العرب مستهجنة لديهم بل لقد عدها كثير منهم ذنباً تخشى عاقبته ويستغفر منه واعتبروا الخطأ في الكلمات أسهل منه كما روي عن

---

(1) نزهة الألباء/ص: 8 ط: القاهرة 1967م.

(2) المصدر السابق: ص: 9، وانباء الرواة/للقفطي/ص: 5جـ1.

(3) نزهة الألباء/ص: 8.

سيدنا أبي بكر انه قال: (لأن اقرا فاسقط احب الي من ان اقرا فألحن)[1] وحكى الخليل بن احمد عن أيوب السجستاني أنه كان يعد اللحن في الحديث ذنباً ويستغفر منه[2].

وكان الأصمعي أيضاً يقول: (أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا هو لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول الرسول صلى الله عليه وسلم (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) لأن الرسول لم يكن يلحن، فإذا رويتَ عنه ولحنت فقد كذبت عليه[3]. وإذا كان اللحن عند هؤلاء الأجلاء ذنباً وكذباً فلا شك أنهم يرون أن تعلم الاعراب واجب ودراسة أحكامه متحتمة لا سيّما وأن اللحن في بعض صوره قد يصل الى درجة الكفر والعياذ بالله أو يوهم تحليل ما حرم الله تعالى: كما روي أن سابقاً الأعمى كان يقرأ: (هو الله الخالق البارىء المصور)[4] بفتح الواو في ـ المصور ـ بدل كسرها وإذا لقيه ابن جابان يقول له: يا سابق ما فعل الحرف الذي تشرك بالله فيه[5] ومن ذلك أيضاً أن أعرابياً سمع إماماً يقرأ: (ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا)[6] بفتح التاء من ـ تنكحوا ـ فاستعظم ذلك، فلما وضحت له الحقيقة قال: لا تجعلوه بعدها إماماً فإنه يحل ما حرم الله[7].

---

(1) المزهر جـ 2/397.

(2) معجم الأدباء جـ 1/79.

(3) المصدر السابق: جـ 1/90.

(4) الحشر: 24.

(5) البيان والتبين جـ 2/322 ت: فوزي عطوي.

(6) البقرة: 221.

(7) عيون الأخبار ـ لابن قتيبة ـ جـ 2/160.

وهكذا، فإن اللحن في كتاب الله عز وجل محرم ومستبشع لما يترتب عليه من كفر أو إحلال لما حرم الله أو تشويه لبلاغة القرآن الكريم. وعلى قدر ذلك يكون حكم تعلم ما يصون اللسان من اللحن فرضاً متحتماً في أغلب الأحيان، وهذا ما عبر عنه الحسن البصري عندما سئل عن الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق ويقيم بها قراءته فقال: (حسن يا بني فتعلمها فإن الرجل يقـرأ الآية فيعيا بوجهها فيهلك فيها[1].

نخلص من ذلك كله إلى أن ظاهرة الاعراب وشعور المسلمين بقيمتها وبالضرر الذي يترتب على فقدها هي السَّبب الأول في وضع النحو الذي يصون هذه الظاهرة ويعوض السليقة السليمة، ويمكن المتكلم من انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره.. ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها ردّ به إليها[2].

---

(1) معجم الأدباء/جـ 1/83.

(2) الخصائص لابن جني جـ 1/34.

الفصل الثاني

الإعراب وعلاماته ودلالته

معنى الإعراب لغة واصطلاحاً والربط بن المعنيين

المعرب من الكلم وموقع الإعراب منه.

علامات الإعراب.

التنوين: أنواعه ودلالته.

دلالة الإعراب عند قدماء النحويين.

أمثلة وشواهد لهذه الدلالة.

1 - بين الفاعل والمفعول.

2 - بين المبتدأ والخبر وغيرهما.

3 - في مجال العطف.

4 - في مجال الاضافة.

5 - في مجال الوصف.

6 - في مجال الحال.

7 - في مجال الاستثناء.

8 - في مجال الحروف الطلبية.

رأى اللغويين المحدثين في هذه الدلالة.

أ - المؤيدون لدلالتها على معنى.

ب - المنكرون لهذه الدلالة.

الفصل الثاني: الإعراب وعلاماته ودلالته

معنى الإعراب لغة واصطلاحاً والربط بين المعنيين:

أ ـ المعنى اللغوي للاعراب:

الإعراب: مصدر ـ أعرب ـ ولهذه المادة ومشتقاتها معانٍ لغوية كثيرة يدور معظمها حول الإبانة والإفصاح والظهور والإيضاح. والتعريب مثل الإعراب، قال أبو منصور الأزهري: (الاعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة، يقال: أُعرَب عنه لسانُهُ وعرّب أي أبان وأفصح، ويقال: عرَّبت له الكلام تعريباً، وأعربته له إعراباً إذا بينته له، ويقال: أَعربْ عما في ضميرك أي أبِن)[1] ومنه في الحديث: (الثيب يُعرب عنها لسانُها)، وحديث (فإنما كان يعرب عما في قلبه لسانه)[2] روي يعرب ويعَرِّب بالتخفيف والتضعيف على خلاف في ذلك قال في النهاية بعد ذكره لهذا الخلاف: وكلا القولين لغتان متساويتان بمعنى الإبانة والإفصاح[2].

ومما ورد بالتضعيف ما جاء في حديث التيمي من قوله: إنهم كانوا يستحبون أن يلقنوا الصبي حين يعَرِّب أن يقول ـ لا إله

---

(1) تهذيب اللغة للأزهري جـ/362/2 مادة ـ عرب.

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير جـ 201/3 ما بعدها/ت: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي.

إلا الله سبع مرات - أي حين ينطق ويتكلم ومن هنا يقال للرجل إذا أفصح في الكلام - قد أعرب[1].

ويلاحظ أن استعمال - الإعراب - قد شاع لدى النحاة للدلالة على علامات الإعراب وعلاقتها بالتراكيب بينما شاع التعريب لدى اللغويين للدلالة على نقل الكلمات الأجنبية إلى العربية على منهاج العرب في كلامها[2].

وسمي يوم الجمعة بالعروبة لظهور أمره على بقية الأيام، ومنه تعريب الفرس أي إزالة ما علق بحافره من حصى وتراب حتى يظهر أمره وتنكشف حقيقته[3].

ومن معاني الاعراب: الاجالة، يقال: عَرِبَت الدابة: جالت في مرعاها وأعْرَبها صاحبُها أي أجالها[4] وفيه معنى الظهور والخروج الى المرعى.

والتحسين يقال: أعربْتُ الشيء أي حسنته، أو أظهرت محاسنه[5]، ومنه تسمية المرآة بالعَروب إذا كانت تتحبب إلى زوجها بإظهار محاسنها[6].

ومن معانيه كذلك التغيير والإزالة يقال عَرِبت (بكسر الراء

---

(1) التهذيب في الموضع السابق.
(2) محاضرات الدكتور إبراهيم رفيده لطلبة الدراسات العليا ص 114 على الآلة الكاتبة.
(3) الخصائص لابن جنّي جـ1/36.
(4) همع الهوامع للسيوطي جـ1/13-14 دار المعرفة بيروت.
(5) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ص 18 - الترقي - دمشق 1957م
(6) المصدر السابق ص 19.

من باب علم) معدةُ الفصيل إذا تغيرت، وأعربتُ الكلام أي أزلت عَرَبَه وهو فساده فتكون الهمزة للإزالة والسلب[1] ويأتي - أعرب - لازماً لمعنى تكلم بالعربية أو صارت له خيل عراب أو وُلد له وَلَد عربي اللون، لظهور صفات العروبة على من حصل له ذلك، أو تكلم بالفحش فأظهر ما ينبغي ستره، أو أعطى العربون لاظهار عزمه على الشراء[1].

هذه أشهر المعاني اللغوية للاعراب، ويفهم من معظمها معنى الإبانة والظهور والإفصاح. ولا غرو فأصل ذلك كله قولهم - العرب - لما يعزى إليهم من الفصاحة والإعراب والبيان[2].

المعنى الاصطلاحي للاعراب:

نظر العلماء من النحاة الى أواخر الكلمات العربية حال استعمالها في جمل مفيدة ورأوا ما يحدث فيها من تغيرات في اللفظ تبعاً لما يحدث فيها من تغيرات في المعنى، وبوحي من المعاني اللغوية السابقة للإعراب وإيماناً بأهميته في التمييز بين المعاني رأوا أن يطلقوا مصطلح - الإعراب - على أحوال الكلم وتغيراتها في الجمل العربية، واستمر هذا المصطلح واضحاً جلياً حتى تسربت الى النحو طريقة البحث الفلسفي من الاهتمام بالحدود والرسوم والخواص والأعراض وتمحيص الاسم من المسمى والدال من المدلول وغيرها، عند ذلك اختلفوا في تحديد مدلول الاعراب: أهو الحركات نفسها وما ينوب عنها؟ أم هو التغير الذي يحدث في أحكام الكلمات تبعاً لتغير وظائفها ويدل

---

(1) انظر الهمع جـ ١/41 والتهذيب والنهاية في الموضعين السابقين.
(2) الخصائص جـ 1/36.

عليه بالعلامات؟ وبعبارة أخرى: أهو أثر لفظي أم تغير معنوي؟ فذهب فريق منهم إلى أنه أثر لفظي وهو الحركات الملفـوظ بها أو ما ينوب عنها حيث لا يتبين إعراب المعرب بغيرها.

قال السيوطي: وهو مذهب الجمهور، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك ونسبه إلى المحققين وابن الحاجب وسائر المتأخرين[1] وهو ما ذهب إليه ابن هشام في التوضيح والشـذور عند شرحه لباب الاعراب[2]. ورآه الأشموني أقرب إلى الصواب عند شرحه لهذا الباب من الألفية[3] كما اقتصر عليه الزجاجي في الإيضاح وهو رأي ابن درستويه[4].

قال ابن مالك: وهو عندهم عبارة عن المجعول آخر الكلمة موضحاً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أوسكون أو ما يقوم مقامهما، وقد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر كالحركات الثلاث في: ضرب زيدٌ غلامَ عمروٍ، وربما يلزم للزومه كرفع (لعمرُك ولا نولُك) ونصب (رويدَك وسبحانَك) وجر: (الكلاع وعريط) من ذي الكلاع وأم عريط[5].

ثم قال ابن مالك ترجيحاً لهذا الرأي: وبهذه المعربات التي تلزم وجهاً واحداً يُعلم فساد قول من جعل الإعراب تغييراً كما رجحه بكون الإعراب فارقاً بين المعاني العارضة من الفاعلية والمفعولية وغيرهما، والفارق قد يعرف بالعقل أو بالحس،

---

(1) الهمع جـ59/1 ط الحلبي والشذور ص: 33 ت: محمد محي الدين/ط. بيروت.

(3) شرح الأشموني بحاشية الصبان جـ49/1 ط الحلبي

(4) الإيضاح ص: 19 وشرح المفصل جـ72/1.

(5) نتائج التحصيل في شرح التسهيل للدلائي جـ262/1 ت: مصطفى العربي.

والإعراب من قبيل ما يعرف بالحس أي بحاسة السمع بدليل أنك إذا سمعت جملة معربة استطعت التمييز بين أركانها بألفاظ الحركات لا عن طريق المعنى[1].

وهذا الوجه يكاد يتفق لفظاً ومعنى مع ما حرره واختاره أبو البقاء العكبري في مسائل الخلاف[2].

وذهب الأعلم وجماعة من المغاربة إلى أن الإعراب معنوي، ورجحه أبو حيّان[3]. وهو رأي أستاذه ابن عصفور الذي عرفه في المقرب بقوله (تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها لفظاً أو تقديراً)[4].

والحركات والحروف دلائل على ذلك التغير. وللجزولي وصاحب البسيط (ضياء الدين بن العلج) تعريفات مشابهة[5]. وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربية[6]. واستظهره ابن يعيش[7]. وللفريقين أدلة كثيرة واعتراضات وأجوبة متعددة، ولكن لا داعي لايرادها لأن المسألة لا طائل تحتها وليس لها نتيجة عملية.

* * *

---

(1) المصدر السابق جـ 1/264-265 باختصار وتصرف.
(2) مسائل خلافية في النحو ص: 112 ت: محمد خير الحلواني ط: دمشق د. ت.
(3) الهمع جـ 1/14.
(4) المقرب جـ 1/47 ط الأولى بغداد 1971م.
(5) نتائج التحصيل جـ 1/263
(6) الأشباه والنظائر للسيوطي جـ 1/73.
(7) المفصل جـ 1/72

جـ ـ الربط بين المعنيين:

من خلال ما تقدم من استعراض للمعاني اللغوية والاصطلاحية للإعراب تبدو الصلة بينهما واضحة، ولا غرو، فاحتفاظ الكلمات بمعناها اللغوي مع معناها الاصطلاحي ووضوح الصلة بينهما خصيصة من خصائص العربية كما تقدم. وهنا تبدو العلاقة واضحة بين الإعراب بمعناه اللغوي المشهور وهو الابانة والإفصاح وبين الإبانة عن المعاني بالحركات أو ما ينوب عنها.

قال ابن الأثير: وإنما سمي الإعراب إعراباً لتبيينه وإيضاحه[1]. وقال في اللسان: والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ[2].

فالإعراب يبين المعاني التركيبية للكلمات كما يبين الإنسان ويعرب عما في نفسه، وهذا يناسب التعريف اللفظي للاعراب أما على أنه معنوي فيناسبه التغيير[3].

وقد ذكر منصور بن فلاح اليمني في كتابه المغني خمسة أوجه للربط بين معنيي الاعراب[4]، أحدها ما تقدم.

الثاني : أنه مشتق من قولهم (عَرِبَت معدة الفصيل) إذا فسدت، وأَعْرَبْتُها أي أصلحتها والهمزة للسلب كما تقول (أشكيت الرجل) إذا أزلت شكايته والمعنى على

---

(1) النهاية في غريب الحديث والأثر جـ3/200
(2) لسان العرب جـ2/78 مادة (عرب).
(3) الصبان على الأشموني جـ1/47.
(4) الأشباه والنظائر جـ1/75-76.

هذا أن الإعراب أزال عن الكلام التباسَ معانيه.

الثالث : أنه مشتق من ذلك والهمزة للتعدية لا للسلب فكأن التغيير بالإعراب فساد وإن كان صلاحاً في المعنى.

الرابع أنه منقول من الإعراب بمعنى التحبب، ومنه: امرأة عروب أي متحببة إلى زوجها والمعنى على هذا كأن المتكلم بالإعراب يتحبب إلى السامع بذلك.

الخامس : أنه منقول من أعرب الرجل - إذا تكلم بالعربية، لأن المتكلم بغير الإعراب غير متكلم بالعربية الفصحى.

* * *

من كل ما تقدم يتبين لنا أن العلاقة واضحة ووثيقة بين معني الإعراب اللغوي والاصطلاحي، وأن في اختيار علماء العربية هذا المصطلح لهذه الظاهرة اللغوية دلالة واضحة على إيمانهم بفائدة الإعراب النحوي في توضيح المعاني، وإزالة الالتباس ودفع الإيهام.

* * *

المعرب من الكلم وموقع الإعراب منه:

لما كانت فائدة الإعراب هي الإبانة عن المعاني المختلفة التي تعرض للكلمات حين استعمالها في التراكيب كان الأصل في الأسماء أن تعرب باتفاق لأنها تعتورها معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها مما يحتاج في فهمه الى الإعراب. في حين أن الأصل والواقع في الحروف أن تبنى باتفاق لأنه لا يعتورها معان

تحتاج إلى الإبانة والإيضاح.

أما الأفعال فحقها البناء كذلك إلا الفعل المضارع فقد اتفقوا على إعرابه عند خلوه من نون الإناث ومن نون التوكيد المباشرة، ولكنهم اختلفوا في هذا الإعراب أبالأصالة هو أم بالتبعية، فذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع إنما أعرب لمشابهته لاسم الفاعل وليس لدلالة على معنى، حيث يقع موقع اسم الفاعل فيكون خبراً وحالاً وصفة وتدخل عليه لام الابتداء نحو: (إن محمداً ليجتهد) أي لمجتهد، ويشبهه في حركاته وسكناته، ويقبل التخصيص بالمستقبل بالسين وسوف كما يقبل التخصيص بأداة التعريف[1].

وذهب الكوفيون إلى أن المضارع معرب بالأصالة لكونه تتعاوره معان متشابهة تحتاج في تمييزها إلى الإعراب في نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) و(لا تُعنَ بالجفاء وتمدحْ عمراً) وذلك بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيحتمل أنه نهى عن الفعلين مطلقاً أو عن الجمع بينهما أو النهي عن الأول وإباحة الثاني، فالجزم دليل الأول والنصب دليل الثاني والرفع دليل الثالث[2].

ونحو: (ما بالله حاجة فيظلمُك) حيث يجوز أن تكون الفاء للسببية فينصب الفعل أو للعطف فيرفع[3].

أما ابن مالك فقد قال بأصالة الإعراب في الأسماء وجعل

---

(1) الكتاب جـ 14/1 والمقتضب للمبرد جـ 1/2 وشرح الرضي جـ 17/4

(2) نتائج التحصيل جـ 269/1.

(3) شرح الرضي جـ 18/4

إعراب الفعل بسبب دلالته على المعاني أيضاً غير أنه فرق بين إعراب الاسم وإعراب الفعل بأن سبب الإعراب في الأسماء موجب ولا يغني عنه سواه أما سبب إعراب الفعل فإنه سبب مجوّز ويمكن الاستغناء عنه بوضع اسم بدله... لذلك كان الإعراب في الأسماء أصلاً وفي الأفعال فرعاً.

(وهكذا يكون ابن مالك قد وافق البصريين في القول بأصالة الإعراب في الأسماء وخالفهم في التعليل)[1].

وأما أبو البقاء العكبري فقد مال إلى رأي البصريين وجعل إعراب المضارع لتمييز معاني حروف العطف وليس لتمييز معاني الفعل، فإعراب الفعل لا يتوقف عليه معنى، بل المعنى يحصل بالقرائن[2]. ولكن أي معنى هذا الذي يحصل بالقرائن؟ فإن كان يريد المعنى الدلالي أو المعنى الصرفي للفعل فإن ذلك ليس من مهمة الإعراب، وإذا كان يريد أن الإعراب يوضح معاني حروف العطف وغيرها مما يدخل على الفعل المضارع فقد وضح معاني تكتنف الفعل، وهذه مهمته الأساسية.

وقد قال أبو حيان في الارتشاف: إن البحث عن أصالة الإعراب في المضارع من عدمها ليس فيه كبير منفعة[3].

موقع الإعراب من الكلمة:

إذا نظرنا الى الواقع اللغوي وإلى الكلمات المعربة نجد أن الإعراب يقع على الحرف الأخير من الكلمة أو ما في حكمه،

---

(1) نتائج التحصيل جـ 270/1.

(2) مسائل خلافية في النحو ص: 91 وما بعدها.

(3) الهمع جـ 15/1.

وهذه ظاهرة لغوية تواترت عن العرب ولكن حبّ التماس العلل دفع بكثير من النحاة الى التماس علة لهذه الظاهرة والبحث عن السبب في وقوعها آخر الكلمة دون وسطها أو أولها.

فقال بعضهم: إن الاعراب أتي به للدلالة على وظيفة الكلمة في التركيب وعليه فإنه من الواجب التلفظ بالكلمة أولاً حتى تعلم حقيقتها، ثم يؤتى بما يدل على حالتها ووضعها في الجملة[1].

وقال آخرون: إنما وقع الاعراب آخر الكلمة لأن أولها تلزمه الحركة ضرورة أنه لا يُبتدأ بساكن ولا يجوز اجتماع حركتين في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولاً لم يجعل وسطاً لأن أوساط الكلمات مختلفة من ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية، فلما فات ذلك جُعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته[2].

***

(1) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص: 76. ونتائج الفكر للسهيلي ص: 82.
(2) الإيضاح: ص: 76.

علامات الاعراب

استخدم العرب للدلالة على المعاني نوعين من العلامات الإعرابية:

أ ـ علامات أصلية:

وهي الحركات الثلاث: الضمة والفتحة والكسرة، ثم السكون، وقد اصطلح البصريون على تسمية أنواع الإعراب بالرفع والنصب والجر والجزم، وعلى تسمية أنواع البناء بالضم والفتح والكسر والسكون أو الوقف، وذلك للفرق بين العلامات الإعرابية المتغيرة والبنائية الثابتة[1] فوقعت الكفاية في التفريق بهذه الألفاظ وأغنت عن أن يقولوا: ضمة حدثت بعامل أو فتحة أو كسرة حدثت بعامل فكان في التسمية فائدة الايجاز والاختصار[2].

أما الكوفيون فلم يلتزموا بهذه التفرقة وأطلقوا ألقاب الإعراب على البناء وبالعكس[2]. فالرفع والنصب للأسماء والأفعال، والجر خاص بالأسماء، والجزم خاص بالأفعال، وقد علل سيبويه خلوّ الأسماء من الجزم بتمكنها ولحاق التنوين بها فلو جُزمت لذهبت الحركة وترتب على ذلك ذَهاب التنوين، فيكون في

---

(1) الكتاب جـ 13/1 والمقتضب جـ 4/1

(2) شرح المفصل لابن يعيش جـ 72/1.

ذلك إجحافٌ بالاسم[1].

كما علله بأن الفعل أثقل من الاسم والحركة أثقل من السكون فأعطي الثقيل للخفيف والخفيف للثقيل ليحصل التعادل[1]، وبذلك قال أكثر الكوفيين[2]. وقال آخرون: إنما لم يدخل الجزم في الأسماء لأن عوامل الجزم لا تدخل عليها ولا يصح بها معنى[2]، وهذا التعليل أكثر قرباً من الواقع اللغوي وأدنى إلى القبول مما سبقه.

وبذلك يعلّل لخلو الفعل المضارع من الخفض لأن الخفض لو كان فيه إنما يكون بالإضافة إذ ليس هناك من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل إلا الإضافة، والإضافة إما أن تكون للملك أو الاستحقاق، والأفعال لا تملك شيئاً ولا تستحقه فلا يكون فيها إضافة حقيقية وإذا لم تكن فيها إضافة حقيقية لم يكن فيها خفض[3].

والإعراب بهذه العلامات الأصلية ظاهرة ومقدرة يشمل معظم الكلمات العربية كالأسماء المفردة المعربة صحيحة ومعتلة وكجموع التكسير وجمع المؤنث في الرفع والجر وكالفعل المضارع المعرب صحيحاً أو معتلاً في غير الأمثلة الخمسة.

ب ـ علامات فرعية:

وهي تتكون من حروف وحركات وحذف تنوب عن العلامات الأصلية فالألف والواو وثبوت النون للنيابة عن الضمة،

---

(1) الكتاب جـ 1/14و20.

(2) الإيضاح للزجاجي ص: 106.

(3) المصدر السابق/ ص: 108.

والألف والياء والكسرة للنيابة عن الفتحة، والفتحة والياء تنوبان عن الكسرة، والحذف ينوب عن السكون، ولكل من هذه العلامات مواضع مستقصاة في كتب النحو.

وإنما اعتبر النحويون الحركات أصلاً في الإعراب لأنها أقل وأخف وبها يُوصَل إلى الغرض، فلم تكن هناك حاجة إلى تكلف ما هو أثقل منها، ولذلك كثرت في بابها وقُدّر غيرُها بها ولم تُقدّر هي به[1]. ثم هي أبين في الدلالة على المعنى المقصود بالإعراب لظهور زيادتها على بنية الكلمة وعدم تدخلها في الدلالة على مفهومها بخلاف الحرف كالألف في المثنى وواو الجمع فإن لهما دخلاً في الدلالة على مفهوم الكلمة إذ بسقوطهما يختل المفهوم، والعلامة التي تختص بالدلالة على معنى لا تتعداه إلى غيره أقوى من علامة تُشعر به مع دلالتها على شيء آخر[2].

ولا أدل على ذلك من أن كثيراً مما يُعرب بعلامات فرعية يُرجَع به إلى الأصل في كثير من الأحيان، فالممنوع من الصرف يُرجع إلى الجر بالكسرة إذا أضيف أو اقترن بـ(أل) أو دعت لذلك ضرورة أو مناسبة، والأسماء الخمسة تعرب بالحركات الظاهرة إذا جردت من الاضافة أو بالحركات المقدرة إذا أضيفت الى ياء المتكلم، بل وهناك لغة تعربها بالحركات مطلقاً[3] وكذلك ـ كِلا ـ و ـ كلْتا ـ إذا أضيفتا إلى اسم ظاهر، وقد أجاز الكوفيون نصب جمع المؤنث بالفتحة[4]. فَيرجع بذلك الى

---

(1) شرح المفصل جـ1/51.

(2) دراسات في العربية وتاريخها/ محمد الخضر حسين: ص: 247-248.

(3) المصدر السابق ص: 248 وشرح الرضي على الكافية جـ2/272.

(4) الخصائص جـ3/304.

الأصل في النصب. من ذلك كله يتبين لنا أن النحويين كانوا على حق عندما وصفوا بعض العلامات بالأصالة ووصفوا بعضها بالفرعية، وفرقوا بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء، فكل ذلك يدل على دقة البحث، وعمق التصور وسلامة الذوق، لأن فعلهم هذا يساعد على الفهم ويعين على التوضيح، ويقرب الحقائق إلى الأذهان، مما يُعتبر بحق ميزة تستحق الثناء والتقدير لا أن يدعى إلى الغائها والاستغناء عنها أو عن بعضها كما وقع في بعض مشروعات التيسير للنحو في العصر الحديث.

التنوين: أنواعه ودلالته

تعريفه:

هو في الأصل: مصدر (نوّنت الكلمة) أي أدخلت عليها نوناً، وفي الاصطلاح: (إلحاق آخر الكلمة نوناً ساكنة تَثْبت في اللفظ دون الخط لغير توكيد). فخرج نون ـ حسن ـ و ـ من ـ ولم يكن ـ لأنها أصلية، ونون . ضيفنٍ ـ و ـ رعشنٍ ـ لتحركها، ونون ـ منكسر ـ و ـ انكسر ـ لأنها لم تلحق الآخر، ونون نحو: (لَنَسْفعَنْ ـ ولَيَكُونَنْ) لأنها للتوكيد[1].

وإنما لم يُجعل للتنوين صورة في الكتابة في حالتي الرفع والجر لأن الكتابة مبنية على الوقف، والتنوين يسقط في الوقف رفعاً وجراً، ويبقى في حالة النصب فيكتب ألفاً[2].

أقسامه:

للتنوين أقسام متعددة أوصلها بعضهم إلى عشرة أقسام [3]، ! والذي يعنيني منها أربعة فقط لأنها اختصت بالاسم واشتهر استعمالها فيه لإفادة بعض المعاني وهي: تنوين التمكين، وتنوين

---

(1) شرح الرضي على الكافية جـ 482/4 والمغني جـ 375/1/1 ط: بيروت.
(2) المصدر السابق جـ 482/4.
(3) المغني جـ 379/1.

التنكير، وتنوين العوض، وتنوين المقابلة، وفيما يلي دراسة لكل نوع من هذه الأنواع الأربعة:

أولاً: تنوين التمكين:

وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة إشعاراً ببقائها على أصلها وأنها لم تشبه الحرف فتبنى ولا الفعل فتمنع من الصرف، ومن ثم لم تدخل تلك العلامة على الفعل لعدم أصالته في الإعراب، وكذلك لم تدخل في الممنوع من الصرف لشبهه بالفعل[1].

إذن التنوين هنا يدل على خفة الاسم وتمكنه في الإعراب وتركُه علامة على ثقل الكلمة ومن ثم فلا يدخل الفعل ولا ما أشبهه ولا الحروف وما أشبهها من المبنيات، وقد قال بهذا الرأي سيبويه وجمهور النحويين[2].

أما السهيلي فقد سخر من هذا الرأي وأنكر أن يكون شَبَه الاسم بالفعل مانعاً من صرفه فقد يكون الاسم مضارعاً للفعل لفظاً ومعنى وعملاً ورتبةً وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين كضارب فإن فيه لفظ الفعل ومعناه ويعمل عمله وهو تال للاسم ووصفٌ له[3]. ثم يقول: أما دعوى الثقل الناشئة عن العجمة أو التأنيث أو الجمع وأنها السبب في منع الصرف فغير مسلمة لأننا نجد من الألفاظ الثقيلة في الحسّ أو النفس ما ينصرف نحو: فرزدق ومسْحَنْكِك واشْهيباب، ونحو هَمّ وغمّ وبلاء، بينما تمنع ألفاظ لطيفة حسّا ومعنى نحو: زينب وسعاد وحسناء وثغر ألمي

---

(1) شرح الرضي جـ1/45.

(2) انظر: الكتاب جـ1/20 والإيضاح للزجاجي ص: 97 وشرح المفصل جـ9/29.

(3) أمالي السهيلي ص: 20 ت: د/محمد إبراهيم البنا/ ط: السعادة 1970م.

وألعس وأشنب وروضة غناء، فهذا الثقيل منصرف وهذا الخفيف غير منصرف[1].

وإذا كان الأمر كذلك فالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة للانفصال وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به. فليس دخول التنوين في الأسماء علامةً للتمكن كما ظنه قوم، فإن العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكن اسم ولا أيضاً التمكن معنى تحتاج إلى بيانه[2].

والسهيلي مسبوق بهذا الرأي الذي تحمس له ودافع عنه بقوة فقد نقله الزجاجي في الايضاح عن بعض الكوفيين[3]. ثم نقله العكبري وقال عنه إنه قول باطل من جهة أن المفرد مطلقاً يصح السكوت عليه منوناً وغير منون تقول: هذا محمد، (ومررت بأحمد) بخلاف المضاف فإنه محتاج الى ما بعده فلا يصح السكوت عليه، وكذلك فإن الاسم الذي لا ينصرف يستعمل مفرداً ولا ينون نحو: (هذا أحمدُ مقبلاً، وهذه مساجدُ عامرة) فلو كان المفرد لا يَفصل بينه وبين المضاف إلا التنوين لزم ألا يكون المفرد إلا منوناً[4]. ويبعد أن يكون القائلون بهذا القول قد قصدوا ذلك. ولكن إذا قلنا: إن التنوين علامة على انفصال الاسم بمعنى عدم إضافته الى ما بعده وأنها علامة تَطرّد ولا تنعكس أي أن كل منوّن ليس مضافاً إلى ما بعده، وليس كل خال من الاضافة منوناً، إذا قلنا ذلك يبقى هذا القول صحيحاً لأن عدم اجتماع التنوين مع

---

(1) المصدر السابق ص: 22 باختصار وتصرف.

(2) نفسه ص: 25

(3) الإيضاح: 97.

(4) مسائل خلافية ص: 122 بتصرف.

الاضافة أمر مسلم به حتى قال بعض الأدباء في معنى التنافر:

كأني تنوينٌ وأنت إضافة فأين تراني لا تحل مكانيا[1]

وقال أبو الفتح على بن محمد البستي (ت: 400هـ)

حُذفتُ وغيري مثبت في مكانه كأنيَ نونُ الجمع حين يُضاف[2]

أما قوله (ولا متصل به) فنفي الاتصال كلية غير واضح لأن الوصف المشتق من الفعل المتعدي والخالي من (أل) إنما يَنصب مفعوله إذا كان مبهم الزمن أي بمعنى الحال أو الاستقبال وذلك يلزمه التنوين نحو: يا طالعاً جبلاً ـ وأضاربٌ زيدٌ عمراً.

واعتراض السهيلي بأن شبه الفعل غير مانع من الصرف وتمثيله للمشابه المنصرف بـ(ضارب) لا يلزم النحويين لأنهم اشترطوا في الوصف أن يكون على وزن أفعل غير مؤنث بالتاء وفي العلم أن يكون على وزن يخص الفعل أو يغلب فيه[3] لأن شَبَه الفعل وحده غيرُ مانع من الصرف بل لا بد أن تنضم إليه العلمية أو الوصفية بشروطهما.

* * *

ثانياً: تنوين التنكير:

وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، وقد خصه جمهور النحويين باسم الفعل سماعاً وبالعلم

---

(1) حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري للأجرومية ص: 15 ط: الحلبي 1343هـ.

(2) خاص الخاص للثعالبي ص: 68.

(3) انظر: التصريح على التوضيح جـ2/213-220.

وألعس وأشنب وروضة غناء، فهذا الثقيل منصرف وهذا الخفيف غير منصرف[1].

وإذا كان الأمر كذلك فالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة للانفصال وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به. فليس دخول التنوين في الأسماء علامةً للتمكن كما ظنه قوم، فإن العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكن اسم ولا أيضاً التمكن معنى تحتاج إلى بيانه[2].

والسهيلي مسبوق بهذا الرأي الذي تحمس له ودافع عنه بقوة فقد نقله الزجاجي في الايضاح عن بعض الكوفيين[3]. ثم نقله العكبري وقال عنه إنه قول باطل من جهة أن المفرد مطلقاً يصح السكوت عليه منوناً وغير منون تقول: هذا محمد، (ومررت بأحمد) بخلاف المضاف فإنه محتاج الى ما بعده فلا يصح السكوت عليه، وكذلك فإن الاسم الذي لا ينصرف يستعمل مفرداً ولا ينون نحو: (هذا أحمدُ مقبلاً، وهذه مساجدُ عامرة) فلو كان المفرد لا يَفصل بينه وبين المضاف إلا التنوين لزم ألا يكون المفرد إلا منوناً[4]. ويبعد أن يكون القائلون بهذا القول قد قصدوا ذلك. ولكن إذا قلنا: إن التنوين علامة على انفصال الاسم بمعنى عدم إضافته الى ما بعده وأنها علامة تَطرّد ولا تنعكس أي أن كل منوّن ليس مضافاً إلى ما بعده، وليس كل خال من الاضافة منوناً، إذا قلنا ذلك يبقى هذا القول صحيحاً لأن عدم اجتماع التنوين مع

---

(1) المصدر السابق ص: 22 باختصار وتصرف.

(2) نفسه ص: 25

(3) الإيضاح: 97.

(4) مسائل خلافية ص: 122 بتصرف.

الاضافة أمر مسلم به حتى قال بعض الأدباء في معنى التنافر:

كأني تنوينٌ وأنت إضافة   فأين تراني لا تحل مكانيا[1]

وقال أبو الفتح على بن محمد البستي (ت: 400هـ)

حُذفتُ وغيري مثبت في مكانه   كأنيَ نونُ الجمع حين يُضاف[2]

أما قوله (ولا متصل به) فنفي الاتصال كلية غير واضح لأن الوصف المشتق من الفعل المتعدي والخالي من (أل) إنما يَنصب مفعوله إذا كان مبهم الزمن أي بمعنى الحال أو الاستقبال وذلك يلزمه التنوين نحو: يا طالعاً جبلاً - وأضاربٌ زيدٌ عمراً.

واعتراض السهيلي بأن شبه الفعل غير مانع من الصرف وتمثيله للمشابه المنصرف بـ(ضارب) لا يلزم النحويين لأنهم اشترطوا في الوصف أن يكون على وزن أفعل غير مؤنث بالتاء وفي العلم أن يكون على وزن يخص الفعل أو يغلب فيه[3] لأن شَبَه الفعل وحده غيرُ مانع من الصرف بل لا بد أن تنضم إليه العلمية أو الوصفية بشروطهما.

* * *

ثانياً: تنوين التنكير:

وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، وقد خصه جمهور النحويين باسم الفعل سماعاً وبالعلم

---

(1) حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري للأجرومية ص: 15 ط: الحلبي 1343هـ.

(2) خاص الخاص للثعالبي ص: 68.

(3) انظر: التصريح على التوضيح جـ2/213-220.

المختوم بـ (ويه) قياساً[1]. تقول: اجتمعت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر، وكذلك عمرويه وقرعويه ونفطويه، وتقول: صهْ وصهٍ ومهْ ومهٍ وايـهِ وايهٍ غاقٍ غاقٍ، فإذا أردت النكرة نونت، وإذا أردت المعرفة لم تنون، قال ذو الرمة:

وَقَفْنَا وقلنا إيهِ عن أم سالم وما بالُ تكليم الديار البَلَاقعِ[2]

فقال إيه دون تنوين لأنه أراد استزادة من حديث معين فكأنه قال الاستزادة، وقد صوب النحاة هذا الاستعمال مع أن الأصمعي أنكره[3].

أما تنوين نحو: رجل وفرس فقد قال ابن هشام: إنه ليس للتنكير كما يتوهم بعض الطلبة بل هو للتمكين ولهذا لو سمَّيتَ به رجلاً بقيَ ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير[4].

وقال الرضي: (وأنا لا أرى منْعاً من أن يكون تنوينٌ واحد للتمكين والتنكير معاً فرُبَّ حرف واحد يفيد فائدتين كالألف والواو في ـ مسلمان ومسلمون ـ فنقول: التنوين في ـ رجل ـ يفيد التنكير أيضاً، فإذا سمِّيت به تمحض للتمكين)[5].

ويمكن أن يقال: إن التنوين يدل على التنكير حين يدخل على ما ليس من شأنه أن ينون كالمبنيات وكالممنوع من الصرف في بعض أحواله، أو حين يدخل على الأعلام الواقعة بعد ألفاظ

---

(1) المغنى جـ 1/376 والمفصل جـ 9/39.

(2) ديوانه ص: 356 ط: كمبردج 1919 وهو من شواهد المقتضب جـ 3/179. والمفصل جـ 9/30

(3) المرجعين السابقين وشرح الكافية جـ 3/96.

(4) المغنى في الموضع السابق.

(5) شرح الكافية جـ 1/45.

العموم كـ(رب ـ وكل) نحو: رب زيدٍ لقيته، ولكل فرعونٍ موسى، لأن ـ رب ـ من خواص النكرات، و ـ كل ـ لا تضاف إلا إلى متعدد بحسب أنواعه أو أجزائه[1]. وقد قال النحاة بصرف كل ما زال عنه التعريف وكان سبباً لمنعه منه مع التركيب أو العجمة أو العدل، أو وزن الفعل أو ألف الإلحاق، أو التأنيث بغير الألف، أو زيادة الألف والنون، تقول: رب معد يكربٍ وإبراهيمٍ وعُمَرٍ وأحمدٍ وأرطىً وفاطمةٍ وزينبٍ وعمرانٍ لقيتهم[2]. فهذه الأسماء هنا قد رجعت الى أصلها في التنوين لزوال المانع منه. أما دلالة هذا التنوين على التنكير فليست قاطعةً أو مُتَحتّمة ولذلك نجد النحاة يستعينون على إظهار معنى التنكير في هذه الأسماء بالأدوات الدالة عليه أو الموحية به كـ(رب، وكل، وآخر، وأُخَر) ولم يؤيدوا ذلك بدليل سمعي ـ فيما رأيت ـ والشواهد التي ورد فيها صرفُ ما لا ينصرف عللوها بالضرورة أو بمراعاة التناسب، ولم يشيروا إلى تغيّر مدلولات تلك الأسماء المنونة من حيث التعريف والتنكير.

وهكذا فالتنوين يقترن بالنكرات كثيراً لأنه ليس فيها ـ غالباً ـ ما يمنع منه، ولكنه ليس بإمكاننا أن نقول: إن كل منون نكرة، ولا كل ما مُنِعَ التنوين معرفة، بل هناك نكرات مُنعت التنوين، وهناك معارف نُوِّنت، ولكل منها أسباب ذكرها النحاة.

ومن هنا يبدو أن ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من (أن التنوين في المعرب أكثر دلالة على التنكير وأوسع استعمالاً، وأن

---

(1) المصدر السابق جـ3/257 والمغني جـ1/213.

(2) شرح الأشموني على الألفية جـ3/270.

حذفه آيةً ظاهرة على التعريف) ومن (أن الأصل في العلم ألا ينون، ولك في كل علم (ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى التنكير وأردت الاشارة إليه)[1].

يبدو أن ما ذهب إليه من هذا القول غير صحيح لما فيه من التعميم فهو لا يطّرد ولا ينعكس، فليس كل منوّن نكرة، ولا كل ما لم ينون معرفة، صحيح أن العلم قد يدخله شيء من الابهام بسبب تعدد مسمّاه أو الاشتراك في مدلوله، وأن العرب قد شعروا بذلك فعرّفوه بـ (أل) أو أضافوه، بل أوجبوا تعريفه بـ (أل) عند زوال هذا التعريف بالتثنية أو الجمع[2].

ولكنهم فرقوا بين النكرة والمعرفة في الوصف فلا توصف إحداهما بالأخرى، وما ادعى فيه إبراهيم مصطفى أنه نكرة من الأعلام أو معرفة من الأوصاف لم يقع في كلام العرب اعتباره أو معاملتُه على حسب ما ادعاه، فلا يجوز أن نقول: نجا نوح نبي ولا بُعث محمد عربي، بل لا بد أن نقول: نجا نوح النبي وبعث محمد العربي[3].

ولو كان الاسم الخالي من التنوين معرفاً لما جاز أن توصف به نكرة في قوله تعالى: (فعدةٌ من أيام أُخَر)[4] أو يوصف بالنكرة كما في قوله تعالى: (لقد نصركم الله في مواطن كثيرة)[5] وأيضاً

---

(1) إحياء النحو ص: 174 - و179 ط: القاهرة 1937 م.

(2) شرح الرضي جـ3/257.

(3) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة/محمد أحمد عرفة ص: 212 ط: السعادة 1937م.

(4) البقرة: 184.

(5) التوبة: 25.

فإن النكرة والمعرفة مختلفتان في الوضوح والابهام ولكن القرآن الكريم استعمل الأعلام منونة وغير منونة وهي على درجة واحدة من الوضوح والتحديد قال تعالى: (وإن يكذبوك فقد كَذَّبَتْ قبلهم قومُ نوحٍ وعادٌ وثمودُ وقوم إبراهيمَ وقومُ لوطٍ وأصحاب مدينَ)[1] وآية (وتلك حجتُنا آتيناها إبراهيمَ على قومه)[2] جمعت ثمانية عشر علماً من أعلام الأنبياء بعضها منون، وبعضها غير منون وهي على درجة واحدة من الوضوح والتحديد. ولو كانت الأعلام المنونة فيها معنى التنكير لكان (محمدٌ رسول الله)[3] غير محدد المعنى وذلك واضح البطلان[4].

نعم: الأصل في التنوين أن يكون للتنكير، وأما دخوله في الأعلام فلمراعاة أصلها الذي نقلت عنه، فالمرتجل والمعدول والأعجمي - الزائد على ثلاثة أحرف ولم يستعمل في هذه اللغة إلا علماً - كل ذلك لا ينون، وكذلك المنقول مما لا ينون نحو: يزيد ويشكر، ونحو: أحمر وأبيض وثلاث ورباع، إذا سميت بها.

وإنما ينون من الأعلام ما كان قبل التسمية به منوناً نحو: أسد ونمر وسالم وغانم وزيد وعمرو وخالد، يتركونه على أصله منوناً لأنهم وإن نقلوه عما وضع له ففي أنفسهم التفاتات الى تلك المعاني لأنهم قد اعتادوا أن ينطقوا بتلك الأسماء مصادر وأوصافاً منونة، فلما نقلت الى العلمية جرى اللسان بها منونة على حسب العادة، ومن نطق بهذه الألفاظ منونة عسر عليه أن يحترز من

---

(1) الحج: 42-43.

(2) الأنعام: 83-86.

(3) الفتح: 29.

(4) النحو والنحاة ص: 213 بتصرف.

التنوين بعد النقل[1].

وقال ابن جني: (إنما نونوا الأعلام لمشابهتها للنكرات بخلوها من علامة تعريف ظاهرة كما صرفوا من الجمع ما ضارع الواحد ببنائه نحو: كِلاب وشُيُوخ لأنها ككتاب وخروج)[2]. أما نحو لوط ونوح من الأسماء الأعجمية مما لم يستعمل نكرة قبل العلمية فالتنوين فيها لمشابهتها بالنكرات المماثلة لها من الكلمات العربية نحو: سور وجوع وكوع وبوع، وكذلك ما جاء على وزن يخص الفعل ترك تنوينه لمشابهته للفعل وليس لتعريفه[3].

وهكذا التمس النحاة تعليلات وأسباباً لكل ما نُون أو ترك تنوينه، وبقيت الأعلام المنونة معارفَ والنكراتُ غير المنونة نكرات مسايرةً للواقع اللغوي وحفاظاً عليه واقتداء به دون تعسف في التأويل أو إغراق في الخيال.

* * *

ثالثًا - تنوين العوض:

وهو اللاحق لبعض الأسماء عوضاً عما حذف منها من حرف أو مضاف إليه مفرداً أو جملة، فيكون عوضاً عن حرف في نحو: جَوَارٍ وغواشٍ وليالٍ فإنه عوض من الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين بعد حذف حركتها حيث نقصت بنية الكلمة فجيء بالتنوين عوضاً عما حذف منها ولولا ذلك لم تنون لأنها على صيغة منتهى الجموع وهي لا تنون في معرفة ولا نكرة، ويكون

---

(1) أمالي السهيلي ص: 28 والنحو والنحاة ص: 232.

(2) الخصائص جـ 240/3.

(3) النحو والنحاة ص: 233.

عوضاً عن مضاف إليه مفرد في كل وبعض إذا قطعتا عن الاضافة نحوقوله تعالى: (وكُلاًّ ضربنا له الأمثال وكُلاًّ تبرّنا تتبيراً)[1] ونحو: (انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض)[2]، ويكون عوضاً عن جملة وذلك في - إذ - نحو: (فلولا إذا بَلَغَتِ الحُلْقومَ وأنتم حينئذٍ تَنظُرون)[3] فحذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها وجيء بالتنوين عوضاً عنها وكسرت الذال للساكنين[4].

وقد انتقد بعض المحدثين القول بتنوين العوض ولم يَرَ له وجهاً، ورأى أنه من الأوفق أن يقال: إن التنوين يأتي عند عدم وجود جملة تالية للكلمة: (حينئذ وبعدئذ) وسواها أو عند عدم وجود اسم بعد - كل وبعض -[5].

وهذا عين ما قاله النحاة، فالتنوين إنما وجد عند عدم مجيء تلك الكلمات أو الجمل في المواضع المشار إليها، وكلمة (تعويض) يمكن التنازل عنها وإن كانت اصطلاحاً وتقريباً الى الأذهان. ثم يقول: (وإذا صح قول النحاة بالتعويض في الحالة الأولى فإني أراهم غير موفقين في القول بها في الحالة الثانية وذلك لأن التنوين في (كل وبعض) ينبغي أن يكون تنوين تمكين)[5] ثم يضيف: (وإذا صح أن نقول: إن التنوين في لفظ (كل وبعض) للتعويض فلماذا لا نقول: إن التنوين في لفظ (كتاب) كذلك حيث ينون عند عدم الاضافة ويمنع من التنوين معها)[5].

---

(1) الفرقان: 39. (2) الأسراء: 21.

(3) الواقعة: 83

(4) انظر: المغنى جـ 1/376-377.

(5) دراسات نقدية في النحو العربي/عبد الرحمن أيوب/ص: 17 القاهرة 1957م.

والقول بأن التنوين في (كل وبعض) للتمكين ممّا قال به النحويون حيث رجحه ابن يعيش، وحكاه ابن هشام، وحققه الشيخ خالد الأزهري، وأبو الحسن الأشموني[1].

وحيث إن تنوين (كل وبعض) معاقب لإضافة لازمة لا يصح المعنى دون مراعاتها فلا غرابة في تسميته تنوين عوض لأن المضاف إليه وإن لم يلفظ به مقصود فلا بد من وجود دليل عليه إذا حذف بخلاف ما اعترض به من تنوين (كتاب) وأنه معاقب للاضافة لأن تلك الاضافة غير لازمة فإذا قطع عنها ونون لم يكن هناك مضاف إليه يراعى لا لفظاً ولا معنى.

ثم يتحدث عبد الرحمن أيوب عن التعويض في نحو: (جوار وغواش) ويرفض هذا التلفيق التافه ـ على حد تعبيره ـ ويقول: (كان من الممكن للنحاة أن يقولوا: إن التغيير الذي حدث في (جوارٍ وغواشٍ) قد خرج بها عن صيغة منتهى الجموع فنونت)[2].

وهذا القول هو للنحاة أيضاً فقد نقله ابن هشام في المغني عن الأخفش واعترض عليه بأن الحذف هنا عارض والمحذوف منوي بدليل أن آخر الكلمة بعد الحذف لم يحرّك بحسب العوامل[3] في القراءات المتواترة وفي الشائع من كلام العرب.

---

(1) انظر: المفصل جـ 31/9 والمغنى جـ 377/1 والتصريح جـ 35/1 وشرح الأشموني جـ 36/1.

(2) دراسات نقدية ص: 18.

(3) المغني جـ 377/1.

رابعًا - تنوين المقابلة:

ويكون في جمع المؤنث السالم مقابلاً للنون في جمع المذكر التي هي في مقابلة تنوين المفرد، وإنما سمي تنوين مقابلة لأنه لو كان للتمكين لم يدخل فيما يستحق المنع من الصرف نحو (عرفات) ولو كان للتنكير لم يدخل في الأعلام، وليس هو عوضاً عن مضاف إليه ولا للترنم، فلم يبق إلا أن يقال: هو في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لأن هذا معنى مناسب، والتناظر بينهما ثابت من وجه آخر حيث حملوا النصب على الجر في جمع المؤنث كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قائمة مقام التنوين الذي في المفرد في المعنى الجامع لأقسام التنوين وهو كونه علامة لتمام الاسم وليس في النون معنى من معاني التنوين الأخرى فكذلك التنوين الذي في جمع المؤنث علامة لتمام الاسم فقط وليس فيه معنى آخر من معاني التنوين[1].

وذهب أبو الحسن علي بن عيسى الربعي وجار الله الزمخشري إلى أن التنوين في جمع المؤنث تنوين صرف وتمكين وليس للمقابلة، ولذلك أسقط الزمخشري تنوين المقابلة عندما ذكر أقسام التنوين في المفصل[2]، لأنه في رأيه تنوين تمكين، واعتذر عن وجوده في قوله تعالى: ﴿فإذا أفضْتُم من عرفاتٍ. . .﴾[3] بضعف التأنيث حيث إن تاء التأنيث الحقيقية قد سقطت وهذه التاء للجمع، وهي مع ذلك تمنع من تقدير تاء

---

(1) شرح الرضى جـ 46/1.
(2) انظر: المفصل بشرح ابن يعيش جـ 34/9.
(3) البقرة: 198 .

أخرى لاختصاصها بجمع المؤنث[1].

وادعاء الزمخشري ضعف التأنيث هنا معارَض بأن العرب تعاملها معاملة المؤنث فتعيد الضمير عليها مؤنثاً فيما نقله عنهم سيبويه من قولهم: (هذه عرفاتٌ مباركاً فيها)[2] واعترض عليه ابن المنير بأنه يلزمه إذا سمى امرأة بمسلمات ألا يصرفه وهو قول رديء[3]. أما الرضى فقد وافق الزمخشري في القول بأن هذا التنوين تنوين تمكين وعلل بقاءه فيما سمي به من هذا الجمع بأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وأصبح الكسر تابعاً للنصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم إذ الكسر فيه متبوع لا تابع. وأيضاً فإن حذف التنوين مما سمّي به في بعض اللغات دليل على أن تنوينه قبل التسمية تنوين صرف كما روي في قول امرىء القيس:

تَنَوَّرْتُها من أذرعاتِ وأهلُها   بيثربَ أدنى دارها نظرٌ عالِ[4]

بالكسر دون تنوين[5]، (لأن بعض العرب يشبه التاء فيه بهاء التأنيث ويشبه الألف قبلها بالفتحة فيمنعه من الصرف ويقول: (هذه قرشيات) علماً لمؤنث بلا تنوين)[6] وكما قال الأعشى:

تخيَّرها أخو عاناتَ شهرا   ورجّى أَوْلَها عاماً فعاما[7]

---

(1) الكافية جـ 1/46 والكشاف جـ 1/348ط: الحلبي/1968م.

(2) الكتاب جـ 3/233

(3) الانتصاف من الكشاف بهامشه في الموضع السابق.

(4) ديوانه: ص: 31 ط: الثالثة ت: محمد أبو الفضل وهو من شواهد الكتاب جـ 3/233.

(5) شرح الرضي جـ 1/47.

(6) الكتاب جـ 3/234.

(7) ديوانه ص: 247 بشرح وتعليق محمد محمد حسين ط: السابعة بيروت 1983م.

بالفتح من غير تنوين.

ومع كل ما استدل به الزمخشري والرضي لتأييد رأيهما تبقى تسمية هذا التنوين تنوين مقابلة أقرب إلى الفهم لثبوته في العلم المؤنث (عرفات) بالتواتر، حيث إن (عرفات) مؤنثة في استعمال العرب كما ذكر سيبويه، ومعرفةٌ بدليل عدم جواز دخول - أل - عليها فهي علمٌ على مواضع متعددة ومتلازمة نُزِّلت منزلة الشيء الواحد كأبانين وعَمَايتين لجبلين متقابلين من الجبال العربية، وكذا جُمادَيان للشهرين المعروفين، وأيضاً فإن سيبويه قد سمع أكثر العرب ينونون (أذرعات) في بيت امرىء القيس المتقدم[1].

* * *

هذا ومع أن بعض النحويين قد قالوا: إن التنوين في جمع المؤنث للتمكين جاء بعض المحدثين ليعيب على النحاة جميعاً تسميتهم لهذا التنوين تنوين المقابلة ويقول: إنها افتراض لا مسوغ له، ثم يتساءل: لماذا يتحتم وجود نون في صيغة جمع المذكر لوجود تنوين في صيغة المفرد؟ ولماذا لا توجد هـذه النون في جموع الكثرة؟ ويتّهم النحاة بأنهم سمّوه تنوين مقابلة هرباً من التناقض لأن مفرد هذا الجمع لا ينون غالباً، وقولهم بمقابلة النون في الجمع للتنوين في المفرد يقتضي أن يكون المفرد منوناً دائماً، وليس كذلك، فقد يكون ممنوعاً من الصرف كما لو جمعت (أحمد) على أحمدون[2].

وهذه التساؤلات فيها كثير من المغالطة والتجاهل لأقوال

---

(1) انظر: الكتاب جـ 3/234 والكافية جـ 3/258.

(2) دراسات نقدية في النحو العربي ص: 16.

النحويين وقواعدهم فوجود النون في جمع المذكر ضروري لبنيته لأنه إنما سمي سالماً لسلامة بنية المفرد فيه من التغيير والحذف، ومن لوازم بنية المفرد الذي يجمع هذا الجمع: التنوين لدلالته على معنى فيه من أَمْكَنيّة أو تمام أو انفصال حسبما تقدم.

ومن هنا لم توجد تلك النون في جموع التكسير لتغير بنية المفرد فيها بالنقص أو بالزيادة أو بهما معاً ولقبول كثير من صيغة للتنوين وذلك عند شبهها بصيغة المفردات.

وأما قوله بأن مفرد هذا الجمع لا ينون في بعض أحواله فذاك صحيح غير أنه إذا كان المانع له من الصرف العلمية مع سبب آخر فان العلمية تزول عنه عند إرادة الجمع كما تقدم، ويصبح قابلاً للتنوين وكذلك في غيرها ما لم يمنع من ذلك مانع لفظي كألف التأنيث فنحو أحمد إذا أريد جمعه جمع تصحيح لا بد من تنكيره أولاً وبذلك يكون قابلاً للتنوين ثم يعرف بـ (أل) العهدية جبراً لما فاته فيقال: جاء الأحمدون.

* * *

هذه هي أشهر أنواع التنوين وأهم معانيه، وقد تبين لنا من خلال دراستها أن النحويين القدامى كانوا أقرب إلى الصواب في استشفاف المعاني من الظواهر اللغوية وفي تسميتها بأسماء مناسبة لوظيفتها ودلالتها، وأن كثيراً من المحدثين الذين يهاجمون النحويين إنما يهاجمونهم بآرائهم، ويخاصمونهم بحججهم أو يغالطون في عرض آرائهم فيظهرون ما يريدون ويخفون ما لا يريدون، حتى تظهر آراء النحويين مبتورة ومضطربة فيتسنى لهم انتقادها والتشهير بها.

دلالة علامات الاعراب عند قدماء النحويين:

لا أكون مبالغاً إذا قلت: إن دلالة علامات الإعراب على المعاني الوظيفية للكلمات هي أساس النحو وعليها انبنى هيكله وقامت دعائمه، وامتدت أغصانه وفروعه فقد مر بنا في نهاية الفصل الأول أن ظهور اللحن وانحراف الألسنة عن النطق السليم لعلامات الإعراب كان أهم سبب لنشأة النحو الذي أريد به تعويض السليقة اللغوية للحفاظ على ظاهرة الإعراب لما لها من أهمية في تمييز المعاني وإزالة الالتباس، ولذلك كان العرب يستنكرون اللحن بعامة وكانوا أشد استنكاراً لزيغ الإعراب منهم لخلاف اللغة[1]. وهذا يدل على إيمانهم بقيمته وتمسكهم ببقائه لأهميته. ولا يقتصر هذا الشعور على من سُمُّوا فيما بعد بعلماء العربية أو النحو بل إنه شعور عام لدى جميع الفصحاء من العرب، ويتجلى ذلك عند سماعهم اللحن ومخالفة النطق الصحيح حيث يؤدي ذلك إلى سوء التفاهم بين المتخاطبين في كثير من الأحيان.

وقد تقدم لنا موقف ذلك الإعرابي الذي سمع قارئاً يقرأ (أن الله بريء من المشركين ورسوله) بجر رسول، وكيف فهم منها معنى لا يمكن أن يقصده القارىء المسلم، كما رأينا التباس الأمر

---

(1) الخصائص جـ 2/ 26

على أبي الأسود عندما سمع ابنته تقول (ما أشدُّ الحر) أو (ما أجملُ السماء) بضم أجمل وأشد. ففهم منها الاستفهام وهي تقصد التعجب مما دعاه الى البحث عن حل لهذه المشكلة. كما استطاع أحد الشعراء وهو شبيب بن يزيد الخارجي أن ينقذ نفسه من تهمة سياسية بتغيير حركة إعرابية عندما خاطبه عبد الملك بن مروان بقوله: ألستَ القائل:

ومنا سُوَيدُ والبَطِينُ وقَعْنَبٌ ومنا أميرُ المؤمنين شَبِيبُ

فقال: إنما قلت: (ومنا أميرَ المؤمنين شبيب) بالنصب على معنى النداء، أي يا أمير المؤمنين، فأمر بتخليته[1].

كما نجد الاشارة الى هذه الدلالة عند الفرزدق حين سأله عبدالله بن أبي إسحاق كيف تنشد بيت ذي الرمّة:

وَعَيْنانِ قال الله كُونا فكانتا فَعُولان بالألباب ما تفعلُ الخَمرُ[2]

فقال الفرزدق: كذا أنشد، فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت (فعولين)، فقال الفرزدق: لو شئت أن تسبح لسبحت، فلم يفهم الحاضرون جوابه، فقال ابن أبي إسحاق: لو قال (فعولين) لأخبر أن الله خلقهما وأَمَرَهما، ولكن أراد: هما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر

ورُوي عن إسحاق بن سويد أنه قال: أنشدني ذو الرمة هذا البيت بالرفع (فعولان) فقلت له: (فعولين) خبر الكون فقال لي: لو سبحت ربحت، إنما قلت: وعينان فعولان. وصفتهما بذلك، يقول الشريف المرتضى: وإنما تحرز ذو الرمة من القول بخلاف

---

(1) عيون الأخبار لابن قتيبة جـ2/155 تصوير بيروت عن طبعة دار الكتب 1925م

(2) مجالس العلماء للزجاجي ص: 85-86 ت: محمد هارون ط: الكويت 1962.
والخصائص جـ3/302 والبيت في ديوان ذي الرمة ص: 213ط: أوروبا.

العدل[1]، لأن المعتزلة يرون أن أفعال الشر ليست بإرادة الله، تعالى الله عن قولهم. وقيل: إن ذا الرمة أنشد هذا البيت بالنصب (فعولين) فقال له عَمرُوبن عُبيد أحد رؤوس المعتزلة (ت: 143هـ). ويحك! قلت عظيماً، فقل: فعولان بالألباب، فقال له ذو الرمة ما أبالي أقلت هذا أم سبحت[1].

فهذا ذو الرمة وكذلك الفرزدق يَرَيان أن النصب يدل على مطاوعة العينين في فعلهما لأمر الله ومشيئته ومن ثم سميا النطق به تسبيحاً أما الرفع فليست فيه هذه الدلالة، وهكذا فالنقاش حول هذا البيت يدل بوضوح على أن الفرزدق وذا الرمة وابن أبي اسحاق وعمرو بن عبيد والشريف المرتضى كانوا يؤمنون بقيمة العلامة الإعرابية وما يترتب على تغييرها من اختلاف في المعنى.

وهناك حادثة أخرى مشابهة جَرَتْ بين أديبين ولغويين مشهورين هما: أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب الأصمعي وأبو عبدالله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي حيث كان ابن الأعرابي مؤدباً لولد سعيد بن سلم الباهلي فروّاه أبياتاً لبعض بني كلاب يقول فيها واصفاً نفسه:

سَمينُ الضواحي لم تؤرقْه ليلةٌ وأنعم أبكارُ الهموم وعُونها

برفع (ليلة) فحكم الأصمعي بخطإ ابن الأعرابي في هذه الرواية وقال: إن (ليلة) منصوب على الظرفية والفعل مسند إلى أبكار الهموم وعونها، ثم قال: إن من لا يحسن فهم هذا المعنى لا يصلح لتأديب النشإ فكان ابن الأعرابي يحقد عليه لذلك[2].

---

(1) أمالي المرتضى جـ 1/20

(2) مجالس العلماء ص: 17 والخصائص جـ 3/306. والضواحي: ما ظهر منه وبدا، وأبكار الهموم وعونها: حديثها وقديمها، وأنعم: زاد على ذلك.

فانظر كيف فهم الأصمعي أن رفع (ليلة) يدل على إسناد الفعل إليها وذلك غير واضح المعنى، لأن الأرَق إنما يتعلق بأنواع الهموم، والليلة ظرف لذلك التعلق.

وإذا نظرنا في كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء وهما أقدم ما وصل إلينا من الكتب في موضوعيهما وجدناهما حافلين بكثير من التحليلات اللغوية المبنية على تغير العلامة الاعرابية وملاحظة ما يطرأ بتغيرها من تغير في المعنى.

أ ـ فقد علق سيبويه على بيت امرىء القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال[1]

بقوله: إنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا وإنما كان المطلوب عنده هو الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى[2].

ب ـ كما علق على بيت الحارث بن كلدة:

فما أدرى أغيّرهم تَنَاءٍ وطولُ العهد أم مالٌ أصابوا

بقوله: ولا سبيل إلى النصب وإن تركت الهاء لأنه وصف[3]، بمعنى أنك لو نصبت (مال) لأصبح مفعولاً للفعل بعده، فلا يؤدي معنى الاستفهام المراد لاختلاف معطوفي (أم) ولأن جملة أصابوا: صفة لـ(مال) والصفة لا تعمل في الموصوف.

---

(1) ديوانه: 39.

(2) الكتاب جـ1/79.

(3) الكتاب جـ1/88.

جـ - ووجّه قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿لِنُبيّنَ لكم ونُقِرُّ في الأرحام ما نشاء إلى أجل مسمى﴾[1] بأنه على معنى الاستئناف، لأنه تعالى ذكر الحديث للبيان ولم يذكره للإقرار[2]، وقد أضاف السيرافي إلى ذلك أنه لا يصح نصب (نقر) وحمله على (لنبينَ) لأنه ليس علة لبيان أطوار الخلق[2].

د - وفي باب المنصوب على المدح والذم أورد له أمثلة كثيرة ونقل عن أستاذه الخليل أن نصب هذه الأمثلة على أنك لم ترد الاخبار بأمر يجهله المخاطب لأنه قد علم من ذلك ما قد علمت فجعلته ثناء وتعظيماً، ونصبُه على تقدير فعل[3].

هـ - ويذكر الفراء في قوله تعالى (لا ينالُ عهديَ الظالمين)[4] أن هناك قراءة لعبدالله بن مسعود (لا ينال عهدي الظالمون) بالرفع، ويذكر أنه لا غرابة في ذلك حيث إن كلاًّ من الاسمين يصح أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، لأن ما نالك فقد نلته كما تقول: نلت خيرك ونالني خيرك[5].

و - ويذكر القراءتين في قوله تعالى: ﴿**وامسحوا برؤوسكم وأرجلَكم إلى الكعبين**﴾[6] بنصب أرجلكم - وجرها حيث وجّه قراءة النصب بالعطف على الوجوه وكأن في الآية تقديماً

---

(1) الحج: 5.

(2) الكتاب جـ 3/53.

(3) الـكـتـاب جـ 2/65 وما بعدها.

(4) البقرة: 124.

(5) معاني القرآن للفراء جـ 1/76.

(6) المائدة: 6.

وتأخيراً، كما وجّه قراءة الجر بالعطف على الرؤوس فيكون حكم الرّجلين في الوضوء هو المسح وإن كانت السنة الغسل مستنداً في الحالتين إلى بعض الآثار من أقوال الصحابة[1]، وسيأتي لذلك مزيد من البيان.

ز- كما ذكر قراءة الخفض والرفع في قوله تعالى: ﴿**وحورٌ عين كأمثال اللؤلؤ المكنون**﴾[2] وقال: خفضها أصحاب عبدالله - أي حمزة والكسائي - وهو وجه العربية، وإن كان أكثر القراء على الرفع لأنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يطاف بهن فرفعوا على قولك: ولهم حور عين أو عندهم حور عين، والخفض على أن تتبع آخر الكلام بأوله وإن لم يحسن في آخره ما حسن في أوله[3].

هذا قليل من كثير مما تضمنه هذان الكتابان من تحليلات لغوية، وهي تبين بجلاء أن سيبويه وشيخه الخليل وكذلك الفراء كانوا يعطون دوراً كبيراً للعلامة الإعرابية، في تنويع المعاني وإيضاحها. وسيأتي مزيد من الإضافة والإيضاح لهذه الأمثلة. وبناء على ما تقدم نستغرب قول بعض الباحثين المحدثين بأنه لم يجد في كلام الخليل وسيبويه أو ما نقل إلينا من أقوال الكسائي ما يشير صراحة إلى أن هذه العلامات أعلام لمعان تَعرِضُ للأسماء أو ليست بأعلام لها[4].

أما الكسائي فلعل أوضح مثل يدل على اعتباره لدلالة

---

(1) معاني القرآن جـ 1/302.

(2) الواقعة: 22، 23.

(3) المصدر السابق: جـ 123/3.

(4) مدرسة الكوفة/مهدي المخزومي/ ص: 243 ط الثانية/ الحلبي/ 1958م.

علامات الاعراب على معنى: تلك الفتوى التي أملاها على أبي يوسف عندما سأله هارون الرشيد عن حكم الطلاق في هذه الأبيات:

فـإن ترفُقي يا هند فالرِّفق أيمَنٌ   وإن تَخْرَقي يا هندُ فالخَرق أشأمُ
فأنت طلاق والطلاق عزيمةٌ   ثلاثاً ومن يَخْرَقْ أعقُّ وأظلَمُ
فَبِيني بها أنْ كنتِ غيرَ رفيقة   فما لأمرىءٍ بعد الثلاثِ مُقَدَّمُ[1]

فأجاب بأنه: إذا رفع (ثلاث) تطلق واحدة، وإذا نصب (ثلاثاً) تطلق ثلاثاً، وللعلماء في استخراج الحكم الشرعي من هذه الأبيات نقاش طويل وآراء متعددة[2]. ولكن الذي يهمنا هو أن الكسائي كان يرى أن للعلامة الإعرابية دوراً في تحديد المعنى. وهذه المسألة هي صورة من صور المجالس والمناقشات العلمية والأدبية التي كانت تدور في ذلك العصر وهي تقوم - في معظمها - على استخلاص الفروق الدقيقة للتراكيب اللغوية، وللعلامات الإعرابية حظ كبير في ذلك.

حقاً إنهم لم يخصصوا لهذه الدلالة باباً أو يعقدوا لها فصلاً، أو يفردوها بحديث، وربما كان ذلك لأن الأمر مسلم به بينهم أو لأن التأليف ما زال في بداية نهضته فلم يتناول مثل هذه الأمور الدقيقة، أما بعد ذلك فقد ورد الحديث عنها مفصلاً

---

(1) وردت هذه الأبيات في كثير من كتب النحو دون نسبة. انظر: مجالس العلماء ص: 338 والمفصل جـ 1/12-13 والمغنى جـ 1/54 والخزانة جـ3/459 ت: هارون.

(2) أنظر تفصيل ذلك في الخزانة/ في الوضع السابق/ وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي أيضاً جـ1/324 -336/ت: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق/ دمشق 1975م.

ومستقلاً واضحاً، وأقدم ما وصل إلينا من الكتب التي تتضمن الحديث الصريح عن هذه الدلالة هو كتاب: (تأويل مشكل غريب القرآن) لابن قتيبة (ت: 276 هـ) حيث يتكلم عما خص الله به الأمة العربية من مزايا فيقول:

وأولها الإعراب الذي جعله الله وشْياً لكلامها، وحلية لنظامها، وفارقاً - في بعض الأحوال - بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما - إذا استوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما - إلا بالإعراب[1].

ثم كتاب: (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي (ت: 340 هـ) حيث عقد لهذه الدلالة فصلاً مستقلاً بيّن فيه سبب دخول الإعراب في الكلام، وذكر أن دلالة علامات الإعراب على الفاعلية والمفعولية والاضافة محل إجماع من النحويين ما عدا محمداً بن المستنير المعروف بقطرب والمتوفى سنة: 206 هـ[2].

وبعد ذلك استمر التنصيص على هذه الدلالة كما نجده عند ابن جني (392 هـ) في الخصائص[3]. وعند ابن فارس في الصاحبي[4]. كما نجده في المفصل للزمخشري (538هـ) وفي

---

(1) تأويل مشكل غريب القرآن ص: 14 ط: الثانية القاهرة 1973م ت: السيد أحمد صقر.

(2) الإيضاح ص: 69 مازن المبارك ط: بيروت 1973م.

(3) جـ 35/1.

(4) ص: 77 و190

شرحه لابن يعيش[1]. وفي المرتجل[2] لابن الخشاب (567هـ) وفي أسرار العربية[3] لأبي البركات الأنباري (577هـ) وفي نتائج الفكر[4] لأبي القاسم السهيلي (581هـ) وفي مسائل خلافية[5] لأبي البقاء العكبري (616هـ) وفي الكافية لابن الحاجب (646هـ) وشرحها[6] للرضي (688هـ) وكذلك في الألفية وشروحها[7] وفي التسهيل وشروحه[8]، والهمع[9] للسيوطي (911هـ).

مما يظهر إجماع النحاة على هذه الدلالة إجماعاً يكاد يكون تاماً وفي مختلف العصور ورأي قطرب في إنكار هذه الدلالة من قبيل النادر الذي لا يستحق ذكراً ولكن الأمانة العلمية عند النحاة حملتهم على أن يحتفظوا له برأيه.

أجمع هؤلاء النحاة على دلالة العلامات الإعرابية على المعاني التركيبية من إسناد ومفعولية وإضافة، ولكنهم اختلفوا في المفاضلة بين الفاعل والمبتدأ في استحقاق الرفع فذهب الخليل وكثير من النحويين إلى أن الفاعل هو المستحق للرفع أصالة لأنه هو الذي يخشى التباسه بالمفعول فيحتاج إلى علامة تفرق بينهما،

---

(1) جـ 1/72 - 73

(2) ص: 213.

(3) ص: 18-19

(4) ص: 82.

(5) ص: 95.

(6) جـ 1/69.

(7) انظر مثلا: شرح الأشموني جـ 1/60.

(8) انظر مثلا: نتائج التحصيل للدلائي جـ 1/265.

(9) الهمع جـ 1/13-14.

والأصل في الإعراب أن يكون للتفريق بين المعاني، بخلاف المبتدأ والخبر فرفْعُهما للاستحسان وللتشبيه بالفاعل من حيث الاسناد وافتقارهما إلى ما يكمل معناهما، وأيضاً فإن عامل الرفع في الفاعل لفظي وهو أقوى من العامل المعنوي[1].

في حين ذهب سيبويه وابن السراج الى أن المبتدأ هو الأصل في الرفع وغيره من المرفوعات محمول عليه لأنه مبدوء به وأنه لا يزول عن الابتداء وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم، وأنه عامل ومعمول والفاعل معمول لا غير[2]، يقول سيبويه: (واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء وإنما يدخل الناصب والرافع ـ سوى الابتداء ـ والجار على المبتدأ، فالابتداء أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة)[3].

وقال الأخفش: إن كل واحد منهما أصل برأسه فلا فرق بينهما في استحقاق الرفع[4]. وهذا ما ذهب إليه الرضي عندما قال: (إن الرفع علم كون الاسم عمدة في الكلام وذلك في الفاعل والمبتدأ أو الخبر، وإنّ النصب علم للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والأسماء التي تلي حروف الجر، ثم أريد أن يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر

---

(1) انظر: المفصل جـ 1/73 والهمع جـ 1/93.
(2) الهمع جـ 1/93.
(3) الكتاب جـ 1/23-24.
(4) الهمع في الموضع السابق.

فميز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة [1].

* * *

وهكذا وبعد هذه الجولة الموسعة في كتب النحاة الأقدمين في مختلف عصورهم يتضح لنا مدى المغالطة الواضحة والتجاهل العجيب الذي ظهر من إبراهيم مصطفى في ادعائه بأنه اكتشف للعلامات الاعـرابية مـدلولات معـانيَ لم يكتشفها النحـاة من قبله لأنهم ـ على حد زعمه ـ جعلوا الاعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا أثرا في تصوير المفهوم[2].

يقول ذلك في الوقت الذي لا يخلو فيه كتاب من كتب النحاة المتأخرين من تعريف للإعراب بأنه: تغيّر آخر الكلمة لتغيّر المعاني المتداولة عليها، وكذلك لا تخلو هذه الكتب من تعليل لأصالة الإعراب في الأسماء بأنها تتعاورها معان متعددة تحتاج إلى الايضاح بعلامات الاعراب، بل إن منهم من قال بذلك في الفعل المضارع أيضاً. على أننا لا ننكر أن كثيراً من النحويين الذين ألفوا في عصور الانحطاط اللغوي قد ابتعدوا بالنحو عن الأدب وعن النصوص والشواهد البليغة فـاختفت من كتبهم تلك التحليلات اللغوية التي تبرز قيمة العلامات الاعرابية في التمييز بين المعاني والأفكار الدقيقة، تلك التحليلات التي حفل بها كتاب سيبويه وكثير من كتب الأمالي والمجالس والتراجم وكتب

---

(1) شرح الكافية جـ 62/1.

(2) إحياء النحو ص: 41.

معاني القرآن والتفسير والاحتجاج للقراءات.

وسنستعين بهذه الكتب ـ فيما يأتي ـ لاختيار مجموعة من الشواهد والأساليب اللغوية البليغة التي تظهر فيها الحاجة إلى الإعراب للتمييز بين ما تحتمله من معان، ولا سيّما عندما يكون الكلام مكتوباً، والتي يظهر فيها أثر تغيّر الحركة في تغير المعنى، ونعني بها تلك الأساليب التي لا تكفي فيها القرائن الأخرى لتوضيح العلاقة بين أجزاء الجملة. لأننا لا ندعي أن الإعراب هو الفارق الوحيد بين المعاني التركيبية، بل هناك أساليب يكفي لفهمها فهم مدلولاتها اللغوية، ومن ثم يتدخل العقل أو العُرف أو هما معاً لتحديد العلاقة بين أجزائها، نحو: كتب محمد الرسالة، وأكل خالد الفاكهة، وركب السيارة وبنى العمارة وساعد الغني الفقير، من كل أسلوب يتعين فيه إسناد الفعل إلى أحد الاسمين دون الآخر عادة أو عقلاً.

إنما تظهر الحاجة إلى الإعراب في الأساليب التي يجتمع فيها اسمان أو أكثر مع صلاحية كل منهما أو منها لتعلّق الفعل أو الوصف به، وأكثر ما يظهر ذلك في باب الفاعل والمفعول، وفي باب العطف عندما يتعدد ما يحتمل العطف عليه أو عندما يكون لأداة العطف معان لا يتعين أحدها إلا بعلامات الإعراب: كذلك قد يفرق بعلامات الإعراب بين ما يراد به الابتداء والخبر وما يراد به غيرهما من وصف أو حال أو تمييز أو مفعول مطلق، وفي تعيين موصوف الصفة إذا تعدد قبلها ما يصلح أن يكون موصوفاً واختلف إعرابه، وفي التفريق بين المضاف إليه وبين غيره. وبين أحوال الكلمات التي تحتمل الوصفية والنداء أو الوصفية والاستثناء وغير ذلك.

وهذه الآن جملة من النصوص والشواهد توضح ما سبق وتبرهن عليه:

أ ـ أولاً: بين الفاعل والمفعول:

لا شك أن مجال الفرق بين الفاعل والمفعول هو أهم مجال تبدو فيه أهمية علامات الإعراب حتى إن كثيراً من العلماء بل أكثرهم جعل الأصل في الرفع للفاعل والأصل في النصب للمفعول وحمل عليهما بقية المرفوعات والمنصوبات لنوع من المشابهة والاستحسان كما تقدم بيانه.

وكذلك فإن الجملة الخبرية المكونة من فعل وفاعل ومفعول كثيرة الدوران على ألسنة الناس في الأغراض العامة والخاصة بخلاف أساليب العطف والاستثناء والحال والبدل والإغراء والتحذير والاختصاص فإنما تجري في الغالب على ألسنة الخاصة في المجالات العلمية والأدبية.

1 ـ وانظر معي الآن إلى قوله تعالى: ﴿**فتلقى آدمُ من ربه كلماتٍ فتاب عليه**﴾[1] فقد قرأها السبعة غير ابن كثير برفع ـ آدم ـ ونصب ـ كلمات ـ[2]، وهي قراءة واضحة المعنى لأن إسناد التلقي إلى آدم لا إشكال فيه. أما قراءة ابن كثير والتي وافقه فيها ابن محيصن[3] بنصب آدم ورفع كلمات فقيل: إن التلقي بمعنى المجيء فكأنه قال: جاءت آدمَ كلماتٌ ولم يؤنث الفعل للفصل وللتأنيث المجازي في الفاعل أو إن التلقي

---

(1) البقرة: 37.

(2) كتاب السبعة لابن مجاهد ص: 254 ت: شوقي ضيف ط ثانية 1980م.

(3) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للدمياطي ص: 134 ط: حنفي القاهرة 1359هـ.

يكون بين الطرفين أي أن ما تلقاك فقد تلقيته وما نالك فقد نلته، وهذا يسميه النحويون المشاركة في الفعل[1]. فمعنى تَلَقِّي آدمَ للكلمات: قبولُها والعملُ بها، ومعنى تَلَقّي الكلمات لآدم: مجيئُها له واتصالُها به، وهكذا صح المعنى ولو بصورة مجازية.

2 ـ ومثلها: قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إبراهيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قال إنِّي جاعلُكَ للناس إماماً قال ومِن ذُرِّيتي قال: لا يَنَالُ عَهْدِيَ الظالمين﴾[2].

فجملة (لا ينال عهدي الظالمين) شبيهة بالآية السابقة في أن ما نالك فقد نلته فيكون (العهد) فاعلاً و(الظالمين) مفعولاً كما في قراءة الجمهور، ويجوز العكس كما في قراءة عبدالله بن مسعود (لا ينال عهدي الظالمون)[3].

أما ـ وَإذ ابتلى إبراهيم رَبُّهُ ـ فهي في قراءة الجمهور بنصب إبراهيم ورفع (ربُّه) وهو المناسب لأن الابتلاء والاختبار إنما يكون من الله للعبد، ولا يكون من العبد لله أما قراءة ابن عباس وأبي الشعثاء وأبي حنيفة (ابراهيمُ ربَّه)[4] فهي بعيدة المعنى ومُوهمة مما اضطر المفسرين إلى التأويل فقالوا: المعنى: دعاه بكلمات من الدعاء فِعْلَ المختبر هل يجيبه إليها أم لا؟[4].

---

(1) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص: 75 ت: عبد العال سالم مكرم بيروت 1977م.

(2) البقرة 124.

(3) مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص: 7 المطبعة الرحمانية بمصر 1934م ومعاني القرآن للفراء جـ1/٦٧.

(4) شواذ القراءات ص: 7، والكشاف جـ1/308 ط الحلبي 1968م.

وهكذا يتضح أن اختلاف الحركات أو العلامات يترتب عليه تغيير في المعنى كما يلاحظ أن قراءة الجمهور أو قراءة الغالبية تكون دائماً أوضح في المعنى وأقرب إلى الفهم وإلى حقائق اللغة.

3 ـ وانظر أيضاً إلى قوله تعالى: ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾[1] فقد أسندت فيه الخشية إلى العلماء وهذا هو اللائق بمعنى الخشية اللغوي أي الخوف والرهبة ولذلك أجمع الجمهور من السبعة والعشرة والأربع عشر[2] على رفع العلماء ونصب لفظ الجلالة، بينما رويت قراءة أخرى شاذة جداً برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء، ونسبت الى عُمر بن عبد العزيز وحكيت عن أبي حنيفة[3]. وتَمَحَّل لها المفسرون بجعل الخشية استعارةً بمعنى: يُجِلُّهم ويعظمهم[3]، وقد اعتبر ابن الجزري قراءة الآية بهذا الوجه من قبيل الشاذ الذي لا أصل له وأنها من جملة ما وضعه أبو الفضل محمد بن جعفر الخزاعي حيث وضع كتاباً في الحروف لا أصل له ونسبه إلى أبي حنيفة، ويذكر ابنُ الجزري أن هذه القراءة قد راجت عند المفسرين وتكلَّفوا توجيهها وأن أبا حنيفة لبريء منها[4].

وهكذا فتغيير العلامة الإعرابية في الأسماء الواقعة بعد الأفعال المتعدية يؤدي إلى تغيير في المعنى بتغيّر الإسناد فَيَجْعَلُ

---

(1) فاطر: 28 .

(2) انظر الإتحاف ص: 362

(3) الكشاف جـ 308/3

(4) النشر في القراءات العشر جـ 16/1 .

الفعلَ واقعاً من المرفوع تقدم أو تأخر. ومن ثمَّ نجد القراءات تتفق جميعاً في رفع الفاعل ونصب المفعول عندما يمتنع عكس الإسناد كما في قوله تعالى: ﴿وعصى آدمُ ربَّه فغوى﴾(1) وقوله: ولقد كذَّبَ أصحابُ الحِجْر المُرسلين﴾(2) و﴿سيجعل لهم الرحمنُ وُدًّا﴾(3) و﴿ثم يُحْكِمُ اللهُ آياته والله عليم حكيم﴾(4) إلى غير ذلك.

4 ـ ومما يَظهر فيه أثر العلامة الإعرابية في تحديد المعنى قول امرىء القيس:

فلو أنّ ما أسعى لأَدْنَى معيشةٍ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المال(5)

فكلمة (قليل) سُبقت بفعلين: كفى ـ وأطلب ـ والأول يطلب فاعلاً والثاني يطلب مفعولاً وبمجيئه مرفوعاً علمنا أنه فاعل لـ (كفى) وصح المعنى ولو نصب لكان مفعولاً لـ (أطلب) وبذلك يفسد المعنى لأنه لم يطلب القليل وإنما كان يطلب الملك، ومن ثم لم يكن هذا البيت من باب التنازع لأن شرط هذا الباب أن يكون كلٌّ واحد من الفعلين موجهاً إلى ما توجه إليه الآخر، والأمر هنا ليس كذلك لأنه لم يجعل القليل مطلوباً وإنما كان مطلوبه الملك(6).

5 ـ وكذلك قول الحارث بن كَلَدَة:

---

(1) طه: 121.
(2) الحِجْر: 80.
(3) مريم: 96 .
(4) الحج: 52
(5) ديوانه ص: 39.
(6) الكتاب جـ 79/1 والمقتضب جـ 76/4 وشرح المفصل جـ 79/1.

فمـا أَدْرِي أغَيَّـرَهم تَنَـاءٍ وطولُ العَهْدِ أم مالٌ أصابوا

فلفظ (مال) هنا مرفوع وما بعده صفة له ولا سبيل إلى نصبه كما قال سيبويه[1]. وإن كان ما بعده مهيأً له لحذف مفعوله، وذلك أنك لو نصبته لأصبح مفعولاً وأصبحت (أم) منقطعة بمعنى (بل) وهو غير مناسب لسياق الأبيات لأن الشاعر يستفهم عن سبب التغير حقيقة فتكون (أم) متصلة لوقوعها في سياق استفهام حقيقي[2]. وهذه أمور وأغراض لا يسهل تمييزُها وإيضاحها إلا بعلامات الإعراب.

6 ـ ومما يتداول على ألسنة الناس كثيراً مثل هذه الأمثلة: أعان الصديق صديقه، واستشار الرئيس مرؤوسه، واحترم الوالد الولد، وأكرم الصغير الكبير، واستقبل خالد محمداً، فكل هذه الأمثلة وما شابهها يجوز أن يكون فيها كل من الاسمين فاعلاً أو مفعولاً وإنما يتضح غرض المتكلم بالإعراب.

يقول أبو حيان التوحيدي في سياق تدليله على أهمية النحو والإعراب: ـ

(سمعت شيخاً من أهل الأدب يقول: من الأفعال ما له وجهان كشيء ينصرف على معنيين مثل: (أصاب عبدالله مالاً) و(أصاب عبدَالله مالٌ) إذا أصابه مال من قسمة، و(وافق زيدٌ حديثَنا) إذا صادفهم يتحدثون، و(وافق زيداً حديثُنا) إذا أعجبه، و(أحرز زيدٌ سيفَهُ) إذا صانه في غمده، (وأحرز زيداً سيفُه) إذا خلصه من القتل وشبهه، ولو قلت (أحرز فلان أجلَه لم يجز لأن

---

(1) الكتاب جـ1/88.

(2) انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي جـ1/242 القاهرة 1974م.

الرجل لا يحرز أجله ولكنّ أجله يحرزه إلا أن تذهب إلى قولك (أحرزتُ أجلي بالعمل الصالح). ثم يقول: انظر - فديتك - إلى أثر النحو في هذا القدر اليسير، وتعجب عند ذلك من الزارين عليه)[1].

* * *

ب - بين المبتدإ والخبر وغيرهما:

1 - في قوله تعالى: ﴿ومن يَتَوكلْ على الله فهو حسبُه إن الله بالغٌ أمْرَهُ قد جَعَلَ اللهُ لكل شيء قَدْراً﴾[2] قرأها معظم القراء برفع (بالغ) منوناً ونصب (أمرَه) إلا حفصاً عن عاصم فإنه قرأ بحذف التنوين وإضافة - بالغ - إلى ما بعده[3].

وكلاهما على جعله خبراً لـ(إنَّ) بمعنى أن الله - سبحانه وتعالى - لا يفوته مطلوب ولا يعجزه مراد فبلوغ الأمر والقدرة عليه من صفات الله. وقرىء بالتنوين مع رفع (أمره)[4] على جعل البلوغ من صفات الأمر، أي أن أمر الله نافذٌ إلى غايته لا يرده راد ولا يعوقه مُعَوّق، ويكون ما بعده مستأنفاً لبيان مقتضى التوكل[5].

كما قرىء (بالغاً أمرُه) بجعله حالاً، والجملة بعده خبر بمعنى أن الله سبحانه وتعالى - ومن شأن أمره النفاذ - قد جعل لكل شيء قدراً[5].

(1) البصائر والذخائر جـ1/214 مطبعة الإنشاء.
(2) الطلاق: 3.
(3) الإتحاف: 418
(4) مختصر الشواذ لابن خالويه ص: 158
(5) الكشاف جـ4/120.

وهذه الفروق الدقيقة في المعنى لا يمكن الوصول إليها بغير الإعراب.

2 ـ وكذلك قوله تعالى: ﴿وأمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صالحاً فَلَه جزاءً الحُسْنَى وسنَقولُ له مِنْ أمْرنا يُسْراً﴾[1] قرئت (جزاء) بالرفع والاضافة كما قرئت بالنصب والتنوين، وكلاهما سبعيتان[2]. فالرفع على جعله مبتدأ مؤخراً، والحسنى: قد تكون وصفاً لموصوف محذوف أي فله جزاء الفعلة الحسنى ـ وهي كلمة التوحيد ـ وقيل: الحسنى: الجنة وإصافة الجزاء إليها من إضافة الشيء الى نفسه لاختلاف اللفظين، والنصب على الحال أي فله الحسنى مجزياً بها، فهو مصدر في موضع الحال على التقديم والتأخير[3] وهكذا ترددت كلمة (جزاء) بين الابتداء والحال، وكونها حالاً أقوى وأسـرع في الدلالـة على البشارة، وفي كل خير.

3 ـ قوله تعالى: ﴿وإنْ كان مكْرُهم لِتَزُولَ منه الجِبَالُ﴾[4] قرأ الكسائي وحده من السبعة (لَتزولَ) برفع الفعل وجعل اللام الـداخلة عليـه هي اللام الفارقة بين المخففة من الثقيلة والنافية، أي وإنّ مكرهم كان من الشدة بحيث تقتلع منه الجبال الراسيات ولكنه مع ذلك لا ينفعهم في معارضة

---

(1) الكهف: 88 .

(2) السبعة لابن مجاهد ص: 398

(3) حجة القراءات لأبي زرعة ص: 430 ت: سعيد الأفغاني ط: الأولى 1974م.

(4) سورة ابراهيم: 46 .

الإسلام، وهذا من باب التهويل والمبالغة[1] على حد قول الأعشى:

لئن كنتَ في جُبِّ ثمانينَ قامةً   ورُقِّيتَ أسبابَ السماء بسُلَّم
لَيَسْتَدْرِجَنْكَ القولُ حتى تُهِرَّه   وتَعلَمَ أنِّي لَسْتُ عنك بِمُلْجَم[2]

فهذه القراءة تهوّل من شأن مكر الكفار وتصفه بالشدة، ويؤيد ذلك قراءة علي وعُمَر وابن عباس وابن مسعود (بخلاف عنه) وأُبَيّ وأَبِي إسحاق السبيعي (وإن كاد مكرهم لَتزولُ منه الجبال) بالدال[3]. وقرأ بقية السبعة (لِتزولَ) بلام الجحود ونصب الفعل واعتبار (إن) نافية وهو الموافق لما روي عن ابن مسعود (وما كان مكرُهم لِتزولَ منه الجبال)[4] فهاتان قراءتان تهوّل إحداهما من شأن مكر الكفار وتصفه بالشدة وتغضُّ الأخرى من شأنه وإنما استفيد هذا التنوع في المعنى من تنوع العلامة الإعرابية.

ولا تناقض بين القراءتين في المعنى لأن الجبال في القراءة الأولى تحمل على حقيقتها وفي الثانية على المجاز أي دعائم الإسلام وأركانه[5].

4 ـ ومن ذلك قول أبي النجم العجلي:

---

(1) النحو وكتب التفسير جـ386/1 عن معاني القرآن للزجاج.
(2) ديوانه: 173 والبيت الأول من شواهد الكتاب جـ28/1
(3) المحتسب لابن جني جـ365/1 ومعاني الفراء جـ79/2
(4) الكشاف ج 2 /383 والحجة لابن خالويه ص: 203 والسبعة لابن مجاهد ص: 263 .
(5) النشر في القراءات العشر جـ50/1

قد أَصْبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنباً كلُّه لم أَصْنعِ[1]

فقد روي البيت برفع (كله)، وحكم سيبويه على الرفع بالضعف لعدم ذكر رابطٍ لجملة الخبر، ولتهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ويبدو أن سيبويه عندما رجح النصب هنا لم ينظر إلى المعنى وإنما نظر إلى حذف العائد من جملة الخبر وهو قليل، ولكنه صحيح لوروده في قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وكلٌّ وَعَدَ الله الحُسْنَى﴾[2].

ورواية الرفع في البيت هي الرواية الجيدة عند علماء البلاغة لأنها تفيد عموم السلب، ورواية النصب ساقطة عن الاعتبار، بل لا تصح لأنها تفيد سلب العموم وهو خلاف المقصود وما ذكره السُّبْكي من اتفاق الرفع والنصب لم يعرّجوا عليه)[3]. يقول ابن هشام: (وقد صرح الشلوبين وابن مالك بأنه لا فرق في المعنى بين رفع (كل) ونصبه، والحق ما قاله البيانيون)[4] أي من وجود الفرق بينهما.

فرواية الرفع تَجْعَلُ (كل) مبتدأ، أي سابقاً على النفي وليس في حيزه ويُخْبَرُ عنه بالجملة المنفية، فيكون النفي عاماً، أي لم يصنع شيئاً مما ادعته عليه وهو المراد، بخلاف رواية النصب فإنه يترتب عليها جعل (كل) مفعولاً مقدماً للفعل المنفي فتصبح في حيزه وتُنفَى الكلية أي العموم فقط، وهو

---

(1) البيت من شواهد الكتاب جـ 85/1 والكافية جـ 239/1 وفي الخزانة جـ 359/1.

(2) الحديد: 10 وانظر كتاب السبعة ص: 625.

(3) الخزانة جـ 361/1 وانظر شروح التلخيص جـ 445/1 ط الحلبي 1937 م.

(4) المغني جـ 221/1

ما يسمى بسلب العموم، فكأنه قال: لم أصنع كلَّ الذنوب بل بعضَها فقط وهو غير مراد. كما يترتب على رواية النصب ضعف في الصناعة لأن حق (كل) المضافة الى ضمير ألا تستعمل إلا توكيداً أو مبتدأ، والنصب على التوكيد هنا لا يصح لأن المؤكد نكرة غير محدودة[1].

يقول السعد في شرحه للتخليص بعد توضيح ما تقدم: (ولإفادة هذا المعنى عدل عن النصب المستغني عن الإضمار إلى الرفع المفتقر اليه) وأبو النجم عربي فصيح يُحتَجُّ باستعماله[2] ورجح السهيلي رفع (كل) هنا بوجهين هما:

أولاً : أن جملة (كله لم أصنع) صفة لوقوعها بعد نكرة، فجعل (كل) مبتدأ يَجْعَلُ جملة الصفة متصلة بموصوفها، وفيَ جَعْلِه مفعولاً فصلٌ بينهما لأن الفعل والفاعل فقط هما الوصف عنده،

وثانياً : بأن لفظة (كل) المضافة إلى الضمير يقبح أن يليها العوامل اللفظية لأنها في الأصل توكيد، والتوكيد لا يليه العوامل اللفظية، ويحسن رفعه بالابتداء[3].

وقد يشعر هذا بأن الشاعر إنما عدل عن النصب لهذه الاعتبارات اللفظية، ويمكن أن يقال: إن عدم دخول

(1) المغني جـ 552/2.

(2) شروح التلخيص جـ 446/1.

(3) نتائج الفكر ص: 437.

العوامل اللفظية على (كل) غالبٌ لا لازم حيث ورد في الشعر بقلّة ومنه قول الشاعر:

يميـد إذا مـادتْ عليـه دِلاؤهم فيصدر عنه كلُّها وهو ناهل[1]

وبذلك يسلم القول بأن الشاعر انما عدل عن النصب لأفادة عموم السلب[2].

5 - قوله تعالى: ﴿إنا كُلَّ شيءٍ خلقناهُ بقَدَر﴾[3]

أجمع القراء هنا على نصب (كل) ولم يُقرأ بالرفع إلا في قراءة شاذة نسبت لأبي السَّمَّال[4]. وعلق ابن جني على ذلك بقوله: الرفع هنا أقوى من النصب وذلك أنه موضع من مواضع الابتداء كقولك: (إني زيدٌ ضربته، وأنا عمروٌ ضربتُه) وهو مذهب صاحب الكتاب والجماعة[4]. وصاحب الكتاب يقول: (النصب هنا على قوله (زيداً ضربته) وهو عربي كثير، والقراءة لا تخالف لأنها السنة)[5].

وقال الأخفش: (وأما نصب - كل - ففي لغة من قال: - عبدَالله ضربتُه - وهو في كلام العرب كثير)[6]. واختار المبرد النصب قال لأن تقديره: إنا فعلنا كذا، فالفعل منتظر بعد - إنا - وقال ابن جني: إن هذا القول ليس بشيء[7]، ولعل

---

(1) ورد هذا البيت في المغني جـ214/1، والهمع جـ73/2، والدرر جـ90/2 دون نسبة، وذكر البغدادي أن ابا حيان وناظر الجيش نسباه في شرح التسهيل لكثيِّر عزّة، انظر: شرح أبيات المغني جـ190/4 للبغدادي .

(2) شروح التلخيص جـ446/1.

(3) القمر: 49

(4) المحتسب جـ300/2.

(5) الكتاب جـ148/1.

(6) معاني القرآن جـ489/2 ت: فائز فارس ط ثانية 1981 .

(7) المحتسب في الوضع السابق.

لاعتزال ابن جني علاقة بهذا الدفاع المتحمس عن قراءة الرفع مع شذوذها. ويقول السيرافي في شرحه للكتاب: (إنما اختير النصب هنا لأن فيه دلالةً ليستْ في الرفع، فإن التقدير على النصب: إنا خلقنا كلَّ شيء بقدر، فهو يوجب العموم، وإذا رُفع فليس فيه عموم، إذ يجوز أن يكون (خلقناه) نعتاً لـ (شيء) و (بقدر) خبر الـ (كل) ولا يكون فيه دلالة على خلق الأشياء كلها، بل إنما يدل على أن ما خلقه منها خلقه بقدر، وأن هناك أشياء لم يخلقها فليست بقدر، تعالى الله عن ذلك)[1]. ومن ثم اعتُبر إيهام الصفة من مرجّحات النصب في باب الاشتغال[2].

وفي مجالس العلماء للزجاجي ما يفيد أن الأصمعي كان يرى فرقاً بين قراءة النصب وقراءة الرفع، وأنه حاول أن يعرف رأي أبي عثمان المازنى في القدر بسؤاله عن إعراب هذه الآية وعن الفرق بين الرفع والنصب فيها، وعندما تهرّب المازنى من الاجابة ذكر له الأصمعي بعض النصوص العربية التي تسند الأشياء الى تقدير الله حتى في أفعال الشر بعكس ما يرى المعتزلة، يقول ذلك تعريضاً باعتزاله[3].

وقال السهيلي: (كل موضع يكون القصد فيه إلى الفعل والفائدة في ذكره أقوى يكون النصب فيه هو الوجه كما في هذه الآية، لأن المقصود المدح بالفعل والاقتدار على خلق الأشياء وتقديرها)[4].

---

(1) بهامش الكتاب جـ 1/148 .
(2) انظر: التصريح جـ 1/302 والأشموني جـ 2/80
(3) مجالس العلماء ص: 294 .
(4) نتائج الفكر ص: 435 .

وقراءة الرفع تُوجَّه على أن (خلقناه) في محل رفع خبر - كل - والجملة خبر - إنَّ - و (بقدر) حال، وذلك حتى يتفق معنى هذه القراءة مع قراءة الجمهور، وإنما كان النصب نصاً في المقصود لأنه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفاً لأن الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملاً فيه، ولذلك وجب الرفع في قوله تعالى. (وكُلُّ شيءٍ فعلوه في الزُّبُر)[1] لأن جملة (فعلوه) صفة والصفة لا تعمل فيما قبلها، وبذلك يستقيم المعنى أي أن كل أعمالهم مسطرة في صحائف الأعمال، ولا يصح النصب لأنه يقتضي أنهم فعلوا كل شيء في الزبر أي صحائف الأعمال مع أنهم لم يعملوا فيها شيئاً بل الكرام (الكاتبون أوقعوا الكتابة فيها)[2].

وقد مرّ الزمخشري على آية (إنا كُلَّ شيء خلقناه بقدر) مروراً سريعاً ذاكراً أن (كل) منصوب بفعل مضمر يفسره ما بعده، وأن هناك قراءة بالرفع[3].

وتعقبه ابن المنير في الانتصاف بأنه لما كان الزمخشري من مذهبه تقسيم المخلوقات الى مخلوق لله ومخلوق لغيره فَغَرَتْ هذه الآية فَاهُ وقام إجماعُ القراء حجة عليه فأخذ يستروح إلى الشقاء وينقل قراءة الرفع، فلْيُراجَعْ له ويُعرَض عليه إعراضُ القُراء عن هذه الرواية مع أنها هي الأولى في العربية، أيجوز في حكمه حينئذ الاجماع على خلاف الأولى لفظاً ومعنى[4].

وكلام ابن المنير فيه نوع من التحامل غير أن سكوت

(1) القمر: 52 .

(2) شرح الأشموني بحاشية الصبان جـ 2/80.

(3) الكشاف جـ 4/42-43

(4) بهامش الكشاف في الموضع السابق.

الزمخشري عن هذه الآية وعدَمَ محاولته تأويلها مع أنها تتعارض مع أساس عقيدته لا يخلو من شيء من الانصاف أو العجز، وهكذا نجد في هذه الآية دليلاً واضحاً على أهمية العلامات الاعرابية حتى أصبحت سلاحاً من أسلحة الدفاع عن العقيدة وحجة على الخصم المعاند.

6 ـ وأخيراً نورد هذا النموذج المختصر الذي يتردد على ألسنة الناس كثيراً في التأسّي والتسليم وتفويض الأمر إلى الله كما في قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جميلٌ واللهُ المُستعان على ما تصفون﴾[1] وذلك على لسان يعقوب عليه السلام، حيث قرأ الجمهور بالرفع (فصبرٌ) من باب الاخبار عن صبر حاصل أو سيحصل عند فقد يوسف عليه السلام، أو مبتدأ خبره محذوف أي فصبر جميل أمثل[2].

وقرأ أُبَيٌّ بن كعب وعيسى بن عمر (فصبراً جميلاً) بالنصب[3] على أنه مفعول مطلق نائب عن فعله، ويكون الكلام من باب الانشاء فيصير كالآمر لنفسه، ومنه قول قَطَرِيّ بن الفُجاءة:

فصبراً في مجال الموت صَبرا فما نَيلُ الخُلُود بمستطاع[4]

وكذلك بيت الكتاب:

يشكو إليَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى صَبراً جميلاً فكِلانَا مُبْتَلَى[5]

---

(1) يوسف: 18 .

(2) انظر المصدر السابق جـ 2/308

(3) مختصر الشواذ/ص: 63 ومعاني الفراءجـ 2/ 54

(4) ديوان الحماسة لأبي تمام بشرح التبريزي جـ 1/50 مصورة عن طبعة بولاق 1296 هـ وأمالي المرتضى جـ 1/636.

(5) ورد هذا البيت في الكتاب جـ 1/321 وأمالي المرتضى جـ 1/107 دون نسبة =

رواه الفراء بالنصب ورواه سيبويه بالرفع، وهو كذلك في أمالي المرتضى بالرفع قال سيبويه: (والنصب أكثر وأجود). وعلله السيرافي بأن الجمل كان شاكياً فمن المناسب أمره بالصبر[1].

* * *

جـ - في مجال العطف:

أسلوب العطف هو أيضاً من أكثر الأساليب انتشاراً واحتياجاً إلى العلامة الإعرابية لأنه يشمل جميع الأبواب النحوية فقد يعطف على الفاعل أو المفعول أو المبتدأ أو الخبر أو على غيرها من المنصوبات والمجرورات. وقد تكون أداة العطف على أصل معناها وقد يُراد بها المعية أو السببية أو الحالية أو الاستئناف، ولذلك أمثلة وشواهد كثيرة من القرآن الكريم وغيره وسنقتصر منها على ما يلي رغبة في الإيجاز:

1 - قال تعالى في آية الوضوء (وامسحوا برؤوسكم وأَرجُلِكُم إلى الكعبين)[2]. فقد اختلفت القراءات في (وأرجُلَكم) بين النصب والخفض فقرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام، وقرأ باقي العشرة بالخفض[3].

ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب جـ 208/1 إلى المُلْبِد بن حَرْملة الشيباني الخارجي (ت: 138 هـ) وغلّطه في ذلك الأسود الغندجاني وقال إن أبا عبيدة سئل عنه فقال هو لبعض السواقين ضمن أربعة أبيات من الرجز وإن شعر الملبد بن حرملة ليس فيه (صبر جميل) بل هو:

1 - يشكو إليّ فرسي وقع القنا.

2 - اصبرْ جُمَيلُ فكلانا مبتلى

انظر: فرحة الأديب للأسود الغندجاني ص: 179-180 دمشق 1981 م.

(1) الكتاب جـ 321/1 ومعاني الفراء جـ 54/2

(2) المائدة: 6

(3) النشر جـ 254/2 والاتحاف ص: 198 .

وتبعاً لاختلاف الحركة اختلف الفقهاء من الصحابة وغيرهم في حكم الرِّجلَيْن في الوضوء بين المسح والغسل فقال ابن عباس وقتادة وعكرمة والشعبي: نزل القرآن بالمسح وجاءت السنة بالغسل، وأن الله افترض في الوضوء مسحين وغسلين وأن ما كان مغسولاً في الوضوء طُلب مسحه في التيمم، وما كان ممسوحاً في الوضوء أسقط في التيمم[1] ثم يقول ابن العربي: وطريق النظر البديع أن القراءتين محتملتان وأن اللغة تقتضي بأنهما جائزتان فردهما الصحابة إلى الرأس مسحاً، فلما قطع بنا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقف في وجهنا وعيده قلنا: جاءت السنة قاضية بأن النصب يوجب العطف على الوجه واليدين ودخل بينهما مسح الرأس لبيان الترتيب لا ليشتركا في صفة التطهير، وجاء الخفض ليبين أن الرجلين يمسحان حال الاختيار على حائل وهما الخفان بخلاف سائر الأعضاء فعَطَفَ بالنصب مغسولاً على مغسول، وعطف بالخفض ممسوحاً على ممسوح وصح المعنى[4].

وهكذا نجد في هذه الآية دليلاً قوياً على تأثير الحركة الإعرابية في المعنى حيث إن كثيراً من الصحابة وهم أرباب الفصاحة والبيان وقدوة المسلمين ـ لغة وشرعاً ـ فهموا أن المطلوب في الرجلين إنما هو المسح حسبما تدل عليه قراءة الجر وأن من قرأ بالنصب واطلع على أمر الرسول بغسل الرجلين والتشديد على المقصرين في ذلك رأى أن هذه الآية

---

(1) أحكام القرآن لابن العربي/القسم الثاني ص: 575 ت: على البجاوي ط: مصر 1967.

(2) المصدر السابق والصفحة نفسها.

من باب التقديم والتأخير حتى تتفق مع السنة النبوية التي تفسرها كما روي عن ابن مسعود وعن علي بن أبي طالب[1].

ولا وجه لمن ادعى أن الأرجل مخفوضة بالجوار لأن ذلك مستعمل في نظم الشعر للاضطرار وفي الأمثال، والقرآن لا يُحملُ على الضرورة وألفاظ الأمثال[2]. والمحققون على أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً وفي التوكيد نادراً ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع من التجاور[3].

2 ـ ومن الأمثلة البارزة لدلالة هذه العلامات على معنى أيضاً قوله تعالى: ﴿**وأَذَانٌ من الله ورَسولِه إلى الناس يوم الحج الأكبر أَنَّ الله بريءٌ مِنَ المشركين ورَسُولُهُ**﴾.

وقد تقدمت الإشارة إليها أكثر من مرة، وأن الأخبار قد استفاضت في أن قراءتها بالجر قد تسَبَّبت في الإيهام بمعنى غير لائق، وأنها كانت صورة من صور اللحن التي نبّهت أصحاب الغيرة من المسلمين والعرب إلى التفكير في وضع قواعد للنطق السليم تحافظ على سلامة اللغة وعلى سلامة القرآن الكريم.

أما ما روي من أن الحسن قرأها بالجر فَتُحمل على القسم أو على الجوار، قال أبو البقاء لا يكون عطفاً على المشركين لأنه يؤدي إلى الكفر[4]. وهذه الرواية شاذة جداً شَكَّكَ العلماءُ في

---

(1) معاني القرآن للفراء جـ 1/302 وحجة القراءات لأبي زرعة ص: 221.

(2) الحجة لابن خالويه ص: 129.

(3) المغني جـ 2/761.

(4) إملاء ما مَنَّ به الرحمن للعكبري جـ 2/11 ط: الحلبي 1970م وانظر الكشاف جـ 2/173.

صحتها لما يترتب عليها من إيهام قوي[1] ولعله لذلك لم يأت النص عليها في الكتب التي تتناول القراءات الشاذة كالمحتسب لابن جني ومختصر الشواذ لابن خالويه والإتحاف للدمياطي في موضعها من سورة التوبة.

وإنه لمن التعسف أن نتهم النحاة بخلق قصة اللحن في هذه الآية وأمثالها بعد أن رأينا الفقهاء والأدباء وأصحاب الرأي يلتمسون الأحكام والمواقف والآراء من اختلاف علامات الإعراب.

زد على ذلك أن الأمانة العلمية لدى علمائنا السابقين قد وصلت إلى حد الورع وعليه فلا مجال للتشكيك في روايتهم وإلا لشككنا في كل تراثنا من قراءات وأحاديث وآراء فقهية ومغازي وأخبار تاريخية وغير ذلك.

3 ـ ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ولَمَّا يَعْلَمِ الله الذين جاهدوا منكم ويَعْلَمَ الصابرين﴾[2] فقد قرأها العامة بنصب (يعلم)، وعن الحسن ويحيى بن يَعْمُر بكسر الميم على الجزم[3].

وبين القراءتين فرق في المعنى فالنصب على إضمار ـ أن ـ لأن الواو للمعية لوقوعها في جواب النفي، ونَفْيُ عِلم الله بالشيء يستلزمُ نفي حدوثه فالمعنى على النصب: أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولَمْ يحدثْ منكم جهادٌ مع صبر، فربما جاهدوا ولكن دون صبر، وهذا يرجحه أن الآية نزلت توبيخاً للمنهزمين في معركة أحد[4]. وهؤلاء قد جاهدوا ولكنهم لم

---

(1) الفتوحات الإلهية على الجلالين جـ 2/265.

(2) آل عمران: 142.

(3) الإتحاف ص: 179.

(4) الفتوحات الإلهية جـ 1/318.

يصبروا بما فيه الكفاية.

أما قراءة الجزم فإنها على نية تكرار أداة النفي، فتفيد نفيهما معاً لأن الجهاد بلا صبر لا فائدة منه ولا اعتبار له.

وقرئت في الشواذ[1] كذلك بالرفع عن عبد الوارث عن أبي عمرو فتكون الواو للاستئناف أي وهو يعلم الصابرين فقط فيجازيهم على صبرهم.

فالواو: الأصل فيها أن تكون للعطف وقد يراد بها المعية أو الاستئناف، ولكل حالة معناها، والعلامة الاعرابية هي التي تميز ذلك وتوضحه.

4 ـ قوله تعالى: ﴿ألم نَسْتَحْوِذْ عليكم ونَمْنَعْكم مِنَ المؤمنين﴾[2] قرأها الجمهور بجزم الفعلين، فيكون معنى ذلك طلب الاقرار بهما معاً. وقريء شاذاً بجزم الأول ونصب الثاني[3] فيكون الاستفهام التقريري شاملاً للأول فقط، والثاني مسلم به وتكون الواو للمعية أي: نستول عليكم مع مَنْعِنا لكم من المؤمنين؟ ويؤيد ذلك قراءة: أبيّ: (ومنعناكم من المؤمنين) أي وقد منعناكم من المؤمنين[4].

5 ـ وهناك جمل وأساليب كثيرة في العطف بين الفعلين يتضح منها أن العطف وما يستلزمه من تبعية في الإعراب إنما يخضع للمعنى، فإن أريد التشريك بين مكتنفيْ أداة العطف في حكم من الأحكام عطف الثاني على الأول وشاركه في حكمه

---

(1) شواذ القراءات ص: 22.

(2) النساء: 141.

(3) المصدر السابق ص: 29.

(4) معاني القرآن للفراء جـ 292/1.

وإعرابه، وإن لم يُرَد التشريك في الحكم فلا يشتركان في الإعراب.

فالعطف نحو قوله تعالى: ﴿يريد الله لِيُبَيِّنَ لكم ويَهْدِيَكم سنن الذين من قبلكم وَيَتوبَ عليكم والله عليم حكيم﴾[1] فالأفعال الثلاثة هنا توحّد إعرابها لاشتراكها في حكم واحد وهو كونها مرادةً لله تعالى.

ونحو: ﴿قاتلوهم يعذبْهمُ الله بأيديكم ويُخْزِهم ويَنصُرْكُم عليهم ويَشْفِ صدورَ قومٍ مؤمنين ويُذْهِبْ غيظَ قلوبهم)[2]. توحّد إعراب هذه الأفعال لاشتراكها في حكم واحد وهو ترتبها على فعل الأمر.

أما إذا لم يكن هناك اشتراك بين الفعلين في معنى من المعاني أو حكم من الأحكام فلا عطف وَلا تبعية في الاعراب تقول: (أريد أن تأتيني فَتَشْتُمُني) برفع الفعل بعد الفاء لأنك لم ترد أن يشتمك ولكنك قلت: كلما أردت إتيانك لي شتَمْتَني، هذا معنى كلامك فمن ثم انقطع من ـ أنْ ـ[3]، ومثله: (أريد أن تأتيني فتقعد عنى)، و(أريد أن تكرم زيداً فتهينه) فالمعنى: أنه لم يرد الإهانة إنما أراد الاكرام[4]. ثم استشهد سيبويه والفراء والمبرد لهذا المعنى بقول رؤبة:

والشعرُ لا يضبطُه من يظلُمه   يريد أن يعربَه فيُعْجِمُه[5]

---

(1) النساء: 26.

(2) التوبة: 14-15.

(3) الكتاب جـ 2/52-53

(4) المقتضب لمبرد جـ 2/33.

(5) ملحقات ديوانه ص: 187 (مجموع اشعار العرب).

أي فإذا هو يعجمه بالرفع لأنه غير داخل تحت الارادة[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبينَ لهم فيضلُّ الله من يشاء﴾[2] برفع (يضلُّ) لأن النية فيه الاستئناف لا العطف على ما قبله، ولأن العطف يجعل معنى المعطوف كمعنى المعطوف عليه، والرسل أرسلوا للبيان لا للاضلال [3]

وقوله تعالى: ﴿لِنبَيّنَ لكم وَنُقِرُّ في الأرحام ما نشاءُ إلى أجلٍ مُسَمّى﴾[4] برفع (نقر) وهي قراءة الجمهور، فالواو للاستئناف كما قال سيبويه والفراء والمبرد والسيرافي وقد زاد السيرافي على ذلك بأن النصب لا يصح في هذه الآية لأن الله ذكر أطوار الخلق ليبين كمالَ قدرته لا ليقر في الأرحام ما يشاء[5].

وقال العكبري: (الجمهور على الضم للاستئناف إذ ليس المعنى خلقناكم لنقر، وقرىء بالنصب على أن يكون معطوفاً في اللفظ، والمعنى مختلف لأن اللام في (لنبين) للتعليل، واللام المقدرة مع (نقر) للصيرورة)[6]. وكذلك قول الشاعر وهو أبو اللحام التغلبي:

---

(1) الكتاب والمقتضب في المواضع السابقة ومعاني الفراء جـ 68/2.

(2) سورة إبراهيم: 4.

(3) الاملاء للعكبري جـ 66/2.

(4) الحج: 5.

(5) الكتاب جـ 35/3 والمقتضب جـ 35/2 ومعاني الفراء جـ 216/2.

(6) إملاء ما من به الزمن: جـ 139/2-140

على الحكم المأتي يوماً إذا قضى   قضيّته أن لا يجورَ ويَقْصِدُ[1].

برفع (يقصد) فالواو هنا متعينة للاستئناف كما يقول ابن هشام، لأن العطف يجعله شريكاً في النفي فيلزم التناقض، ومثله قولهم: (دعني ولا أعود)[2] لأنه لو نصب كان المعنى: ليجتمع تركك لعقوبتي وتركي لما تنهاني عنه، وهذا باطل لأن طلبه لترك العقوبة إنما هو في الحال فإذا تقيد ترك المنهي عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب[3].

ومن المنقطع في الإعراب عما قبله لانقطاعه عنه في المعنى قوله تعالى: ﴿والله يريدُ أن يَتُوبَ عليكم ويُريدُ الذين يتبعون الشهوات أن تَمِيلُوا ميلاً عظيماً﴾[4] برفع (يريد) الثانية ولا يجوز أن تقرأ بالنصب عطفاً على (يتوب) فتكون مرادةً لله تعالى وليس المعنى كذلك[5]. ومثله: (يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره)[6]فيأْبَى في موضع رفع لا يجوز إلا ذلك[7].

وقد صاغ الفراء قاعدة موجزة لحكم إعراب الفعلين في الأمثلة المتقدمة وما يُشبهها فقال: (فإذا رأيت الفعل منصوبا وبعده فعل قد نُسق عليه بواوٍ أو فاءٍ أو ـ ثُمَّ ـ أو ـ أَوْ ـ فإن كان يشاكل معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه، وإن رأيته غير مشاكل لمعناه استأنفته فرفعته)[8].

---

(1) من شواهد الكتاب جـ 56/3 وابن يعيش جـ 38/7 والمغني جـ 397/1.

(2-3) انظر الكتاب جـ 44/3 والمغني جـ 398/1.

(4) النساء: 27.

(5) الإملاء: جـ 177/1.

(6) التوبة: 32.

(7) معاني الفراء جـ 68/2

(8) المصدر نفسه.

وقد استبعد ابن هشام مجيء الفاء للاستئناف، ورأى أن الفاء في نحو: (يريدُ أنْ يعربَه فيعجمُه) للعطف وأنها عطفت جملة (يعجمه) على جملة (يريد)[1].

وهكذا فحروف العطف جميعا مهمتها التشريك اللفظي بين المعطوف والمعطوف عليه عندما يكونان قابلين لذلك، وتقتضي كذلك التشريك المعنوي بينهما إذا كان العطف بالواو أو بالفاء أو بثم أو حتى، وبـ (أو) وب (أم) ما لم يقتضيا إضراباً.

أما لا وبل، ولكن، فقد نص النحاة على أنها تشرك بين المتعاطفين لفظاً لا معنى[2]. ولكن لو نظرنا إلى تنافي المعطوفين وتَقَابُلِهما بالسلب والإيجاب لاستطعنا أن نقول: إن بينهما رابطة معنوية بالتقابل فالضد يذكر بضده، وبضدها تتميّز الأشياء، وإلى ذلك أشار السهيلي في حديثه عن (لكنّ) بقوله: فإذا كان ما قبلها منفياً وخففت نونها اكتفت بالاسم المفرد بعدها وذلك لعلم المخاطب بأنه لا يضاد النفي إلا الإيجاب، وبذلك صارت كحروف العطف فألحقوها بها، لأنهم حين استغنوا عن خبرها بما تقدم من الدلالة كان إجراء ما بعدها على ما قبلها أولى وأحرى **ليتفق اللفظ كما اتفق المعنى**[3].

6 ـ ومن الأمثلة الدالة على قيمة الإعراب في الأسماء قوله تعالى:

---

(1) المغني جـ 182/1

(2) انظر مثلاً: التصريح جـ 134/2-135.

(3) نتائج الفكر ص: 255.

﴿وأَوْصَى بها ابراهيم بَنِيهِ ويَعقوبَ﴾[1] قرأ الجمهور برفع (يعقوب) فيكون مُوصياً بالملة الحنيفية كأبيه إبراهيم، وقرىء شاذاً بالنصب[2]، عطفاً على المفعول (بَنِيهِ) فيكون مُوصىً بذلك كبقية الأبناء[3].

7 ـ وكذلك قوله تعالى: ﴿إن ربَّك يعلمُ أنك تقوم أدنى من ثُلُثَيِ الليل ونِصْفَه وثُلُثَهُ﴾[2] قرىء (ونصِفَه وثلثه) بالنصب والجر فيهما، والقراءتان سبعيتان[5].

فقراءة النصب تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم نصف الليل وثله وهو الموافق لما أُمر به في أول السورة **﴿يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلاً نصفه أو انقُص منه قليلاً أو زد عليه﴾** أي انقص منه إلى الثلث أو زد عليه إلى الثلثين، أما النقص من الثلث فغير جائز، في حين أن قراءة الجر تقتضي أنه كان يقوم أقل من النصف والثلث ممَّا يُوهم مخالفة لما أُمر به، ويحوج إلى التأويل بأنه كان ـ أحياناً ـ يقوم أقل من ذلك غير عارف بالمقدار على وجه الدقة ولذلك قال تعالى: **﴿عَلِمَ أن لن تحصوه فتاب عليكم﴾**[6].

8 ـ قوله تعالى: **﴿يطوفُ عليهم ولدانٌ مخلَّدون بأكوابٍ وأباريق وكأسٍ من مَعين﴾** ثم قال: **﴿وحورٍ عينٍ كأمثال اللُّؤلُؤِ**

---

(1) البقرة: 132.

(2) مختصر الشواذ لابن خالويه ص: 9.

(3) الكشاف جـ 313/1

(4) المزمل: 20.

(5) كتاب السبعة ص: 658.

(6) حجة القراءات لأبي زرعة ص: 731.

المَكنون﴾[1].

قرأ حمزة والكسائي وحور عينٍ) بالجر، وقرأ بقية السبعة بالرفع، وقرأ أُبَيٌّ في الشواذ بالنصب[2].

قال الفراء اختار أكثر القراء الرفع لأن الجر يُوهم أن الحور العينَ يُطاف بهن كأكواب الخمر وهو مستبعد، فرفع على تقدير: ولهم فيها حور عين، أو عندهم حور عين[3]. أما الجر فقد حمل على أنه معطوف على (في جنات النعيم) أي وفي حور عين أي مصاحبة حور عين، أو على (أكواب) بمعنى ينعمون بأكواب وبحور عين[4]. وقيل بالعطف على اللفظ دون المعنى بحيث يقدر فعل يستقيم معه المعنى على حد قول الراعي النميري:

إذا ما الغانيات بَرَزْنَ يوماً وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعُيُونـا

فالعيون عطفت لفظاً على ما قبلها، وهي بتقدير (وكحَّلن العيون)، وله شواهد كثيرة[5]. أما قراءة النصب فتحمل على مراعاة فعل مقدر أي يؤتَوْنَ حوراً أو يُزَوَّجون حوراً عيناً[6] وهكذا رأينا الفراء يعلل اختيار الرفع في هذه الآية بالخوف من الإيهام مما يدل على أن دلالة العلامات الإعرابية على معنى كانت مراعاة منذ ذلك الزمن المبكر.

---

(1) الواقعة: 22.

(2) كتاب السبعة ص: 622 ومختصر الشواذ ص: 151.

(3) معاني الفراء جـ 124/3.

(4) الكشاف جـ 54/4 والاتحاف ص: 408.

(5) معاني الفراء جـ 123/3-124.

(6) الكتاب جـ 95/1 والمحتسب لابن جني جـ 78/2.

9 ـ وشبيه بذلك قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فيها من أساورَ من ذهبٍ ولُؤلؤاً﴾[1]. قرىء بنصب (لؤلؤاً) وجره وهما سبعيتان[2]. فالنصب على تقدير فعل مناسب يدل عليه ما قبله أي ويلبسون لؤلؤاً[3]. وهذا أوضح لمناسبته للمألوف في صناعة الأسورة من ذهب دون غيره.

أما قراءة الجر فهي تقتضي أنْ تكون الأسورة مصنوعة من ذهب ولؤلؤ وهو جائز حيث يمكن أن يُرصَّعَ الذهب باللؤلؤ.[4] وليس ذلك على الله بعزيز.

10 ـ قوله تعالى: ﴿هل يَنْظُرون إلا أن يأتيهم اللهُ في ظُلَلٍ من الغمام والملائكة﴾[5] الجمهور على رفع (الملائكة) بالعطف على لفظ الجلالة، فيكون الإتيان مسنداً إليهم لأنهم الآتون ببأسِ الله على الحقيقة وهو ما يوافق قراءة ابن مسعود (هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله والملائكة) بتقديم الملائكة[6].

وقرأ الحسن وأبو جعفر يزيد بن القعقاع بالجر عطفاً على (ظُلَل) أو على (الغمام) فيكونون مصاحبين لمجيء أمر الله بالعذاب[7].

11 ـ قوله تعالى: ﴿يُرسَلُ عليكما شواظٌ من نار ونحاسٌ فلا

---

(1) الحج: 23.

(2) السبعة ص: 435.

(3) المحتسب جـ 2/78.

(4) الفتوحات الإلهية جـ 3/161.

(5) البقرة: 210.

(6) معاني الفراء جـ1/144.

(7) الإتحاف ص: 156 والفتوحات الإلهية جـ1/166.

تنتصران﴾[1] قرىء (ونحاس) بالرفع والجر وهما سبعيتان[2] فعلى تفسير ابن عباس وأبي عبيدة للشواظ بأنه (اللهب الذي لا دخان فيه)[3] يكون النحاس بالرفع معطوفاً على (شواظ) سواء أكان النحاس بمعنى الدخان أو بمعنى الصفر المذاب أي يرسل عليكما نار محضة لا يشوبها دخان ويرسل عليكما دخان بعد ذلك فهما نوعان من العذاب[4].

وعلى هذا التفسير تضعف قراءة الجر ولا تسوغ إلا على تقدير حذف موصوف كأنه قال: يرسل عليكما شواظ من نار وشيء من نحاس، فشيء معطوف على شواظ، ويكون النحاس على هذا مجروراً بـ(من) المحذوفة[5]. ولكن حذف الجار وإبقاء عمله في مثل هذه الحال شاذ لا ينبغي تخريج القرآن عليه. ويقول العكبري: والرفع أقوى في المعنى لأن النحاس هو الدخان، وهو والشواظ من النار[6].

وعلى تفسير أبي عمرو من أن الشواظ لا يكون إلا من النار والدخان جميعاً فالجر على هذا التفسير بَيِّنٌ، حيث يكون النحاس معطوفاً على النار، ويكون معناه يرسل عليكما شواظ من نار ومن نحاس معاً[7].

---

(1) الرحمن: 35.
(2) السبعة ص: 621.
(3 4) حجة القراءات لأبي زرعة ص: 693.
(5) تفسير القرطبي جـ 171/17.
(6) الإملاء جـ 252/2.
(7) حجة القراءات لأبي زرعة ص: 693 وتفسير القرطبي جـ 172/17.

وقراءة الرفع في (ونحاس) على هذا التفسير الأقرب فيها أن تكون بمعنى الصُّفر المذاب ويكون في الكلام اكتفاء وحذف أي يرسل عليكما شواظ من نار ودخان ويرسل عليكما نحاس. أو يرسل عليكما شواظ من نار ودخان ومعه نحاس.

12 ـ ومن ذلك أيضاً ما مثّل به سيبويه من قوله: تقول (زيدٌ لقيت أباه وعمراً) إن زعمت أنك لقيت عمراً والأبَ، وإن زعمت أنك لقيت أبا عمرو ولم تلقه رفعت، ومثل ذلك: (زيد لقيته وعمرا) إن شئت رفعت، وإن شئت قلت (زيد لقيته وعمرا)[1]. وهكذا يتضح لنا من كل هذه الأساليب والنصوص البليغة ارتباط العلامة الإعرابية بالمعنى وأن اتحادها بين المتعاطفات دليل على اشتراكها في حكم مًا واختلافها بعكس ذلك.

* * *

د ـ في مجال الاضافة:

هناك أساليب تحتمل الإضافة وتحتمل غيرها ولكل من الحالتين معنى:

1 ـ من ذلك قولك: أنا فاعلُ ذلك، وأنا فاعلٌ ذلك، وأنا قاتلُ أخيك، وأنا قاتلٌ أخاك، فعند إضافة اسم الفاعل إلى ما بعده يكون على معنى الإقرار والإخبار بشيء مضى، وعند تنوين اسم الفاعل ونصب ما بعده به يكون على معنى الإخبار بما

---

(1) الكتاب جـ 91/1.

ستفعله في المستقبل[1]. ولا يعتبر إقراراً يوجب حكماً كما في مسألة الكسائي لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة[2].

2 ـ وكذلك قولك (محمد أكرمُ أباً) أو أب، فإذا أضفت أفعل التفضيل إلى ما بعده كان معنى ذلك تفضيلاً لمحمد بأنه هو أكرم الآباء. وإذا قطعته عن الإضافة ونصبت ما بعده على التمييز كان معنى ذلك أن أباه أفضل من غيره، فالتفضيل لأب المتحدث عنه وليس له هو كما في حالة الإضافة.

3 ـ ومن هذا أيضاً العبارة المشهورة (ما أجمل السماء) وأشباهها فإذا أضفت اسم التفضيل إلى ما بعده كانت استفهاماً وإلا كانت تعجباً، وفي مثل: (ما أحسن زيداً) تحتمل مع ما تقدم وجهاً ثالثاً وهو نفي الإحسان عن زيد فَيُعربُ فاعلاً للفعل الماضي (أحسن) والعلامات الإعرابية هي التي تفرق بين هذه المعاني.

4 ـ (كتاب جميلٍ في البيت) يحتمل إضافة كتاب إلى ما بعده في حالة ما إذا كان (جميل) علماً لشخص، وتحتمل الوصفية أي وصف الكتاب بالجمال، والعلامة الإعرابية توضح ذلك.

5 ـ وفي القرآن الكريم (نرفع درجاتِ من نشاء)[3] بإضافة الدرجات إلى ما بعدها فتكون الدّرجات هي المرفوعة، وقرئت بالتنوين مقطوعة عن الإضافة على التقديم والتأخير فيكون (من نشاء) هو المفعول أي نرفع من نشاء رفعه

---

(1) تأويل مشكل غريب القرآن لابن قتيبة ص: 14.

(2) معجم الأدباء جـ 13/177.

(3) الأنعام: 83 ويوسف: 76.

درجات، ودرجات على هذا تمييز أو مفعول ثان[1] والقراءتان سبعيتان[2].

6 ـ وكذلك قوله تعالى: ﴿قلنا احمل فيها من كل زوجين اثنين﴾[3] وقوله تعالى: ﴿فاسلك فيها من كل زوجين اثنين﴾[4] حيث قرأ أغلب القراء بإضافة (كل) الى ما بعدها في الآيتين، و (اثنين) مفعول للفعل (احمل) و (من كل زوجين) محله نصب على الحال من المفعول لأنه كان صفة للنكرة فلما قدم عليها نصب على الحال[5].

وقرأ حفص عن عاصم ووافقه الحسن والمطوعي[6] بتنوين (كل) وحذف المضاف إليه أي من كل شيء أو من كل حيوان لأن (كلا) و (بعضاً) يقتضيان مضافاً إليهما و (زوجين) على هذه القراءة مفعول به و (اثنين) توكيد له[7].

7 ـ قوله تعالى: ﴿وآتاكم من كل ما سألتموه﴾[8] الجمهور على إضافة (كل) إلى ما بعدها فتكون (من) تبعيضية والمفعول محذوف أي آتاكم بعض جميع ما سألتموه نظراً لكم ولمصَالِحِكُم. وقرىء في الشواذ[9] بتنوين (كل) و (ما

---

(1) الحجة لابن خالويه ص: 144 ولأبي زرعة ص: 258.

(2) السبعة: 261.

(3) هود: 40.

(4) المؤمنون: 27.

(5) الاملاء للعكبري جـ 38/2.

(6) الاتحاف ص: 256.

(7) حجة القراءات لأبي زرعة ص: 339 والحجة لابن خالويه ص: 186.

(8) إبراهيم: 34.

(9) الاتحاف ص: 272 ومختصر الشواذ ص: 68.

سألتموه في موضع النصف على المفعوليّة أي أعطاكم ما سألتموه من كل شيء فتفيد عموم الإعطاء لكل المطلوبات[1].

هـ ـ في مجال الوصف:

قد يتعدد ما يصلح أن يكون منعوتاً وعليه تحار في إرجاع الصفة إلى أي منها، كما أن الكلمة قد يقصد بها الوصف، وقد يقصد بها غيره، والعلامة الإعرابية تساعد على توضيح ذلك.

1 ـ فإذا قلت: (كليةُ التربيةِ الحديثةِ تقع خارج المدينة) كان الوصف بالحداثة صالحاً للكلية وللتربية، فإذا رفعته كان للكلية، وإذا خفضته كان للتربية. ومثله: نشرة الأخبار العالميةُ أو المحليةِ بالرفع والخفض.

2 ـ ومنه قوله تعالى: ﴿هنالك الوَلَايَةُ لله الحقِّ﴾[2]، فقد قرىء برفع الحق وخفضه وهما سبعيتان[3]، فالرفع على أنه صفة للولاية، أي الولاية الحقيقية لله لا يستحقها غيره، ويؤيد ذلك قراءة أُبَيّ (هنالك الولاية الحقُّ لله)[4] والحق: مصد فيصح أن يوصف به المؤنث مع لزومه الإفراد والتذكير. وقراءة الجر على جعله صفةً للفظ الجلالة ويؤيد ذلك قراءة ابن مسعود (هنالك الولايةُ لله وهو الحقُّ)[4].

---

(1) انظر: الإتحاف ص: 272 والفتوحات الالهية جـ 526/2.

(2) الكهف: 44

(3) السبعة لابن مجاهد ص: 392.

(4) الحجة لابن خالويه ص: 225 ومعاني الفراء جـ 145/2.

3 ـ قوله تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيابُ سُندُسٍ خضرٌ﴾[1] قرىء في السبعة (خضر) بالرفع والخفض[2] فالرفع على أنه نعت للثياب، والخفض على أنه وصف للسندس على إرادة الجنس على حد قوله تعالى: ﴿وينشىء السَحابَ الثِّقال﴾[3].

4 ـ وهناك أساليب تحتمل بعض كلماتها الوصفية وغيرها، فإن كانت الكلمة المحتملة وصفاً تبعت ما قبلها، وإن كانت غير ذلك قطعت نحو قوله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي القاعدون من المؤمنين غَيرُ أولى الضَّرَرِ والمجاهدون في سبيلِ اللهِ بأموالهم وأنفُسِهِمْ﴾[4] فقد قرىء (غير) بالرفع والنصب وهما سبعيتان، وقرىء في الشواذ بالخفض[5]. فالرفع على جعله صفة لـ (القاعدون)، والنصب على الاستثناء، ويرجحه مراعاة سبب النزول لأنها نزلت جواباً لسؤال ابن أم مكتوم عن حال أمثاله من أصحاب الأعذار، وقراءة الخفض على أنها صفة للمؤمنين[6]. وصح الوصف بـ (غير) هنا مع توغله في الإبهام والتنكير نظراً لما في الموصوف من العموم لكونه صلةً لـ (أل).

5 ـ ومنه قوله تعالى ﴿ثُم لم تَكُنْ فِتنَتُهم إلا أن قالوا واللهِ ربِّنا ما كنا مُشركين﴾[7] قرىء (ربِنَا) بالخفض والنصب[8] فالخفض

(1) الانسان: 21.
(2) السبعة ص: 664.
(3) الرعد: 12 وانظر الفتوحات الالهية جـ 461/4.
(4) النساء: 95.
(5) السبعة ص: 237 والبحر جـ 330/3 تصوير بيروت 1978م.
(6) العكبري جـ 191/1 وحجة القراءات لأبي زرعة ص: 210.
(7) الأنعام: 23.
(8) الاتحاف ص: 206.

على النعت والثناء، والنصب على النداء كأنه قال: والله يا ربنا ما كنا مشركين[1].

6 ـ ومن ذلك قول الكلحية اليربوعي:

هي الفرسُ التي كرّتْ عليهمْ   عليها الشيخُ كالأسد الكليمِ[2]

فقد جوز ابن جني في (الكليم) الرفع بجعله وصفاً للشيخ، والخفض يجعله وصفاً للأسد لأنه إذا جرح حَمِيَ أنفاً واشتد غضبُه فلا يقوم له شيء[3]، والرفع أوضح في المعنى وهو المناسب في اللفظ لأن قوافي القصيدة مرفوعة[2].

7 ـ وقريب من ذلك قول امرىء القيس:

كأن أباناً في عرانين وَبْلِهِ   كبيرُ أُناسٍ في بجاد مُزَمَّلِ

والبيت من معلقة امرىء القيس المشهورة وقوافيها مجرورة[4].

و (مزمل) أي ملتف نعت في المعنى لكبير أناس فكان ينبغي أن يكون مرفوعاً ولو أدى إلى الإقواء، ولكنه روي مجروراً مما حمل العلماء على القول بأن جره للجوار[5]، أو على النعت السببي كما يرى ابن جني[6].

* * *

(1) حجة القراءات لأبي زرعة ص: 244.

(2) المفضليات/للمفضل الضبي ص: 24 بشرح ابن الأنباري ط: بيروت 1920م

(3) الخصائص جـ 1/13.

(4) انظر: ديمانة ص: 25ط الثالثة/القاهرة 1969م.

(5) انظر: المغنى جـ 2/569و760.

(6) الخصائص: جـ 1/191.

و ـ في مجال الحال:

قد تشتبه الحال بالخبر لأن كلًا منهما وصف لصاحبه في المعنى غير أن الخبر يقصد به مجرد إثبات النسبة إلى المخبر عنه، أما الحال فهي قيد لإثبات تلك النسبة، وربما لا يصح الحكم عند فقد ذلك القيد وخصوصاً عند المقارنة بين حالين لشيء واحد، فإذا قلنا: (إن الضوء ساطعاً مؤذ للعينين) كان المعنى تقييد الإيذاء بحالة السطوع، ولو جعلنا (ساطعاً) خبراً مرفوعاً لأوهم أنه مؤذ للعينين في جميع أحواله وذلك خلاف الواقع. وتقول: (بكم ثوبك مصبوغاً)، بالنصب على الحال، أي كم يساوي الثوب في تلك الحال، وبالرفع على الخبر، أي بكم صبغ الثوب، فثوب: مبتدأ ومَصبوغٌ خبره، وبكَمْ: جار ومجرور متعلق بمصبوغ[1].

ومثله: بكم سيارتك مؤمنةً ومؤمنةٌ، وبكم الكتاب مطبوعاً ومطبوعٌ، ويقال: (هذا بَسْرا أطيب منه رُطَبا) في المقارنة بين حالين لشيء واحد لأن هناك نوعاً من البلح بسره أطيب من رطبه، ولو رفعت الحالين لاختلف المعنى وأصبحا خبرين عن شيئين مختلفين فهذا بسرٌ، وهناك رطب أطيب منه وذلك غير مقصود في مثل هذه العبارة. وكذلك نحو: محمد زارعاً أنفع منه للبلد صانعاً ـ للمقارنة بين حالي محمد وأنه يفيد البلاد في الزراعة أحسن منه في الصناعة، ولو رفعت الحالين لتحوّل المعنى إلى المقارنة بين شخصين وتفضيل أحدهما على الآخر.

ولو قلنا: (كانت الشمس طالعةً والمطرُ منهمرٌ) فإذا رفع

---

(1) من قضايا اللغة والنحو ص: 11، 18 علي النجدي ناصف.

(منهمر) كانت الجملة حالية وأن الشمس كانت طالعة في ذلك الوقت، ولو نُصب لكان معطوفاً على الخبر ويكون المعنى: الإخبار عن حصول كل منهما دون قيد الاجتماع أو الافتراق، والعلامة الإعرابية توضح ذلك. ومما يحتمل الوجهين في القرآن الكريم وكونه خبراً أشهر وأوضح قوله تعالى:

1 ـ ﴿وقالوا ما في بُطُون هذه الأنعامِ خالصةٌ لذُكُورنا﴾[1] قرأ الجمهور برفع (خالصةٌ) على الخبر، وأُنِّثَ مراعاة للمعنى لأنَّ ما في البطون أنعامٌ، وقيل التاء لتأكيد المبالغة كعلاَّمة ونسَّابة[2]، وقرىء شاذاً بالنصب والتأنيث (خالصةً)[3] على الحال معمولاً لصلة ـ ما ـ وقيل للخبر بعده، وتقديم الحال على عاملها الجار والمجرور موضع خلاف[4].

2 ـ ومنه قوله تعالى: ﴿والسمواتُ مَطويَّات بيمينه﴾[5] حيث قرأها الجمهور أيضاً برفع (مطويات) على الخبر، وقرئت في الشواذ[6] بالنصب على الحال وبيمينه: الخبر.

3 ـ وكذلك قوله تعالى: ﴿كَلاّ إنها لَظَى نزاعةٌ للشوى﴾[7] فقد قرأ السبعة غير حفص بالرفع على الخبر، وقرأ حفص عن عاصم (نزاعةً) بالنصب على الحال[8].

---

(1) الأنعام: 139.

(2) العكبري جـ 1/262.

(3) مختصر الشواذ ص: 41.

(4) انظر: الاملاء للعكبري جـ 1/262 والتصريح على التوضيح جـ 1/385.

(5) الزمر: 67.

(6) مختصر الشواذ لابن خالويه ص: 131.

(7) المعارج: 16.

(8) السبعة ص: 650.

4 ـ وقوله تعالى: ﴿وما أدراك ما سقَرُ لا تبقي ولا تذَرُ لوَّاحةٌ للبَشَر﴾[1] قرأ الجمهور برفع (لواحةٌ) على الخبر، وقرىء شاذاً بالنصب على الحال أو على الاختصاص[2].

5 ـ ومن ذلك قول لبيد في معلقته:

بل ما تَذَكَّرُ من نَوارَ وقد نأت وتَقَطَّعتْ أسبابُها ورِمامُها
مريّةٌ حلّتْ بفَيْدَ وجاوَرَت أهل الحجاز فأين منك مرامُها

يقول ابن كيسان: الرواية بالنصب على الحال، والأجود الرفع (أي على الخبرية) لمبتدأ محذوف لأنه إنما يريد نسبها، وليس يريد أنها نأت في هذه الحال لأنها مرية بعدت أو لم تبعد، فابن كيسان هنا يستجيد الرفع لأن رواية النصب يكون الفعل فيها عاملاً في الاسم (مرية) وهي لم تكن مرية في حال النأي فقط أو كما قال هو (لأنها مرية بعدت أو لم تبعد)[4] أما التبريزي فقد حكي الرفع على الخبرية والجر على البدل من (نوار)[5].
ومما يحتمل الوجهين والحال فيه أشهر قوله تعالى: ﴿**وهذا بَعْلِي شيْخاً**﴾[6] بالنصب في قراءة الجمهور على الحال، وقرأ ابن مسعود بالرفع خبراً بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف[7].

---

(1) المدثر: 29.
(2) مختصر الشواذ ص: 164 والكشاف جـ 183/4.
(3) ديوانه ص: 166-167 ط: بيروت 1966م.
(4) ابن كيسان النحوي ص: 130 للدكتور محمد ابراهيم البنا ط الأولى القاهرة 1975م.
(5) شرح المعلقات العشر ص: 255-256 ط الثانية 1964م.
(6) هود: 72.
(7) مختصر الشواذ ص: 60 والكشاف جـ 281/2.

2 ـ وكذلك قوله تعالى: ﴿إن هذه أمتكم أمةً واحدةً﴾[1] بالنصب في قراءة الجمهور على الحال، وعن الحسن (أمةٌ واحدةٌ) بالرفع فيهما خبرين لـ (هذه) أو نوى للثاني مبتدأ[2].

3 ـ قوله تعالى: ﴿فكان عاقبتَهما أنهما في النار خالدَيْنِ فيها وذلك جزاءُ الظالمين﴾[3] قرأ الجمهور بنصب (خالدين) على الحال ومتعلق الجـار والمجرور قبله خبر، وقرىء في الشواذ بالرفع (خالدان) على أنه خبر (أنّ) وفي النار لغو[4].

4 ـ قوله تعالى: ﴿إنها لإحدى الكُبَر نذيراً للبشر﴾[5] قرأ الجمهور بنصب (نذيراً) على الحال، وفي قراءة أُبَيّ (نذير) بالرفع خبراً بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف[6].

5 ـ (قوله تعالى: ﴿ما يَأتيهم من ذكْرٍ من ربهم مُحْدَثٍ إلا استمعوه وهم يلعبون لَاهِيةً قلُوبهم﴾[7] (لاهيةً) بالنصب على الحال في قراءة الجمهور، وقرىء في الشواذ برفعها خبراً ثانياً لـ (وهم)[8].

* * *

---

(1) الأنبياء: 92.

(2) الإتحاف ص: 312 والكشاف جـ 2/583.

(3) الحشر: 17.

(4) الإتحاف ص: 414 والكشاف جـ 4/86.

(5) المدثر: 36.

(6) العكبري جـ 2/273 والكشاف جـ 4/186.

(7) الأنبياء: 2، 3.

(8) مختصر الشواذ ص: 91 والكشاف جـ 2/562.

ز ـ في مجال الاستثناء:

من المعروف أن الاستثناء هو إخراج الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبله إثباتاً أو نفياً، ومن حكم المستثنى: وجوب النصب إذا كان الكلام تاماً موجباً لأن ـ إلا ـ في تقدير أستثني. وإذا استعملت (غير) في الاستثناء فإنها تأخذ حكم الاسم الواقع بعد ـ إلا ـ، فإذا أقر شخص وقال: (لفلان عندي عشرة إلا درهماً) أو غيرَ درهم بنصب (غير) فقد أقر له بتسعة، فإذا قال: إلا درهم أو غيرُ درهم فقد أقر له بعشرة، وسِرُّه: أن المعنى حينئذ عشرة موصوفة بأنها غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة بذلك[1]. وكذلك لو قال: (لفلان عندي مائة غيرُ درهم) يكون مقراً بالمائة كاملة لأن: (غير) هنا صفة وصفة الشيء لا تنقص منه، ومثله لو قال: (له على مائة إلا درهمٌ) يكون مقراً بالمائة كاملة لأن ـ إلا ـ وصف كما في قوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهةٌ إلا الله لفسدتا﴾[2] أما لو قال (له عليّ مائة إلا درهماً أو غيرَ درهم) فإنه يكون مقراً بتسعة وتسعين درهماً لأنه استثنى، والاستثناء إخراج.

فلو قال: (ماله عليّ مائة إلا درهمين) لم يلزمه شيء كما لو قال: (ما له عليّ ثمانية وتسعون درهماً، ولو رفع فقال: (ما له عليّ إلا درهمان) لكان مقراً بدرهمين[3]. فانظر إلى العلامة الإعرابية وما لها من دور في توضيح الحقوق وتحديد الواجبات

---

(1) مغنى اللبيب جـ1/74-75.

(2) الأنبياء: 22.

(3) شرح المفصل جـ1/11 وجـ2/88.

وتصنيف الإقرارات.

وقد ورد التفريق بين هذه الأمثلة في مقدمة المفصَّل في معرض التدليل على حاجة الفقهاء والقضاة إلى معرفة أحكام الإعراب والتوصل بها إلى الصواب.

* * *

حـ ـ في مجال الحروف الطلبية:

والمقصود هنا هو ـ لا ـ واللام فإنهما قد يستعملان للطلب كالنهي والأمر والدعاء والالتماس والنصح والإرشاد، وقد يستعملان للخبر كالنفي والتعليل، ولا يُفَرَّق بين المعنيين إلا بعلامات الإعراب وخصوصاً عندما يكون الكلام مكتوباً لأن هذين الحرفين إذا استعملا للطلب كان ما بعدهما مجزوماً نحو قوله تعالى: ﴿يا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بالله﴾[1] ﴿ولا تُصعِّرْ خدَّكَ للناس ولاَ تَمْشِ في الأرض مَرَحاً﴾[2] ﴿ومن كفر فلا يَحْزُنْكَ كفره﴾[3] و﴿ربَّنا لا تُؤاخذْنا إنْ نَسِينا أو أَخْطأْنا﴾[4] وفي اللام (نحو: ﴿لِيُنْفِقْ ذو سَعَةٍ من سَعَتِه﴾[5] في قراءة الجمهور ﴿فلْيستجيبوا لي ولْيؤمنوا بي لعلهم يَرشُدون﴾[6] ونحو: ﴿لِيقْضِ علينا رَبُّكَ﴾[7] ﴿اتبعوا سبيلَنا ولْنَحمِلْ خطاياكم﴾[8] أما إذا استعملا في غير الطلب فلا يُجزَمُ ما بعدهما وتكون ـ لا ـ نافية وما بعدها مرفوع

(1، 2، 3) لقمان: 13، 18، 23 على الترتيب.

(4) البقرة: 286.

(5) الطلاق: 7.

(6) البقرة: 186.

(7) الزخرف: 77.

(8) العنكبوت: 12.

نحو: ﴿لا يسمعون حَسِيسَها وهم في ما اشتهت أنفسُهم خالدون لاَ يحزُنُهم الفزعُ الأكبر﴾[1] ﴿لا يذوقون فيها الموتَ إلا الموتةَ الأولى﴾[2].

ويكون ما بعد اللام في غير الطلب منصوباً بأن مضمرة نحو قوله تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتُبَيِّنَ للناس ما نُزِّلَ إليهم﴾[3] ﴿ليدخل اللهُ في رحمته مَن يَشاء﴾[4]. وهناك نصوص في القرآن الكريم ورد فيها استعمال (لا واللام) في معنييهما الطلبي وغير الطلبي بمعنى أن بعض القراء قرأها بالجزم وبعضهم قرأها بغير ذلك وترتب على فرق الإعراب فرق في المعنى.

1 ـ من ذلك قوله تعالى: ﴿وإذْ أخَذْنا ميثاقَ بني إسرائيلَ لا تَعبُدونَ إلاَّ اللهَ﴾[5] فـ(لا) هنا نافية في قراءة الجمهور، وهو خبر في معنى النهي، والخبر أبلغ من صريح الأمر والنهي لأنه يُوحي بسرعة الامتثال والانتهاء لو كان في غير بني إسرائيل، ومما يدل على أنه في معنى النهي عطف الأمر عليه في قوله تعالى:﴿وبالوالدين إحساناً﴾ ويُؤيده أيضاً أنها وردت في قراءة عبدالله بن مسعود وأُبَيّ بن كعب (لا تعبدوا إلا الله) بالجزم على النهي صراحة[6].

---

(1) الأنبياء: 102-103.
(2) الدخان: 56.
(3) النحل: 44
(4) الفتح: 25
(5) البقرة: 83.
(6) مختصر الشواذ ص: 7 والكشاف جـ 293/1.

2 ـ وقوله تعالى: ﴿ولا تَسأَلْ عن أصحاب الجحيم﴾[1] قرأ نافع ويعقوب بالتاء المفتوحة وجزم الفعل بـ (لا) الناهية، والنهي هنا جارٍ على سبيل المجاز لتفخيم ما وقع فيه أهل الكفر من العذاب كقولك لمن قال لك: كيف حال فلان؟ لا تسأل عنه، أي حل به أمر عظيم غير محصور[2].

وقرأ الباقون (ولا تُسأَلُ عن أصحابِ الجحيم) بضم التاء ورفع اللام على البناء للمفعول بعد لا النافية، والجملة مستأنفة، وهو الأظهر، أي لا تُسأَلُ عن الكفار ما لهم لم يؤمنوا لأن ذلك ليس إليك، إنْ عليك إلا البلاغ[2]. ويؤيد معنى النفي في هذه الآية قراءة ابن مسعود (ولن تُسْأَلَ) وقرأ أبي (وما تُسأَلُ) فهما شاهدان للرفع على النفي[3].

3 ـ وقوله تعالى: ﴿لا تُضارَّ والدةٌ بولدها ولا مَولُودٌ له بِولده﴾[4] فـ (لا) هنا تحتمل النهي فيكون الفعل بعدها مجزوماً ويحرك بالفتحة لالتقاء الساكنين، وتحتمل النفي فيكون الفعل بعدها مرفوعاً، وقرىء بهما في السبعة[5].

4 ـ قوله تعالى: ﴿لا يَتَّخِذِ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين﴾[6] قراءة الجمهور (لا يتَّخِذِ) بـ (لا) الناهية، والنهيُ عن موالاة الكفار كثير في القرآن، وروى عن الكسائي من

---

(1) البقرة: 119.

(2) الإتحاف ص: 146.

(3) الكشاف جـ 1/308 ومعاني الفراء جـ 1/53 ومختصر الشواذ ص: 9.

(4) البقرة: 233.

(5) كتاب السبعة ص: 183.

(6) آل عمران: 28.

طريق شاذ وعن الضبيّ (لا يَتَّخذُ)[1] بالرفع خبر في معنى النهي، أي لا ينبغي لهم ذلك.

5 ـ قوله تعالى: ﴿ولا نَكْتُمُ شهادةَ الله إنّآ إذًا لمن الآثمين﴾[2] قراءة الجمهور برفع الفعل على الإخبار، وروي عن الحسن والشعبي[3] (ولا نَكْتُمْ شهادةَ الله) بجعل (لا) ناهية، ونهي النفس مع الفعل المبني للمعلوم نادر[4].

6 ـ قوله تعالى: ﴿ومن قُتِلَ مظلوماً فقد جعلْنا لوليّه سلطاناً فلا يُسْرِفْ في القتل﴾[5] الجمهور على تسكين الفاء (فلا يسرفْ) لأنه نهي، وقرىء بضم الفاء على الخبر بمعنى النهي[6].

7 ـ قوله تعالى: ﴿ولا يشرِكُ في حكمه أحداً﴾[7] قرأ ابن عامر بالتاء على الخطاب وجزم الفعل على النهي ووافقه الحسن البصري والمطوِّعي (أبو العباس الحسن بن سعيد أحد راويي الأعمش). وقرأ الباقون بالغيب ورفع الفعل (يشركُ) على الخبر[8].

8 ـ واختلف في قوله تعالى: ﴿فاضْرب لهم طريقاً في البحر يَبَساً

---

(1) العكبري: جـ 1/130 ومعجم القراءات القرآنية جـ 2/19.

(2) المائدة: 106.

(3) مختصر الشواذ ص: 35 ومعجم القراءات القرآنية جـ 2/448.

(4) الأشموني جـ 4/3.

(5) الاسراء: 33.

(6) العكبري جـ 2/91 والكشاف جـ 2/442 .

(7) الكهف: 26.

(8) الاتحاف: 289.

لا تَخافُ دَرَكاً ولا تَخْشى﴾[1] فقرأ حمزة بالقصر والجزم (لا تَخَفْ) على أنه جواب الأمر أو مجزوم بـ (لا) الناهية ووافقه الأعمش (سليمان بن مهران)، وقرأ الباقون بالمد والرفع على الاستئناف[2].

9 ـ ومثله قوله تعالى: ﴿ومَن يَعْملْ من الصالحات وهو مؤمِنٌ فلا يخافُ ظلْما ولا هَضْما﴾[3] حيث قرأ ابن كثير بالقصر والجزم (لا يَخفْ) على النهي ووافقه ابن محيصن (محمد بن عبد الرحمن السهمي)، والباقون بالمد والرفع خبراً لمبتدإ محذوف، أي فهو لا يخاف، والموضع عليهما جزم لأنه جواب شرط[4] ووهم ابن خالويه فذكر أنَّه قرىء (لا تَخفْ) بالتاء[5] وهو غير صحيح ولا يناسب السياق، وهو مخالف لما جاء في أصله كتاب السبعة لابن مجاهد ولما جاء في غيره من كتب القراءات والتفسير حيث لم يقرأ بهذا الوجه أحد[6] وقد فات المحقق أن ينتبه إلى هذا السهو[5].

10 ـ وفي الحديث النبوي الشريف قال صلى الله عليه وسلم بعد فتح مكة وبعد قتل بعض من أهدر الرسول الكريم دمهم لمغالاتهم في عداوة الإسلام قال: (لا يُقْتَلُ قرشيٌّ صَبْراً بعد اليوم)[7] فمن رواه جزماً أوجب ظاهر الأمر للقرشي ألا يقتل

(1) طه: 77.
(2) الاتحاف ص: 306.
(3) طه: 112.
(4) الاتحاف ص: 307.
(5) الحجة في القراءات السبع ص: 247/248.
(6) انظر: السبعة ص: 424 والنشر جـ 322/2 والإتحاف: 307 والبحر جـ 281/6.
(1) صحيح مسلم جـ 3/كتاب الجهاد حديث 33 ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي.

إن ارتد ولا يُقتصُّ منه إنْ قَتَل، ومن رواه رفعاً انصرف التأويل إلى الخبر عن قريش أنه لا يرتد منهم أحد عن الإسلام فيستحق القتل كما حصل لغيرهم من العرب[1].
وليس المراد أنهم لا يقتلون ظلماً صبراً فقد مَرَّ على قريش بعد ذلك ما هو معلوم من التقتيل والتنكيل)[2].

11 ـ ومما ورد في احتمال اللام للمعنيين قوله تعالى: ﴿ولِيَحْكُمْ أهلُ الإنجيل بما أنزل الله فيه﴾[3] قرأ حمزة بكسر اللام ونصب الميم، جعلها لام «كي» فأضمر ـ أن ـ بعدها، ووافقه الأعمش، وقرأ الباقون بالسكون والجزم على أنها لام الأمر[4].

12 ـ وقوله تعالى: ﴿وألْقَيْتُ عليك مَحَبَّةً مِني ولِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾[5] الجمهـور على نصب الفعل بـلام التعليل (لِتُصْنَعَ)أي لِتُرَبَّى ويُحْسَنَ إليك تحت رعايتي وعنايتي وقرأ أبو جعفر بسكون اللام وجزم العين[6]، على أن اللام للأمر والفعل مجزوم بها ـ أي ليصنعْك غيرك بأمري[7]

13 ـ قوله تعالى ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِن سَعَتِه﴾[8] قرأ الجمهور بجزم

---

(1) تأويل مشكل غريب القرآن لابن قتيبة ص: 12.
(2) شرح النووي لصحيح مسلم جـ12/134.
(3) المائدة: 47.
(4) الاتحاف ص: 200.
(5) طه: 39
(6) النشر جـ2/320 والاتحاف ص: 303.
(7) العكبري جـ2/121 والكشاف جـ2/537.
(8) الطلاق: 7.

الفعل على أن اللام لام الأمر، وقرىء في الشواذ بالنصب[1]. بلام التعليل أي شرعنا تلك الأحكام لينفق ذو سعة من سعته[1].

هذه نماذج وأمثلة قليلة للتدليل على أهمية العلامات الإعرابية ودورها في التعبير عن المعاني ،ومثلها كثير في كتاب الله الكريم وسنة نبيه المطهرة وكلام العرب شعراً ونثراً.

وإنما اعتمدت فيما أوردته على آي القرآن الكريم لأنه النص المسلم ببلاغته والمقطوع بصحته ولأنه المصدر الأول من مصادر التشريع الإسلامي حيث رأينا أثر اختلاف الحركة في بعض أحكام العقائد والعبادات والمعاملات وغير ذلك من أحكام وأخبار.

إن هذه القراءات المختلفة واهتمام علماء الإسلام بها وتدوينها والاحتجاج لها، واستنباط الأحكام منها لَيُبَرْهِنُ على أن دلالة علامات الإعراب على المعاني التركيبية أمرٌ مسلم به عندهم ومعترف به بينهم كما مر إيضاحه في أول هذا الفصل.

إن كل ما أردت إثباته بما تقدم من شواهد ونصوص هو أَنْ أُثبت أن لِعلامات الإعراب مشاركةً في توضيح المعاني والدلالة عليها.

وقد تنفرد بهذا الدور كما في الأمثلة المتقدمة، وقد تُسهم في ذلك مع غيرها من القرائن فتساعد على سرعة الفهم وتوضيح العلاقات الوظيفية في النصوص والجمل التي تتضح فيها هذه العلاقات من السياق وما يتضمنه من قرائن معنوية أو لفظية.

---

(1) مختصر الشواذ ص: 158 والكشاف جـ 123/4.

رأي اللغويين المحدثين في هذه الدلالة

سار معظم المحدثين على درب أسلافهم في القول بأهمية علامات الإعراب والدعوة إلى الحفاظ عليها وبذل الجهد في إتقان استعمالها، ورأوا في ذلك كله حفاظاً على تراثنا الديني والقومي، وربطاً لأبناء المسلمين بمصدر الهداية الأبدي المنزل بلسان عربي ألا وهو القرآن الكريم المصدر الأول للتشريع في الإسلام، ومن بعده السنة ـ النبوية التي جاءت بلغة القرآن تبييناً له وتكميلاً، ثم كتب التفسير والفقه والتاريخ والأدب وغير ذلك من الفنون والعلوم التي دُوِّنت بهذه اللغة وحَوَتْ عصارة فكر أجيال هذه الأمة على مدى خمسة عشر قرناً أو تزيد.

ومن ثَمَّ كانت الدعوة إلى إلغاء الإعراب وتسكين أواخر الكلمات ـ من وجهة النظر هذه ـ تعتبر تفريطاً في ذلك كله وهدماً لكيان هذه اللغة وطريقاً إلى ضياعها وتَشتُّتها كما حدث لغيرها من اللغات.

ولكن بعض المحدثين ذهب الى إنكار هذه الأهمية ورأى أن علامات الإعراب ليس لها دلالة، ولا تعدو أن تكون وسيلة لتيسير النطق وتسهيل وصل الكلمات بعضها ببعض ومن ثَم فلا داعي للحرص عليها أو الالتزام بها بل يجب التخلص منها ومن عنائها ومشقة مراعاتها!!.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل من هذين الاتجاهين:

أولاً: المؤيِّدون لدلالة العلامات الإعرابية على معنى:

لقد كتب في هذه الموضوع كثيرون تبعاً لما تناولوه من دعوة إلى إصلاح النحو وتيسير العربية أو دراسة خصائصها أو الرد على بعض الدعوات المنكرة لفائدة الإعراب أو الداعية إلى إلغائه، أو الدعوة إلى استعمال العامية بدلاً من الفصحى.

ولعل أوسع ما كُتب في هذاالموضوع ما جاء به صاحب كتاب (إحياء النحو) الذي صدرت الطبعة الأولى منه في أواخر العقد الرابع من هذا القرن، وجاء في مقدمته: (والعربية لغة القصد والإيجاز أتلتزم حركات الإعراب على غير فائدة في المعنى ولا أثر في تصويره)[1].

ثم ادعى أنه توصل إلى اكتشاف دلالةٍ لحركات الإعراب تتلخص فيما يلي:

أ ـ أن الضمة علم الإسناد ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يتحدث عنها.
ب ـ أن الجر علم الإضافة سواء أكانت بحرف أم بغير حرف.
جـ ـ أن الفتحة حركة مستحبة لا دلالة لها[1].

وقد تبين لنا مما تقدم أن هذا الادعاء لا أساس له من الصحة لأن القول بهذه الدلالة أمر قديم ارتبط بنشأة النحو وتَطَوُّرِه ورافقه في جميع مراحله حتى أصبح من البَدَهيّات. والجديد في هذا الاكتشاف هو سلبه لدلالة الفتحة وقيمتها!! مع أن النحاة القدامى جعلوا لها قيمة إيجابية حيث جعلوها علماً لِمُكملات

(1) احياء النحو: المقدمة: هـ، ز الطبعة الأولى/القاهرة 1937م.

الجملة أو الأجزاء غير الأساسية فيها، فقد جعلوها علماً للمفعول به وما أشبهه أو علماً للفضلة بعامة، ويدخل في ذلك أبواب كثيرة لها دور كبير في تكميل معنى الجملة ببيان ما وقع عليه الفعل أو معه أو فيه أو لأجله أو لتأكيد فعله أو ببيان الهيئة أو تفسير مبهم مفرد أو جملة أو إخراج لبعض ما يتناوله المسند إليه وغير ذلك.

وقد أسهب إبراهيم مصطفى في الاستدلال على أن الفتحة لا دلالة لها وأنها حركة خفيفة مستحبة عند العرب، وأنها أخف من السكون مستدلاً بأن العرب في بعض لهجاتهم يقفون بنقل الحركة الإعرابية إلى ما قبلها فينقلون الضمة والكسرة لأهميتهما ويلغون الفتحة. وأن من عيوب القافية اختلافَ حركة الروي ولكنهم تساهلوا في اختلافها بالضمة والكسرة وهو المسمى بالإقواء، ومنعوا الانتقال من الضمة والكسرة إلى الفتحة. وهو المسمى بالإصراف، وحتى الذي ورد منه كان الصرف فيه من الفتحة إلى غيرها استجابة لداعي الإعراب دون العكس، وذلك كله دليل على أهمية الضمة والكسرة وعدم أهمية الفتحة[1].

وكل هذه الدعاوى بعيدة عن الصحة: أما كون الفتحة أخفَّ من السكون فغير مسلم وقس ذلك بالنطق بحرف ساكن كالباء في (أبكَم) فالسكون لا يقتضي منا إلا التقاء الشفتين أما الفتحة فتقتضينا إطباق الشفتين وفتحهما وعمل واحد أخف من عملين، وأيضاً فالحرف الساكن حرف فقط والمفتوح حرف وبعض حرف[2].

---

(1) احياء النحو ص: 80-100 باختصار وتصرف.

(2) النحو والنحاة/محمد أحمد عرفة/ص: 161 وما بعدها.

(وكذلك فإن السكون لا يُستثقل وإنما يستثقل الانتقال من التحريك إلى التسكين ثم من التسكين إلى التحريك، ولا فرق في ذلك بين الفتحة والضمة لأنهم يقولون (الغُرُفات والظُلُمات بتحريك الحرف الثاني بالضم للإتباع ويجوز الفتح والتسكين) كما يقولون الكُتُب والعُمُر فالاستمرار في حركة واحدة أيسر من الانتقال عنها ثم العودة بعد التسكين إليها. أضف إلى ذلك أن الضمة إنما تستدعي ضم الشفتين وهي الحالة الأصلية لهما ولا تحتاج إلى تعليل الحركة إلا في الفتح والكسر[1]. والاستدلال على عدم أهمية الفتحة بعدم نقلها إلى ما قبلها عند الوقف عليها في بعض اللهجات غير صحيح أيضاً (وإلا فإنه يجوز لنا أن نستنتج من اللغة المشهورة التي تقف بالسكون في حالة الرفع والجر وتقلب الفتحة ألفاً لتحتفظ بها ـ أن الضمة والكسرة لا قيمة لهما حيث حذفتا وبقيت الفتحة، وهو ما لا يوافق عليه الطرفان)[2].

والمعقول أن يقال: إنهم لم ينقلوا الفتحة لأنها تقلب ألفاً في الوقف فلا حاجة إلى نقلها، وحُمل غير المنون على المنون في حالة الوقف[2]. وإنما قلب التنوين ألفاً في المنصوب للفرق بين التنوين والنون الأصلية والملحقة بها كما قال سيبويه[3]. (وأيضاً فإن الفتح أوضح في السمع من الضم والكسر ويتطلب زمناً أطول للنطق به، وسقوط الصوت الأكثر وضوحاً في السمع من الكلام يبرز للسامع بصورة تشعره بفُقدان شيء أو نقصان شيء

---

(1) أشتات مجتمعات للعقاد ص: 32-33.

(2) النحو والنحاة ص: 167.

(3) الكتاب جـ 166/4.

ولا سيما إذا كانت الفتحة قد تحولت مع التنوين إلى ألف مد)[1] وبهذا الوضوح لصوت الفتحة يعلل لقبح الاصراف في القافية فإن المخالفة بين الضم والكسر أيسر منها بين إحداهما والفتحة لأن الحرف المفتوح يمد فيه الصوت ويَفْتَحَ فيه المتكلم فاه، فإذا حدث ذلك ظهر عدم الانسجام الناتج عن المراوحة بين الضمة والكسرة[2].

وإذَنْ فالسكون أخف من الفتح، والفتح ـ مع ذلك ـ أخف من بقية الحركات. وقد قرر النحاة ذلك عندما عللوا لرفع الفاعل ونصب المفعول بأن أنواعه كثيرة والفاعل واحد لكل فعل فأعطى الثقيل للقليل والخفيف للكثير طلباً للتعادل والخفة[3].

2 ـ ومن المؤيدين لدلالة العلامات الإعرابية على المعاني التركيبية الأستاذ: عباس حسن في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) فقد انتقد الدعوة الى ترك الإعراب وبين ما يترتب عليها من أضرار ولبس وغموض[4].

3 ـ وكذلك الأستاذ: علي النجدي ناصف في كتابه (من قضايا اللغة والنحو) حيث أسهب في الحديث عن (الإعراب والمعنى) مستدلاً لدلالته وراداً على الداعين إلى إلغائه[5].

4 ـ ومنهم كذلك الأستاذ: محمد أحمد عرفة في كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) والذي خصصه للرد على

---

(1) من أسرار اللغة/إبراهيم أنيس/ ص: 214 ط: الثالثة 1966م.
(2) النحو والنحاة ص: 170.
(3) انظر ـ مثلاً ـ شرح المفصل لابن يعيش جـ 1/75.
(4) اللغة والنحو ص: 262 وما بعدها.
(5) من قضايا اللغة والنحو ص: 4-26 ط: القاهرة 1957م

إبراهيم مصطفى في كتاب (إحياء النحو) وما تضمنه من ادعاءات غير صحيحة حول اكتشافه لدلالة العلامات الإعرابية، واتّهامه للنحويين بالجري وراء الألفاظ دون المعاني[1].

5 ـ وكذلك الدكتور: علي عبد الواحد وافي في كتابه (فقه اللغة) حيث عَدَّ الإعراب من خصائص العربية، وبيّن مزاياه. ورد على منكريه أو منكري جدواه[2].

6 ـ وللأستاذ العقاد دور كبير في الدفاع عن الإعراب وبيان قيمته وأهميته، من ذلك أنه رد على إبراهيم أنيس في دعواه بعدم دلالة العلامات الإعرابية على معنى حيث يقول: (أما نحن فنعتقد أن الحركة مهمة كالحرف أو تزيد عليه أحياناً ولا سيّما في اللغة العربية.. ولقد كان للحركات في العربية شأن كبير لا نحيط اليوم بجميع دلالاته ومعانيه، وإن له دلالة مرتبطة بتركيب الجملة في اللغة بحيث نحتاج إلى تركيب ينوب عن الإعراب كلما أهملناه)[3].

7 ـ وكذلك الدكتور: رمضان عبد التواب فإنه يؤيد القول بهذه الدلالة ويرد بقوة على معارضيها[4].

8 ـ وتمام حسان كذلك يؤيد القول بهذه الدلالة ولكنه يركّز على

---

(1) النحو والنحاة/ط: السعادة، والكتاب بأسره حول الاعراب وقضاياه.

(2) فقه اللغة ص: 204-210 ط سادسة.

(3) بين الكتب والناس ص: 437 ط: الأولى: بيروت 1966م.

(4) (قضية الأعراب بين أيدي الدارسين) مجلة المجلة عدد 114 سنة 1966 م/ص: 102-109.

أن النحاة قد بالغوا في الاهتمام بقرينة العلامة الإعرابية مع أنها لا تؤدي دورها إلا بالتضافر مع بقية القرائن اللفظية والمعنوية [1].

9 ـ هذا في مصر، وفي الشام نجد من أنصار هذا الاتجاه الأستاذ محمد عبد القادر المبارك في كتابه (فقه اللغة وخصائص العربية)[2].

10 ـ وكذلك الأستاذ مازن المبارك في كتابه (نحو وعي لغوي)[3].

11 ـ والأستاذ: صبحي الصالح في كتابه (دراسات في فقه اللغة)[4].

12 ـ وفي العراق نجد الدكتور مهدي المخزومي في كتابه (مدرسة الكوفة)[5] وفي كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه)[6].

13 ـ وكذلك الدكتور إبراهيم السامرّائي في كتابه (فقه اللغة المقارن)[7].

14 ـ وفي تونس نجد الأستاذ بشير بن سلامة يقول: إننا يجب أن نبقي على عبقرية العربية، وعبقريتُها عندي كامنة في نحوها وفي مفهومه الضيّق وهو الإعراب، إذ المحافظة على القواعد

(1) اللغة العربية معناها ومبناها ص: 205-207.

(2) ص: 255-341 ط: بيروت 1970[1]م.

(3) ص: 72-107 ط دمشق 1970 م.

(4) ص: 117 - 140 ط رابعة بيروت 1970م.

(5) ص: 250ط الحلبي 1958م.

(6) ص: 67 ط الأولى بيروت 1964م

(7) ص: 117 124 ط ثانية بيروت 1978م.

النحوية أمر لا محيد عنه لمن يريد أن يكتب بالعربية وإلا فكتابته عامّية أو بلغة أخرى غير العربية[1].

15 ـ ومن الجزيرة العربية نجد الأستاذ أحمد عبد الغفور عطّار يدافع عن الإعراب، ويُنَدّد بالداعين إلى إلغائه في كتابه (الزَّحفُ على لغة القرآن)[2].

وبالجملة فالقول بهذه الدلالة هو السائد والكثير الغالب بين العلماء المحدثين بحيث لا يمكن حصرهم أو الإحاطة بأسمائهم، وما هؤلاء الذين ذكرتهم إلا نماذج قليلة لمن ظهرت آراؤهم وانتشرت مؤلفاتهم.

ثانياً: القائلون بعدم دلالة العلامات الإعرابية على معنى:

تتفاوت آراء هذه المجموعة في تصوُّرها لأصل الإعراب ودلالته فقد يقولون: إنه لا أصل له في العربية وإنما ابتُكرتْ بعض ظواهره تقليداً لِلُغات أخرى لها قواعد نحوية، وقد يعترفون بوجوده وأصالته وينكرون دلالته وفائدته في الكلام كلياً أو جزئياً، ويعتبرونه سبباً لصعوبة العربية وتأخُّرها المزعوم.

ويدعو كثير منهم إلى إلغائه والتخلص منه بإسكان أواخر الكلمات المعربة بالحركات وإلزام المعرب بالحروف أحد أوضاعه.

وقد بدأت الحملة ضد الإعراب منذ أوائل هذا القرن عندما

---

(1) اللغة العربية ومشاكل الكتابة ص: 82، 139 ط تونس 1971م.

(2) ص: 219 - 226 ط الأولى ـ بيروت 1965م.

قال قاسم أمين عبارته المشهورة: (إن الأوروبي يقرأ لكي يفهم، أما نحن فنفهم لكي نقرأ) أو ما معناه ذلك، ودعا إلى إلغاء بالإعراب وتسكين أواخر الكلمات كما يفعل الأتراك[1]. وهذا رأي جميع دعاة العامية من أمثال: لطفي السيد وسلامة موسى في مصر والخوري مارون غصن واسكندر المعلوف وسعيد عقل وأنيس فريحة في الشام[2]. يقول أنيس فريحة: (إن الإعراب لا يتلاءم والحضارة وإنه بقية من البداوة، وإنه زخرف لا قيمة له)[3].

غير أن هذه الشطحات كانت انفعالية بشكل كبير ويبدو فيها سوء النية على نحو واضح، ومن ثَمَّ لم تَنْطَلِ على أحد، وكان من السهل فضحها والقضاء عليها. في حين كانت هناك محاولات أخرى أكثر ذكاء وعمقاً حيث اتخذت من البحث العلمي ستاراً لها ومن ادعاء البحث عن الحقيقة وسيلة لنشر أفكارها والوصول إلى أهدافها في التقليل من أهمية الإعراب وسَلْب ما له من مزايا ومحاسن، ومن ثم يتسنى لهم القول بأنه لا ضرورة إلى التزامه أو الحرص عليه حيث لا فائدة منه.

وفي مقدمة هذه المحاولات الذكية محاولة إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) حيث جعل الإعراب قصةً نَسَجَ النحاة خيوطها من ظواهر لغوية متعددة، وحاكوا تفاصيلها وألزموا الناس بنتائجها[4].

---

(1) الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر جـ 2/372 لمحمد محمد حسين/بيروت 1972.

(2) اللغة العربية بين حماتها وخصومها ص 88 -98 أنور الجندي/ القاهرة. د. ت.

(3) نحو عربية مَيسَّرة ص 123 أنيس فريحة، ط الأولى بيروت 1955م.

(4) من أسرار اللغة ص 183.

ثم أخذ يشكك في أصالة الإعراب في العربية وفي كونه قديماً فيها وعاب على المستشرقين رأيهم القائل: إن العربية في احتفاظها الإعراب قد احتفظت بظاهرة قديمة من ظواهر السامية الأولى، إذ كيف يكون الإعراب قديماً وعاماً في اللغات السامية ثم تتجرد منه جميعها ولا يبقى إلا في العربية وكيف تختص به العربية وتفقده لهجاتها الحديثة التي تطورت عنها [1].

وخرج من هذا التشكيك بموقف يجمع بين الرفض والاعتراف حيث يقول: (فليس من المعقول أن نزعم أن الإعراب كله كان من نسج خيالهم وأنهم اخترعوه اختراعاً وارتجلوا قواعده ارتجالاً دون أساس اعتمدوا عليه ودون سماع بعض ظواهره ـ على الأقل ـ من أفواه الفصحاء من العرب في صدر الإسلام) ثم يقول (على أننا ندرك تمام الإدراك أن النحاة قد ابتكروا بعض ظواهر الإعراب وقاسُوا بعض أصوله رغبةً منهم في الوصول إلى قواعد مطّردة منسجمة[2].

ويمكن تلخيص الآراء التي انتهى إليها إبراهيم أنيس فيما يلي:

1 ـ لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما زعم النحاة بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض[3].

2 ـ أن الذي يحدد معنى الفاعلية والمفعولية هو نظام الجملة

---

(1) المصدر السابق ص 202 -203.

(2) نفسه ص: 204.

(3) نفسه: 225.

وموضع كل منهما فيها وما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات[1].

3 ـ أن الذي يحدد نوع الحركة المطلوبة هو إما إيثار بعض الحروف لحركة معينة كإيثار حروف الحلق والتفخيم للفتح، أو الميل إلى التجانس بين الحركات المتجاورة[2].

4 ـ سمع النحاة هذه الحركات المترتبة على التجانس في نظام المقاطع الصوتية فأخطأوا في تفسيرها وسمَّوها إعراباً مما جعلهم يحركون كلمات لا داعي لتحريكها مثل (الشجرُ مورقٌ) ولعلهم تأثروا في ذلك بقواعد اليونانية[3].

5 ـ الحالات التي لا يوجد فيها ما يدعو إلى تحريك أواخرها حسب نظام المقاطع والتجانس والميل جاءت ساكنة في الشعر والنثر على السواء ولا يؤثر ذلك في الوزن الشعري عند ذَوي الحس المرهف!![4].

6 ـ أما الإعراب بالحروف فهو حل تلفيقي من لهجات مختلفة حيث خص النحاة بعض اللهجات بحالة الرفع وغيرها بحالة الجر أو النصب[5].

ومما استدل به إبراهيم أنيس لإنكار دلالة علامات الإعراب على معنى:

1 ـ أن الإعراب قد يختلف والمعنى واحد كما في اسم ـ إنَّ ـ فهو

(1) نفسه: 238.

(2) نفسه: 237-238.

(3) نفسه: 239.

(4) من أسرار اللغة، ص: 242.

(5) المصدر السابق ص: 254.

منصوب مع أنه مسند إليه كالفاعل والمبتدأ، وأن هناك بعض أسماء تنصب وتجـر دون تغيير في المعنى كالمفعول لأجله والمفعول فيه[1].

2 ـ أن سقوط هذه الحركات في حالة الوقف لا يغير من المعنى ولا يشوه الصيغ[2].

3 ـ وأنه يمكن فهم الكلام غير المعرب كما إذا قرأنا خبراً في صحيفة على رجل أمي فإنه يفهمه مهما تعمدنا اللحن في إعرابه[2].

والشبهة الأولى جزء مما احتج به قطرب لإنكار دلالة العلامات الإعرابية على معنى، وكذلك الشبهة الثالثة أوردها الزجاج في الايضاح وأجاب عنها[3].

وسيأتي مزيد من الايضاح والمناقشة لهذه الشبه في الفصل الثالث.

2 ـ وممَّن سار على نهج قطرب وأنيس في إنكار دلالة الحركات على معنى: فؤاد حنا طرزي من لبنان، وهو أقرب إلى النحويين وأكثر اعتدالاً من أنيس حيث يرى أن هذه الحركات إنما وجدت في الأصل لغرض لفظي هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض، ثم استفيد منها في التمييز بين المعاني الملتبسة[4].

---

(1) نفسه ص: 225.

(2) نفسه ص: 228.

(3) الإيضاح ص: 70، 96

(4) في سبيل تيسير العربية وتحديثها ص: 92-93، فؤاد طرزي ط: بيروت 1973م.

ويستدل لرأيه ببعض الشبه منها ما اسْتدل به قطرب وهو اتحاد المعنى واختلاف الإعراب واختلاف المعنى واتحاد الإعراب، ومنها: أن الحركات توجد في المعرب والمبني، وأنها تسقط عند الوقف دون تأثير، وأنهم كثيراً ما يحركون الساكن لغرض لفظي سواء أكان مُعرَباً أم مبنيّاً، وكذلك يحركون التنوين عند التقاء الساكنين، ومنها كثرة الكلمات التي يجوز أن تعرب بوجهين أو ثلاثة[1].

أما الإعراب بالحروف فهو يوافق أنيس في أنه حلٌّ تلفيقي من لهجات مختلفة[2].

3 ـ ويسير في الاتجاه نفسه داوود عبده من لبنان أيضاً حيث ينكر دلالة علامات الإعراب على معنى، كما ينكر أن يكون أصل الكلمات هو السكون، ويرفض تعليل الحركة بتسهيل الوصل فقط بل يرى أن الحركات منها ما هو للوصل كحركة التقاء الساكنين ومنها ما هو جزء من بنية الكلمة مثل: منذُ وسوفَ، ومنها ما هو علامة نحو كتبَ وأنتِ. أما الحركة في نحو الرجل رفعاً ونصباً وجراً فهي في رأيه ترجع إلى اختلاف اللهجات[3].

ومما استدل به لإنكار هذه الدلالة:

1 ـ أنه لو خُولف المطلوب في نحو (رأيت الرجلُ) لما تغير المعنى كما يتغير في نحو: ضَرَبَ وضُرِبَ ويَحضُر ويُحضِرَ

---

(1) في سبيل تيسير العربية وتحديثها ص: 93 -99.

(2) نفسه: 100.

(3) أبحاث في العربية/ داود عبده/ ص: 100 -128 ط/ بيروت 1973م.

ومرسَلُ ومُرسِل[1].

2 ـ ولو كانت وظيفة حركة الأواخر هي التمييز بين المعاني لوجب أن تقوم بهذه الوظيفة دائماً ولكننا نجد جملاً لا تفيد الحركة شيئاً في إزالة غموضها في نحو: (قرأت صفحةً من كتابِ الأستاذِ الجديدِ) فالوصف يمكن أن يكون للأستاذ أو للكتاب ولا يمكن تعيين المراد إلا بإعادة الصياغة، ومثله (سألتقي بصديق زيادٍ وطارقٍ) و(أحب ليلى أكثر من كامل)[2].

3 ـ وقد تختلف الحركة والمعنى واحد كما في (الرجلُ أكرمته، والرجلَ أكرمته، وليس زيد بقائم ولا قاعدٍ أو قاعداً) وكذلك المستثنى في نحو (نجح الطلاب إلا خالداً أو غير خالدٍ).

4 ـ ولو كانت هناك ضرورة لتمييز المرفوع من المنصوب لكان من الواجب أن نجد فرقاً بين الضمائر في حالة النصب والجر ولكنهما قد يتحدان في الصورة كما في رأيتك وابنك.

ويقع ضمير الجر بعد لولا وضمير الرفع بعد كاف التشبيه نحو أنا أنت، وكان من الواجب أن يتحرك ضمير الرفع بالضم وضمير النصب بالفتح ولكن ذلك غير ملتزم.

5 ـ وإذا كانت حركة الإعراب ضروريةً فلِمَ لا تتغير حركة الأعداد المركبة والفعل المضارع المبني؟[3].

6 ـ ولو كانت الحركات تدل على معنى لما جاز اختلاف القراءات

---

(1) المصدر السابق ص: 113 -114.

(2) نفسه ص: 115 -116.

(3) أبحاث في اللغة العربية ص: 117.

القرآنية، ولما حذفت علامة الإعراب في الوقف وفي غير الوقف كما في قراءة أبي عمرو في نحو (بارئْكم ويأمرْكم)[1].

7 ـ ولو كانت الضمة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة لوجب ظهور الضمة في المثنى وجمع المذكر والمنقوص حين الإسناد اليها ولوجب أن تظهر الكسرة في الممنوع من الصرف عند جره!![2].

8 ـ ولو كانت الحركات أساسية في توضيح المعنى لما أمكن أن تفقدها اللهجات الحديثة ولما كانت أغلبية اللغات في العالم غير معربة[3].

2 ـ ومن تونس يقابلنا الجنيدي خليفة بأسلوبه الماجن الساخر من قواعد العربية وتراثها فقد سمى الإعراب خراباً[4]، وجعل تَعَلُّمه على الطريقة الحالية خُرقاً وحماقة[5]. وأردف قائلاً: (وأحسب أن العربية لم تكن في أصلها الأول معربة أو هي/ على الأقل/ لم تكن لتلتزم ـ بصورة مطلقة ـ الإعراب وقواعده[6]. وبعد أن ذكر بعض الأمثلة التي اضطُر إلى الاعتراف بأن الإعراب فيها يحدد المعنى قال:

(وهكذا لن نصبح في حاجة إلى كتب النحو القديمة أو الحديثة ولا إلى صرف الوقت والفكر في الترهات، وإنما

---

(1) المصدر السابق ص: 118.

(2) نفسه ص: 120.

(3) نفسه ص: 121.

(4) نحو عربية أفضل للجنيدي خليفة ص: 68 ط: بيروت 1974م.

(5) المصدر السابق ص: 77.

(6) نفسه ص: 71.

سنحتاج إلى صفحة أو صفحتين نشرح فيهما القاعدة التي نجمل أجزاءها فيما يلي:

يُنصَبُ الحال والمفعول لأجله مطلقاً ويُنصَبُ المفعولُ به إذا قدم، ويسود السكون في الباقي)[1].

وهكذا يمكننا أن نُجمل آراء المنكرين لأهمية الإعراب فيما يلي:

1 ـ رأيٌ ينكر دلالة علامات الإعراب مطلقاً ويرى أن الأصل في أواخر الكلمات أن تكون ساكنة، وإنما يُلْجأ إلى الحركة لضرورة الوصل وتسهيل النطق، ويُمثّلُ هذا الرأي: قطرب وإبراهيم أنيس.

2 ـ رأي ينكر أهمية العلامات الإعرابية في الأعم الأغلب، ويعترف بها في القليل ويرى أنها في الأصل تستعمل لغرض لفظي وهو تسهيل النطق، وقد يستفاد منها في توضيح بعض المعاني الملتبسة، ويمثله: فؤاد طرزي والجنيدي خليفة.

3 ـ رأي ينكر دلالة علامات الإعراب مطلقاً ويجعل الغرض منها متعددا فقد تكون للوصل أو من بنية الكلمة أو علامة للنوع أو للعدد أو معبرة عن اختلاف اللهجات، ويمانع في حصر أهميتها في الوصل فقط كما هو رأي سابقيه، ويمثله: داود عبده.

* * *

(1) نفسه ص: 78.

أما حججهم فيمكن إجمالها فيما يلي:

1 ـ قد تختلف الحركات والمعنى واحد، وقد تتفق والمعنى مختلف.

2 ـ أنه يمكن فهم الكلام غير المعرب سواء من قبل المتعلمين أو الأميين.

3 ـ أن حركة الإعراب تسقط في الوصل باتفاق وفي غيره كما في قراءة أبي عمرو بالتسكين، وتختفي في المثنى وجمع المذكر ـ كذا ـ والمقصور والمنقوص رفعاً وجراً وفي الممنوع من الصرف عند الجر، وتلزم المبنيات حالة واحدة.

4 ـ أنه لو كانت حالة الرفع والنصب والجر ذات دلالة لوجدنا فرقاً بين ضمائر النصب والجر، ولما تبادلت الضمائر المختلفة مواقعها في نحو: لولاي، وأنا كأنت، ولما حُرّك ضمير الجر بالضم نحو (لهُ) وضمير الرفع بالفتح نحو (هوَ).

5 ـ أن الحركات لو كانت ذات دلالة مُطَّردة لما وجدنا بعض الأساليب التي لا تجدي فيها الحركات شيئاً نحو (قرأت صفحةً من كتاب الأستاذِ الجديدِ) و(أحب ليلى أكثر من كامل).

6 ـ أن كثيراً من الكلمات يجوز أن تعرب بوجهين أو ثلاثة وجوه.

7 ـ أنه لو كانت حركة الإعراب أساسية لما أمكن أن تستغنيَ عنها اللهجات العربية الحديثة، وكذلك أغلبية اللغات في العالم.

* * *

هذه هي أهم آراء وحجج القائلين بعدم دلالة العلامات الإعرابية على معنى، وهي آراء وأدلة فيها الكثير من المغالطة والتجاهل لأقوال النحويين وقواعدهم وأصولهم، كما أن فيها تجاهلاً لتاريخ هذه اللغة وخصائصها ودور اللغويين والنحاة في استخلاص قواعدها وتقنين ظواهرها. هذا وسنحاول مناقشة هذه الآراء والرَّدَّ على هذه الشبهات، واستجلاء وجه الحقيقة من بين هذه الاتجاهات المتعارضة في الفصل التالي بعون الله تعالى.

الفصل الثالث

مناقشة آراء المفكرين لأهمية الإعراب ودلالته

أولاً: دعوى ابتكار النحويين لظاهرة الإعراب كلياً أو جزئياً.

ثانياً: دعوى دلالة خلو اللهجات العامية من الإعراب على عدم وجوده في العربية الأولى.

ثالثاً: دعوى اقتباس الإعراب وأحكامه من اللغات الأخرى.

رابعاً: فهم الكلام غير المعرب ودعوى دلالته على إبطال مدلول علامات الإعراب.

خامساً: دعوى دلالة بعض الظواهر اللغوية كظاهرة الوقف والتقاء الساكنين على إبطال مدلول علامات الإعراب.

سادساً: نظام الجملة وسياق الكلام لا يغنيان عن علامات الإعراب.

خلاصة هذا الفصل.

الفصل الثالث
مناقشة آراء المنكرين لأهمية الإعراب ودلالته

أولا: دعوى ابتكار النحويين لظاهرة الإعراب كلياً أو جزئياً:

لقد رأينا من خلال استعراضنا لموقف المحدثين من أهمية الإعراب ودلالته أن بعضهم يشكك في وجود الإعراب في العربية، ويستبعد احتفاظها به دون غيرها من اللغات السامية، ودون أن تحتفظ به لهجاتها العامية المتفرعة عنها، ويعتقد تبعاً لذلك أن النحويين قد ابتكروا بعض ظواهر الإعراب وقاسوا بعض أصوله رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مُطَّردة منسجمة[1].

ويعتمد بعضهم على الظن والتخمين فيقول: (وأحسب أن العربية لم تكن في أصلها الأول بالمعربة أو هي ـ على الأقل ـ لم تكن تلتزم الإعراب وقواعده بصورة مطلقة[2]. وهذا يفهم منه أن كثيراً من أحكام النحو والإعراب هي من صنع النحاة وابتكارهم. وهو قول بعض المستشرقين أيضاً حيث ذهب بعضهم من أمثال (مارسل كوهين) في كتابه (لغات العالم) إلى أن قواعد الإعراب لم تكن مراعاة إلا في لغة الآداب شعرها ونثرها، أما لهجات

---

(1) من أسرار اللغة ص: 203.

(2) نحو عربية أفضل ص: 71 -72 للجنيدي خليفة.

الحديث فكانت منذ أقدم عصورها غير معربة، أو لم يكن لقواعد الإعراب فيها ما كان لها في لغة الآداب من شأن، مستدلاً بصعوبة تلك الأحكام وخلو اللهجات الحديثة منها[1].

بل ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك فزعم أن هذه القواعد لم تكن مراعاة في لهجات الحديث العادي، ولا في لغة الكتابة، وإنما خلقها النحاة قاصدين بذلك تزويد اللغة العربية بنظم شبيهة بنظم الإفريقية لأنهم يستبعدون أن تكون هذه الظاهرة قد نشأت من تلقاء نفسها، ويستكثرون على العقلية العربية في العصور الأولى أن تتوصل إلى الالتزام بمثل تلك القوانين الدقيقة[2].

وأعجب من ذلك أن يذهب (كارل فولرز) إلى أنَّ لهجة مكة كانت خالية من الإعراب وأن القرآن الكريم نزل في أول أمره بهذه اللهجة الخالية من الإعراب ثم نقحه العلماء على ما ارتضوه من قواعد ومقاييس[3].

إن هذه الآراء النافية لوجود الإعراب في العربية كلياً أو جزئياً والتي تتهم النحويين بوضع قوانينه وابتكارها هي آراء وافتراضات ليس لها سند تاريخي أو منطق عقلي:

(ا) فقيام النحويين بخلق القواعد وابتكارها محاولة لا يتصورها العقل ولم يحدث لها نظير في التايخ، ولا يمكن أن يُفكّر فيها عاقل أو يتصور نجاحها لأن قواعد اللغة ليست من الأمور التي تخترع أو تفرض على الناس بل تنشأ من تلقاء

---

(1) فقه اللغة ـ وافي ـ ص: 205.
(2) المصدر السابق ص: 205.
(3) دراسات في فقه اللغة/ صبحي الصالح ص: 122.

نفسها وتتكون بالتدريج [1].

وفي التاريخ الحديث شاهد على ذلك حيث فشلت أكثر من أربعين محاولة لخلق لغة عالمية موحدة تحل محل لغات العالم أو تكون ثانية لها على الأقل مثل (الأسبرانتو) أي الأمل و (الفولابك)(Volapuk) أي لغة العالم[2]. وغيرها من المحاولات التي لم يكتب لها النجاح، وذلك لأنه ليس من السهل على مجموعة من العلماء أن يَفْرِضُوا بعض الظواهر اللغوية على عامة الناس ويجبروهم على الالتزام بها لأن طرائق النطق وسبل الحديث لا يمكن تغييرها بسهولة ويسر، فالاعتزاز باللغة وظواهرها أمر طَبَعي في النفوس، وحتى في حالات الهجرة أو الغزو لا يتخلى الناس عن ظواهر لغتهم إلا بعد مرحلة من الصراع تختلف قوة وضعفاً باختلاف أطرافها، وهذا إذا كان الأمر يتعلق بلغة قومية فحسب، فكيف بلغة وثيقة الارتباط بالدين كاللغة العربية.

ولو كان الأمر يتعلق بابتكار ظاهرة تؤدي إلى السهولة والتخفيف من القيود لكان من الممكن القول بمَيْل الناس إليها والأخذ بها رغبةً في الراحة واليسر.

ولكن الأمر ينطوي على إلزام الناس بقواعد لغتهم وقيودها وليس ذلك بالأمر الهَيِّن، وإذَنْ فالإعراب ظاهرة أساسية في هذه اللغة والذين يدرسون هذه الظاهرة ويدعون الناس الى الحفاظ عليها إنما يكتسبون قوتهم من أصالتها واعتراف الناس بها.

---

(1) فقه اللغة/وافي/ ص: 207.

(2) أنظر: نحو عربية ميسرة ص: 174 وما بعدها.

(2) وإذا سلمنا جدلاً بإمكان تواطؤ علماء النحو جميعاً على ابتكار الإعراب وخلقه من العدم فإنه ليس من الممكن التسليم بأن علماء عصرهم قد تواطأوا معهم على أن لا يذكرَ واحدٌ منهم شيئاً عن هذا الاختراع العجيب[1]. بل التاريخ يثبت عكس ذلك وهو أن أولئك العلماء كانوا جميعاً من المتَحَمِّسين للمحافظة على العربية كما جاء بها القرآن الكريم وكانوا يحرصون على استنباط قواعدهم واستخراج قوانينهم اللغوية من النصوص والشواهد العربية الموثوق بصحتها، ومن أفواه القبائل المشتهرة بالفصاحة وسلامة السليقة، والبعيدة عن كل تأثير أجنبي. وكان لِقدَم النص أثر في تفضيله على ما سواه، فقد كان متقدمو النحويين يفضّلون الشعر الجاهلي على الشعر الإسلامي المعاصر لهم حتى قال الأصمعي (جلست إلى أبي عمرو بن العلاء عشرَ حِجَجٍ فما سمعته يحتج ببيت إسلامي، وسئل أبو عمرو بن العلاء عن المولدين فقال: ما كان من حسن فقد سُبقوا إليه وما كان من قبيح فهو من عندهم[2].

ثم يقول ابن رشيق: (هذا مذهب أبي عمرو وأصحابه كالأصمعي وابن الأعرابي أعني أن كل واحد منهم يذهب في أهل عصره هذا المذهب ويقدم من قبلهم، وليس ذلك لشيء إلا لحاجتهم في الشعر إلى الشاهد وقلّة ثقتهم بما يأتي به المُوَلَّدون)[2].

ويقول البغدادي: (وقد كان أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن

(1) أنظر: فقه اللغة لوافي ص: 208.

(2) العمدة لابن رشيق جـ 1/91,90 ت: محيي الدين/ ط: الرابعة بيروت 1974 م.

أبي إسحاق والحسن البصري وعبدالله بن شُبْرُمة يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمّة وأضرابَهم، وكانوا يعدونهم من المولدين لأنهم كانوا في عصرهم والمعاصرة حجاب)[1].

وكان أبو عمرو يقول: (لقد أحسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمُرَ صبياننا برواية شعره، يعني بذلك شعر جرير والفرزدق فجعله مولداً بالإضافة إلى شعر الجاهليين والمخضرمين)[1].

أفلا يدل ذلك كلُّه على نزعة علماء اللغة والنحو واتّجاههم في المحافظة على اللغة وظواهرها في المفردات والأساليب على نحو ما كانت عليه إبّان نزول القرآن الكريم وقبله، وأنهم كانوا يعتبرون كل تجديد أو خروج على تلك الأنماط التعبيرية لحناً يجب محاربته والقضاء عليه؟

وإذا كان الأمر كذلك فكيف يفكّر عاقل أو منصف في اتهامهم بابتكار شيء من ظواهر اللغة أو قواعدها؟ لقد كان جهدهم منصباً عى سماع هذه اللغة ومشافهة أهلها ممن بقوا على أصالتهم، ولم يتأثروا بمخالطة الأعاجم أو لين الحضارة، بل لقد كان هؤلاء البدوُ همُ الحَكَم الفصل عند اختلاف العلماء في حكم لغوي كما حدث في المسألة الزنبورية بين سيبويه والكسائي، ومسألة (ليس الطيب إلا المسكُ) بين عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما[2]. فترى أحد الخصمين يخضع ويستكين ويُسَلِّمَ بما

---

(1) خزانة الأدب جـ1/6 ت: محمد عبد السلام هارون.

(2) المغني جـ1/93 و 325 والمزهر جـ2/277.

يقولون، ولو كان أمر النحو اختراعاً أو ابتكاراً لم يكن لهؤلاء البدو ميزان أو اعتبار.

(3) ومما يدل على فساد هذا الرأي أن التصرف الإعرابي قد وجد في العربية البائدة ـ عربية النقوش ـ وفي غيرها من اللغات السامية. فالنقوش العربية المكتشفة مثل نقش النمارة وجد بها بعض العلامات الإعرابية التي رمز إليها في هذه النقوش بحروف ملحقة بأواخر الكلمات، حيث يرى (إنوليتمان) أن الواو في الأعلام إنما يرمز بها للتنوين في حالة الرفع[1].

كذلك يوجد الإعراب كاملاً في بعض اللغات السامية كالأكّادية بفرعَيْها البابلية والأشورية فقانون حمورابي المدون في القرن الثامن عشر ق. م يوجد فيه الإعراب مماثلاً لما في العربية الفصحى من رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه بالحركات وبالحروف كما في العربية[2]. كذلك توجد بعض حالات الإعراب في اللغة الأوجاريتية وهي إحدى اللغات السامية[2].

بل إن اللغة الحبشية تكفي أيضاً للتدليل على أصالة الإعراب في العربية إذ تظهر فيها حالة الفتح التي تطابق من الناحية الإعرابية نظيرتها في فصحانا إلى حد كبير[2].

وفي اللغات السامية الأخرى بقايا حقيقية وأخرى مظنونة من حالات الإعراب في اللغة السامية الأم[3]. مما يبرهن على أن

---

(1) تاريخ اللغات السامية ـ ولفنسون ـ ص: 278.

(2) قضية الإعراب بين أيدي الدارسين) مجلة المجلة ص: 105 -106 د/ رمضان عبد التواب عدد 114 لسنة 1966م.

(3) مجلة المجلة / المقال السابق في الموضع المشار إليه.

الإعراب ظاهرة قديمة في اللغة العربية كما هي في غيرها من اللغات السامية وليس للنحاة من دخل في ذلك سوى الاستقراء والاستنباط والتنظيم.

(4) وإن الدليل القاطع على أصالة الإعراب في العربية هو ورود القرآن الكريم إلينا معرباً بالتواتر، حيث إن المسلمين ـ ممن يُعتد برأيهم ـ مجمعون على أن القرآن الكريم ورد إلينا متواتراً بمادته وصورته بألفاظه وهيئة أدائه، لأنه إذا ثبت تواتر اللفظ ثبت تواتر هيئة أدائه (من حركة ومد وإدغام وتخفيف وتسهيل) بل كان ذلك من باب أولى لأن اللفظ لا يقوم إلاّ به ولا يصح إلاّ بوجوده[1].

ثم إن المصحف العثماني ـ كمخطوط تاريخي متفق على سبقه لنشأة النحو ـ يُفسد على هؤلاء ادّعاءهم حيث إنه مع تجرده من الإعجام والشكل ـ يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف (المؤمنون/ المؤمنين) رفعاً ونصباً وكذلك يرمز إلى إعراب المنصوب المنون (رسولاً/ شهيداً/ بصيراً/ ثواباً/ أملاً/ أفواجاً) وهلم جراً.

وعلى ذلك يبدو متهافتاً ما ذهب إليه (كارل فولرز) من أن علماء النحو هُمُ الذين أعربوا القرآن، لأنه ـ بالإضافة إلى ما تقدم ـ يقوم على افتراضات واهية، فهو يفترض خُلُوَّ لهجة قريش من الإعراب، ولم يقم على ذلك دليل أو شُبْهَةُ من دليل.

(1) النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ 1/30 والاتقان للسيوطي جـ 1/30

وقد أصاب ـ نولدكه ـ عندما قال في رده على تلك المزاعم: (إنه لو كان النبي صلى الله عليه وسلم أو أحد معاصريه من المؤمنين قد نطق بالقرآن دون إعراب لكان من غير الممكن أن تضيع الروايات الخاصة بذلك ولا يبقى لها أثر)[1].

كما أنه يفترض أن النحاة تصرفوا في النص القرآني وصاغوه حسب قواعدهم مع أن الإجماع قد انعقد على أن القرآن هو أوثق النصوص التي يُحتج بها على صحة قواعد الإعراب، أَفَيُعْرِبُهُ النحاةُ بحسب قواعدهم الموضوعة ثم يَعُودون لِيَحتجُّوا به على صحة تلك القواعد[2]؟!

(5) وكذلك فإن الشعر العربي بأوزانه وقوافيه وبأعاريضه وأضربه، وتفعيلاته ومقاطعه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإعراب كما وصفه النحاة ويدل على أصالته لأن تحريك حرفٍ مّا مِنْه أو تسكينَه على نحو يخالف صياغته الأصلية المبنيَّةَ على الإعراب ـ يفسد الوزن ويربك الموسيقى الشعرية في كثير من الأحيان.

وقد استنبط الخليل بن أحمد موازين هذا الشعر وقوانين صياغته من أشعار العرب السابقة عليه في وقت كانت فيه العناية بالشعر وجمعه على أَشُدِّها، والنهضةُ العلمية في ذروتها، ولم يتهم أحد من العلماء الخليل بأنه أتى بما يخالف المألوف أو ابتكر ما لم تعرف العرب مع شدّة الحرص على سلامة العربية والتنافس في صيانتها من الانحراف. وقد أدرك هذه العلاقة بين ظاهرة الإعراب وأوزان الشعر المستشرق

---

(1) مجلة المجلة / المقال السابق في الموضع المشار إليه.
(2) أنظر: نحو وعي لغوي/ مازن المبارك ص: 103.

الألماني (نولدكه) عندما قال (إن الصداقة المطلقة لبحور الشعر وقوافيه تضمن لنا صلاحية القوانين اللّغوية في مجموعها لهـذه الأشعار. وإن لهجة شـديدة الانحـراف عن عربيـة النحاة لا يناسبها مطلقاً بحور الشعر المعروفة[1].

وإذا كانت قواعد الإعراب قد استخلصت من الشعر العربي وكان هذا الشعر مصدراً من أهم مصادرها فإن الإعراب قديم «قدَمَ نصوصها لأننا لم نعرف هذه اللغة إلا مُعربة، ولم يصل إلينا من نصوصها إلا ما كان معرباً، فإن كانت هناك مرحلة سابقة لم يكن فيها الكلام معرباً ثم أعرب فيما بعد فذلك احتمال عقلي لم يرد في التاريخ ما يؤَيّده[2].

* * * *

أما ما قيل عن صعوبة القواعد الإعرابية وعسر تطبيقها في لغة التخاطب فينبغي ألّا نقيس الأمر بمقياسنا نحن وتجربتنا في تعلم العربية، فأصحاب هذا الرأي من المستشرقين قد تعلموا العربية وهي غريبة عنهم في أصواتها وقواعدها، ونحن ـ أبناءَ العرب ـ نتعلمها ونحن غرباء عنها من حيث القواعد والاستعمال، وإذن فلا غرابة في استصعابها، ولكن لو قسنا إتقان العرب الأولين للغتهم بإتقاننا للهجاتنا العامية لاتضح السبب وبطل العجب، لأن للبيئة أثراً لا ينكر في طبع الإنسان بما يدور فيها من أنماط السلوك وفي مقدمتها أنماط التعبير وطرق الحديث، وقد كانت البيئة العربية

---

(1) اللغات السامية/نولدكة/ ص: 75 ترجمة رمضان عبد التواب/ القاهرة 1963م.

(2) انظر: فقه اللغة لوافي ص: 209 والإيضاح في علل النحو للزجاجي ص: 67-68.

خاليةً من كل ما يُضعف السليقة أو ينقص الفصاحة لخُلُوِّها من أكدار اللحن وشوائب العجمة.

وإذا توفرت تلك الشروط الموضوعية لإتقان اللغة فلن تكون هناك صعوبة في التحدث بلغة معربة سواء أعند العرب أم غيرهم «فهذه اللغة اللاتينية في العصور القديمة والألمانية في العصر الحاضر يشتمل كل منهما على إعراب وقواعد معقدة، ومع ذلك لا تزال الألمانية لغة تخاطب بين الألمان، وظلت اللاتينية مدة طويلة لغة تخاطب في الدولة الرومانية»[1]..

وفي اللغة التشيكية تبلغ حالات الاسم - في بعض الأحيان - ثلاثين حالة، ومع ذلك لم يشعر الناس هناك بشيء من الصعوبة في التحدث بلغتهم على ما تقتضيه قواعدها[2].

وإذن فليس من الصحيح أن يقيس هؤلاء المستشرقون أنفسهم في صعوبة الإعراب عليهم - حين تتعثر ألسنتهم بالعربية وتتلجلج - إلى العرب الذين كانوا يتنافسون في حسن البيان وجودة النطق وقوة العارضة وجمال الأسلوب حتى وصلوا في ذلك إلى حدّ البراعة والإتقان، وكان الخطيب البارع منهم هو الذي يخطب ارتجالاً فلا يتوقف ولا يلتفت، ولا يتنحنح، ولا يكرر، ولا يستعين بحركات يديه على إيضاح معانيه.

ولا عجب بعد ذلك أن تكون المعجزة التي تحداهم الله بها ليَهديَهم إلى الإيمان هي معجزة بلاغية من جنس ما برعوا فيه واشتهروا به.

---

(1) فقه اللغة - وافي - ص: 207.

(2) الوجيز في فقه اللغة لمحمد الأنطاكي ص: 326 ط: ثانية دار الشرق.

ثانياً: دعوى دلالة خلوّ اللهجات العامية من الإعراب على عدم وجوده في العربية الأولى:

يستدل المنكرون لأصالة الإعراب وأهميته في العربية بخلو اللهجات العربية الحديثة منه ويتخذون ذلك ذريعة لإنكار هذه الأصالة وتلك الأهمية، (إذ كيف تكون العربية معربة ثم لا يتسرب شيء من ذلك الإعراب إلى اللهجات المتفرعة عنها ولو أن أمراً نزل من السماء وتضمن نهي الناس عن الإعراب لما نفذوه بهذه الدقة والصرامة)[1].

ويخلصون من ذلك إلى القول بأنه (لو كان للإعراب أهمية لما استغنت عنه تلك اللهجات كما استغنى عنه كثير من اللغات الأجنبية)[2].

وكل ذلك غير صحيح ولا يمكن التسليم به:

فخلوُّ اللهجات العامية الحديثة من الإعراب واتفاقُها جميعاً في ذلك لا ينهض دليلاً على أنه لم يكن موجوداً في اللغة الفصحى حيث انتاب أصواتَ اللغة وقواعدَها في هذه اللهجات كثير من صنوف التغيّر والانحراف، وخضعت لقوانين التطور في مفرداتها وأوزانها ودلالاتها، تلك القوانين التي تنص على أن أصوات أواخر الكلمات تكون عرضة للتطور والانحراف سواء

---

(1) من أسرار اللغة ص: 203.

(2) أبحاث في اللغة العربية/ داوود عبده ص: 121.

أكانت أصوات لين أم أصواتاً ساكنة، وذلك إما بسبب الأخطاء السمعية أو بسبب تضاؤُل الصوت وعدم وضوحه لوقوعه في آخر الكلمة. وكلا السببين يمكن أن يكون وراء اختفاء حركات أواخر الكلمات في جميع اللهجات العربية سواء أكانت إعرابية أم بنائية فيقال: (سافرْ محمدْ للحجْ يومْ أمس) بالتسكين بدلاً من (سافرَ محمدٌ إلى الحجِّ يومَ أمس).

ولهذا السبب حذف التنوين أيضاً من الأسماء ونونُ الرفع من الأفعال الخمسة فيقال في كثير من اللهجات العربية الحديثة: (طلابْ يذاكْرُوا في الفصل) بدلاً من (طلابٌ يذاكرونَ في الفصل).

وما حدث في العربية بهذا الصدد حدث مثله في كثير من اللغات السامية وغيرها وما كان يمكن أن تفلت منه لهجة من اللهجات العربية[1].

وأيضاً لو نظرنا إلى تاريخ الإعراب في العربية وكيف كان سائداً في فترات طويلة عندما توفرت أسباب صيانته، ثم كيف حدث اللحن عندما زالت تلك الأسباب لأدركنا أنه عادة لغوية يخضع فيها الإنسان لبيئته فيمكن أن ينشأ عليها الإنسان أو على عدمها حسبما يسود في تلك البيئة.

ولذلك بقيت ظاهرة التصرف الإعرابي سائدة على الألسن فترات طويلة في المناطق المنعزلة حيث تساعد البيئة والظروف الموضوعية على بقائها كما يفهم من مناقشات ابن جني لبعض الأعراب في القرن الرابع الهجري[2].

---

(1) علم اللغة ـ وافي ـ ص: 270 -277 ط خامسة القاهرة 1962 م.

(2) الخصائص لابن جني جـ1/76 و250

وكما ذكر الفيروزبادي في القاموس في مادة عَكَاد ـ كسَحَاب جبل باليمن قرب ـ زَبيد ـ وأن سكانه باقون على الفصحى إلى عصره في أوائل القرن التاسع الهجري، وهو ما ذكره ياقوت الحموي قبل ذلك في معجم البلدان[1].

وأيَّد ذلك صاحب تاج العروس[2] (مُرتضَى الزَّبيدي، وأضاف بأنهم ما زالوا كذلك إلى عصره في أوائل القرن الثالث عشر للهجرة، وهو منسوب إلى تلك المنطقة مما يزيد في قيمة شهادته حول هذا الموضوع.

---

(1) معجم البلدان جـ4/143 ط: بيروت 1979م.

(2) التاج جـ2/ 439 ط: بيروت 281-282

ثالثاً: دعوى اقتباس الإعراب وأحكامه من اللغات الأخرى:

يحلُو لبعض المستشرقين ومَن يسيرون في فلكهم أن ينسبوا كل مَيزة أو ظاهرة محكمة في العربية إلى تأثُّرها بمؤثرات أجنبية مستكثرين على العربية وأبنائها أن يكون لديهم شيء من حسن التنظيم أو دقّة التفكير أو استقلالية البحث.

(1) فيذهب بعض المستشرقين إلى أن ظاهرة الإعراب إنما خلَقها النحاة خَلْقا قاصدين بذلك تزويد اللغة العربية بنظم شبيهة بالإغريقية[1].

(2) وإبراهيم أنيس يقول: (ولعل النحاة تأثروا في نهجهم هذا بما رأوه حولهم من لغات أخرى كاليونانية مثلاً ففيها يفرق بين حالات الأسماء التي تسمى: Cases ويرمز لها في نهاية الأسماء برموز معينة، وكأنما عز على النحاة ألا يكون في العربية مثل هذه الـ (Cases)[2].

(3) وإبراهيم بيومي مذكور يذهب إلى أن هناك صلة قوية بين منطق أرسطو والنحو العربي، وأن هذه الصلة تبدو في المصطلحات كتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وفي

---

(1) فقه اللغة ـ وافي ـ ص: 205.

(2) من أسرار اللغة ص: 239.

المنهج بالاعتماد على القياس والتعليل[1]. وهكذا فهناك فريق من الباحثين يعترفون بوجود الإعراب في العربية ولكنهم يستبعدون تَوصُّلَ أبي الأسود الدؤلي إلى وضع نقط الإعراب أو قواعد النحو دون الاستعانة بثقافة أجنبية، ويرون بناء على ذلك ـ أنه استعان بعلماء السريان، وأنه نسج على منوالهم في وضع نقط الشكل أو قواعد النحو أو فيهما معاً ومن هؤلاء:

(1) أحمد أمين الذي يقول: (ولأن الآداب السريانية كانت في العراق قبل الإسلام، وكان لها قواعد نحوية فكان من السهل أن توضع قواعد عربية على نمط القواعد السريانية خصوصاً وأن اللغتين من أصل سامي واحد[2].

(2) وأحمد حسن الزيات وهو أشد صراحة في هذا المجال حيث يقول: (والغالب في ظننا أن أبا الأسود الدؤلي لم يضع النحو من ذات نفسه وإنشائه وإنما يُرجَّح أنه أَلَمّ بالسريانية أو اتصل بقساوستها وأحبارها فساعده ذلك على وضع ما وضع)[3].

فهو هنا يرى أن النحو والنقط كليهما مقتبسان من السريانية وقواعدها بينما يرى أحمد أمين أنَّ الاقتباس وقع في قواعد النحو ويعترف بابتكار أبي الأسود الدؤلي لنقط الإعراب[4].

---

(1) (منطق أرسطو والنحو العربي) مقال بمجلة مجمع اللغة العربية جـ 7/338 وما بعدها.

(2) فجر الإسلام ص: 183 ط: 11

(3) تاريخ الأدب العربي ص: 206 ط: 26.

(4) ضحى الإسلام جـ 2/2821 - 282.

(3) ومن هؤلاء أيضاً: محمد عطية الأبراشي حيث يقول: عند حديثه عن نشأة النحو ودور أبي الأسود في تلك النشأة: (والأرجح أنه اقتبس ذلك من الكلدانِ أو السريان جيرانه في العراق إذ كان عندهم نقط توضع فوق الحروف أو تحتها لتبيين نطق الكلمة أو نوعها)[1].

(4) وقد تحمس لهذه الفكرة حسن عون مؤكداً أن أبا الأسود قد استمد طريقة الشكل من السريانية بحكم إقامته في العراق مدة طويلة وبحكم علمه ووظيفته الإدارية وبحكم تشابه الظروف التي أدت إلى نشأة النحو في اللغتين والطرق التي اتبعت لعلاج مشكلة اللحن عند الطرفين[2].

(5) وأَيَّده في ذلك فتحي الدجني قائلاً بأنه لو ابتكر أبو الأسود النقط لابتكرها عربية أو تشير إلى أصلها العربي كما فعل الخليل في اختيار أشكال الحركات ولكنه جعلها دوائر مثل رقم (0) [3].

(6) وزاكية رشدي تؤيد استنباط نقط الإعراب من السريانية وترى أن أبا الأسود أخذه عن السريان ثم أخذه اليهود عن العرب وانتشر بينهم بعد ذلك[4].

(7) وإلى هذا الرأي ذهب أيضاً أحمد مختار عمر حيث يقول: إن

---

(1) الآداب السامية ص: 199 ط: الأولى القاهرة 1946م.

(2) اللغة والنحو ص: 248 -252 ط: الأولى الإسكندرية 1951م.

(3) أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو ص: 74 -75.

(4) مجلة كلية الآداب/ جامعة القاهرة مجلد 23 جـ 2/268 مقال بعنوان (تاريخ اللغة السريانية).

العلامات الإعرابية التي ينسب وضعُها إلى أبي الأسود الدؤلي هي في الحقيقة مأخوذة من السريان فقد استخدم أبو الأسود طريقة الشكل بالنقط وكانت إحدى طرق الشكل عند السريان وهي الطريقة التي اتبعها النساطرة[1].

كما تبَنَّى هذا الرأي كثير من المسيحيين الشرقيين من أمثال:

(8) جرجي زيدان الذي يقول: يغلب على ظننا أن العرب نسجوا في تبويب النحو على منوال السريان.. ويؤيد ذلك أن العرب بدأوا في وضع النحو وهم بالعراق بين السريان والكلدان، وأقسام الكلام في العربية هي نفس أقسامه في السريانية[2].

(9) والأب مارْ أغناطيوس يعقوب الثالث الذي كتب مقالاً بعنوان (العربية وشقيقتها السريانية الوفية) تحدث فيه عن التأثير المتبادل بين اللغتين حيث يقول: إن أبا الأسود قد استعان في وضع نحوه ببعض علماء اللغة السريانية في الكوفة ثم اقتبس النقاط السريانية التي تتميز بها الكلمات[3].

(10) وكذلك الأب إسحاق ساكا يرى أن النحو العربي متأثر بالنحو السرياني في التقسيم الثلاثي للكلمة واستخدام النقط لضبط الكلام، وتشابه نظام الفعل بين اللغتين كالتعبير عن الحاضر بلفظ الماضي[4].

---

(1) البحث اللغوي عند العرب ص: 248 القاهرة 1971 م.

(2) تاريخ آداب اللغة العربية جـ 251/1.

(3) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد 40 جـ 257/1.

(4) مجلة العربي الكويتية عدد 106 سبتمبر 1967 م. ص: 50 -55.

مناقشة هذه الادّعاءات

تتلخص هذه الاداعاءات في موقفين: الموقف الأول يزعم أصحابه أن النحاة العرب ابتكروا علامات الإعراب تقليداً لليونانية.

وهذا الزعم قد إتضح لنا بطلانه فيما سبق من قدَم الإعراب في العربية وغيرها من اللغات السامية، ومن وجوده متواتراً في القرآن الكريم، وممَّا يشير إليه من رموزٍ في رسم المصحف العثماني، ومن ارتباطه بقواعد الشعر العربي، مما يُفَنِّد هذه الادعاءات ويجعل دور النحاة مقصوراً على الملاحظة والاستنباط.

ومما يبطل هذا الزعم أيضاً أن العربية والإغريقية من فصيلتين مختلفتين في أصواتهما وقواعدهما.. ولو كانت القواعد العربية قد إخترعت على غرار القواعد الإغريقية - كما يزعمون - لجاءت متفقة معها أو على الأقل مشبهة لها في أصولها ومناهجها[1]. وهو ما لا دليل عليه.

وإبراهيم أنيس أحد أصحاب هذه المزاعم يقول في أحد كتبه المتأخرة عند حديثه عن الصراع بين العربية وغيرها في منطقة الشام يقول: (تقهقرت إذَن الإغريقية أمام العربية دون أن تُخَلِّف أثراً صوتياً في نطق الناس ودون أن تترك شوائب في صيغ العربية أو تراكيبها على ألسنة المتكلمين. ولا غرو فالإغريقية تنتمي إلى فصيلة أخرى ولا تكاد تتفق مع العربية في ظواهر لغوية معروفة[2].

---

(1) فقه اللغة - وافي - ص: 207.

(2) اللغة بين القومية والعالمية ص: 277 ط الأولى القاهرة 1970م.

وأيضاً فإن النحو العربي إنما أنشيء للمحافظة على ظاهرة تخص العربية إلى حد كبير ولا توجد في غيرها على هذا النحو من الدقة والشمول والاطراد.

وفي قيام النحو العربي على (نظرية العامل) التي لا توجد في أي نحو آخر دليل[1] على استقلاليته وارتباطه بالعربية وصدوره عنها دون غيرها.

والموقف الثاني: يعترف بوجود الإعراب في العربية ولكنه يستكثر على أبي الأسود وتلاميذه أن يبتكروا عِلماً أو يتوصلوا إلى قانون دون الاستعانة بغيرهم من السريان أو اليونان. والحقيقة أن هذه الاستعانة أو هذا الاقتباس سواء في القواعد أم في طريقة الشكل إنما يقوم على الظن والتخمين بل على التوهم والادعاء وليس له سند تاريخي من كتب العرب أو من غيرهم، لأن جميع الروايات العربية المتعلقة بنشأة النحو في كتب التراجم والطبقات وكتب تاريخ الأدب وعلوم القرآن أجمعت على أن أبا الأسود الدؤلي هو الذي وضع نقط الإعراب كما أنها تكاد تجمع على أنه أول من وضع العربية أو النحو، ولم تذكر اقتباسه لشيء من ذلك من لغة أجنبية مع اهتمامها بكل ما يتعلق بحياة أبي الأسود من أمور عامة كالمناصب الإدارية التي تولاها ومشاركته في الصراعات السياسية والعسكرية التي عاصرها، وعلاقته بالولاة والحكام أو أمور خاصة به كالبخل والضَّلَع والفروسية وحضور الجواب والزواج والطلاق ومضايقة جيرانه له لمخالفته لهم في الاتجاه

---

(1) المدارس النحوية شوقي ضيف/ ص: 20.

السياسي[1].

ولو كان يَعرِف لغة أجنبية لذُكر ذلك من جملة مزاياه ومواهبه. وإذَنْ فليس الأمر إلا مجرد فرض وتخمين وترجيح، وإذا كان كذلك فيمكنَ أن نفترض في المقابل فرضاً أقرب - فيما أعتقد - إلى العقل والواقع وهو أن العرب كانوا في موقف قوة من الناحية الدينية والسياسية ويعتقدون - بحق - أن الإسلام هو الدين الصحيح، وأن لغته العربية هي أفضل اللغات، وأن في صيانة هذه اللغة صيانة للدين، ومن ثمّ فمن المستبعد أن يستعينوا في شيء من أمور دينهم ولغتهم بتقاليد لغة أجنبية وثنية أخذت في التقهقر والاندثار أمام الزحف القوي للغة القرآن.

وأما ما ذهبوا إليه من تأثُّر النحو العربي وقت نشأته بالمنطق الأرسطي وأن ذلك يبدو في منهجه من حيث الاعتماد على القياس والتعليل، فذلك غير صحيح لأن القياس بمعناه القريب المتمثل في ربط الأشياء المتشابهة بعضها ببعض واستنباط الأحكام الأولية منها أمرٌ تتفق فيه العقول السليمة، ويمكن أن تتوصل إليه دون تقليد، وقد ذكرت كتب التراجم أن عبدالله بنَ أبي إسحاق كان (أولَ من بعج النحو ومدَّ القياس وشرح العِلَل)[2] كما وصف بأنه (كان شديدَ التجريد للقياس، وأنه كان أشدَّ تجريداً للقياس من أبي عمرو بن العلاء).[2]

---

(1) أنظر: نزهة الألباء ص: 6-11 وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ص: 13-20 وأبو الأسود الدولي ونشأة النحو/ فتحي الدجني/ ص: 73.

(2) طبقات فحول الشعراء لابن سلام ص: 30 نشر جوزيف هل/ بيروت 1982 ونزهة الألباء ص: 8.

ومن المعلوم أن ابن أبي إسحاق توفي سنة: 117هـ أي في عصر الدولة الأموية وقبل أن يترجم شيء من كتب الفلسفة أو المنطق، لأن الترجمة كانت في العهد الأموي مقصورة على العلوم العلمية كالصنعة والطب والنجوم، ولم يتعد ذلك الى العلوم العقلية كالمنطق والفلسفة وما إلى ذلك فهذه لم تكن إلا في الدولة العباسية[1].

وكذلك فإن التعليل في النحو قديم، وقد وصف أوائلُ النحاة بأنهم مُعَللون كما رأينا في وصف ابن أبي إسحاق، كما هو معروف عند الخليل وسيبويه مما تضمنه الكتاب من تعليلات توضحُ الأحكام وتقربها إلى الأذهان. والْتِماسُ العلل والبحثُ عن الأسباب أمرٌ تتلهف إليه النفوس المتفَتّحة والعقولُ النيِّرة.

ومما يدل على بُعْد العلل النحوية عن المنطق ـ عند نشأتها ـ أنها عللٌ طبيعية حسّية أي تقوم على فهم الأسباب المادية في اللغة. يقول ابن جني: (فالنحويون إنما يحيلون على الحس، ويحتجون بثقل الحال وخفّتها على النفس)[2].

فهي علل وصفية تقوم على دراسة اللغة وظواهرها، وتوضح أثرها في النفوس، وتعلل لها من خلال ذلك الشعور، وقد عبّر الخليل بن أحمد عن ذلك عندما شَبَّهَ نفسه في تعليله لظواهر اللغة بحكيم دخل داراً محكمة البناء فأخذ يوضح مظاهر الإتقان ويستنبط لها الأغراض[3].

---

(1) ضحى الإسلام جـ 1/271 ط/ الثامنة وتاريخ التمدن الإسلامي/ جرجي زيدان جـ 3/58.

(2) الخصائص جـ 1/48.

(3) الإيضاح للزجاجي ص: 66.

وهكذا فإن العلل التي احتواها كتاب سيبويه هي علل تعليمية في معظمها لا تذهب بعيداً وراء التعليل المباشر، فهو يعلل الأحكام ويحلل التراكيب بالرجوع إلى المعنى أو بتفسير الشكل التركيبي، أو بكثرة الاستعمال.

فقد مرّ بنا أنه وجّه قراءة الرفع في قوله تعالى ﴿لنبينَ لكم **ونقرُ في الأرحام ما نشاء**﴾ على إرادة الاستئناف بمراعاة المعنى حسب فهمه[1]. كما منع النصب في قول امرىء القيس (كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال)[2] وبذلك يُعلّلُ لنصب الاسم على معنى المدح والذم وعدم رفعه على معنى الخبر[3]. ويعلل بالتخفيف لكثرة الاستعمال في حذف التنوين من كلمة (ابن) الواقعة بين علمين[4]. ولحذف الخبر بعد ـ لولا[5] ـ. وفي (لن) زعم الخليل أن أصلها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: ويْلّمه يريدون (وي لأمه)، وكما قالوا (يومئذ) وجعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا (هلاّ) بمنزلة حرف واحد وإنما هي: هلْ ولا[6]. ويستخدم سيبويه التعليل بكثرة الاستعمال لكثير من ظواهر التخفيف والحذف والترخيم والاستغناء. ويحتكم الى قوانين التركيب السائدة في الأعم الأغلب من كلام العرب فيحكم بالضعف على الرفع في بعض النصوص الشعرية والنثرية في نحو

---

(1) الكتاب جـ 3/53.
(2) الكتاب جـ 1/79.
(3) نفسه جـ 2/65.
(4) نفسه: جـ 3/504.
(5) نفسه جـ 2/129.
(6) نفسه جـ 3/5.

(شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى) لما يترتب عليه من حذف الرابط وتهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك في جملة (شهر ترى) من هذا النص. والتقدير: شهر ترى فيه حيث حذف رابط الجملة الموصوف بها وهي (ترى) ولم يعمل (ترى) من (شهر)، ويفضل في تلك الأساليب النصب حتى لا يقطع العامل عن العمل بعدم شغله بضمير الموصوف أو المبتدأ وحتى ترجع إلى الكثير الغالب من الأساليب العربية لأن حذف رابط الصفة أمثل من حذف رابط الخبر(1).

وكل ذلك يشير الى أن التعليل عند الخليل وسيبويه ومن سبقهما هو تعليل أقرب إلى الواقع وإلى طبيعة اللغة وما تتميز به من ظواهر وطرق في التعبير والدلالة والاستخدام، وانه بعيد عن التعليلات المنطقية التي تسربت الى النحو منذ القرن الرابع الهجري كما نراه عند الزجاجي في الإيضاح وفي كتب مسائل الخلاف وغيرها.

ومما يدل على عدم تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي في فترة النشأة هو عدم اهتمامه بالتعريفات (فكتاب سيبويه يكاد يخلو من التعريف على وجه العموم فهو ـ مثلاً ـ لم يعرف الفاعل ولا الحال ولا البدل ولا غير ذلك من أبواب النحو، وهو يكتفي في الأعم الأغلب بذكر اسم الباب ثم يبدأ في عرض الأمثلة والقواعد المستخلصة من الاستعمال ومن النادر أن نجد له تعريفاً كالتعريف الذي قدمه عن الفعل بأنه: (أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء

---

(1) أي شهر ذو ثرى وشهر ترى فيه أطراف النبات وشهر ذو مرعي.

وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع)[1]. وذلك كله قد يكون دليلاً على أنه لم يعرف هذا الأصل في المنطق الأرسطي معرفة كان من الجائز أن يبدو لها أثر في الكتاب قبولاً أو رفضاً[2].

* * *

وأما الاستدلال على التأثر الأجنبي بتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف فغير مسلم: لأن هذه الجزئيات موجودة في لغات كثيرة، وبعضها تفرضه طبيعة اللغة موضوع الدراسة فتلك التقسيمات موجودة بعينها في اللغة الهندية[3]، وفي اللغة السريانية.

(وليس صحيحاً ما اشتهر عن أرسطو من أنه قسّم الكلام إلى اسم وفعل ورابطة حيث إنه لم يعرض لهذا الموضوع في باب واحد ولكن في أبواب متعددة في البلاغة والشعر)[4].

ومما ورد في كتاب الشعر أن المقولة الشعرية تنقسم إلى: (الحرف الهجائي والمقطع والرباط والأداة والاسم والفعل والتصريف والقول)[5].

(وكان أفلاطون قد فرق بين الاسم والفعل فحسب، ولم

---

(1) الكتاب جـ 12/1.

(2) النحو العربي والدرس الحديث ص: 72-73 عبده الراجحي/ بيروت 1979م.

(3) البحث اللغوي عند العرب/ أحمد مختار عمر ص: 240 دار المعارف بمصر 1971م.

(4) النحو العربي والدرس الحديث ص: 89.

(5) فن الشعر/ أرسطو/ ترجمة: عبد الرحمن بدوي ص55 ط/ ثانية بيروت 1973م.

يستمر هذا التقسيم عند اليونان فقد قسم ـ ثراكس ـ الكلام ثمانية أقسام: الاسم والفعل والتصريف والأداة والضمير والحرف والظرف والرباط[1].

ويفهم من كلام المبرد أن تقسيم الكلام الى اسم وفعل وحرف هو تقسيم عقلي حيث قال: (لا يخلو الكلام عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة)[2].

وقد دعم الزجاجي هذا التقسيم بشيء من الاستقراء فقال: (وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك لا ينفك كلامهم من اسم وفعل وحرف ولا يكاد يوجد معنى رابع ولا أكثر منه وإن كان ليس له ترتيب العربي ونظمه وحسن تأليفه)[3].

* * *

والقول بتأثُر النحو العربي بمؤثرات أجنبية مبنيٌّ ـ في كثير من الأحيان ـ على معطيات غير صحيحة أو غير موثوق بها كعلاقة الخليل بن أحمد بابن المقفع أو بحنين بن إسحاق (فصداقة الخليل لابن المقفع غير ثابتة إذ تورد المصادر رغبة كل منهما في لقاء الآخر وحدوث هذا اللقاء مرة واحدة) فيما يبدو مما جعل ذلك الاجتماع مثار اهتمام طلاب العلم والمعرفة فجاءوا يسألون كل واحد منهما حول انطباعه عن صاحبه، (ويظهر أن ذلك الاجتماع لم يتكرر)[4].

---

(1) النحو العربي والدرس الحديث ص 89.
(2) المقتضب جـ 3/1.
(3) الإيضاح ص: 45.
(4) انظر: أمالي المرتضى جـ 136/1، وإنباه الرواة جـ 345/1. ووفيات الأعيان =

وترجمة ابن المقفع لمنطق أرسطو لم تثبت أيضاً بل المرجح أن الذي ترجم منطق أرسطو هو محمد بن عبدالله بن المقفع لا ابن المقفع نفسه[1].

وأبعد من ذلك أن يقال بوجود علاقة بين الخليل وحنين بن إسحاق حيث ثبت أن حنيناً ولد سنة 194هـ في حين توفي الخليل سنة 175 هـ وقد وقع أحمد أمين في هذا السهو عندما ذكر في ترجمة حنين أنه لازم الخليل وأخذ عنه العربية مع توضيحه لتاريخ مولد الرجلين ووفاتهما[2].

وإن تعجب فعجب ما نقله الأب إسحاق ساكا من أن أبا الأسود الدؤلي ذهب إلى البصرة وتعلم فيها اللغة السريانية الفصحى ثم عاد إلى بغداد ووضع النحو[3]. مع أن بغداد لم تصبح مدينة معروفة إلا بعد وفاة أبي الأسود بأكثر من سبعين عاماً أي عند إنشائها في خلافة أبي جعفر المنصور سنة 145هـ.

ومن المعلوم أن البصرة بناها العرب المسلمون، ولم تكن مقراً للسريان، ولم تكن لهم بها مدارس للتعليم، ولم يذكر في تاريخها أنه كان بها لغة سريانية فصحى أو عامية[4].

* * *

جـ 2/246 ت: إحسان عباس ط الأولى بيروت 1069م ثم انظر: الدراسات اللغوية عند العرب/ لمحمد حسين آل ياسين ص: 93 ط الأولى/ بيروت.

(1) المصدر نفسه.

(2) ضحى الإسلام جـ 1/245 وجـ 2/270 و 284.

(3) مجلة العربي ص: 50 -55 عدد 106 سبتمبر 1967م.

(4) محاضرات الدكتور إبراهيم رفيدة لطلبة الدراسات العليا ص: 94 -95 على الآلة الكاتبة.

وأما اتفاق بعض الأنظمة الفعلية بين اللغتين مثل: بعتك الدار (فلم تقتلون أنبياء الله)[1] من التعبير عن الماضي بالحاضر أو التعبير عن المستقبل والحاضر بالماضي نحو: (أتى أمر الله فلا تستعجلوه)[2].

فيكفي ورود أمثلة في القرآن الكريم لهذه الظاهرة لإثبات أن النحاة لم يخلقوا هذه الظاهرة تقليداً لغيرهم وإنما وصفوا ما احتواه تراثهم اللغوي.

(وهكذا فلا ينبغي أن يتخذ مجرد السبق الزمني أو التجاور المكاني أو التشابه الجزئي دليلاً على حدوث التأثير لأن العقل البشري هو هو وربما يهتدي هنا إلى ما اهتدى إليه هناك، ويبدو أن بعض الباحثين قد ظنوا أن النحو العربي ولد ناضجاً لأنه وصل إلينا ناضجاً فاتخذوا من ذلك دليلاً على نقله من لغة أخرى.

والحقيقة أن النحو العربي قد مر بعدة مراحل قبل أن يصل إلى مرحلة النضج وأن الفترة الزمنية بين نشأة النحو وكتاب سيبويه تزيد على مائة عام، وهي كافية لخلق نحو عربي متطور دون حاجة إلى الاعتماد على نحو لغة أخرى)[3].

وقد انتهى بروكلمان ـ بعد محاولاته للتشكيك في أصالة النحو العربي ـ إلى القول بأنه (فيما عدا الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو لا يمكن إثبات وجوه أخرى من التأثير

---

(1) البقرة: 91.

(2) الآية الأولى من سورة النحل.

(3) البحث اللغوي عند العرب ص: 248 أحمد مختار عمر.

الأجنبي لا من القواعد اللاتينية ولا من الهندية)[1].

كما انتهى المستشرق (ليتمان) إلى القول: بأن العرب أبدعوا علم النحو في الابتداء، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما ابتدعه هو والذين تقدموه، وأن تقسيم سيبويه الكلام إلى اسم وفعل وحرف يختلف عن تقسيم الفلسفة اليونانية الكلمة إلى اسم وفعل ورباط، وعلى ذلك فإن مصطلحات اسم وفعل وحرف هي اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت[2].

وهذا ما ينبغي أن ينتهي إليه كل باحث منصف انسجاماً مع حقائق التاريخ، واحتراماً لإجماع الروايات، وتمشياً مع مقتضيات العقل وشواهد الواقع، فالنحو العربي أنشىء للحفاظ على ظاهرة تخص العربية وهي الإعراب، وأقيم هيكله على (نظرية العامل) وهي من خصائص النحو العربي كما تقدم، وكل رأي يخالف ذلك لا يتجاوز حدود الفرض والتخمين، ويصطدم بحقائق العقل ووقائع التاريخ.

* * *

---

(1) تاريخ الأدب العربي جـ124/2.

(2) ضحى الإسلام ـ أحمد أمين ـ جـ292/2.

رابعاً: فهم الكلام غير المعرب ودلالته على إبطال مدلول علامات الإعراب

حاول المنكرون لأهمية الإعراب الاستفادة من هذه الشبهة في دعم رأيهم القائل بعدم دلالة العلامات الإعرابية على معنى مثل: إبراهيم أنيس وفؤاد طرزي وداود عبده والجنيدي خليفة كما تقدم.

ويبدو أن القول بهذه الشبهة قديم فقد أشار إليها الزجاجي في الإيضاح بقوله: (فأما من تكلم من العامة بالعربية بغير إعراب فيفهم عنه فإنما ذلك في المتعارف المشهور والمستعمل المألوف بالدراية، ولو التجأ أحدهم إلى التعبير عن معنى ملتبس بغيره من غير فهمه بالإعراب لم يمكنه ذلك، وهذا أوضح من أن يحتاج إلى الإطالة فيه)[1].

ولا غرو: (فلهجات الحديث في جميع الأمم تقتصر في العادة على الضروري وتنفر من الكمالي، ولذلك فإن طائفة كبيرة من قواعد اللغة لا تظهر وظائفها وتمس الحاجة إليها إلا في مسائل التفكير المنظم المسلسل والمعاني المرتَّبة الدقيقة التي يندر أن تعالج في لغة التخاطب العادي، وهكذا الشأن في جميع لغات العالم)[2]. وأيضاً فإن الجمل والعبارات في اللهجات العامية

---

(1) الإيضاح ص: 96.

(2) فقه اللغة ـ وافي ـ ص: 210.

تنطلق من ألسنة أصحابها بصورة عفوية مفاجئة تستجيب لظروف الحياة وما يستجد فيها من تطورات، وذلك يستلزم قصرها ووضوحها، فيغلب أن تكون في صورة جمل قصيرة مكونة من فعل لازم وفاعله أو من اسمين، فإذا كان الفعل متعدياً تحولت الجملة الفعلية إلى جملة اسمية يسند فيها الفعل إلى الاسم المتقدم، يقول العقاد:

(ويحدث دائماً عند إهمال الإعراب أن يتغير بناء الجملة من فعلية إلى اسمية، فاللغات الأوروبية لا تعرف الإعراب ولا تعرف الجملة الفعلية كذلك إلا نادراً، وهذه الجملة الاسمية تظهر في العربية على ألسنة العامة الذين يهملون الإعراب فهم يقولون: (محمدْ سبقْ زيدْ) لأنهم لا يقولون مع العربي الفصيح (سبق محمدٌ زيداً) أو (سبق زيداً محمدٌ) ومن هذا المثال وغيره يتضح لنا أن الإعراب له دلالة مرتبطة بتركيب الجملة في اللغة بحيث نحتاج إلى تركيب ينوب عنه كلما أهملناه، ونتحول من نظام حر إلى نظام مطرد في جميع التراكيب)[1].

وهكذا يتضح لنا أن فهم الكلام غير المعرب إنما هو بسبب معانيه المتداولة وموضوعاته المتعارفة، وبسبب قِصَر جمله والتزامها نمطاً معيناً فيما يشتبه من المعاني، بالإضافة الى ما يَصْحَبُه ـ في الغالب ـ من قرائن ودلالات حالية وحسية.

أما فهم الأميّ للخبر الذي تقرؤه عليه من صحيفة وبدون إعراب ـ كما ورد في احتجاجهم ـ فليس على إطلاقه بل إن كان خبراً مألوفاً وفَهِمَه فإنما يفهمه لما تقدم من أسباب، وإن كان فيه

---

(1) بين الكتب والناس ص: 438 -440 ط/ الأولى بيروت: 1966م.

شيء من التحليل والاستنتاج فإنه يستلزم أسلوباً مناسباً معرباً، وعندئذ فمن الصعب عليه أن يفهم ذلك الموضوع لعمق معانيه فإن فقد الإعراب إزداد غموضاً. ومثل هؤلاء العامة يفهمون الموضوع عندما يقرأ عليهم قراءة صحيحة معربة أكثر من فهمهم له لو قرأوه بأنفسهم أو قرىء عليهم بصورة مضطربة، وهذا واضح من تلاميذ المرحلة الابتدائية والاعدادية والدارسين الكبار في محو الأمية، فإذا قرأت عليهم خبراً أو موضوعاً قراءة صحيحة وطلبت إلى أحدهم تلخيصه فسيكون ذلك من السهل عليه، أما إذا قرأه أحدهم وطلبت إليه أو إلى غيره أن يوجز لك فكرته فلن يستطيع حتى يعيد قراءته مرة أخرى أو أكثر، فبقدر حسن قراءته يكون مقدار فهمه.

وذلك كله يدل على أهمية القراءة الصحيحة المترابطة، ولن تكون كذلك حتى تكون معربة. على أننا يجب أن نختبر أهمية الإعراب عند من تعلمه وتمرس بقواعده فهو الذي اكتسب دُربة تعوض سليقة الفصاحة عند أهل الإعراب من العرب الأوائل، وعندئذ يتضح لنا الفرق بين وضوح الكلام المعرب وسهولة فهمه وبين غموض الكلام المحرف وصعوبة معانيه عند الأمي وغيره.

زد على ذلك أن هذه الشبهة ـ لو ثبتت إنما تصلح دليلاً لمن يدعو إلى ترك الإعراب ويقول بإمكان الاستغناء عنه في وقتنا الحالي[1]. أما من يبحث عن دلالة الإعراب في أصل وضعه ومتعارف أهله فينبغي له أن يختبره عند ذويه ممن تملكوا فصاحة المنطق ونصاعة البيان من البيئة الاجتماعية أو بالوسائل التعليمية.

---

(1) نحو وعي لغوي/ مازن المبارك/ ص: 96 -97.

ولو نظرنا إلى تاريخنا اللغوي وما روي فيه من أمثلة اللحن والانحراف لتبين لنا أن أولئك الفصحاء الذين كانوا يتكلمون الفصحى بالسليقة كانوا لا يفهمون الكلام غير المعرب أو يفهمونه على غير ما أراده المتكلم مما يدفعهم إلى الإجابة بغير المطلوب أو التوقف عن الإجابة حتى يتضح المقصود كما رأينا في أمثلة اللحن التي أدت إلى نشأة النحو.

يقول الجاحظ: (وأصحاب هذه اللغة لا يفهمون قول القائل منا (مكرَهٌ أخاك لا بطل) و (إذا عزّ أخاك فَهُن) ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم (ذهبت إلى أبو زيد) (ورأيت أبي عمرو)[1].

وقد أدرك النحويون هذه الميزة عند العرب فاتخذوها مقياساً لبقاء الفصاحة عندهم فمتى وجدوا أعرابياً يفهم هذا وأشباهه بهرجوه ولم يسمعوا منه لأن ذلك يدل على طول الإقامة في الحاضرة التي تفسد اللغة وتنقص البيان، ولأن تلك الفصاحة إنما انقادت لهم واستوت لديهم لعزلتهم ونقاء بيئتهم من شوائب العجمة واللحن[1].

وكذلك الحكم لمن تمرس بقواعد النحو فإنه لا يستطيع أن يقطع بمعنى من المعاني المحتملة في نحو: (ما أحسن زيد) أو (استقبل محمد علي دون إعراب إلا إذا رجع إلى ظروف القول وملابسات الجمل والعلاقة بين طرفي الإسناد مما يكلفه جهداً ووقتاً كان من الممكن توفيره بوضع حركة مناسبة تكشف المراد وتوضح المقصود.

---

(1) البيان والتبيين جـ 1/162 -163 بتصرف/ ت: هرون ط/ الرابعة/ القاهرة 1975.

وليس كل كلام يفهم معناه في صورة من صوره يدعو إلى إبطال القواعد والنظم اللغوية: ففي اللغات الأجنبية ـ كذلك ـ كثير من القواعد والنظم التي يمكن فهم الكلام دون مراعاتها. ومع ذلك فهم يلتزمون بها ولا يرضَوْن بإهمالها أو التخلي عنها.

وإذن فالاحتجاج بفهم الكلام غير المعرب على إبطال مدلول علامات الإعراب هو احتجاج في غير محله، لأنه يختبر الظاهرة عند غير أهلها أولاً، ولأن ذلك الفهم إن حصل فإنما يكون في المتعارف المعهود، بعد الاستعانة عليه بكثير من الظروف والملابسات الحالية والمقالية وبملامح المتكلم وإشاراته وحركات جسمه ونبرات صوته.

خامساً: دعوى دلالة بعض الظواهر اللغوية كظاهرة الوقف والتقاء الساكنين على إبطال مدلول علامات الإعراب.

اتخذ المنكرون لأهمية الإعراب من سقوط الحركات في الوقف دليلاً على أن هذه الحركات إنما يؤتى بها لتسهيل وصل الكلمات بعضها ببعض في الكلام شعراً ونثراً، فظاهرة الوقف بما لها من أهمية في اللغة ونظراً إلى اتفاق معظم القبائل العربية على حذف هذه الحركات في هذه الحالة فإن ذلك كان هو مفتاح السر عند إبراهيم أنيس للقول بأن الحركات الإعرابية لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان ـ لوصل الكلمات بعضها ببعض[1].

وبما أن العربية وكذلك اللغات السامية لا تستسيغ الجمع بين الساكنين فقد لجأت إلى التخلص منه إما بحذف الأول منهما إن كان حرف علة، أو كسره إن كان حرفاً صحيحاً ـ وهو الأصل ـ أو ضَمِّه للمجاورة أو فتحِه وذلك في نون (من) خاصة إذا تلتها (أل) ولذلك رجح أن تحريك أواخر الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلا صورة للتخلص من التقاء الساكنين غير أن النحاة حين أعيتهم قواعده وشق عليهم استنباطها فصلوا بين عناصر الظاهرة الواحدة.

ثم ادعى أن الذي يحدد نوع الحركة هو ميل بعض

(1) من أسرار اللغة ص: 225.

الحروف إلى حركات معينة أو الميل إلى التجانس بين الأصوات المتجاورة[1].

وهذه دعاوى عريضة ومُعمَّمة لا تستند إلا إلى الفرض والتخمين واستغلال بعض الشبهات والظواهر للوصول إلى نتائج محددة سلفاً، وينقصها ـ عند التحقيق الاطراد، وتنقضها ظواهر اللغة.

وأحب أن أشير أولاً إلى أن النحاة لم تفتهم دراسة مثل هذه الظواهر والتعليلُ لما يترتب عليها بعلل إن لم تكن ملزمة فإنها غير بعيدة عن ذوق العرب وعاداتهم اللغوية، يقول ابن جني:

(فإن قلت: قد قدمت أن نحو إبراهيم وأحمد ويضرب ويغرق مما تلزم حركته، وأنت تقول في الوقف: إبراهيمْ وأحمدْ ويضربْ ويغرقْ فلا تلزم الحركة. قيل: أعراض الوقف لا يُحفل بها ولا يقع العمل عليها. وإنما المعتبر بحال الوصل. . لأن حال الوصل أعلى رُتبةً من حال الوقف، وذلك أن الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجتنى من الجمل ومدارج القول، فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف[2].

وقد علل سيبويه لحذف الضمة والكسرة في الوقف بأنه لإرادة التخفيف حيث إنه لو وقف عليهما لتولدت عنهما واو وياء، والواو والياء أثقل عليهم من الألف، فإذا كان قبل الياء كسرة وقبل

---

(1) المصدر السابق ص: 237 -238.

(2) الخصائص جـ 2/331.

الواو ضمة كان أثقل، وهم قد يحذفون الياء التي قبلها كسرة ولو كانت من بنية الكلمة نحو القاض[1].

كما علل لإبدال تنوين المنصوب ألفاً بأنه لإرادة التفريق بين التنوين والنون الأصلية والملحقة بها في نحو: حسن ورعشن كما فرقوا بين تاء التأنيث والتاء الأصلية بقلب تاء التأنيث في الوقف هاء[2].

ويقول أبو البركات الأنباري: (فإن قيل: فلِمَ أبدلوا من التنوين ألفا في حال النصب ولم يبدلوا من التنوين واوا في حال الرفع ولا ياء في حال الجر قيل لوجهين: أحدهما: أنهم أبدلوا من التنوين ألفا في حال النصب لخفة الفتحة بخلاف الرفع والجر فإن الضمة والكسرة ثقيلتان.

والوجه الثاني: أنهم لو أبدلوا من التنوين واواً في حالة الرفع لكان يؤدي إلى أن يكون اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة، ولو أبدلوا منه ياء في حال الجر لكان ذلك يؤدي إلى أن تلتبس بياء المتلكم)[3].

وبهذا التعليل المبني على التخفيف والتسهيل وهما في الأمور النسبية يبقى الباب مفتوحاً لاختلاف اللهجات في الوقف، فقد تتجشم بعض القبائل الثقل وتحافظ على الحركات لأهميتها كما روي عن ـ أزد السراة ـ الذين يقولون: (هذا زيدُ وهذا عمرُو) و (مررت بزيدِي وبعمري) حيث جعلوا الوقف قياساً واحداً فأثبتوا

---

(1) الكتاب جـ 167/4.

(2) الكتاب جـ 166/4.

(3) أسرار العربية ص: 413 ت: محمد البيطار ط/ الترقي/ دمشق 1957م.

الياء والواو كما أثبتو الألف[1]. ويبقى أيضاً مفتوحاً لمن يبالغون في التخفيف ويتعجلون في النطق فيحذفون الحركات الثلاث كما في بعض اللهجات المغمورة التي حكاها الأخفش[2]. أما ما ذهب إليه قطرب ثم إبراهيم أنيس من أن الأصل في الكلمات هو السكون، وأن ما حرّك فإنما هو لضرورة الوصل (فلا يستطيع أن يفسّر اختلاف اللهجات العربية في الوقف، فإذا قلنا على لغة من ينتظر ـ وهي لغة أزد السراة ـ هذا خالدُ ورأيت خالدا ومررت بخالدِي، ولم تكن هذه الحركات المشبعة أعلاما لمعانٍ فلماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومجرورة في الجمل الثلاث، ولماذا لا تكسر انسجاماً مع حركة اللام قبلها؟ على حد ما رجحه في قول أبي ذؤيب:

قال أميمة ما لجسمك شاحباً   منذ ابتذلت ومثل مالك ينفع

من أن الشاعر قال (شاحب) بالجر للانسجام!![3].

وقد رد القدماء على قطرب في زعمه هذا بأنه لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أو نصبه مرة أخرى وجاز نصب المضاف إليه لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، وأية حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم)[4].

وقوله بأن الذي يحدد الحركة هو الميل أو التجانس قد

---

(1) الكتاب جـ 167/4.

(2) شرح المفصل لابن يعيش جـ 69/9.

(3) مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ص: 250 وانظر من أسرار اللغة ص: 249.

(4) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص: 71.

يصدق على الحركات غير الإعرابية وفي بعض الأحيان، أما الحركات الإعرابية فلا يمكن تطبيق هذه النظرية عليها سواء في كلام الله المنتقل إلينا بالتواتر الذي يجعل كل قول بالتبديل أو التغيير مستحيلاً، أو في كلام العرب بصورته التي وصل بها إلينا والتي أجمع الرواة والعلماء على التزامها بنظام معين لا يلتزم بهذه النظرية مما يبعد معه جداً أن تكون قد قيلت في أصلها على نحو مخالف.

لننظر إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ عذابَ ربِّك لواقِعٌ مَا لَه مِن دافِعٍ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿**سأل سائلٌ بعذاب واقعٍ للكافرين ليس له دافِعٌ من الله ذي المعارج**﴾[2] فماذا يقول إبراهيم أنيس في مثل هاتين الآيتين؟ وكيف يطبق مذهبه المشارَ إليه عليهما؟ وبم يعلل وجود الضمة بعد الكسرة في (لواقِعٌ، ودافِعٌ) إذا وُصِلَتَا ولم يُوقف عليهما.

إن العين فيهما تميل إلى الفتح لكونها من حروف الحلق، والكسرة قبلها تجذبها إليها للانسجام، ولم يتحقق لها ما يستدعيه الميل أو الانسجام بل جاءت مرفوعة في نص متواتر.أم انه ينكر هذا التواتر ويزعم أنها قرئت بالجر، وهل يزعم أن الرسول قرأ (وله الدِّينُ واصبا)[3] بالجر للانسجام أو قرأ (إِنَّ إِلَهَكُم لَوَاحِدٌ)[4] بالجر كذلك على حد زعمه في بيت أبي ذؤيب المتقدم (قالت أميمة

---

(1) الطور: 8.7.

(2) المعارج: 1 -3.

(3) النحل: 52.

(4) الصافات: 4.

مال لجسمك شاحباً)[1].

إن الحرص على الانسجام يظهر جلياً في الذوق العربي ما لم يعارضه أصل آخر أقوى منه، فقد حركوا أول الساكنين بالضم على خلاف الأصل إذا كان بعد الساكن الثاني ضم لازم مثل: (قُلُ انظروا ماذا في السماوات والأرض)[2] (بنُصْبٍ وعذابٍ ارْكُضْ برِجْلِكَ. .)[3] (وقالَتُ اخْرُج عليهن)[4] وذلك كله للإتباع والتناسب وهو كثير.

ولذلك عللوا قول بعض العرب (الحَمْدِ للهِ أو الحَمْدُ لُله) بأنه للتناسب وإرادة التخفيف لكثرة دوران هذه الكلمة على الألسنة حتى أصبحت كالكلمة الواحدة، وثقل عليهم أن يجتمع في كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة في كلمة واحدة[5]. وقرىء بهما في الشواذ[6]. وبذلك عللوا لكسر هاء الضمير في(عليهِم وبهِم) فراراً من ثقل الضمة بعد الكسرة أو الياء الساكنة[7]. وذكر الفراء أيضاً في قوله تعالى: ﴿**أنُلْزِمُكُمُوهَا وأَنْتم لَها كارِهون**﴾[8] أن من العرب من يسكن الميم في (أنلزمكموها) كراهة توالى المتحركات ولا سيّما الضمة. . لأنهم إنما يستثقلون

---

(1) البيت من مرثية أبي ذؤيب المشهورة، انظر: المفضليات للضبي/ المفضلية 126 ص: 851.

(2) يونس: 101.

(3) سورة ص: 41 -42.

(4) يوسف: 31 وانظر مدرسة الكوفة ص: 251

(5) معاني الفراء جـ 3/1.

(6) مختصر الشواذ ص: 1

(7) معاني الفراء جـ 5/1

(8) هود: 28.

كسرة بعدها ضمة أو ضمة بعدها كسرة، أو كسرتين أو ضمتين متواليتين) وذكر لذلك شواهد من الشعر والنثر[1].

ولكنني أكرر أن التصرف في حركات الكلمة لمراعاة التناسب هو من باب الاستحسان الذي يُعمل به ما لم يعارضه أصل آخر أقوى منه، وقد يعتبره بعضٌ دون بعض، ولذلك أجمع جمهور القراء على قراءة هذا الفعل (أنلزمُكموها) بالرفع لأن رفعه علامة إعراب وهي ذات قيمة عند العرب، ولم يقرأ بالتسكين إلا في رواية شاذة من طريق العباس بن الفضل قاضي الموصل عن أبي عمرو بن العلاء[2].

وهو الذي روى أيضاً تسكين نحو (بارئْكم، يأمْركم) عن أبي عمرو في حين روى عنه سيبويه اختلاس الحركة في ذلك أي تخفيف النطق بها حتى تقرب من التسكين وليست به[3]. وقد اختار ابن مجاهد رواية الاختلاس ورد إليها رواية التسكين لأن أبا عمرو قال: أقرؤها مهموزة غير مثقلة، وذلك يصدق باختلاسها، وهو أشبه بمذهب أبي عمرو لأنه كان يستعمل التخفيف في قراءته كثيراً[4].

وقد روي الكسر الصريح في (بارئكم) عن أبي عمرو من طريق اليزيدي وعبد الوارث[4]. وهكذا يتضح لنا أن العرب يميلون إلى التخفيف والانسجام بين الحركات ولكنهم يتخلون عن

---

(1) معاني الفراء جـ 12/2.

(2) مختصر الشواذ لابن خالويه ص: 59.

(3) الكتاب جـ 202/4.

(4) كتاب السبعة لابن مجاهد ص: 155 -156.

ذلك من أجل المحافظة على العلامة الإعرابية التي توضح المعنى وتزيل اللبس، وهذا هو الكثير الغالب الذي أخذ به البصريون فلم يجيزوا تسكين حرف الإعراب إلا في الشعر وبقلة، في حين أجازه الكوفيون سيراً على مذهبهم في الأخذ بالقليل كما تقدم عن الفراء[1].

ومما يعترض به على مذهب قطرب ومن سار على نهجه في قولهم بأن حركات الأواخر إنما يؤتى بها للوصل أننا نجد حركات كثيرة لا تظهر الحاجة إليها في الوصل سواء في الفعل أو في الاسم نحو (سافرَ محمدٌ إلى بلده) و (يرجعُ خالدٌ بعدَ أسبوع) فالفتح في الماضي وفي الظرف، والرفع في المضارع وفي الفاعل في هذين المثالين لا حاجة إليهما في الوصل ويمكن تسكين هذه الأفعال والأسماء دون ضَررٍ أو مانع، وهو ما حدث في اللهجات العامية[2]. وأيضاً فإن الأصل في حركة التخلص من التقاء الساكنين أن تكون كسرة، وقد تكون ضمة للمجاورة، في حين أن حركات الأواخر أكثر تنوعاً في ذلك، ولذلك علله قطرب بإرادة التوسع[3]، وهو جواب غير مقبول في علم اللغة، ولو كان كذلك لكان المتكلم حراً في اختيار حركة التخلص وهو خلاف الواقع[4].

ولو كانت الفتحة هي الحركة المستحبة كما يقول إبراهيم مصطفى لكان لها شأن كبير في التخلص من التقاء الساكنين، ولكنها

---

(1) أنظر الهمع جـ 54/1 والنحو وكتب التفسير جـ 418/1 -420 ومراجعه.

(2) أنظر: أبحاث في اللغة/ دواود عبده ص: 104 -106.

(3) الإيضاح للزجاجي ص: 71.

(4) أبحاث في اللغة ص: 104 -106.

لم تستعمل إلا في لفظة (من) إذا تلتها (أل) وفي الميم من قوله تعالى: ﴿المٓ ۝ الله لا إله إلا هو الحي القيوم﴾[1].

وقد علل النحويون فتح نون (من) في هذه الحالة بأنه لإرادة التخفيف لكثرة استعمال هذه اللفظة، ولأن الميم مكسورة فكرهوا توالي كسرتين فيما يكثر دورانه على ألسنتهم، ولذلك تحرك بالكسر إذا جاء بعدها ساكن غير (أل) نحو: مِنِ ابنك ومِنِ امرىء القيس، وكذلك في نظيره نحو (إنِ اللهُ مكنني فعلت، وزنِ الدرهم وعِدِ الرجل وصِلِ ابنك[2]. بل وقرىء في الشواذ: ﴿براءة مِنِ الله﴾[3]. و﴿أنَّ الله بريء مِنِ المشركين..﴾[3] بكسر نون (من) على الأصل في لغة حكاها أبو عمرو عن أهل نجران[4].

وفتح نون (من) إذا تلتها (أل) لا يمكن تفسيره بقوانين الميل إلى حركة معينة وإلا لكانت مفتوحة دائماً عند التخلص من التقاء الساكنين، وهو منقوض بما تقدم. حتى قال ابن بعيش: (فالفتح في نون (منَ الرجل) شاذ في القياس دون الاستعمال، وهو في ـ منَ ابنك ومنَ امرىء ـ شاذ في القياس والاستعمال جميعاً)[5].

وكذلك فإن حروف الحلق والتي يتضح فيها الميل إلى الفتح لم يأت فيها التخلص بالفتح دائماً مثل (لم ينجحِ الولد،

(1) الآية 2.1 من آل عمران.
(2) الكتاب جـ 154/4.
(3) التوبة: 3 و1.
(4) مختصر الشواذ ص: 51.
(5) شرح المفصل جـ 124/9.

ولم ينفعِ الحذر، ولم نقرإ الدرس، ولم يُنسَخِ الجهاد، ولم يُكرهِ المسلمون أحداً على الإسلام[1].

لقد درس النحاة أحكام الوقف وأحكام التقاءِ الساكنين وفرقوا بين الحركات التي يؤتى بها للوصل بسبب حاجة صوتية لغوية وبين الحركات التي لم تكن كذلك، فعندما عرفوا الإعراب قالوا: (إنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل) وخرجوا بقيد (مقتضى العامل) حركة البناءوالنقل والإتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والإدغام والتخفيف)[2].

ولو لم يكونوا لاحظوا ذلك أي الفرق بين حركة الوصل والحركات الأخرى لما أصروا على أن تاء التأنيث ساكنة مع علمهم بأنه يلحقَها الكسر في نحو (حضرتِ امرأة)، وأن الفعل المضارع يكون ساكن الآخر إذا سبقته أداة جزم مع أنه يلحقه الكسر مثل (لم يحضرِ الولد) لأن هذه الحركة عارضة بدليل أنه لا يرجع ما حذف لأجل السكون نحو (لم يكنِ الولد موجوداً) فعين (يكن) حذفت لسكون لامها، ولم ترجع بعد تحركها لأن هذه الحركة عارضة. وأن المضاف إلى ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة والحركة قبل الياء للمناسبة، وأن الفعل الماضي يبنى على الفتح ظاهراً أو مقدراً إذا اتصل بواو الجماعة أو ضمير رفع متحرك حيث يُضَم لمناسبة الواو ويسكن لكراهة توالي المتحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

---

(1) أبحاث في اللغة/ داود عبده/ ص: 107.

(2) حاشية الصبان على الأشموني جـ1/48.

وقولهم إن الأصل في الكلمات أن تكون ساكنة الأواخر يلزم عليه أن تكون الكلمات الثلاثية الساكنة الوسط مثل: قلْب وملْح وقبْل وبعْد وجلْد، مما اجتمع فيه ساكنان في غير الوقف، وهو أمر يناقض النظام الصوتي للعربية، ومن ثم فلا بد أن تكون محركة حتى لا نقع في هذا المحذور، وحتى يمكن الاستفادة من تغير هذه الحركات في توضيح وظائف كلماتها. ولو كان الأصل في كلمة (رجل) مثلاً السكون لسقط عند دخول التنوين عليه، ولكنك تقول: (هذا رجلٌ صالح) و (رأيت رجلاً صالحاً واجتمعت برجلٍ صالحٍ) بوجود حركة قبل التنوين، وليست هذه الحركة حركة تخلص، لأن الأصل في تلك الحركة أن تكون بالكسر[1] وحيث إن العربية لا تسمح بالتقاء الساكنين فإن عين الأجوف تحذف إذا سكنت لامه فتقول في (يصوم ويبيع ويخاف) لم يصم ولم يبع ولم يخَفْ بحذف أول الساكنين.

غير أن هذا القانون لم يؤثر على كلمات مثل: (باب وصبور وجميل) ولو كان الأصل في هذه الكلمات سكون أواخرها لوجب أن تصبح (ببْ وصَبُر وجَمِل) ولكن ذلك لم يحدث مما يدل على عدم توفر الشرط وهو سكون ما بعد حرف المد وأن الأصل في تلك الكلمات هو حركة أواخرها لا سكونها[2].

وهكذا يتضح لنا أن نقطة الخطأ عند قطرب وإبراهيم أنيس هي في التعميم وحصر مهمة الحركات في تسهيل الوصل حيث ثبت أن هناك أغراضاً كثيرة تستخدم لها الحركات فقد تكون

(1) أنظر: أبحاث في اللغة العربية/ داوود عبده ص: 109.

(2) أبحاث في اللغة ص: 109.

للوصل عند التقاء الساكنين، وقد تكون للتناسب والانسجام، وقد تكون من بنية الكلمة، وأكثر ما يكون ذلك في أوائل الكلمات وحشوها أو في آخر المبنيات كـ(حيثُ) وأينَ وأمسِ وضربَ وحذارِ وهؤلاءِ.

وعندما تلتزم العربية حركة معينة في مجال معين تصبح تلك الحركة علامة على ما اقترنت به كفتحة (أنتَ ومنكَ) وكسرة (أنتِ ومنكِ) للمخاطبة.

لقد اعتمدت العَربية على الحركات اعتماداً كبيراً في تنويع الصيغ والمعاني والتمييز بينها سواء أكانت الحركة في أول الكلمة أو في وسطها أم في آخرها.

إن الاختلاف بين الدلالة على المرة والدلالة على الهيئة إنما يرجع إلى حركة في أول الكلمة لا في آخرها، حيث يتصل الكلام أو ينفصل بالتسكين والإعراب، وكالمِشية والمَشية، والمرتضي والمرتضَى ومُكرِم ومُكْرَم، فهذه الحركة في أول الكلمة أو في وسطها تدل على فارق كبير بين المعنيين، وكذلك بين اسم الآلة واسم المكان وبينهما في المعنى فرق بعيد[1].

ولم يقتصر دور الحركة على التمييز بين الصيغ والموازين بل استفيد منها في تنويع المعنى للكلمة الواحدة مثل: البَرُّ والحَبُّ وكذلك السَّحر بمعنى الرئة والسَّحر: قبيل الفجر والسِّحر: الخداع أو كل ما لطف مأخذه، ففرقوا بحركة الحرف الأول بين ثلاثة معان لكلمة واحدة. وقالوا: القِرى، والدِّين والدَّيْن والذَّبْح

---

(1) بين الكتب والناس للعقاد ص: 438.

والذِّبح، والغِل والغُل والشَّعْر والشَّعْر،والمَهْر والمُهْر، فأفادوا بتغيير حركة الحرف الأول معنيين لكلمة واحدة.

وكذلك فعلوا في الحرف الثاني فقالوا: فَرِحٌ وفَرَح وصفاً ومصدرا، وسَفَر وسَفْر مصدراً واسم جمع والكَرَم: : ضد اللؤم والكَرْم: شجر العنب، والقَنْص: الاصطياد، والقَنَص: ما يصطاد.

فإذا سلّمنا بقيمة الحركة على الحروف الأولى والوسطى ودلالتها على تغير المعنى فكيف لا نقبل بذلك في حركات الحروف الأخيرة[1].

أما القول بأن هذه الحركات تُعَدُّ جزءاً في بنية الكلمة أو الصيغة وأنها شرط للتعرف عليها[2]، فهو يدل على قبول الفكرة من حيث المبدأ إذ إن ذلك يعني أن من عادة العرب التفريق بين معاني الصيغ أو الألفاظ بحركاتها.

وأود أن أسأل: هل إذا كانت الحركة جزءاً من بنية الكلمة لا تحذف، وهل يفسد حذفها المعنى؟ هذا ما يفهم من كلامهم، ولكن الواقع اللغوي يؤكد أن كثيراً من حركات أواسط الكلمات والتي تعتبر جزءاً من بنية الكلمة قد تحذف ويستعاض عنها بالتسكين للتخفيف وذلك في الكسرة والضمة مثل: فَخِذ وعضُد وشَهِدَ يقال فيها: (فَخْذ وعَضْد, وشَهْدَ) ولا يقولون في جَمَل: جَمْل ولا يخففون لأن الفتح أخف عليهم[3]. بل إن الحروف الأصلية في الكلمة قد تحذف في الوقف تشبيهاً بالحركات كقوله

(1) نحو وعي لغوي ص: 90 -91.

(2) من أسرار اللغة ص: 226.

(3) الكتاب جـ188/4 .

تعالى ﴿ذلك ما كنا نبغِ﴾[1] ﴿والليل إذا يَسْرِ﴾[2] ﴿إنىَ أخاف عليكم يوم التناد﴾[3] ﴿عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال﴾[4].

وقد يكون ذلك في غير الوقف نحو: (قلن حاش لله)[5] وأصلها: حاشا لله ومنه قول رؤبة: (وصَّانىَ العجاج فيما وصَّني)[6] أي فيما وصاني فحذف لام الكلمة.

فهذه الحروف حذفت للتخفيف كما حذفت الحركات له كذلك في مثل قول امرىء القيس:

فاليوم أشْرَبْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل[7]

وعلى ذلك يمكن أن نقول: إن سقوط حركة الإعراب في الوقف لا ينقص من قيمتها كما أن سقوط هذه الحروف لا يمكن أن يؤدي إلى القول بعدم أهميتها وكونها جزءاً من بنية الكلمة.

مع أن سقوط الحرف وحركة الحشو متفق على جوازهما، وفي تسكين حركة الإعراب في غير الوقف خلاف، والصحيح منعه.

ولعل مما يدل على أهمية حركة الإعراب عند العرب أنهم حاولوا الإشارة إليها عند سقوطها في الوقف، والإعلامَ بأن الحرف

---

(1) الكهف: 64.

(2) الفجر: 4.

(3) غافر: 32.

(4) الرعد: 9.

(5) يوسف: 51.

(6) ملحقات ديوانه في (مجموع أشعار العرب ص: 187 ط/ ليبسيغ 1903م.

(7) ديوان ص: 258 وهو من شواهد الكتاب جـ 4/204 وغيره.

الموقوف عليه بالسكون هو متحرك في الأصل وذلك بالرَّوْم والإشمام.

فالإشمام يكون في المضموم والمرفوع (أي في المبني والمعرب) وذلك بضم الشفتين بُعَيدَ النطق بالحرف بحيث يرى ولا يسمع[1].

والرَّوم هو الإتيان ببعض الحركة خفيفة لبيان حركة الوصل، ويجيء الروم في المضموم والمكسور وفي المنصوب غير المنون نحو (رأيت الحارثْ ومررت بخالدْ) و (هذا عمرْ، ومررت بهؤلاء)[1].

أما الساكن في الوصل فلا يوقف عليه إلا بالسكون نحو (لم يَلِدْ ولم يُولَدْ)[2].

والروم والإشمام من الطرق المأثورة عن العرب في الوقف، قال سيبويه بعد حديثه عن الروم والإشمام: (حدثنا بذلك عن العرب الخليل وأبو الخطاب)[3] وليسا من خلق النحاة كما قد يدعي بعضهم.

ولا أدل على ذلك من رواية القراءة بهما عن كثير من الأئمة، قال الفراء: كان أبو عمرو وحمزة وعاصم والكسائي وخلف يقفون بروم الحركة على المرفوع والمجرور في نحو

---

(1) أنظر: الكتاب جـ4/168 -172 وإبراز المعاني لأبي شـامـة المقدسي ص: 192 ط: الحلبي: 1349هـ.

(2) الإخلاص: 3.

(3) الكتاب جـ4/169.

(نَسْتَعِينُ) (من غَفُورٍ رحيم)[1]. وأكثر ما يجيء الروم والإشمام في إدغام أبي عمرو وذلك لأن الحرف المدغم بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيث جمعهما السكون[2].

بل ورأى أكثر أهل الأداء وأعلام القرآن الوقف بالروم والإشمام استحباباً واختياراً لجميع القراء ولو لم يرد عنهم نص بذلك[3]. وقد حصل إجماع السبعة على الإشمام في قوله تعالى (مالَكَ لَا تَأْمنَّا على يوسف[4]). وإجماع هؤلاء القراء على الإشارة إلى إعراب هذا الفعل دليل على أصالة هذه الظاهرة في العربية.

ولو كان القراء قرأوا بالروم اجتهاداً وتقليداً للنحويين في الحرص على الحركات لَعَمَّموه فيها جميعاً حتى في حالة النصب كما تقدم عن سيبويه، ولكن لم يقرأ به أحد في النصب والفتح كما قال الشاطبي:

ولم يَرَهُ في الفتح والنصبِ قارِيءٌ وعند إمامِ النحوِ فِي الكُلِّ أُعْمِلا

أي أن القراء لم يقرأوا بالروم في الفتح والنصب (أي إعراباً وبناء) في حين أعمل إمام النحو وهو سيبويه الروم في كل الحركات[5].

وهكذا يمكن القول: إن الحركة لها أهميتها وقيمتها سواء

---

(1) فصلت: 32 وانظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج جـ 1/249، وإبراز المعاني ص: 191 وسراج القارىء لابن القاصح ص: 124.

(2) إعراب القرآن المنسوب للزجاج جـ 1/219.

(3) إبراز المعاني وسراج القارىء في الموضعين. السابقين والإتحاف: 101.

(4) يوسف: 11 وانظر كتاب السبعة ص: 345.

(5) إبراز المعاني ص: 193 وسراج القارىء ص: 125.

أكانت في أول الكلمة أم في وسطها أم في آخرها، وأنه إذا كانت حركة الإعراب تسقط في الوقف أو في غيره فإن ذلك يحدث أيضاً للحركة التي هي من بنية الكلمة في وسط الكلمة وفي آخرها لقصد التخفيف أو التناسب كما تسقط الحروف أيضاً، وذلك كله لا يؤدي إلى نقص أهمية هذه الحركات والحروف أو يفقدها قيمتها.

ونرجع لنقول: إن عبارة مثل (ما أحسن زيد) يسلم الجميع بإمكان دلالتها على التعجب والنفي والاستفهام، وليس في التراكيب الثلاثة شيء قد تغير سوى حركة الحرف الأخير في كل من الكلمتين[1].

ومن المستبعد أن تترك العربية أمثال هذه العبارات غُفْلا مما يدل على نوعها أو يحدد معناها، وقد استعمَلَت بعض اللغات لواحق بالألفاظ لتوضيح مثل هذه الحالات كاللاتينية، وليس في العربية ما يصلح لأداء هذه المهمة سوى اختلاف الحركات، وعليه فإن من المؤكد أن تكون قد استعملت لذلك[1].

وقد يقول قائل: إن النغمة الصوتية وطريقة الأداء وموضع النبر قد يدل على نوع الجملة، فنقول: قد يصح ذلك في الكلام المسموع وإن كان يتطلب من دقة الملاحظة وشدة الانتباه وحسن الاستخدام من المتكلم والسامع أكثر مما تتطلبه علامة الإعراب، ولكن ماذا نفعل في الكلام المكتوب؟ قد يقال: إن علامات الترقيم تساعد على ذلك، ولكننا نعرف أن علامات الترقيم قد تساعد على بيان نوع الجملة من خبر أو استفهام أو تعجب،

---

(1) أنظر: نحو وعي لغوي/ مازن المبارك/ ص: 90 -91.

فتفرق بينها من هذه النواحي، ولكنها تعجز عن توضيح العلاقة بين المفردات في الجملة الواحدة وهو الأهم، وهي مع ذلك علامات أجنبية عن العربية، فإن كان لا بد من علامة فلتكن عربية أولاً، ثم لا مانع بعد ذلك من الاستعانة بما يتيسر من وسائل.

إن حركات الأواخر ما هي إلا أصوات قصيرة تقع على الحروف للتفرقة بين صيغ الكلمات ووظائفها، فمنها ما يثبت على حرفه فيكون حركة بناء أي أنه من بنية الكلمة وملازم لها، ومنها ما يلحق الآخر ويتبدل بتبدل وظيفة الكلمة فيكون إعراباً، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات وقد ينوب عنها علامات أخرى فرعية كحروف العلة وثبوت النون والحذف كما تقدم في الفصل الثاني.

وعليه فإن من المغالطة أن يقال: لو كانت الحركات دوال على المعاني لظهرت في آخر المثنى وجمع المذكر والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة والمقصور والمنقوص لقيام الحروف مقام الحركات في هذه الكلمات أو لامتناع ظهور الحركة عليها للتعذر أو الثقل فتقدر فيها الحركات ويظهر أثرها في توابعها.

وأما المبنيات فإن كانت حروفاً فلا حاجة إلى إعرابها، وإن كانت أسماء فإن العربية لم تتركها مهملة، فثمةَ مبنيات تلزم صدر الكلام ولا تجاوزه إلى أثنائه أبداً كأسماء الشرط والاستفهام، وثمة مبنيات لا تكون إلا في محل رفع وأخرى لا تكون إلا في محل نصب، وإنَّ هذه وتلك لتختلف في اللفظ أو في حركة البناء أو الزيادة التي تزاد على آخره تبعاً لما تدل عليه، فإذا هي في هذه الحالة أشبه بالمعرب وأدنى إليه[1]. ولا يقدح في ذلك وقوع

---

(1) من قضايا اللغة والنحو ص: 26/ على النجدي ناصف.

ضمير النصب والجر موقع ضمير الرفع بعد (لولا) نحو (لولاي ولولاك) لأنه قليل وفي جوازه خلاف[1]، على أن سيبويه والجمهور يرون أن (لولا) في هذه الحال حرف جر فالضمير في محله[2]، . وأما وقوع ضمير الرفع في موقع الجر في نحو: (أنا كأنت) فلعله لقبح اتصال كاف التشبيه بكاف الخطاب.

إن الذي ينبغي التأكيد عليه هو أن دلالة علامات الإعراب على المعاني ليست دلالة عقلية منطقية غير قابلة للتخلف، بل هي دلالة عرفية قد تتخلف للضرورة أو المناسبة أو في بعض الأساليب مثل: (قرأت صفحة من كتاب الأستاذ الجديد) فتعدُّدُ الأسماء واتفاق إعرابها جعل من الصعب تخصيص الوصف بأي منها، ولو اختلف إعراب الاسمين قبل الوصف لزال اللبس نحو: (قرأت كتابَ الاستاذِ الجديدَ) فاختلاف الإعراب هو العامل الأساسي في التوضيح.

وأما نحو: (أحب ليلى أكثر من كامل) حيث لا يُدرَى هل المفاضلة بين الحُبَّين أو المحبوبين، فيمكن فهمها من السياق وعلاقة المتكلم بكل من ليلى وكامل، أو بإعادة الصياغة، فيقال مثلاً: (أحب ليلى أكثر مما يحبها كامل) أو (أكثر من حبي لكامل) ولكل قاعدةٍ شواذ.

أما اختلاف الحركات واتحاد المعنى أو اتحاد الحركات واختلاف المعنى فإنما يحدث في جمل مختلفة لا في جملة واحدة، وإذا اختلفت الجمل والعوامل فلا ضير ولا لبس، لأنه لا

---

(1) أنظر: الانصاف جـ 687/2مسألة 97 وابن يعيش جـ 120/3 -121 مثلاً.

(2) الكتاب جـ 273/2 -274.

بد من اختلاف المعنى لاختلاف العوامل في نحو: إنَّ زيداً قائم وليت زيداً قائم.. وقد اصطلح العرب على رفع المسند إليه إلا إذا وقع بعد هذه الحروف الناسخة لشبهها بالفعل وشَبَه أسمائها بالمفعول، على أن أصل الإعراب أن يكون في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال من فاعل ومفعول حيث إن اختلاف معانيها يوجب التفريق بينها، ثم جُعل سائر الكلام على ذلك من باب المشابهة والاستحسان[1].

ومما يحتج به المنكرون لأهمية الإعراب تلك الكلمات التي يجوز فيها أكثر من وجهٍ من وجوه الإعراب، كقول الراجز:

ما تَنِقمُ الحربُ العَوانُ مِنّي بازِلُ عامَيْن حديثٌ سِنّي
لِمْثِل هذا وَلَدَتْني أُمّي

حيث جوز النحاة في (بازل) الرفع على الاستئناف والجر على الإتباع والنصب على الحال[2]. والنحاة يشيرون إلى مثل هذه الوجوه دون توضيح أثرها في المعنى في كثير من الأحيان، ودون النظر إلى مناسبتها للمقام وعدم مناسبتها له.

والحقيقة أن التعبير الواحد في المقام الواحد لا يمكن بحالٍ أن يقبل غير وجه واحد من الإعراب، ذلك الوجه هو ما يقتضيه ذلك الموقف، وما تتطلبه ملابسات الحال. فإذا ما تعددت وجوه الإعراب كما يفعل النحاة أحياناً اقتضى ذلك في الحال تعدد المواقف وتعدد المعنى كذلك، ما لم يكن الاختلاف

---

(1) الإيضاح للزجاجي ص: 71.

(2) المغني جـ1/46 والرجز منسوب لأبي جهل كما في سيرة ابن هشام مع الروض الأنف جـ3/41 ط/ القاهرة 1973م.

إختلاف لهجات نحو: ما محمد حاضراً أو حاضرٌ على اعتبار (ما) حجازية أو تميمية.

وتطويع المثال الواحد لأكثر من موقف يتضمن حتماً تغييراً على وجه مّا في نطقه وفي خواصه الصوتية، ولذلك يجب مراعاة كيفية النطق والاعتماد عليها في توجيه الإعراب فحالة الاستئناف وقطع الكلمة عما قبلها في الإعراب تستلزم سكتة قصيرة عند التحدث والإلقاء بينما لحالة التبعية أو الحالية نطق يناسبها ويوحي بترابط أجزاء الكلام والْتِحَامِه[1].

ولم تكن هذه الاعتبارات بعيدة عن النحاة فقد أشار ابن هشام إلى احتمالات الحكم الشرعي في قول الشاعر:

فأنت طلاق والطلاق عزيمة   ثلاثا ومن يخرَقْ أعقُّ وأظلم

فبعد أن ذكر للبيت تخريجات مختلفة وبين ما يترتب على رفع (ثلاث) ونصبها من اختلاف في الحكم الشرعي قال: هذا ما تقتضيه ألفاظ البيت مع قطع النظر عن أي شيء آخر وأما الذي أراده هذا الشاعر فهو الثلاث لقوله بعد:

فبِينِي بها إن كنت غير رفيقة   فما لأمرىء بعد الثلاث مُقَدَّم[2]

وقالوا في النعت المقطوع لغير المدح والذم والترحم إنه على تقدير مبتدأ أو فعل محذوفين جوازاً وكأن الكلام على تقدير سائل يقول: مَن هو؟ أو من تعني[3]. فأشاروا بذلك إلى توقف

---

(1) علم اللغة العام/ قسم الأصوات/ كمال بشر ص: 249 -251 ط: القاهرة 1971م.

(2) المغني جـ 1/54-55 وقد سبق الحديث عن البيتين في الفصل الثاني من حيث التوثيق وبيان وجه الاستشهاد.

(3) التصريح على التوضيح جـ2/117.

المتحدث على المنعوت بُرْهَةً وجيزة استشعر خلالها سؤال سائل يستوضحه فأجابه على طبق سؤاله.

وهكذا يتضح لنا أن العيب ليس في القواعد النحوية أو قوانين الإعراب وإنما في كثرة التصورات والافتراضات العقلية وتخريج الأساليب بمقتضاها دون ربطها بالموقف الذي قيلت فيه والاستفادة بملابساته والاستعانة بكيفية الأداء وصورة النطق عند العلم بها.

سادساً: نظام الجملة وسياق الكلام لا يغنيان عن الإعراب:

يرى المنكرون لأهمية الإعراب أن نظام الجملة وسياق الكلام يغنيان عن الإعراب لأن الفاعل - في زعمهم - لا يعرف بضم آخره ولا المفعول بنصبه، بل يعرف كل منهما - في غالب الأحيان - بمكانه من الجملة الذي حددته له أساليب اللغة فإذا انحرف أحدهما عن موضعه تتبعناه في موضعه الجديد بسهولة ويسر ودون لبس أو إيهام حيث إن ظروف الكلام توحي به وترشدنا إليه، فالفاعل في أغلب الكلام العربي يلي الفعل ويسبق المفعول[1].

ولا يتقدم المفعول على الفاعل إلا في مواضع عَدَّ منها إبراهيم أنيس: أسلوب الحصر وطول الكلام مع الفاعل وتوابعه نحو: (وإذا حضَر القِسْمَةَ أولُوا القربى واليتامى والمساكينُ)[2] أو اتصل الفاعل بضمير المفعول نحو: (وإذا ابتلى إبراهيمَ ربُّه)[3] أو لمراعاة الفواصل القرآنية نحو: (فأوجسَ في نفسه خيفةً موسى)[4] أو لصغر بنية المفعول نحو (أَنَّى يُحْيي هذه اللهُ بعدَ موتها)[5] أو كان الفاعل كلمة كريهة للنفس البشرية كالموت والضر والنار نحو

(1) من أسرار اللغة ص: 228

(2) النساء: 8.

(3) البقرة: 124.

(4) طه: 67.

(5) البقرة: 259.

(حتى إذا جاء أحدَكم الموتُ[1]..) (فإذا مس الإنسانَ ضرٌّ دَعَانا)[2].

ثم يقول: نستطيع ونحن مطمئنون أن نقرر أن الأساليب العربية القديمة بَيَّنَتْ مكان الفاعل ومكان المفعول بما لا يدع مجالاً للبس وبما لا يحوج إلى رفع الفاعل ونصب المفعول. هذا إلى ما نَعْهَدُه من أن لكل كلام ظروفاً وملابساتٍ، فليست اللغة مفردات في معاجم ولا جملاً منعزلـة منفصلة تدون في الصحف[3].

الحقيقة أنه لا يمكن لأحد أن ينكر ما لسياق الكلام وظروفه وملابساته من دور مهم في توضيح الأغراض والمقاصد التي يرمي إليها المتكلم ولكنَّ فهمَ تلك الملابسات والإلمام بتلك الظروف أمر لا يتيسر لكثير من الناس وخصوصاً إذا كان الكلام مدوناً، وإن بيتاً واحداً من الشعر القديم سيضطرك بُغْيَةَ تفسيره أن تعود إلى أكثر من كتاب لتعرف صلة الشاعر بمن يقول فيه، وإذا كان مثلُ ذلك واجباً في تفسير النصوص المعقدة أو التي قيلت في مناسبات خاصة فهل من الواجب أن نعرف ظروف كل جملة ومناسبتها لنفهم معناها؟ فأي تعسف هذا الذي نلجأ إليه، وأي إيجاز هذا الذي نتركه، فإذا كانت الحركة الواحدة على الحرف تكفي لمعرفة القول وفهمه أفليس من الأجدر أن نأخذ بها وبدلالتها بدلاً من أن نعود إلى معرفة قصة كاملة لكل جملة[4].

---

(1) الأنعام: 61.

(2) الزمر: 49 وانظر اسرار البلاغة ص: 229-231.

(3) نفسه ص: 231 -232.

(4) نحو وعي لغوي/ مازن المبارك ص: 92.

هذا وإن نظام الجملة في العربية قد اتسم بكثير من المرونة وحرية الحركة مما أكسبه القدرة على تأدية كثير من الأغراض الدقيقة والإيحاءات الرفيعة والتعبير عن المواقف النفسية والخوالج الشعورية بأيسر جهد وأقل تغيير.

وإن التقديم والتأخير بين أركان الجملة ومتعلقاتها هو كما يقول عبد القاهر الجرجاني: (باب كثير الفوائد جَمُّ المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بديعة ويُفْضي بك إلى لطيفة ولا تزال ترى شِعْرا يَرُوقُك مسمَعُه، ويَلْطُفُ لديك مَوقِعُه ثم تنظر فتَجد سبَبَ أنْ رَاقَك ولَطُفَ عندك أنْ قُدّم فيه شيءٌ وحول اللفظ عن مكان إلى مكان[1].

وقال سيبويه عن تقديم المفعول: (وهو عربي جيد كثير كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمانهم ويَعنيانهم)[2] وقد جوز ابن جني عود الضمير المتصل بالفاعل على المفعول المؤخر في نحو قول أبي الأسود:

جزى ربُّه عني عديَّ بنَ حاتمٍ   جزاء الكلاب العاويات وقد فَعَلْ

محتجاً بأن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرةُ تقدمه على الفاعل حتى دعا ذلك أبا علي الفارسي إلى القول: بأن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه كما أن تقديم الفاعل قسم قائم برأسه أيضاً وإن كان تقديم الفاعل أكثر.

---

(1) دلائل الإعجاز ص: 137 ت: محمد عبد المنعم خفاجي ط الأولى القاهرة 1969م.

(2) الكتاب جـ 1/34.

ثم يقول: وقد جاء الاستعمال بتقديم المفعول مجيئاً واسعاً، واستشهد لهذا التقدم بآيتين وعشرة أبيات من الشعر، ثم قال:

والأمر في كثرة تقدم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالَمٌ غيرُ مستنكر فلما كَثُر وشاع تقدم المفعول على الفاعل كان الموضع له حتى إنه إذا أُخر فموضعه التقديم[1].

وهذا في تقدم المفعول على الفاعل وتأخره عن فعله أي توسطه بينهما حيث يكون جائزاً وواجباً، وليس هذا فحسب بل قد يتقدم المفعول على الفعل جوازاً ووجوباً في مواضع ذكرها النحاة في باب الفاعل والمفعول[2].

ومن تَقَدُّم المفعول على فعله جوازاً قوله تعالى: **﴿ففريقاً كذَّبْتُم وفريقا تَقْتُلُون﴾**[3] وقوله: **﴿وكلًّا وعدَ الله الحُسْنى﴾**[4] وقوله: **﴿كُلًّا هَدَيْنا ونُوحاً هدَيْنا مِن قبلُ﴾**[5] وقوله: **﴿وكلًّا فضلنا على العالمين)**[6] وقوله: **﴿فريقا هَدَى وفريقاً حَقَّ عليهم الضَّلاَلَةُ﴾**[7] وقوله: **﴿كُلًّا نَقُصُّ عليك مِن أنباء الرُّسُل﴾**[8] **﴿وكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيراً)**[9] **﴿فكُلًّا أخَذْنا بِذَنبه)**[10] وهذا ما أنكره إبراهيم أنيس

(1) الخصائص جـ 294 -297.

(2) أنظر: الهمع جـ 166/1 والأشموني جـ 55/2.

(3) البقرة: 87.

(4) النساء: 95 والحديد: 10.

(5) الأنعام: 84 الأنعام 86.

(7) الأعراف: 30.

(8) هود: 120.

(9) الفرقان: 39.

(10) العنكبوت: 40.

عندما قال: ولست أغالي حين أقرر أن المفعول لا يصح أن يسبق ركني الإسناد في الجملة المثبتة كما يزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة المصنوعة من نحو: (زيداً ضَربتُ، أو زيداً ضربْتُه)[1] .

واعترفَ بتقدمه إذا كان اسم شرط أو استفهام أو كان مقصوداً بالاستفهام بالهمزة نحو﴿فَأَيَّ آياتِ اللهِ تُنْكِرون﴾[2] ﴿أيًامّا تَدْعُوا فَلَه الأسماءُ الحُسْنى﴾[3] ﴿قل أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَليًا﴾[4] ﴿أَبَشراً مِنا واحداً نَتَّبِعُه﴾[5] ﴿أَفَحُكْمَ الجاهلية يَبْغُون﴾[6].

والمواضع التي ذكرها إبراهيم أنيس لتقدم المفعول ليست دقيقة ولا مستقصاة، فقد ذكر أن المفعول يتقدم في أسلوب الحصر أو القصر نحو: ﴿إنَّما يَخشَى اللهَ من عباده العُلَماءُ﴾[7]، فهل نفهم منه أن أسلوب القصر يستلزم دوماً تقدم المفعول؟

الحقيقة أن أسلوب الحصر بـ(إنما) يستلزم تأخر المحصور فيه فاعلاً أو مفعولاً، ومن تأخير المفعول قولك: (إنما أكرم خالدٌ محمداً) ومنه في الحديث: (فإنما يأكل الذئب القاصية)[8] وفي القصر بطريق النفي والاستثناء يكون المقصور عليه بعد أداة

---

(1) من أسرار اللغة ص: 316.

(2) غافر: 81.

(3) الاسراء: 110.

(4) الأنعام: 14.

(5) القمر: 42.

(6) المائدة: 50.

(7) فاطر: 28.

(8) سنن النسائي جـ2/107 ط/ الأولى القاهرة 1930م.

الاستثناء فاعلاً أو مفعولاً نحو : (ما قابَلَ محمد إلا علياً) في قصر الفاعل على المفعول، ومنه قوله تعالى: ﴿**ما ينظرون إلا صيحة واحدة**﴾[1] ﴿**فأصبحوا لا تَرَى إلاَّ مَسَاكِنَهُمْ**﴾[2] في قراءة النصب. ومن قصر المفعول على الفاعل تقول: (ما قابَلَ محمداً إلا علي) ومنه (وما يعلَمُ تأويلَه إلا الله)[3] وتعليل تأخر الفاعل في بعض الأحيان بأنه كلمة كريهة للنفس كالموت والضر والنار يبعده أن كثيراً من تلك الآيات ورد في مقام اللوم والتوبيخ والتهديد والوعيد لمن أنكر وجود الله أو أنكر فضله على خلقه نحو قوله تعالى: ﴿**سَرَابيلُهم من قَطِران وتغشى وجوهَهُم النار..** ﴾[4] ومثل: ﴿**تَلْفَحُ وجوهَهُم النارُ وهم فيها كالِحُون**﴾[5].

أما طول الكلام مع الفاعل أو صغر بنية المفعول فهي أمور غير منضبطة، ومن الصعب الاعتماد عليها في تحديد المفعول من الفاعل.

وهكذا يتبين لنا أنه ليس من السهل أن نضع قواعد محددة لتقدم المفعول على الفاعل أو تأخره عنه، وكل ما حدده النحاة هو المواضع التي يجب فيها التقديم أو التأخير وحكموا بالجواز في غير تلك المواضع دون حصر أو تقييد.

لقد اعترف إبراهيم أنيس بأن المفعول يتقدم في سبع حالات: في أسلوب القصر وفي حالة اقتران الفاعل بضمير

---

(1) يس: 49.
(2) الأحقاف: 25
(3) آل عمران: 7
(4) إبراهيم: 50.
(5) المؤمنون: 104.

المفعول، وعند طول الكلام مع الفاعل ولمراعاة الفواصل، ولصغر بنية المفعول، أو عندما يكون الفاعل كلمة كريهة للنفس الإنسانية، وعندما يكون المفعول اسم استفهام أو شرط أو مستفهماً عنه بالهمزة[1].

وكل هذا إنما هو في النثر، أما الشعر فقد ادعى بأن نظام الكلمات فيه يَسيرُ حسب هوى الشاعر ووفق فنه، وأن الشاعر قد يقدم المفعول لا حِرْصاً على قافية ولا رعايةً لوزن، بل رغبة في التحرر مما ألفه الناس، ورغبة في السُّمُوّ بفنه عن كل ما هو معهود مألوف، وطلباً لكل ما هو جديد متى واتته الفرصة، بل وإن لم تواته[2]. ومع أنه من المسلم به أن الشعر هو أهم مجال تظهر الحاجة فيه إلى التصرف في أجزاء الجملة بالتقديم والتأخير فإنه من غير المسلم أن يصل ذلك إلى حد الحرية المطلقة ومسايرة الهوى والخروج عن المألوف دون غرض لفظي أو معنوي، لأن الشاعر ككل إنسان في المجتمع يحرص على الالتزام بتقاليد لغتة وما تَعَارَفَ عليه شعراؤها من قبله، ومهما قيل عن ضرورات الشعر ورُخَصه فلن تبلغ حد الإهمال أو ترك الحرية لكل شاعر حسب مزاجه، يقول القاضي عبد العزيز الجرجاني ردّاً على من قال: إن للفصحاء المُدِلِّين في أشعارهم ما لم يُسْمَعْ من غيرهم، يقول:

قد خلط هذا الرجل في احتجاجه.. ودلنا على بعده عن تحصيل المعاني، وذهابه عن مقاييس النحو، وأجرى كلامه إلى

---

(1) من أسرار اللغة ص: 229-231 و316.

(2) المصدر السابق ص: 232 -233.

غاية توجب قلب اللغة ونقّض مباني العربية، لأنه جعل الشعراء بزعمه أمراء الكلام وأباح لهم التصرف في غير ضرورة، وهذه القضية إن سيقت على اطرادها زال نظام الإعراب، وجاز للشاعر أن يقول ما شاء. . وإذا كان كذلك فلا بد من حد يقف عنده الشاعر وينتهي إليه الفرق بين النظم والنثر. . ، وما أُجيزَ للمضطر من التسهيل، وفُضِّلَ به النظم من التسامح إنما هو أبواب معروفة، ووجوهٌ محصورٌ أكثرُها ومعظم ما يوجد فيها: رد الكلمة إلى أصلها، وإلى ما أوجب القياس الأَعَمُّ لها[1].

(وقد يجيء عن العرب شواذ لا تُجعل أصولاً، ولا يلزم لها قياس، لأن ذلك لو ساغ واستمر لانقلبت اللغة وانتقضت الحقائق) ثم يقول:

ولأهل الكوفة في ذلك رخص لا تكاد توجد لغيرهم من النحويين. غير أنهم لا يبلغون به مرتبة الإهمال، ولا يعرّضونه لتحكم الشعراء[2].

ويقول أحمد بن فارس: (ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي بما لا يجوز) (وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود)[3] وقد عد علماء المعاني اختلاف ترتيب الكلام عما هو مألوف في اللغة نوعاً من التعقيد المنافي

---

(1) الوساطة بين المتنبي وخصومه ص: 452 -453 باختصار/ ت: محمد أبو الفضل وعلي البجاوي ط/ عيسى الحلبي 1966م.

(2) الوساطة ص: 453.

(3) الصاحبي: 275 -276.

لفصاحة الكلام، وذكروا لذلك امثلة منها بيت الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مُمَلَّكاً   أبو أمه حيٌّ أبوه يقاربه[1]

ومع ذلك تبقى في العربية صور كثيرة للتقديم سواء بين المفعول وفعله وفاعله أو بين المسند والمسند إليه أو بين ركني الإسناد ومتعلقاتهما وهي كثيرة وأحكامها متعددة تجدها مبثوثة في كتب النحو وكتب المعاني مما يجعل الإحاطة بها ومراعاتّها صعبة حتى على المتخصصين في علوم العربية فما بالك بعامة الناس؟ وإذَنْ كيف يمكن القول بأن هناك نظاماً محدداً للجملة يغني عن علامات الإعراب؟ أو سياقاً أو ملابسات تساعد في الاستغناء عنها بعد كل ما تقدم من أحكام وأوضاع؟

إن ظاهرة الإعراب هي الحل المناسب والدليل الملائم لمسايرة الجملة ونظامها في العربية ذلك الدليل الذي اقترن بالعربية منذ وجودها، وارتضاه العربُ دليلاً للفكر، ورمزاً للمعنى ومساعداً على حرية التصرف في التراكيب، فهو الذي يقرب الفكرة ويرشد إلى المعاني الأساسية للجملة، وبعد ذلك تتبارى العقول على قدر استعدادها لفهم دلالات التراكيب وأسرار الألفاظ وإيحاءات المواقف والقرائن.

وإن أي حل يتغاضى عن هذه الحقائق ويبتعد عن روح العربية وطبيعتها سيبقى في حيِّز الخيال، وفي دائرة الفرض والتخمين، ولن يجد طريقه للتحقيق ما دامت العربية تحتفظ باسمها ومسماها.

---

(1) انظر: دلائل الإعجاز ص: 119 وشروح التلخيص جـ 104/1- 106.

وهكذا يمكننا أن نلخص ما تقدم في هذا الفصل فيما يلي:

(1)- إن ظاهرة الإعراب أصيلة في العربية اقترنت بهذه اللغة منذ عرفها التاريخ وعلى ذلك فلا مجال للقول بابتكارها أو خلقها من العدم أو اقتباسها من لغات أخرى أقل منها شأناً في انتشارها أو في اهتمامها بالإعراب.

(2) - وأن العربية قد اعتمدت على هذه الظاهرة واستفادت منها في توضيح المعاني وحرية التراكيب وتنويعها.

(3) - وأنه لا ينقص من هذه الأهمية سقوط الإعراب من اللهجات العامية التي لا تُستخدم إلا في الأغراض المتداولة المألوفة، والمعاني الظاهرة، والتي اقتصرت على نوع واحد من الجمل فيما يشتبه ويلبس.

(4) - كما أنه لا ينقص من تلك الأهمية سقوط الحركات في الوقف حيث إنه محل للتخفيف تحذف فيه الحركات كما تحذف فيه الحروف الأصلية، وأن التسكين يعرض لحركات الكلمات في وسطها وفي آخرها دون أن يغير معناها، وأن هناك فرقاً بين الحركات التي يؤتى بها للتخلص من التقاء الساكنين وبين حركات الكلمات التي استفيد منها في الدلالة على المعاني وتوضيح علاقات الإسناد.

(5) - وأن للجملة العربية مرونة تسمح للكلمات في كثير من

الأحيان بحرية الانتقال من موضع إلى آخر مما يقوي الحاجة إلى علامة مميزة لكل ركن من أركان الجملة حيثما حل، وأينما انتقل فليس هو نظاماً جامداً يحتم على الكلمة أن تلزم موقعاً واحداً تقتصر عليه فتعرف به.. ومن ثم فلا يمكن الاستغناء بنظام الجملة عن علامات الإعراب، أما سياق الحديث وملابسات القول فليس من السهل متابعتها والتمحيص عنها في كل جملة أو عبارة. فأيسر من ذلك بكثير أن نعتمد على دلالة علامات الإعراب كما جاءت على لسان أهلها أيام صفائها ونقائها وكما جاءت في نصوصها القطعية والظنية ولا سيّما القرآن الكريم الذي يصور هذه اللغة في أبهى حللها وأعرق أساليبها، والتي من خلالها يمكن الوصول الى القول الفصل والنتيجة الحاسمة في أصالة الإعراب وأهميته وضرورة التزامه والعناية به.

وهذا ما سيزداد وضوحاً في الفصل التالي بإذن الله تعالى.

الفصل الرابع

دلالة القرآن الكريم على أصالة الإعراب في العربية وعلى أهمية استمراره وبقائه فيها

أ ـ نزول القرآن الكريم بأفصح اللهجات العربية معرباً وظهور هذا الإعراب في لفظه المتواتر ورسمه المتبع.

ب ـ معنى إعراب القرآن الوارد في بعض الآثار.

ج ـ أهمية الإعراب لفهم معاني القرآن ولمعرفة إعجازه وإتقان قراءته.

د ـ الحرص على العربية الفصحى يحتمه الحرص على القرآن نفسه.

الفصل الرابع

دلالة القرآن الكريم على أصالة الإعراب في العربية وعلى أهمية استمراره وبقائه فيها.

أ ـ نزول القرآن الكريم بأفصح اللهجات العربية معرباً وظهور هذا الإعراب في لفظه المتواتر ورسمه المتبع.

إن القرآن الكريم هو أساس الإسلام ودعامته، ودستوره وشريعته، وهو مصدر الهداية الأبدية، ومنبع الحكمة الإلهية، (لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه تنزيلٌ من حكيم حميد)[1] تكفل الله ـ عز وجل ـ بحفظه وصيانته، وخص من شاء من عباده المؤمنين فشرفهم بحمله ونقله جيلاً عن جيل بأسانيد متصلة، وطرق متواترة، وإجماع لا يؤثر فيه شذوذ، ولا يعتريه شك ولا جحود، تحقيقاً لمشيئة الله وتنجيزاً لوعده والله لا يخلف الميعاد.

وهكذا فقد حظي القرآن الكريم بعناية هذه الأمة منذ نزوله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وظهرت هذه العناية في صور شتى: من حفظه في الصدور، وتدوينه في الصحف، ومداومة تلقيه وتلقينه، وتعلُّمِه وتَعْليمه، ودراسته وفهم أسراره، واستنباط أحكامه.

ولم يلتحق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى إلا

---

(1) فصلت: 42.

والقرآن محفوظ في صدور الجم الغفير من الصحابة[1]، ومدون على ما تيسّر من أدوات الكتابة في ذلك العصر، ثم نقلت تلك المدونات في عهد أبي بكر إلى صحف مجمعة، وعن تلك الصحف أخذت المصاحف العثمانية ووزعت على الأمصار، (وكان ما يجمعونه وينسخونه معلوماً لهم بما كان مثبتاً في صدور الرجال)[2]، وقد أجمع الناس على تلك المصاحف واستمسكوا بها، ورفضوا كل ما يخالفها، واستمرت العناية بالقرآن ونقله رواية وكتابة جماعة كثيرة عن جماعات كثيرة إلى وقتنا هذا على ما هو عليه لم يزد فيه حرف، ولم ينقص منه حرف.

ومن ثم فإن نص القرآن كما وصل إلينا ثابتٌ ثبوتاً قطعياً ويقينياً وذلك لتوفر التواتر في نقله حتى غدت تلك الصفة جزءاً من تعريف القرآن أو شرطاً فيه كما هو مجمع عليه عند علماء المسلمين[3].

وقد تحقق ذلك التواتر في القراءات السبع التي اختارها ودوّنها الإمام أبو بكر ابن مجاهد المتوفّى سنة: 324هـ وهي:

(1) قراءة نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم قاريء المدينة المتوفى سنة 169هـ.

(2) قراءة عبد الله بن كثير إمام أهل مكة المتوفى سنة 120هـ.

---

(1) أنظر: النشر في القراءات العشر جـ 1/ 6.

(2) البرهان في علوم القرآن للزركشي جـ 1/235 ت: محمد أبو الفضل ط/ ثانية بيروت 1972م.

(3) أنظر: مناهل العرفان للزرقاني جـ 1/ 13 -14 ط ثالثة دار إحياء الكتب العربية.

(3) قراءة أبي عمرو بن العلاء المازني البصري المتوفى سنة 154هـ.

(4) قراءة عبدالله بن عامر اليحصبي الدمشقي المتوفى سنة: 118هـ.

(5) قراءة عاصم بن أبي النجود الكوفي المتوفى سنة: 127هـ.

(6) قراءة حمزة بن حبيب الزيات الكوفي أيضاً المتوفى سنة: 156هـ.

(7) قراءة علي بن حمزة الكسائي الكوفي كذلك توفي سنة: 189هـ.

كما تحقق ذلك التواتر في ثلاث قراءات أخرى على الصحيح وهي:

(1) قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت: 130هـ) وهو أحد شيوخ نافع.

(2) قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي إمام البصريين بعد أبي عمرو بن العلاء (ت: 205هـ).

(3) قراءة خلف بن هشام البزار (ت: 229هـ) وهو أحد راويي حمزة بن حبيب الزيات.

فكل هذه القراءات متواترة لا يتطرّق الشك ولا الارتياب إلى شيء منها[1].

ولا يقتصر ذلك التواتر على الألفاظ والكلمات فقط بل

---

(1) أنظر: النشر جـ 45/1 -46 والإتقان جـ 82/1والإتحاف ص: 7.

يشمل الألفاظ وهيئة نطقها وأدائها من المد والإمالة وتخفيف الهمزات والإظهار والإدغام، والرَّوم والإشمام والترقيق والتفخيم ونحو ذلك مما يعبر عنه القراء بالأصول خلافاً لابن الحاجب في دعواه بعدم تواتر ما كان من قبيل الأداء[1].

يقول الزركشي: وهذا القول ضعيف، والحق أن أصل المد والإمالة متواتر ولكن التقدير غير متواتر للاختلاف في كيفيته، أما أنواع تخفيف الهمزات بالنقل أو بالإبدال أو بالإسقاط أو بنطقها بين بين فكلها متواترة بلا شك[2].

ويقول ابن الجزري: ولا نعلم أحداً تقدم ابن الحاجب إلى هذا القول، وقد نص على تواتر ذلك كله أئمة الأصول كالقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني وغيره لأنه إذا ثبت تواتر اللفظ ثبت تواتر هيئة أدائه من باب أولى لأن اللفظ لا يقوم إلا به ولا يصح إلا بوجوده[3]. والجدير بالذكر أن القراءات المختلفة كلها توقيفية تعتمد على النقل والتلقي، وليست اختيارية كما تُوهمه بعض عبارات الناقدين للقراءات، كالزمخشري وأبي البركات الأنباري، من أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء أو أن القاريء تأثر فيها برسم المصحف[4].

وإن كان من المستبعد جداً أن يكون هؤلاء الناقدون للقراءات يعتقدون ما توهمه عباراتهم لإجماع المسلمين على أن

---

(1) البرهان للزركشي جـ 319/1 والنشر جـ 30/1 والاتحاف ص: 7.

(2) البرهان جـ 320/1 باختصار وتصرف.

(3) النشر جـ 30/1 بتصرف.

(4) أنظر: البرهان جـ 321/1 والكشاف جـ 53/2 -54 والانصاف جـ 436/2.

القراءة سنة متبعة طريقها النقل الصحيح أو المتواتر ولإجماعهم على معارضة وتأديب من جاهر بذلك أو قرأ بما يخالف رسم المصحف العثماني كما حدث مع ابن شنّبوذ وابن مقسم العطار[1].

وإذا كان النص القرآني قد اتّسم بهذه الأصالة الراسخة، وتوفر له هذا التوثيق الأكيد وتواترت ألفاظه وكلماته كما تواترت هيئات نطق الكلمات وحركاتها، فإن الظواهر اللغوية التي تشيع فيه تأخذ حكمه في الأصالة والتوثيق والصحة والاعتبار.

ولا شك أن ظاهرة الإعراب التي اهتم بها النحاة، ووضعوا قواعدها، واستقصوا أحكامها إنما استنبطوها بالدرجة الأولى من إعراب القرآن الكريم، حيث أجمعوا على الاحتجاج به بجميع قراءاته المتواترة وغير المتواترة، وإن كان المحققون منهم يعتمدون في صياغة القواعد النحوية على الأعم الأغلب مما يشيع وينتشر في القرآن الكريم أو في كلام العرب، ويحكمون بشذوذ ما سواه أو يؤولونه بما يتفق مع الكثير الغالب[2].

ولا شك أن القرآن الكريم قد نزل بأفصح اللغات وأعربها، تلك اللغة المشتركة التي التزم بها العرب وعم استعمالها بينهم في المجالات الجادة من القول، والتي ربما كانت قريش بحكم ظروفها الدينية والاقتصادية أكثرَ حرصاً على استعمالها، وأشد

---

(1) أنظر: قصتهما في معجم الأدباء جـ 167/17 -173 و جـ 150/18 -154 وانظر: النحو وكتب التفسير جـ 236/1 وما بعدها و 759 -767.

(2) أنظر: (في أصول النحو) لسعيد الأفغاني ص: 205 ط/ بيروت.

احتياجاً إلى الالتزام بها حتى نسبت تلك اللغة إليها لكثرة شيوعها في تخاطبها.

ونزولُ القرآن بأفصح اللغات حقيقة ينبغي أن تراعى في إعراب آياته وتوجيهها، يقول المبرد: إن نصب (المقيمين) في قوله تعالى: ﴿**لكنِ الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك والمقيمين الصلاة..**﴾[1] إنما هو على المدح، ومن زعم أنه معطوف على الضمير في (منهم) دون إعادة الجار فَمُخْطِئٌ في قول البصريين. ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح كالضرورة، **والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب**[2]. ولهذه الحقيقة أيضاً رفض تخريج الجرفي (وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم) على الجوار لأنه ليس شائعاً في اللغة الفصحى[3].

وقد جاء في صحيح البخاري أن عثمان رضي الله عنه قال لكتاب المصاحف (إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش فإن القرآن أنزل بلسانهم ففعلوا)[4].

كما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى ابن مسعود: (أما بعد: فإن الله تعالى أنزل هذا القرآن فجعله قرآناً عربياً مبيناً، وأنزله بلغة هذا الحي من قريش فإذا أتاك كتابي هذا

---

(1) النساء: 162.

(2) الكامل للمبرد جـ3/38-39 ت: محمد أبو الفضل والسيد شحاته ط/ القاهرة/ د. ت.

(3) أنظر مثلاً: الحجة لابن خالويه ص: 129.

(4) فتح الباري على البخاري جـ10/383.

فأقرىء الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل).[1].

قال القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ) والحافظ أبو عمر يوسف بن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ) معنى قولهم نزل القرآن بلغة قريش: أي معظمه والأعم الأغلب منه لأنه لم تقم دلالة قاطعة على أن جميعه بلسان قريش فقط، ولأن الله تعالى قال: (إنا أنزلناه قرآناً عربياً)[2] و (إنا جعلناه قرآناً عربياً)[3] وهذا يدل على أنه نزل بجميع ألسنة العرب.

ومن زعم أنه أراد مضر دون ربيعة أو هما دون اليمن أو قريشاً دون غيرهم فعليه البيان لأن اسم العرب يتناول الجميع تناولاً واحداً، ولأن غير لغة قريش موجود في صحيح القراءات من تحقيق الهمزات وغيرها، وقريش لا تهمز، ولو ساغت هذه الدعوى لساغ لآخر أن يقول: نزل بلسان بنى هاشم مثلاً لأنهم أقرب نسباً إلى النبي صلى الله عليه وسلم من سائر قريش[4].

أقول وهذا غير ممكن لأنه من غير المتصور أن توجد لهجة خاصة بحي من الأحياء يعيش مع قبيلته ويمتزج بها كبني هاشم مع بقية قريش.

«وقد قيل: إن القرآن نزل بلغات مضر دون غيرها، ورد هذا بأن في لغات مضر شواذ لا يجوز أن يقرأ القرآن عليها مثل كشكشة

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري جـ13/1 وفتح الباري جـ 402/10.

(2) يوسف: ٢

(3) الزخرف 3

(4) تفسير القرطبي جـ44/1 وفتح الباري جـ383/10.

ربيعة وعنعنة تميم».[1].

ثم يقول أبو شامة المقدسي: (أشار عثمان رضي الله عنه إلى أول نزوله، ثم إن الله سهّله على الناس فجوّز لهم أن يقرأوه على لغاتهم.. لأن الكل لغات العرب، فلم يخرج عن كونه بلسان عربي مبين[2]

فلما جمع عثمان الناس على المصحف الإمام رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولاً بلسانه أوْلَى الأحرف فحمل الناس عليه لكونه لسان النبي صلى الله عليه وسلم، فمن أراد قراءته من غير العرب فليقرأه على لسان قريش لما له من الأولوية المذكورة ولاستواء لغات العرب في الصعوبة بالنسبة إليه، وعليه يحمل كلام عمر لابن مسعود أيضاً[3].

وهذا الرأي مبني على أن المصاحف العثمانية لا تشتمل إلا على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وهي مسألة خلافية، (والجمهور على أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي صلى الله عليه وسلم على جبرائيل، متضمنة لها لم تترك حرفاً منها[4].

وهكذا نخلص من ذلك كله إلى أن القرآن الكريم قد نزل

---

(1) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز/ لأبي شامة ص: 101 ط/ بيروت 1975م.

(2) المصدر السابق ص: 102.

(3) المصدر السابق وفتح الباري لابن حجر جـ31/10.

(4) النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ31/1.

بأفصح لغة وأرقى أسلوب، وأوضح بيان عرفه العرب بجميع فروعهم وقبائلهم خالياً من عوارض اللهجات المستهجنة متحلياً بكل سمات الفصاحة والبلاغة في مفرداته وأساليبه، وفي مقدمة تلك السمات: ظاهرة الإعراب التي التزم بها النص القرآني التزاماً كاملاً، وانْبَنَى عليها كثير من مظاهر إعجازه وروعة أسلوبه، بحيث أصبح اللحن والخطأ في الإعراب يفقد القرآن كثيراً من روعته وجماله، ويؤدي إلى اضطراب المعنى واختلاله.

وهذا ما حدا بعلماء العرب والمسلمين إلى استنباط أحكام الإعراب، واستخراج القواعد النحوية للحفاظ على تلك الظاهرة في القرآن الكريم كما تقدم في الفصل الأول. وبمجيء القرآن على تلك اللغة المعربة الراقية، ووصوله إلينا بالتواتر نصل إلى القول الفصل في أصالة الإعراب في العربية ونفي الشك والريب عنه لأن قواعد الإعراب كما صاغها النحاة تتفق مع إعراب القرآن حسبما يتردد على ألسنة المتقنين من القراء في كل وقت وحين.

وإذا كان في اللفظ القرآني المتواتر دليل قاطع على أصالة الإعراب في العربية فإن في رسم المصحف العثماني دليلاً قاطعاً على ذلك أيضاً حيث إن المسلمين اتفقوا على الاحتفاظ بهذا الرسم كما صدر عن الصحابة الأجلاء وذلك لفوائد جليلة، كالدلالة على القراءات المتنوعة في الكلمة الواحدة بقدر الإمكان، أو الدلالة على المعاني المختلفة أو الخفية، أو الدلالة على أصل الحركة أو الحرف، وحمل الناس على الاعتماد على الرواية والتلقي دون الرسم إلى غير ذلك[1]. مما دعا العلماء إلى

---

(1) أنظر تفصيل ذلك في مناهل العرفان للزرقاني جـ1/366 وما بعدها.

الحرص على هذا الرسم والدعوة إلى التزامه، فقد سئل الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه: هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: لا، إلا على الكِتْبَةِ الأولى[1]. قال أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: 444هـ): ولا مخالف له في ذلك من علماء الأمة[1].

وإنما كان في هذا الرسم دليل على أصالة الإعراب في العربية لأنه قد دون في عهد سابق لظهور النحو والنحاة، ولأنه مع تجرده من الإعجام والشكل يرمز إلى كثير من علامات الإعراب في المثنى وجمع المذكر والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة، كما يرمز إلى إعراب الاسم المنون بالألف في حالة النصب.

فالمثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، والألف وإن كان لا يرسم في حالة الرفع إلا أن صورة المثنى في هذه الحالة تتميز عن صورته في حالة النصب والجر.

قال تعالى: ﴿فذانِكَ برهانانِ من ربك...﴾[2] ﴿قالوا ساحران تَظَٰهَرَا﴾[2] وقال: ﴿فإنْ لم يكونـا رَجُلَين فرجـلٌ وامرأتان﴾[3] وقال: ﴿ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما تَرَكَ إن كان له ولَدَ، فإن لم يكن له وَلَدَ، وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فلأُمه الثلث﴾[4].

وقال: ﴿ورفَعَ أَبَوَيْهِ على العرش﴾[5] وذلك في القرآن كثير.

---

(1) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار للداني ص: 9-10 ت: محمد أحمد دهمان/ نشر مكتبة النجاح/ طرابلس/ ليبيا.

(2) القصص: 32 و 48 على الترتيب.

(3) البقرة: 282.

(4) النساء: 11.

(5) يوسف: 100.

أما إعراب جمع المذكر ورفعه بالواو ونصبه بالياء فذلك أكثر وضوحاً في رسم المصحف نحو: (قد أَفْلَحَ المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون)[1]. ونحو: (إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات..)[2]. إلى آخر هذه الآية التي تشتمل على عشرة جموع منصوبة وعلامة نصبها الياء.

ونحو: (قل للمؤمنين يَغُضُّوا من أبصارهم ويحفَظوا فُروجَهم..)[3] وذلك أيضاً في القرآن كثير جداً.

وقد قمت بإحصاء سريع لما ورد في القرآن من جمع المذكر في حالة الرفع بالواو ولما ورد فيه من صيغ لهذا الجمع منصوبة أو مجرورة بالياء فتبين لي أن صيغة الرفع تكررت في القرآن في نحو خمسين وستمائة مرة (650) مرة. وأن صيغة النصب والجر تكررت في نحو: ثلاثين وخمسمائة وألف مرة (1530) مرة.

ومن الواضح كذلك في رسم المصحف إعراب الأسماء الخمسة حيث ترسم في حالة الرفع بالواو وفي حالة النصب بالألف، وفي حالة الجر بالياء، قال تعالى: **﴿قالوا سَنُراوِدُ عنه أباه﴾**[4] وقال: **﴿فلمَّا رَجَعُوا إلى أبيهم قالوا يا أَبَانَا مُنِعَ منا الكيل﴾**[4]وقال: **﴿ولما دخلوا على يُوسُفَ آوَى إليه أخاه قال إنِّي أنا أخوك﴾**[4] وقال: **﴿وأبونا شيخ كبير﴾**[5] وذلك كثير أيضاً.

---

(1) المؤمنون: 1 -2.

(2) الأحزاب: 35.

(3) النور: 30.

(4) يوسف: 69,63,61 على الترتيب.

(5) القصص: 23.

وكذلك إعراب الأفعال الخمسة بثبوت النون رفعاً وحذفها نصباً وجزماً، قال تعالى: ﴿الذين يُؤمنون بالغيب ويُقيمون الصلاة ومما رزقناهم يُنفقون﴾[1] وقال أيضاً ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار﴾[1] وأمثلة ذلك كثيرة.

أما الرمز إلى إعراب الاسم المنون بالألف في حالة النصب فكثير جداً ومنه قوله تعالى ﴿فزادهم الله مرضاً﴾[2] وقوله ﴿الذي جعَلَ لكم الأرضِ فراشاً. فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم فلا تجعلوا لله أنداداً..﴾[3] وفي سورة البقرة وحدها أكثر من مائة وعشرين كلمة من هذا النوع.

وهناك سُوَرٌ تنتهي جميعُ آياتها بهذا الاسم المنصوب المرموز إلى إعرابه في رسم المصحف بالألف وهي: سورة الكهف التي تشتمل على مائة وعشر آيات، وسورة الفتح وهي تسع وعشرون آية، وسورة الجن وهي ثمان وعشرون آية، وكذلك الإسراء والفرقان والطلاق فيما عدا آية واحدة لكل منها.

وفي النساء ثمان وستون ومائة آية تنتهي بهذا الاسم المنون المنصوب من مجموع ست وسبعين ومائة آية. وفي الأحزاب تسع وستون آية من ثلاث وسبعين، وفي المزمل ثماني عشرة من عشرين آية كلها تنتهي بهذا الاسم المرموز إلى إعرابه بالألف.

وهكذا يتضح لنا بعد كل ما تقدم أن القرآن الكريم بألفاظه المتواترة ورسمه المتبع يدل دلالة قاطعة على أصالة الإعراب في العربية وأن النحاة إنما استنبطوا قواعد الإعراب من كلام العرب

---

(1) البقرة: 24،3 على الترتيب.

(3.2) البقرة: 22،10 على الترتيب.

وفي أعلى مراتبه كلام الله المنزل بلسان عربي مبين، لأن التطابق واضح بين هذه القواعد وبين إعراب القرآن المنقول بالتواتر عن طريق الرواية المتسلسلة والتلقي الشفوي المعرب دون خلاف، والمدعَّم برسم المصحف من قِبَلِ الصحابة وهم القُدوة لهذه الأمة لغةً وشرعاً.

كل ذلك يحقق أصالة الإعراب وينفي عنه كل شك أو ارتياب بخلاف الشعر فإنه يمكن ادعاء الانتحال فيه مما يضعف من حجيته بالقياس إلى القرآن الكريم وكذلك الحديث النبوي الشريف حيث يمكن أن يتخذ من تجويز الرواية بالمعنى ذريعة إلى عدم الاحتجاج به حتى بين النحاة أنفسهم فما بالك بغيرهم ممن ينكر أصالة الإعراب في العربية أو يشكك فيها.

ب/معنى إعراب القرآن الوارد في بعض الآثار:

القرآن الكريم هو المعجزة الخالدة للإسلام، والدليل الدائم على صدق الرسول الكريم فيما أخبر به عن ربه لاستمرار إعجازه البلاغي والمعنوي عبر العصور والأجيال، فقد تحدى الله به المكابرين من العرب، ودعاهم إلى الإتيان بمثل أقصر سورة منه فلم يستطيعوا مع ما اشتهروا به من الفصاحة والبلاغة والَّلدَدَ في الخصومة، وشدة الحرص على المعارضة، وإذا عجز العرب فعجز غيرهم من باب أولى. **وقد رأى جمهور العلماء** أن إعجاز القرآن يرجع في أغلب وجوهه إلى دقة النظم، وجمال الأسلوب، وروعة التعبير مع صحة المعاني[1].

وما دام إعجاز القرآن ـ في معظمه ـ لغوياً بلاغياً فإنه ينبغي قراءته وتلاوته على نحو يكفل إبراز هذه الوجوه اللغوية في نصه المسموع حتى يتحقق الغرض منه في التأثير والهداية والارشاد.

ومن ثَمَّ وردت أحاديث وآثار كثيرة تَحُثُّ على تحسين الصوت وإجادة النطق بالقرآن فقد رَوى البخاري ومسلم بسندهما إلى أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (ما أَذِنَ الله لشيء ما أَذِنَ لنبيٍّ حَسَنِ الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به)[2].

---

(1) أنظر: البرهان للزركشي جـ 2/93 -107 والإتقان جـ 2/119 ومقدمة دلائل الإعجاز ص: 33.

(2) فتح الباري جـ 10/444 وصحيح مسلم بشرح النووي جـ 6/78 -79.

ومعنى يتغنى بالقرآن ـ عند جمهور العلماء ـ : يحسن صوته به، والمراد من استماع الله لتلك القراءة: رضاه عنها وإثابته عليها[1].

ومن ذلك أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم: (زينوا القرآن بأصواتكم)[2]. وفي لفظ عند الدارمي: (حسّنوا القرآن بأصواتكم فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حُسْناً)[3].

كما رُوِي عن ابن مسعود قوله: (لا تَنثُروه نثر الدَّقَل، ولا تَهُذُّوه هَذَّ الشعر، قفوا عند عجائبه وحَرّكوا به القلوب، ولا يكن هَمّ أحدكم آخر السورة)[4].

الدقل: رديء التمر، والهَذُّ: الإسراع، والمراد: النهي عن الإسراع في القراءة. هذا فيما يتعلق بتزيين الصوت وحسن الأداء والتمهل في القراءة، وهناك أحاديث وآثار أخرى ورد فيها الحث على إعراب القرآن والنهي عن اللحن والخطأ في قراءته، منها قوله صلى الله عليه وسلم: (أَعْربوا القرآن والْتَمِسُوا غرائبَه)[5] وقوله: (أَعربوا الكلام كي تُعربوا القرآن)[6] وقال صلى الله عليه وسلم: (من قرأ القرآن فلم يُعْربه وُكِّلَ به ملك يكتب له كما أنزل بكل حرف عشرَ حسنات، فإن أَعرَب بعضه ولم يعرب بعضه وكّل

---

(1) صحيح مسلم في الموضع السابق وفضائل القرآن لابن كثير ص: 55 ط/ ثالثة بيروت: 1978.

(2) سنن النسائي جـ 2/179 وابن ماجة جـ 1/426 ت: محمد عبد الباقي القاهرة: 1952م.

(3) سنن الدارمي جـ 2/474 ت: محمد أحمد دهمان، ط: دار إحياء السنة.

(4) الاتقان جـ 1/106.

(5) إيضاح الوقف والابتداء جـ 1/15 وفيض القدير جـ 1/558.

(6) السابقان جـ 1/22 وجـ 1/558.

به ملكان يكتبان له بكل حرف عشرين حسنة، فإن أعربه وكل به أربعةُ أملاك يكتبون له بكل حرف سبعين حسنة)[1]

وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال: (من قرأ القرآن فأعرب كان له عند الله أجر شهيد)[2] ومر بجماعة تقرأ القرآن فقال لهم: (اقرَؤوا ولا تلحَنوا)[2] كما قال أيضاً: (تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه)[2]. وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه: (جوّدوا القرآن وزينوه بأحسن الأصوات وأعربوه فإنه عربي، والله يحب أن يُعرب)[3] وعن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه: (تعلّموا العربية في القرآن كما تتعلمون حفظه)[4] وعن أُبَـيّ بن كعب رضي الله عنه: (تعلموا اللحن في القرآن كما تتعلمونه)[5] ولكن ما المراد بالإعراب في هذه الآثار؟ يفهم ضمناً من كلام كثير من العلماء أن المراد به: الإعراب بمعناه النحوي ضبطًا للكلمات وتشكليها بمقتضاه، وصرح بعضهم بخلاف ذلك، يقول السيوطي:

المراد بإعرابه: معرفة معاني ألفاظه، وليس المراد به المصطلح النحوي وهو ما يقابل اللحن لأن القراءة مع فقده ليست قراءة ولا ثواب فيها[6]. ويقول في موضع آخر: ...ولأن إطلاق الإعراب على الحكم النحوي اصطلاح حادث، ولأنه في سليقتهم

(1) إيضاح الوقف والابتداء جـ 16/1.
(2) المصدر السابق جـ 20 و 35.
(3) نفسه جـ 16/1 وتفسير القرطبي: ج ـ 23/1.
(4) إيضاح الوقف جـ 23/1.
(5) المصدر السابق جـ 24/1 والنهاية في غريب الحديث جـ 241/4
(6) الإتقان جـ 113/1 و جـ 175/2.

لا يحتاجون إلى تعلمه، ويذكر أنَّ ابن النقيب (محمد بن سليمان البلخي ت: ٦٩٨هـ). جنح إلى هذا الرأي[1].

وقال المناوي في شرحه للجامع الصغير للسيوطي: (أعربوا القرآن): أي تعرفوا ما فيه من بدائع العربية ودقائقها وأسرارها، وليس المراد الإعراب المصطلح عليه عند النحاة واتفق مع السيوطي في التعليل[2]. ثم يقول في آخر شرحه لهذا الحديث: وفيه أنه يجب أن يتعلم من النحو ما يفهم به القرآن والسنة لتوقف ما ذكر عليه. ثم قال في شرح الحديث الثاني (أعربوا الكلام) أي تعلموا إعرابه، قيل والمراد به هنا: ما يقابل اللحن (كي تعربوا القرآن) أي لأجل أن تنطقوا به سليماً من اللحن[2].

وممن ذهب إلى ذلك من المحدثين: المرحوم مصطفى صادق الرافعي حيث يقول: (وبهذا الأثر ونحوه مما ترد فيه لفظة الإعراب زعم طائفة من أبناء الطيالسة (المستشرقين) وطائفة من قومنا الذين في قلوبهم مرض أن اللحن أي الزيغ عن الإعراب كان يقع من الصحابة في القرآن لعهد النبي صلى الله عليه وسلم ضَلةً من القائلين وذهاباً إلى معنى الإعراب النحوي، ثم غفلة عن لغة الإصطلاح، والاصطلاح في أهله ضرب من الوضع)[3] أي ولم يظهر ذلك الوضع أو يشتهر في عهد الرسول أو الصحابة فلا ينبغي حمل كلامهم عليه.

وكذلك قال عبد العال سالم مكرم محتجاً بأن مصطلح

---

(1) المصدر نفسه.

(2) فيض القدير بشرح الجامع الصغير جـ 558/1.

(3) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ص: 72 ط/ ثامنة بيروت.

الإعراب متأخر عن هذه الأحاديث والآثار، وبأن العرب في عهد الرسول لا يلحنون لأنهم تربوا على الفصاحة وتغذوا بلبان البلاغة، وأن معنى الإعراب هنا إنما هو: إبانة الغريب وتفهم المعاني والأحكام والعمل بها[1].

وكذلك يرى الدكتور صبحي الصالح أن الإعراب - إن صح الحث عليه - إنما يقصد به وضوح المنطق وظهور المخارج، وخلو التلاوة من عيوب اللسان التي تَذهَب بالكثير من حلاوة القرآن[2].

والحقيقة التي لا شك فيها أن القرآن ينبغي ترتيله وتحسين النطق به وإتقان ألفاظه والحرص على جودة أدائه بما يتناسب مع عظمة أسلوبه وروعة بلاغته كما ورد في الأحاديث الصحيحة التي تقدم ذكر بعضها، وإمتثالاً لقوله تعالى: ﴿**ورتّل القرآن ترتيلاً**﴾[3].

قال ابن عباس: أي بيّنْه، وقال مجاهد: تَأَنَّ فيه، وقال الضحاك: انبذْهُ حرفاً حرفاً، وقال الإمام علي: الترتيل: تجويد الحروف ومعرفة الوقوف[4].

وكل هذه الأشياء من الترتيل والإبانة وتزيين الصوت وتحسين النطق لا تكتمل إلا بمراعاة الإعراب بمعناه النحوي. وقد كان العرب الخُلّص يحققون هذه المطالب بسليقتهم بعد النقل والتلقي، أما غير العرب أو العربُ غير الخلّص فكانوا يعانون في

---

(1) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص: 269 -270 ط/ دار المعارف 1968م.

(2) دراسات في فقه اللغة ص: 128.

(3) المزّمل: 4.

(4) النشر في القراءات العشر جـ 1/208 -209.

ذلك ويتعرضون للحن والتحريف حتى ظهر النحو وأحكامه فكان عوناً لهم على تصحيح نطقهم وتحسين قراءتهم.

وهكذا نستطيع أن نقول بعد كل ما تقدم: إن الإعراب في هذه الآثار لا يقصد به الإعراب الاصطلاحي بالتحديد بل يقصد به: **تصحيحُ النطق وتوضيحه، وجودة الأداء وسلامته، والبعد عن الخطأ والتحريف بجميع صورهما.** ويدخل الإعراب الاصطلاحي في ذلك من باب أولى.

واللحن والخطأ في اللغة ظهرا منذ حياة الرسول الكريم حيث كان كثير من غير العرب يعيشون في مكة وما حولها، ولعل منهم ذلك الذي لحن بحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم فقال: (أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل)[1].

على أن كثيراً من صيغ هذه الأحاديث والآثار يدل على أن المراد بالإعراب أمر لفظي لغوي، ويُبعد أن يكون المراد به التفسير وفهم المعاني وإن كان كلاهما مطلوبين:

فحديث (من قرأ القرآن فلم يعربْهُ وكل به ملك يكتب له كما أنزل بكل حرف عشر حسنات) يدل على أن المراد بالإعراب أمر لفظي بدليل أن الملك الموكل به يكتبه كما أنزل، وليس كما تُلِيَ.

وقول ابن مسعود (أعربوا القرآن فإنه عربي، وإنه سيجيء قوم يثقفونه وليسوا بخياركم)[2] يوحي بوجوب المحافظة على

---

(1) الخصائص لابن جني جـ 8/2.

(2) إيضاح الوقف والابتداء جـ 35/1.

عروبة لغة القرآن، ثم يثير المخاطبين بأنه سيأتي قوم يثقفونه، وتثقيف الرماح: تسويتها، وأقرب معانيه في القرآن: إجادة اللفظ وإتقانه، ومثله: قول مكحول (أبو عبدالله بن أبي مسلم الهذلي بالولاء ت: 112هـ): (بلغني أن من قرأ القرآن فأعرب به كان له من الأجر ضعفان ممن قرأ بغير إعراب)[2] لأن عبارة (فأعرب به) بما فيها من تعلق الجار والمجرور بالفعل لا يمكن حملها على التفسير والفهم.

وكذلك ما رواه البيهقي عن ابن عمر (من قرأ القرآن فأعرب في قراءته كان له بكل حرف عشرون حسنة)[3] فإنه يبعد حمل الإعراب فيه على التفسير لأنه لا يقال: من قرأ القرآن ففسره أو قرأه بتفسير لأن الإعراب هو أداة القراءة والبيان وليس التفسير[4]. وأوضح من ذلك قول أبي ذر الغِفاري رضي الله عنه: (تعلموا العربية في القرآن كما تتعلمون حفظه)[5]. فكلمة (العربية) لا يمكن حملها على الفهم أو التفسير بل لا يفهم منها إلا الأمر بتعلم طرق العربية في التعبير ومن بينها الإعراب بمعناه الاصطلاحي وجاء في قول زياد لأبي الأسود الدؤلي (فلو وضعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم ويعربون به كتاب الله)[6]. فهو يطالبه بوضع قواعد لتصحيح النطق في كلام الناس وكلام الله تعالى.

---

(2) المصدر السابق جـ 21/1.
(3) البرهان جـ 467/1.
(4) النحو وكتب التفسير جـ 105/1.
(5) إيضاح الوقف جـ 23/1.
(6) المرجع السابق جـ 40/1 وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ص: 16.

ولذلك فإن كثيراً من العلماء فهم من الدعوة إلى الاعراب والتمسك به أنها دعوة إلى تعلم الإعراب الاصطلاحي حيث ضموا هذه الدعوة إلى التنفير من اللحن وربطوا ذلك بنشأة النحو مما يدل على أنهم يفهمون من الاعراب المعنى الاصطلاحي له.

يقول أبو بكر الأنباري (ت: 328هـ) وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه وتابعيهم رضي الله عنهم من تفضيل إعراب القرآن والحضّ على تعليمه وذم اللحن وكراهيته ما وجب على قراء القرآن أن يأخذوا أنفسهم بالاجتهاد في تعلمه[1].

ثم ساق مجموعة من الأحاديث والآثار بلغت خمسة وثمانين حديثاً وأثراً تتضمن الدعوة إلى الإعراب كما تتضمن ذم اللحن وَمَن يصدر منه، وفي ربطه بينهما دليل على إرادة الإعراب الاصطلاحي.

وقد أورد أبو حاتم الرازي (ت: ٣٣٢هـ) حديث (أعربوا القرآن) في معرض التدليل على حاجة المسلمين إلى معرفة لغة العرب، ونقل عن أيوب السختياني قوله: إن عامة من تزندق بالعراق لقلة علمهم بالعربية، ثم يقول: (وقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على تعلم اللغة والإعراب، روى أبو عبيدة بإسناد له عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أعربوا القرآن)[2].

وكان قد قال قبل ذلك: (وبالنحو يُرتَّلُ القرآن الذي هو كلام الله عز وجل فيُعَربُ كل حرف منه به ويُقَوَّم عليه حتى لا

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء جـ 14/1.

(2) كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية جـ 117/1 ط ثانية 1975م.

يُترَكَ حرف واحد إلا ويُعطي حقه من الإعراب)[1]. وكذلك فعل أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ) حيث يقول: (وكذلك الحاجة إلى علم العربية فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني.. وقد رُوي عن الرسول أنه قال: (أعربوا القرآن) وقد كان الناس قديماً يجتنبون اللحن فيما يكتبونه أو يقرؤونه اجتنابهم بعض الذنوب)[2].

وقد خصص القرطبي في مقدمة تفسيره (الجامع لأحكام القرآن) باباً لإعراب القرآن بعنوان (باب ما جاء في إعراب القران وتعليمه والحث عليه وثواب من قرأ القرآن معرباً) ذكر فيه كثيراً من الأحاديث والآثار التي ذكرها ابن الأنباري[3].

ثم عقد باباً آخر لما جاء في تفسير القرآن وبيان معانيه مما يدل علي تباينهما عنده وأنه يقصد من الإعراب المعنى الإصطلاحي له أو ما يحقق صحة قراءة النص وأنه غير التفسير[4].

وقد نقل ابن الأنباري عن أبي جعفر الأنصاري المؤذن (وهو ممن عاصر الخلفاء الأربعة) أنه قال عقب روايته لحديث (أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن) لولا القرآن وإعرابُه ما باليت ألا أعرف منه شيئاً[5]. أي من إعراب الكلام، وفي ذلك - إنْ صح - دليل على إرادة ما يشمل الإعراب الاصطلاحي.

---

(1) جـ 1/79.
(2) الصاحبي ص: 66 ت: مصطفى الشويمي/ بيروت 1964م.
(3) الجامع لأحكام القرآن جـ 1/23 ط: ثانية دار الكتب المصرية 1935م.
(4) الجامع لأحكام القرآن جـ 1/26 وانظر: النحو وكتب التفسير جـ 1/106.
(5) إيضاح الوقف والابتداء جـ 1/22.

كما نقل عن يزيد بن هارون وهو من حفاظ الحديث الثقاة (ت: 206هـ) أنه قال: في تفسير قول عمر (تعلموا الفرائض والسنة واللحن) قال: اللحن: هو النحو[1].

وقال ابن الأثير: (تعلموا اللحن في القرآن): يريد: تعلموا لغة العرب بإعرابها واللحن: اللغة والنحو، واللحن أيضاً: الخطأ في الإعراب فهو من الأضداد[2].

وقال أبو عبيدة (تعلموا اللحن) أي الخطأ في الكلام لتحترزوا منه[2].

كل ذلك يدل على وجود الخطأ في النطق، وعلى أن للأمر بالإعراب ما يسوّغه ويستدعيه ولا سيّما إذا صدر ذلك الأمر من الصحابة الذين امتد بهم العمُر حتى شاهدوا سعة انتشار الدين الإسلامي وطغيان اللحن على الألسنة، وبداية التفكير في وضع قواعد العربية كأبي هريرة (59هـ) وابن عباس (68هـ) وابن عمر (73هـ) الذي كان يضرب أبناءه على اللحن كما تقدم.

فتلاوة القرآن الكريم إذا كان يُطَلب فيها تزيين الصوت وتحسين الأداء فلا بد أن يطلب فيها من باب أولى صحة النطق والسلامة من اللحن.

أما القول بأن هذه الآثار توهم أن من قرأ القرآن بغير إعراب يكون له أجر وإنْ كان أقل ممن يقرأ بإعراب مع أن القراءة دونه لا ثواب فيها ولا تجوز، فيمكن أن يجاب عنه بأن هذه الأحاديث

(1) المرجع السابق جـ 16/1.
(2) النهاية في غريب الحديث جـ 242/4.

لا تجيز القراءة بغير إعراب إذ يمكن حملها على من لم يستطع القراءة الصحيحة وهو يحاولها ولا يقصر في ذلك كما في حديث ابن عباس: (إذا قرأ القاريء فأخطأ أو لحن أو كان أعجمياً كتبه الملك كما أنزل)[1] فقد حمله المناوي على غير المتعمد بأن كان عاجزاً أو فاقداً للعلم[1]. وقد تكون عيوب التلاوة الأخرى من الغمغمة والهذرمة والسرعة المفرطة واللكنة قد تكون هذه العيوب في كثير من صورها أشد ضرراً من ترك الإعراب حيث لا يقوم بها معنى، ولا يستقيم معها نص، فالنهي عنها إذا وصلت إلى هذه الدرجة أَوْكَدُ من النهي عن ترك الإعراب.

(1) فيض القدير بشرح الجامع الصغير جـ 416/1 ط/ الأولى القاهرة 1938م. وانظر النحو وكتب التفسير جـ 105/1.

جـ ـ أهمية الإعراب لفهم معاني القرآن ولمعرفة إعجازه وإتقان قراءته

القرآن الكريم هو دستور المسلمين وشريعتهم، ومنهاجهم وطريقتهم، لا تقتصر أهميته على التعبد به، بل هو نبراس يستضيء به المسلمون في دينهم ودنياهم، لأنه يشمل العقيدة والشريعة، وينظم العلاقة بين الخلق والخالق، كما ينظم العلاقة بين الخلائق، ولأنه الكتاب الخاتم لكتب السماء، المهيمن عليها، الدال على الدين الحق إلى يوم القيامة، ومن ثَم فلا بد من حفظ نصوصه وصيانته، وفهمه ودراسته واستنباط أحكامه ومراميه، ومعرفة أوامره ونواهيه.

وللوصول إلى ذلك طريقان أساسيان:[1]

أ ـ **طريق النقل**: إما من القرآن الكريم نفسه حيث إنه قد يوضح في موضع ما أجمله في موضع آخر، أو من أحاديث الرسول الكريم وأقوال الصحابة المتضمنة لشيء من تفسير القرآن، ويُلحقُ بالصحابة التابعون لأخذهم عنهم، مع وجوب الحذر والتنبه لمدى صحة تلك الآثار.

ب ـ **طريق العقل**: وذلك فيما لم يرد فيه نقل صحيح، فيعتمد

---

(1) انظر البرهان للزركشي جـ 2/56 وما بعدها ـ والاتقان للسيوطي جـ 2/174 وما بعدها.

في فهمه على العقل والفكر، ويؤخذ فيه بمطلق اللغة، ومقتضى كلام العرب مع الاستعانة بمعرفة أسباب النزول، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، والحذر من مصادمة النصوص واتباع الأهواء وهذا ما يسمى: التفسير بالرأي والاجتهاد.

وقد اشترط العلماء لجواز هذا التفسير أن يكون المفسر جامعاً ومتقناً لعلوم اللغة العربية بجميع فروعها من معاني المفردات والاشتقاق والتصريف والنحو وعلوم البلاغة ولعلم الفقه وأصوله وأصول الدين، وعلم القراءات، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، وأحاديث التفسير، وأن يكون له موهبة واستعدادٌ يُناسب هذه المهمة الخطيرة[1].

وإذا كان بعض هذه العلوم لا تظهر الحاجة إليه بوضوح مثل أصول الفقه وأصول الدين أي علم الكلام، فإن علوم اللغة وآدابها تكتسي أهمية كبيرة لا شك فيها لأن التفسير الصحيح لا يمكن دون الاستعانة بها، ولا شك أن النحو في مقدمة تلك العلوم حيث إنه البديل عن السليقة اللغوية التي كانت سائدة عند العرب أيام نزول القرآن، وذلك فيما يتعلق بضبط نطق الألفاظ في حالة التراكيب.

وقد نص على أهمية العلم بلغة العرب كثير من السلف: فقد روي عن الإمام مالك بن أنس قوله: (لا أُوتَى برجل يفسر كلام الله غير عالم بلغة العرب إلا جعلته نكالاً)[2] كما روي عن

---

(1) الإتقان جـ 180/2 -181 والتفسير والمفسرون جـ 265/1 -272 لمحمد حسين الذهبي.

(2) البرهان للزركشي جـ 292/1.

أبي الحجاج مجاهد بن جبر المخزومي وهو من كبار التابعين والأئمة المفسرين (ت: 104هـ) قوله: لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب)[1].

ونقل السيوطي عن أبي طالب الطبري قوله: (وتمام هذه الشرائط أي شرائط التفسير ـ أن يكون المفسر ممتلئاً من عدة الإعراب لا يلتبس عليه وجوه اختلاف الكلام، فإنه إذا خرج بالبيان عن وضع اللسان إما حقيقة وإما مجازاً فتأويله تعطيله، وقد رأيت بعضهم يفسر قوله تعالى: **﴿قل الله ثُمّ ذرهم في خوضهم يلعبون﴾**[2]: أنها ملازمة قول (الله). ولم يدر الغبي أن لفظ الجلالة مبتدأ حذف خبره، والتقدير: الله أنزله[3]. وينقل الزركشي عن ابن عباس تقسيمه التفسير إلى أربعة أقسام: قسم تعرفه العرب في كلامها، وقسم لا يُعذر أحد بجهالته، وقسم يعلمه العلماء خاصة، وقسم لا يعلمه إلا الله[4]. ثم يقول:

فأما الذي تعرفه العرب فهو الذي يُرجع فيه الى لسانهم، وذلك شأن اللغة والإعراب، . . فالإعراب إن كان اختلاله محيلاً للمعنى وجب على المفسر والقارىء تعلمه ليتوصل المفسر إلى معرفة الحكم، وليسلم القارىء من اللحن، وإذا لم يكن محيلاً للمعنى وجب على القارىء تعلمه ليسلم من اللحن، ولا يجب على المفسر لوصوله إلى المقصود دونه، على أن جهله نقص في حق الجميع[4].

---

(1) المصدر السابق.

(2) الأنعام: 91.

(3) الإتقان جـ 2/176.

(4) البرهان جـ 2/164 -165 باختصار، وانظر: الإتقان جـ 2/182.

وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن المراد بالأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن: سبعة أوجه من الاختلاف بالإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث أو باختلاف الإعراب مع اختلاف المعنى أو اتفاقه أو باختلاف الحروف، أو بالزيادة والنقص أو بالتقديم والتأخير، أو باختلاف اللغات في هيئة الأداء من فتح وإمالة وترقيق وتفخيم، الخ.

ومن هؤلاء: ابن قتيبة[1]، ومحمد بن شريح الرُّعَيني الأندلسي، ومكي بن أبي طالب حَمُّوش القيسي[2]، وأبو علي الحسن بن علي الأهوازي والقاضي ابن الطيب الباقلاني[3] وأبو الفضل الرازي وأبو الخير محمد بن الجزري[4].

ومما مثلوا به لاختلاف الإعراب الذي يؤدي إلى اختلاف المعنى قوله تعالى:

﴿فتلقى آدَمُ من ربه كلماتٍ فتاب عليه﴾[5] بنصب آدم ورفع كلمات في قراءة ابن كثير وابن محيصن، وبرفع آدم ونصب كلمات في قراءة الباقين[6].

وكذلك قوله تعالى: **﴿ولْيَحْكُمْ أهلُ الإنجيل بما أنزل الله فيه﴾**[7] بكسر اللام وفتح الميم في قراءة حمزة والأعمش على

---

(1) تأويل مشكل غريب القرآن ص: 36 -37.
(2) الإبانة عن معاني القراءات لمكي ص: 6.
(3) المرشد الوجيز لأبي شامة ص: 116 -121.
(4) النشر جـ 26/1 -27.
(5) البقرة: 37.
(6) الإتحاف ص: 134 والمرشد الوجيز ص: 125.
(7) المائدة: 47.

معنى التعليل، وبتسكين اللام وجزم الميم عند الباقين على معنى النهي[1].

وكذلك قوله تعالى: ﴿**فقالوا ربَّنا باعدْ بين أسفارنا**﴾[2] بنصب لفظة (رب) على أنها منادى وما بعدها دعاء وهي قراءة الجمهور، وبرفعها على الابتداء وما بعدها فعل ماض خبر وهي قراءة يعقوب الحضرمي[3].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿**وهو الغفور الودود ذو العرش المجيدِ**﴾[4] حيث قرأ حمزة والكسائي وخلف ووافقهم الحسن والأعمش بخفض الدال وصفاً للعرش، وقرأ الباقون برفعها خبراً عن الله عز وجل أو وصفاً له[5].

وقد وُصف العرشُ بالعظمة والكرم في آيتين أخريين هما قوله تعالى: ﴿**فإن تولَّوْا فقل حسبيَ الله لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم**﴾[6] وقوله: ﴿**فتعالى الله الملك الحق لا إله إلا هو رب العرش الكريم**﴾[7] وذلك على قراءة الجر وهي قراءة الجمهور في الآيتين، وورد في الشواذ قراءتهما بالرفع على أنهما من صفات الله عز وجل[8].

---

(1) الاتحاف ص: 200 والمرشد الوجيز ص: 125 أيضاً.

(2) سبأ: 19.

(3) السابقان ص: 359 و 113 على الترتيب.

(4) البروج: 14، 15.

(5) السابقان ص: 436 و 116 على الترتيب.

(6) التوبة: 129.

(7) المؤمنون: 116.

(8) مختصر الشواذ لابن خالويه ص: 56.

وشبيه بما تقدم قوله تعالى: ﴿بَلْ هو قرآنٌ مجيدٌ في لوحٍ مَحْفُوظ﴾[1] برفع (محفوظ) في قراءة نافع على أنه وصف للقرآن، وقرأ الباقون[2] بالخفض على أنه وصف للوح.

ومن الجدير بالذكر أن الاختلاف في المعنى بين القراءات هو اختلاف تنوُّع وتغاير وليس اختلاف تضاد أو تناقض، وتكون القراءتان في آيةٍ واحدةٍ إذا اختلفتا في المعنى بمثابة آيتين، وفي ذلك نهاية البلاغة وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار وجمال الإيجاز، ويلزم الإيمان بصحة هذه القراءات المختلفة وأنها جميعاً منزلة من عند الله تعالى لأن النبي صلى الله عليه وسلم صوَّبَ قراءة المتنازعين من الصحابة وقال عن كل منها: هكذا أنزلت[3].

وقد تقدم في الفصل الثاني كثير من الآيات التي يتنوع معناها باختلاف إعرابها مثل (لا ينال عهديَ الظالمين) أو الظالمون. (وأوصى بها إبراهيم بنيه ويعقوبُ) (وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم) (وإن كان مكرهم لِتزولُ منه الجبال). كما تقدم أن هناك آياتٍ إذا غير إعرابها أوهَمَت معنى غير لائق مثل:

(أن الله بريء من المشركين ورسولُه) (إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ) (إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر).

وإذا كان للإعراب هذه الأهمية وهذا التأثير في المعنى فإنه يصبح من الواضح أهميته وضرورته لمن يريد فهم معاني القرآن واستنباط أحكامه والوصول إلى معرفة أوامره ونواهيه لأن المعنى

---

(1) البروج: 21 -22.

(2) النشر جـ 399/2 والاتحاف ص: 436.

(3) أنظر: النشر جـ 49/1 -52 والبرهان جـ 326/1.

التركيبي فرع الإعراب، وخصوصاً في مثل هذه الأحوال عندما يكون النص قطعي الثبوت ومتواتر النقل، فيجب إتقان النص أولاً ومعرفة إعرابه للوصول بعد ذلك إلى ما وراءه من معان وأحكام.

ومن هنا تظهر أهمية قواعد النحو والإعراب والإحاطة بها ومعرفة استعمالها حتى يسلم النص القرآني من التحريف واللحن، ويتمكن الإنسان من قراءته بصورة واضحة وصحيحة تكشف عن المعاني والأحكام التي أرادها الله بحسب ما يتوصل إليه فهم الإنسان واجتهاده.

كما أن قواعد الإعراب هي الطريق إلى معرفة إعجاز القرآن الذي هو الدليل الدائم على أنه من عند الله تعالى وعلى صدق الرسول في دعوى النبوة وما ترتب عليها من عقائد وأحكام.

وإذا كان الإعجاز - في أسمى مظاهره - إنما يتجلى في نظم القرآن وحسن صوغه وأنه (لا معنى للنظم غيرُ توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم، ثبت من ذلك أن طالب دليل الإعجاز إذاً هو لم يطلبه في معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه، ولم يعلم أنها مَعدِنُه ومَعَانُه، وموضعه ومكانه، وأنه لا مستنبط له سواها، وأن لا وجه لطلبه فيما عداها، غارٌّ نفسه بالكاذب من الطمع، ومسلم لها إلى الخَدع، وأنه إن أبى أن يكون فيها كان قد أبى أن يكون القرآن معجزاً بنظمه، ولزمه أن يثبت شيئاً آخر يكون معجزاً به وأن يلحق بأصحاب الصرفة (من المعتزلة) فيدفع الإعجاز من أصله[1].

---

(1) دلائل الإعجاز/ عبد القاهر الجرجاني ص: 458 -459 بتعليق خفاجي.

ولا غرو فعلم الإعراب أو النحو هو البديل عن السليقة اللغوية، وهو الطريق إلى ضبط قراءة القرآن وحسن أدائه وجودة نطقه حتى يكون على الصورة التي أنزله الله بها من كمال الإعجاز وروعة البيان وقوة التأثير في النفوس، ولن تَعرفَ ذلك أو تَتَأثّر به حتى تكونَ على دراية بعلم النحو الذي يشرح طرائق العرب في التعبير، ويصنفها في درجات مختلفة (فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزيّة وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجعَ تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك المزيّة، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه)[1].

(ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده متعبدون كذلك بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية التي لا يجوز مخالفتها أو العدول عنها إلى غيرها)[2].

وذلك (لتكون الحجة به قائمة على وجه الدهر تُعرف في كل زمان، ويُتَوَصَّلُ إليها في كل أوان، ويكون سبيلها سبيل العلوم التي يرويها الخلف عن السلف، ويأْثِرُها الثاني عن الأول، فمن حال بيننا وبين معرفة أسباب إعجازه.. كان كمن رام أن ينسيناه جملة، ويذهبَه من قلوبنا دفعة)[3].

والمتمكن من الإعراب والعربية هو القادر على ضبط وجوه

---

(1) المصدر السابق ص: 118.

(2) النشر: 210/1.

(3) دلائل الإعجاز ص: 58.

القراءات وفهم أسرار الاختلاف بينها، وتلقيها ونقلها على بصيرة وإتقان، وهذا ما أشار إليه أبو بكر بن مجاهد شيخ القراء بقوله:

(فمن حملة القرآن المعربُ العالم بوجوه الإعراب والقراءات، العارف باللغات، ومعاني الكلمات، البصير بعيب القراءات، المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين.. ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذه عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ، فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده فيضيع الإعراب لشدة تشابهه، وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة، لأنه لا يعتمد على علم بالعربية ولا بصر بالمعاني يرجع إليه)[1].

فالعلم بالإعراب يعصم الإنسان مما قد يجذبه إليه طبعه من اللحن والتحريف، لأن العالم به يعرف ما يترتب على اللحن من معان غير لائقة أو غير مناسبة لسياق الآية والمراد منها كالعطف في (أن الله بريء من المشركية ورسوله) بالجر، وعكس الإسناد في (إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ).

وكذلك في مثل (وعصى آدمُ ربَّهُ فغوى)[2] (ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه)[3].

* * *

---

(1) كتاب السبعة لابن مجاهد ص: 45.

(2) طه: 121.

(3) سورة ق: 16.

ومن فوائد الإعراب في القرآن: أنه يعين على فهم العلاقات بين المفردات والجمل فيساعد على معرفة الوقف والابتداء، وهو باب جليل من أبواب علوم القرآن لما يترتب عليه من حسن الأداء ووضوح المعنى، وسهولة الاستنباط، (فبه تَتَبينُ معاني الآيات، ويُحترز عن الوقوع في المشكلات) كما يقول الزركشي[1].

وقال ابن الجزري: (لما لم يمكن القاريء أن يقرأ السورة أو القصة في نَفَس واحد، ولم يجُز التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة الواحدة وجَبَ حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتعين ارتضاء ابتداء بعدهما، وتحتم ألا يكون ذلك مما يخل بالمعنى ولا يخل بالفهم إذ بذلك يظهر الإعجاز، ويحصل القصد)[2].

ومن الملاحظ أن أحكام الوقف وأنواعه مبنية على أحكام النحو وقوانينه، فقد نص العلماء على أنه لا يجوز ـ في الاختيار ـ الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرافع دون المرفوع ولا على الناصب دون المنصوب، ولا على المؤكد دون التوكيد أو المعطوف عليه دون المعطوف، ولا على النواسخ دون اسمها أو دون خبرها أو دونهما معاً، ولا على صاحب الحال دون الحال، ولا على المستثنى منه دون المستثنى. ولا على الموصول دون صلته، ولا على أدوات الشرط والاستفهام دون ما تقتضيه، ولا على القسم دون

---

(1) البرهان جـ 342/1.

(2) النشر جـ 224/1 -225.

جوابه..)[1].

كما نصوا على أن الوقف يكون تاماً وكافياً وحسناً وقبيحاً، وذلك بحسب وجود التعلق أو عدمه بين الموقوف عليه وما بعده في اللفظ أو في المعنى، أو بحسب ما يترتّب عليه من ضياع المعنى أو الإيهام بما لا يليق.

وأن الوقف التام أكثر ما يكون عند رؤوس الآي، وقد يكون قبلها أو بعدها وذلك بحسب التعلق في اللفظ أو في المعنى[2].

والحرص على تمام المعنى في الوقف هو مذهب كثير من القراء مثل الأئمة: نافع وعاصم والكسائي، واختار أبو عمرو الوقف على رؤوس الآي، وابن كثير وحمزة حيث ينقطع النفَس، وغيرهم كان يحرص على حسن الوقف والابتداء بحسب المعنى[3].

وقال صاحب كتاب المستوفى (أبو سعد على بن مسعود الفرغاني): (والنحويون يكرهون الوقف الناقص في التنزيل مع إمكان التام)[4]. أي من حيث المعنى.

وهكذا يتبين لنا أن أحكام الوقف ومعرفة التام منه وما يحسن وما لا يحسن متوقفة ـ في كثير من الأحيان ـ على أحكام الإعراب، ومعرفة أحوال الإسناد وأوضاع التعلق بين أجزاء الجمل والتراكيب، حتى لا تضطرب هذه العلاقات فيحدث عنها اضطراب في المعنى.

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري جـ 1/116 -117 باختصار وتصرف.
(2) انظر تفصيل ذلك وأمثلته في: البرهان جـ 1/350 وما بعدها والنشر جـ 1/226.
(3) النشر جـ 1/238 والإتقان جـ 1/87.
(4) البرهان جـ 1/360.

ولذلك يقول أبو بكر بن مجاهد (لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحويٍ عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص، وتخليص بعضها من بعض عالمٌ باللغة التي نزل بها القرآن)[1] قال الزركشي: (فأما احتياجه إلى معرفة النحو فلأن من قال في قوله تعالى: ﴿مِلَّةَ أبيكم إبراهيم﴾[2]: إنه منصوب على معنى كَمِلَّةِ أو أعمل فيها ما قبلها لم يقف على: (ما جعلَ عليكم في الدِّين مِن حَرَج). وإن جعله منصوباً بفعل محذوف على الإغراء جاز الوقف على ما قبله)[3].

ومن ذلك أيضاً: (ومن يُضلِلِ اللهُ فلا هادي له ونذَرُهم في طغيانهم يعمهون)[4] فقد قرىء في السبعة (ونذرهم) بالنون والرفع، وبالياء رفعاً وجزماً[5]. فمن رفعها فهي مستأنفة ويجوز الوقف على ما قبلها، ومن قرأها بالجزم فهي معطوفة على محل جملة (فلا هادي له) ولا يجوز الوقف على ما قبلها[6].

وإذَنْ فهذه الوجوه المختلفة يترتب عليها اختلاف في المعنى مما ينبغي مراعاته في القراءة للوصول من خلاله إلى المعنى المناسب المترتب على كل وجه، وكل ذلك يبرز أهمية الإعراب وقواعد النحو في قراءة القرآن الكريم لما يترتب عليها من أثر جليل في فهم معاني القرآن الكريم.

---

(1) البرهان جـ 343/1 والاتقان جـ 87/1.

(2) الحج: 78.

(3) المصدران السابقان جـ 344/1 وجـ 87/1 على الترتيب.

(4) الأعراف: 186.

(5) كتاب السبعة لابن مجاهد ص: 298.

(6) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري جـ 671/2 -672.

الحرص على العربية الفصحى يحتمه الحرص على القرآن نفسه:

تقدم القول في أن القرآن الكريم يتصف بالإعجاز، وأن إعجازه يتضح في بلاغته وعُلو أسلوبه، وجمال تعبيره، وقوة تأثيره في النفوس السليمة بالإضافة إلى صحة معانيه وصدق أخباره، ودقه تشريعاته.

وعلى ذلك فلا سبيل إلى معرفة إعجاز القرآن والتأثر به وفهم معانيه والعمل بها إلا عن طريق هذه اللغة الفصحى التي نزل بها، وجاءت أساليبه وعباراته على أرقى سننها وأوضح طرقها.

وقد تقدم في الفقرة الماضية بيان مدى أهمية علوم اللغة وفي مقدمتها: علم النحو أو الإعراب لفهم معاني القرآن واستنباط أحكامه، ولإتقان قراءته وسلامة نصه، مما يجعل لهذه اللغة قداسة ومكانة تُستمد من قداسة القرآن ومكانته لأنها وسيلة إلى قراءته وفهمه، والوسيلة تَشرُف بشرف غايتها وتنحط بانحطاطها.

وهذا ما شعر به المسلمون منذ نزول القرآن بهذه اللغة حيث حرصوا على سلامتها، وعَضُوا بالنواجذ على أسباب بقائها، وبذلوا في سبيل صيانتها وحفظها من الجهد والوقت ما لم تحظ به لغة أخرى على الإطلاق.

ووُضِعَ لهذا الغرض كثير من العلوم اللغوية: لجمع المفردات وبيان معانيها، وكيفية اشتقاقها وتصريفها، أو لاستنباط

ظواهر التراكيب وكيفية تأليف الكلمات وترتيبها وعلامات ذلك، أو للبحث عن مظاهر الجمال والروعة في الأساليب ومدى ملاءمتها لمقتضيات الأحوال وتنوعها بين ما سار مع الواقع أو جنح إلى الخيال، أو اهتم بزخرفة الأقوال.

وهكذا فعلوم اللغة إنما وضعت لخدمة النص القرآني وتصحيح قراءته وتقريب فهمه وتيسير معانيه.

واللغة العربية هي اللغة الوحيدة التي يمكن تلاوة القرآن بها تَعَبُّداً في الصلاة أو في غيرها، وترجمةُ القرآن إلى اللغات الأخرى لا تسمى قرآنا، ولا يُتَعَبَّدُ بتلاوتها على الصحيح[1].

وعلى ذلك فقد تعينت العربية الفصحى طريقاً إلى القرآن لفظاً ومعنى نصاً وروحاً. وهذا الارتباط بين العربية والقرآن يعتبر فخراً لهذه اللغة وأهلها ومكسباً عظيماً لهما.

(فلولا هذه العربية التي حفظها القرآن على الناس وأوجبها عليهم لما اطّرد التاريخ الإسلامي ولا تراخت به الأيام إلى ما شاء الله، ولما تماسكت أجزاء هذه الأمة ولا استقلت بها الوحدة الإسلامية.. إنما القرآن جنسية لغوية تجمع أطراف النسبة إلى العربية، فلا يزال أهله مستعربين متميزين بهذه الجنسية حقيقة أو حكماً حتى يتأذّن الله بانقراض الخلق وطَيِّ هذا البسيط)[2].

وقد كان أئمتنا السابقون يعتزون بلغة القرآن ويعتبرونها أفضل اللغات، كما كانوا يعتبرون تعلُّمَها ونشرها واجباً دينياً.

---

(1) أنظر: البرهان للزركشي جـ 1/464 -467.

(2) تحت راية القرآن للرافعي ص: 50 -51ط/ سابعة بيروت: 1974م.

يقول الإمام الشافعيّ رضي الله عنه:

(وأولى الناس بالفضل في اللسان مَنْ لسانه لسان النبي، ولا يجوز - والله أعلم - أن يكون أهل لسانه أتباعا لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد، بل كل لسان تبَعٌ للسانه، وكل أهل دين قبله فعليهم اتباع دينه)[1].

ثم يبين الإمام الشافعي الغاية الأساسية من تعلم العربية وهي التمكن من أداء الشعائر الدينية بها والتي لا تصح بدونها فيقول:

(فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلوَ كتاب الله وينطقَ بالذكر فيما افترض عليه من التكبير وأُمر به من التسبيح والتشهد وغير ذلك، وما ازداد من العلم باللسان الذي جعله الله لسانَ من اختتم به نُبُوَّتَهُ وأنزل به آخر كتبه كان خيراً له)[2].

وقد تقدم لنا ما قاله الإمام مالك بن أنس وما قاله الإمام مجاهد بن جبر المخزومي حول ضرورة العلم بالعربية لمن يتعاطى تفسير القرآن أو يحاول فهمه، مما يدل على أنه إذا كان فهم القرآن واجباً فوسائلُ فهمه من باب أَوْلَى.

وهكذا فالعناية بالعربية هي عناية بالقرآن، وإهمالها والزهد

---

(1) الرسالة للإمام الشافعي ص: 46 ت: أحمد محمد شاكر، القاهرة 1939م

(2) المصدر نفسه ص: 48-49.

في قواعدها صدود عن القرآن، يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني: (وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له فهو أشبه أن يكون صَدًّا عن كتاب الله، وعن معرفة معانيه، ذلك أنهم لا يجدون بُدًّا من الاعتراف بالحاجة إليه إذ كان قد عُلم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها)[1].

ويقول أبو البركات الأنباري متحدثاً عن أهمية النحو: (وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه، ولو لم يكن ذلك علماً معتبراً في الشرع لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفةً عليه، لا تتم إلا به، ثم لم تزل الأمة قاطبة مُذْ زمن الصدر الأول من الصحابة والتابعين والسلف الصالح ومن بعدهم مع تكرار الأعصار في جميع الأمصار يدعون إليه ويحثون عليه)[2].

ثم يقول: وصيغة الأمر في قوله صلىَ الله عليه وسلم (أرشدوا أخاكم) تدل على الطلب الحثيث إن لم يكن بالوجوب فلا أقل من الندب والاستحباب، وإنَّ ضرب بعض الصحابة لأبنائهم على اللحن يَدل في الظاهر على وجوب الالتزام بالإعراب عنده، ولولا ذلك لم يضربه لأن حد الواجب ما استُحِق على تَرْكه العقاب[2].

---

(1) دلائل الإعجاز ص: 75 باختصار.

(2) لمع الأدلة في أصول النحو 95 -97 بتصرف.

وعلوم اللغة كلُّها ضرورية للحفاظ على الفصحى لغة القرآن وليس الأمر قاصراً على النحو كما قد يُفهَم من بعض النقول السابقة، يقول الخطيب التبريزي أبو زكرياء يحى بن علي في مقدمة شرحه لديوان الحماسة:

(إن أشرف العلوم كلِّها علمُ الكتاب والسنة، ولا يصح حقيقة معرفتهما إلا بعلم الإعراب الدال على الخطإ من الصواب، وعلمِ اللغة الموضحة عن حقيقة العبارات المفصحة عن المجاز من الاستعارات وعلمِ الأشعار إذ كان يستشهد بها في كتاب الله عزَّ وجل وفي غريب الحديث)[1].

وقد عبّر عن هذه الفكرة - فكرة ارتباط العربية بالقرآن وأهميتها فيه - بدقة ووضوح العلامة عبد الرحمن بن خلدون (ت: 808هـ) أثناء حديثه عن علوم اللسان وأهميتها حيث يقول:

(أركانه أربعة هي: اللغة والنحو والبيان والأدب، ومعرفتها ضرورية على أهل الشريعة، إذ مأخذ الأحكام الشّرعية كلها من الكتاب والسنة وهي بلغة العرب، ونَقَلَتُها من الصحابة والتابعين عَرَب، وشرحُ مشكلاتها من لغاتهم فلا بد من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة، وتتفاوت في التأكيد بتفاوتُ مراتبها في التوفية بمقصود الكلام، .. والذي يتحصل أن **الأهم المقدم منها هو النحو،** إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة)[2].

---

(1) شرح ديوان الحماسة جـ 2/1 باختصار، تصوير بيروت عن طبعة بولاق 1296 هـ.

(2) المقدمة ص: 545 ط/ رابعة بيروت.

وإن هذه الفكرة الراسخة والعقيدة الثابتة لدى علمائنا وأئمتنا السابقين حول قوة العلاقة بين الفصحى والقرآن هي الفكرة التي ما تزال سائدة بين اصحاب الغَيْرة من علمائنا المعاصرين، وهم - بفضل الله - أغلبية ساحقة، وكثرة كاثرة حيث دفعتهم إلى معارضة الدعوات الهدامة التي تدعو إلى التخلص من الفصحى، واستعمال العامية، أو الكتابة بالحروف اللاتينية، والتي أراد الاستعمار وأعوانه من ورائها تشتيت العرب والمسلمين وإبعادهم عن مصادر القوة في كتابهم الكريم وتراثهم المجيد، لأنهم يعرفون أن لهذه الرابطة اللغوية والدينية قوةً كامنة في النفوس قادرةً على بعث هذه الأمة من جديد متى توفرت الشروط وانتفت الموانع[1].

وهكذا يتضح جلياً أن الحفاظ على الفصحى هو أمر يحتمه الواجب الديني والقومي، لأن دور اللغة في توحيد الأمة ولَمِّ شتاتها لا يمكن إنكاره، ولأن القرآن الكريم لا يمكن فهمه وإتقان قراءته إلا بالتمكن من دراسة هذه اللغة وفهم أساليبها، وإتقان ظواهرها وسُنَنِها في التعبير، وفي مقدمة ذلك ظاهرة الإعراب موضوع هذا البحث.

---

(1) انظر في هذا الموضوع: تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر للدكتورة نفوسة سعيد ص: 185 وما بعدها. والاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر/د/ محمد محمد حسين جـ 2/373 وما بعدها ط/ ثالثة بيروت. والزحف على لغة القرآن/ لأحمد عبد الغفور عطار ص: 94 -105/ ط الأولى بيروت 1965م وغيرها.

الفصل الخامس

العامل وأثره في الإعراب

معنى العامل النحوي ووظيفته.
أقسام العامل الرئيسة.
دراسة تطبيقية لطائفة من الأمثلة توضح أثر العامل في المعمول.
بيان مدى موافقة تقدير العوامل لأساليب العرب في كلامها
النظر في إيغال بعض النحويين في الاحتكام إلى نظرية العامل
مناقشة آراء بعض المحدثين حول نظرية العامل.
تيسير الإعراب - لمحة تاريخية.
مناقشة لبعض مقترحات التيسير
خاتمة

معنى العامل النحوي ووظيفته

كانت دراسة النحو إبّانَ نشأته وفي مراحله الأولى تقوم على الملاحظة والاستقراء حيث درس النحاة الأوائل علامات الإعراب وتتبعوا مواضع الرفع والنصب والجر والجزم والثبوت والحذف والتغيّر واللزوم، ثم تحولوا بعد هذه المرحلة ـ مرحلة الملاحظة والاستقراء ـ إلى مرحلة التقعيد والتماس الأسباب والعلل، والربط بين الأشباه والنظائر بقوانين عامة، وعلل جامعة، وأحكام مطردة، فكان التفسير الدلالي الذي يقوم على (نظرية العامل) أهمَّ تفسير لظاهرة الإعراب، وذلك بالربط بين تغيّر أواخر الكلمات وتغيّر معانيها بتغير وضعها في التراكيب، حيث إن نظم الكلمة في الجملة له أثره في أن تكون على حال معينة من الرفع والنصب والجر والجزم ومن ثم كان موقع الكلمة في الجملة أو اقترانها بنوع من الأدوات علامة على أنها قد اكتسبت أثرا إعرابياً خاصاً، وكان ذلك هو العمود الفقري الذي قامت عليه الدراسات النحوية في تاريخها الطويل.

ولم يختلف النحاة في أن المحدث لهذه الآثار الإعرابية هو المتكلم فهو الذي يرفع وينصب ويجر ويجزم، ولكنهم اصطلحوا على تسمية الكلمات المتعلقة بغيرها من حيث المعنى بالعوامل لارتباطها بتلك الآثار في العرف اللغوي.

وقد عَرَّف ابن الحاجب في كافيته العامل بأنه (ما به يتقوّم

المعنى المقتضِي) ويقول الرضي في شرحه لذلك: (ويعني بالتقوّم نحواً من قيام العَرَض بالجوهر فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كونُ الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافاً إليها وهي كالأعراض القائمة بتلك الكلمات المتصفة بهذه المعاني بسبب توسّط العامل)[1].

أي أن وجود العامل في التركيب يكسب الكلماتِ المرتبطَة به وظيفة نحوية تقتضي في العرف اللغوي تحريكها بحركة مُعَيَّنة.

وقريب من ذلك ما عرفه به الشيخ خالد الأزهري حيث يقول: (المراد بالعامل ما به يَحدُثُ المعنى المُحوِج للإعراب)[2].

أي أن العامل يجعل الكلمات المرتبطة به متصفة بصفة خاصة من الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهذه المعاني تحتاج إلى ضبط خاص حسبما تعارف عليه أهل هذه اللغة. وهنا يتبادر الى الذهن سؤال وهو: إذا كانت تلك المعاني هي التي تقتضي نمطاً معيناً من التشكيل فلماذا لم ينسب النحاة العملَ إليها.

يجيب الدنوشري (عبدالله بن عبد الرحمن ت: 1025هـ) على ذلك بقوله: إنما نُسب العمل إلى الكلمات العاملة لأنها ظاهرة، أما الفاعلية ونحوها فإنها أمر خفيّ[3]. «ويشبه هذا ما قاله علماء أصول الفقه في علة القياس من أن العلة إذا كانت خفية أو غير منضبطة نِيطَ الحكم بوصف ظاهر منضبط كالترخيص بالفطر

---

(1) شرح الرضي على الكافية جـ 72/1 منشورات جامعة قاريونس.

(2) التصريح على التوضيح بحاشية يس جـ 60/1 ط/ عيسى الحلبي د/ ت.

(3) حاشية يس على التصريح جـ 60/1.

في السفر علته في الحقيقة هي المشقة ولكنها غير منضبطة، كذلك لما كانت الفاعلية ونحوها أمراً خفياً نِيطَ الحكم بملازمها وهو الفعل أو شبهه لأنه ظاهر في اللفظ، وكذلك الحال في المفعولية والإضافة، وهي طريقة مقبولة وإن نشأ عنها اشتباه لدى بعض المحدثين»[1].

وهكذا فظاهرة التصرف الإعرابي هي التي دفعت النحاة منذ القدم إلى القول بـ(نظرية العامل) ولعل أول من أشار الى ذلك سيبويه فقد ذكر في صدر كتابه أن أواخر الكلمات العربية تجري على ثمانية مجارٍ على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، ويقول: إنه إنما ذكر ذلك ليفرّق بين الحركات الإعرابية المتغيِّرة الناتجة عن العوامل، والحركات البنائية اللازمة لغير شيء أحدثها من العوامل[2]

(وبذلك سجل سيبويه ملامح هذه النظرية التي سادت النحو العربي على اختلاف تجمعاته وتعددها باعتبارها تفسيراً لظاهرة التصرف الإعرابي)[3].

وإن من يتتبع كتاب سيبويه يجد أن - العمل - مصطلح نحوي قصد منه التعبير عن العلاقات بين أجزاء التراكيب، وأنه في حقيقته نظرية تتمثل فيها طريقة النظم في الجملة العربية، انظر إليه وهو يفصل القول في الفرق بين الفعل المتعدي واللازم - بالاعتماد على غرض المتكلم والعلاقة بين العامل والمعمول - يقول:

---

(1) النحو والنحاة/ محمد أحمد عرفة ص: 135.

(2) أنظر: الكتاب ج1/631ت: هارون.

(3) الظواهر اللغوية في التراث النحوي/ على أبو المكارم/ ص: 87.

فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك ـ ذهب زيدٌ وجلس عمروٌ ـ فالأسماء هي المحدَّث عنها، وأمثلة الأفعال دليل على ما مضى وما لم يمض من المُحدَّث به وهو الذهاب والجلوس)[1].

ثم يقول: (والفاعل الذي يتعداه فعله إلى المفعول قولك: ـ ضرب عبدُالله زيداً ـ فعبدالله: ارتفع هنا كما ارتفع في ـ ذَهَب ـ وشغلْتَ به ـ ضَرَب ـ كما شغلْتَ به ـ ذَهَبَ ـ وانتصب (زيد) لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل)[1].

ثم يذكر أن الفعل اللازم يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه (أي إلى المصدر) لأنه إنما ذكر ليدل على الحدث، ويتعدى إلى أسماء الزمان لوقوعه فيها واستلزامه لها، كما يتعدى إلى ما اشتُق من لفظه اسماً للمكان، ولظروف المكان المحدودة[1]. ويتحدث في موضع آخر عن نوع من الأسماء يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول نحو (ضربتُ عبدَ الله قائماً) (وذهب زيد راكباً)[2].

ويعلل نصب المفعول لأجله بأنه عذرٌ لوقوعه، وتفسير لعلة وجوده[3].

(إن من يتقن هذه النظرية يقف على أسرار التراكيب وأوضاعها المختلفة لأن أساس هذه النظرية: أنه إذا كان أحد الأجزاء طالباً لآخر من حيث المعنى فإنه يتشبث به لفظاً، وعلى هذا يتبين أن المقصود بالعامل هو بيان الارتباط والتعلق بين أجزاء

---

(1) الكتاب جـ1/34 -35.

(2) الكتاب جـ 1/44.

(3) الكتاب جـ 1/367.

التراكيب والأثر الذي ينشأ عن هذا التعلق[1].

يقول أبو القاسم السهيلي في حديثه عن الحروف: (ووجب أن يكون الحرف عاملاً في كل ما دل على معنى فيه لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنًى وجب أن يتشبث به لفظاً، وذلك هو العمل[2].

ويقول أيضاً: (الفعل لا يعمل ـ في الحقيقة ـ إلا فيما يدل عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به)[3]. ويعترض على من قال إن العامل في النعت هو العامل في المنعوت بقوله: (وكيف يعمل فيه وهو لا يدل عليه، إنما يدل على فاعل أو مفعول به أو مصدرٍ دلالةً واحدة من جهة اللفظ)[4].

ولكن الفعل يعمل في الحال عنده مع أنها وصف لصاحبها في المعنى لأنها وصف غير لازم كما يلزم النعت، وإنما هي صفة للاسم في حين وجود الفعل خاصة، فالفعل إذَنْ أولى بها من الاسم فعمل فيها دونه[5]. أي دون النعت.

وهكذا يتجلى من أقوال سيبويه والسهيلي وغيرهم أن المراد بالعمل النحوي إنما هو بَيانُ الارتباط المعنوي بين الكلمات في التراكيب، وما ينشأ عن هذا الارتباط من تأثير في اللفظ يشير إلى المعنى المطلوب ويدل عليه.

---

(1) ابن الطراوة وأثره في النحو ص: 72/ للدكتور محمد إبراهيم البنا/ ط الأولى تونس 1980.

(2) نتائج الفكر: ص: 74.

(3) المصدر السابق ص: 387.

(4) نفسه ص: 231 -233.

(6) نتائج الفكر للسهيلي ص: 233

ومن هنا يبدو لنا أن أثر العامل في المعمول ليس لفظياً فقط، بل يشمل المعنى أيضاً فالأشياء التي يتعلق بها العامل لا تعبر عن مسمياتها تعبيراً مجرداً، بل تعبر عنها بقيد اتصافها بما يدل عليه ذلك العامل سواء على جهة الوقوع منه أو عليه أو إضافته له، ولكل من هذه الحالات نمط إعرابي خاص، فتأثير العامل في المعمول تأثير مزدوج في اللفظ وفي المعنى.

وقد أدى قول النحاة بالعامل إلى تصور عام للأساليب اللغوية يحتم أن يكون في كل منها ثلاثة عناصر: عامل ومعمول ورمز يعبر عن العلاقة بينهما، إذْ إنَّ الكلمات العربية لا تخلو من أن تكون عاملة أو معمولاً فيها.

وحيث إن هذه العناصر الثلاثة ربما لا تكون موجودة في بعض التراكيب والجمل اضطُرَّ النحاة في سبيل اطِّراد الأساليب العربية على وتيرة واحدة إلى التأويل والتقدير، فقدروا العامل حيث لم يجدوه لأنه (لا بد لكل معمول من عامل)، وقدروا المعمول إذا فقد (فكل عامل لا بد له من معمول)، وقالوا بالإعراب التقديري والمحلي في كل ما يتعذر أو يصعب ظهور الحركة عليه.

فالقولُ بالعامل، والرغبةُ في توحيد الأنماط اللغوية، والحرصُ على إيضاح المعنى كل ذلك أدى إلى ظهور قواعد وأبواب نحوية متعددة كأبواب حذف المبتدأ أو حذف الخبر أو المستثنى منه، أو حذف الفعل بعد أدوات الشرط الداخلة على الأسماء خلافاً للغالب فيها، وكذلك باب التنازع في العمل حيث (لا يجتمع عاملان على معمول واحد) بل يعمل أحدهما في الموجود ويقدر للآخر معموله كما هو موضح في بابه، إلى غير ذلك.

هذا إذا كان العامل موجوداً أو أمكن تقديره بما يتناسب مع

المعنى، فإن تعذر ذلك بأن كانت الكلمة غير مطلوبة من كلمة أخرى قبلها أو بعدها قالوا بالعامل المعنوي كما في المبتدأ الذي يرفع بالابتداء أو الفعل المضارع الذي يرفع لوقوعه موقع الاسم أو لتجرده من الناصب والجازم.

من كل ما تقدم يتضح أن هناك علاقةً قوية بين العامل والإعراب، فالعامل هو المُقَوِّمُ والمُـوجِـد للمعاني الوظيفية للكلمات، والمتكلم حين يريد التعبير عن تلك الوظائف يختار لها الحركة المناسبة في عرف اللغة، (فإذا رفع المتكلم الكلمة فإنما يرفعها لعلة غائية وهي قصد إثبات الفاعلية مثلاً للكلمة المرفوعة، والفاعلية المقوم لها هو العامل، فالعامل موجد للرفع بواسطة إيجاده للمعنى، وفاعل الفاعل لشيء فاعل لذلك الشيء)[1].

وبعبارة أخرى فإن الموجد لحركات الإعراب هـو المتكلم ولكن المؤثر في اختياره لنوع الحركة هو العامل. وقد أدى عدم فهم هذه الحقيقة إلى سوء فهم لـ (نظرية العامل) من ابن مضاء ومن سار على نهجه من المحدثين كما سيأتي توضيحه في بقية هذا الفصل. إذَنْ هناك تلازم عُرفي بين أنواع العـوامـل وعلامات الإعراب، فلكل نوع من العوامل علامة تناسبه على الكلمة التي يطلبها بحسب اقتضائه لها، وهذا التلازم أعطى لتلك العلامات مدلولات وقيمةً حيث إنها توضح وتكشف عن العلاقة بين أجزاء التراكيب وتساعد على توضيح الوظائف النحوية للكلمات في الجمـل كما تقـدم في الفصل الثـاني. ولـذلـك اهتم النحـاة بـالعـامـل وبنوا عليه قواعدهم وأحكامهم انطلاقاً من إيمانهم بأهميته في

---

(1) النحو والنحاة ص: 81/ محمد أحمد عرفة..

الكشف عن معاني الجمل والأساليب، فوضعوا له الأحكام والقوانين، وبيّنوا أنواعه وأوضاعه وشروط عمله وحالات إلغائه، وأحكام التنازع والاشتغال المتعلقة به مما لا يخلو منه كتاب من كتب النحو.

بل خصوه بمؤلفات خاصة فهناك كتب باسم العوامل في النحو لأبي علي الفارسي (ت: 377هـ) ولعلي بن فضال المجاشعي (ت: 479هـ)، ولعبد القاهر الجرجاني كتاب العوامل المائة وهو مشهور متداول وله شروح كثيرة[1].

وله كذلك كتاب الجمل وهو الذي شرحه ابن الخشاب في كتابه (المرتجل)[2] وكتاب التلخيص وهو شرح لكتاب الجمل أيضاً[3].

---

(1) كشف الظنون جـ 2/1179.

(2) طبع المرتجل في دمشق 1972م

(3) نزهة الألباء ص: 363.

أقسام العامل الرئيسة:

قسّم النحاة العامل أقساماً متعددة باعتبارات مختلفة، باعتبار اللفظ والمعنى أو باعتبار القوة والضعف، أو باعتبار الأصالة في العمل وعدمها، أو باعتبار نوعه من اسم وفعل وحرف، أو باعتبار الأثر المترتب عليه من رفع ونصب وجر وجزم إلى غير ذلك.

وأشهر تقسيم له هو تقسيمه من حيث اللفظ والمعنى فهو إما أن يكون لفظياً أو معنوياً، يقول الجرجاني في كتابه (العوامل المائة): (العوامل في النحو مائة، لفظية ومعنوية، فاللفظية منها نوعان: سماعية وقياسية، والسماعية منها واحد وتسعون عاملاً، والقياسية منها سبعة، والمعنوية اثنان)[1].

والمراد باللفظية السماعية ما سمعت من العرب ولا يقاس عليها غيرُها كحروف الجر والحروف المشبهة بالفعل، فإن الباء مثلاً تجر الاسم، ولكن ليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها مما لم يرد.

أما العوامل اللفظية القياسية فهي ما لا يتوقف إعمالها على السماع بل يكون إعمالها بالقياس على غيرها أخذاً من قاعدة كلية كقاعدة أن الأفعال ترفع الفاعل والمتعدية منها تنصب بعده المفعول. وأما العوامل المعنوية فاسمها يدل عليها، إنها معنى من المعاني يُعرَف بالقلب ليس للفظ فيه حظ كالابتداء[1].

---

(1) تسهيل نيل الأماني في شرح عوامل الجرجاني للشيخ أحمد بن محمد القطاني ص: 4 ط/الحلبي 1939.

وحيث إن اللغة مصدرها السماع بالدرجة الأولى فقد جاءت العوامل اللفظية السماعية أكثر من غيرها حتى إنها بلغت أكثر من تسعين في المائة من المجموع العام، ومنها حروف وأسماء وأفعال، فهناك حروف تجر الاسم وحروف تنصب الإسم وترفع الخبر وأخرى بالعكس، وحروف تنصب الاسم المفرد فقط، وحروف تنصب المضارع، وحروف تجزمه.

وهناك أسماء تجزم الأفعال لتضمنها معنى (إن) وأسماء مبهمة تنصب ما بعدها تمييزاً وأسماء أفعال بعضها يرفع وبعضها ينصب.

وهناك أفعال ترفع الاسم وتنصب الخبر وهي (كان) وأخواتها، وأفعال المقاربة والشروع أو تنصبهما كأفعال الشك واليقين وأفعال ترفع الاسم المعرف بـ (أل) وهي أفعال المدح والذم[1].

أما اللفظية القياسية فهي سبعة: الفعل مطلقاً واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، والاسم المضاف، والاسم المبهم كما تقدم[2].

والمعنوية اثنان: عامل المبتدأ وعامل الرفع في المضارع[3].

هذه العوامل التي ذكرها الجرجاني هي المشتهرة بين النحاة والمتداولة في كتبهم ولا سيّما عند جمهور البصريين، في حين يكثر القول بالعوامل المعنوية لدى الكوفيين[4]. وبعض البصريين،

---

(1) تسهيل الأماني ص: 5 -32.

(2) المصدر السابق ص: 33-36.

(3) نفسه ص: 36-37.

(4) مدرسة الكوفة/مهدي المخزومي ص: 292.

فالفاعل مرفوع بدخوله في وصف فعله عند الكسائي وبالإسناد عند هشام بن معاوية الضرير[1]، وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، وفي المفعول معنى المفعولية[2]. ورافع الفعل المضارع هو تجرده من الناصب والجازم عند حذاق الكوفيين، والمضارعة عند ثعلب[3]. وجواب الشرط مجزوم بالجوار عند الكوفيين[4]، والوصفية هي العامل في النعت عند الأخفش[5]، وعامل الجر في المضاف إليه هو الإضافة عند السهيلي وأبي حيان في النكت الحسان[6]. ولا خلاف بين الجمهور وبين من يسند العمل إلى الإسناد أو معنى الفاعلية والمفعولية أو الإضافة لأن هذه المعاني هي المقتضية للإعراب في الحقيقة وإنما لم يسند الجمهور العمل إليها لأنها خفية غير منضبطة، وأسندوا العمل إلى الألفاظ الظاهرة المقومة لتلك المعاني.

على أن أبرز ما اشتهر به الكوفيون هو قولهم بعامل معنوي للنصب وهو (الخلاف) أو المخالفة، وقد خرجوا عليه نصب الظرف الواقع خبرا نحو (زيد أمامك)[7] ونصب المفعول معه نحو (استيقظت وطلوع الفجر)[7] ونصب الفعل بعد فاء السببية وواو المعية[8].

---

(1) الهمع جـ 1/159 والمدارس النحوية لشوقي ضيف ص: 170.
(2) الإنصاف جـ 1/79 مسألة 11.
(3) الأشموني جـ 3/277.
(4) الإنصاف جـ 2/602 مسألة: 84.
(5) المرتجل لابن الخشاب ص: 115.
(6) التصريح على التوضيح جـ 2/25.
(7) الإنصاف جـ 1/245-248 المسألتان 29-30.
(8) الانصاف جـ 2/555-557، المسألتان 75-76.

وبهذا العامل قال تمام حسان في المسائل المتقدمة في المنصوب على الاختصاص والمستثنى المنقطع، والمنصوب بعد (ما أفعل) في التعجب، والمنصوب بعد الصفة المشبهة، والمصادر النائبة عن فعلها، وتمييز (كم) الاستفهامية[1].

وقد نقض البصريون هذا الرأي بقولهم: إن المخالفة بين المبتدأ والخبر ـ مثلاً ـ لو كانت هي الموجبة للنصب لنصبتهما معاً فليس أحدهما أحق من الآخر بهذه المخالفة، وبأن المخالفة لو كانت توجب النصب لكان المعطوف بـ (لا) و (لكن) واجبَ النصب نحو (قام زيد لاعمرو) و (ما قام زيد لكن عمرو) حيث إن ما بعدهما يجب أن يكون مخالفاً لما قبلهما، ولم يقل بذلك أحد[2].

ويقول الرضي بعد ذكره لمفهوم الخلاف: (والأولى الإحالة على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى العامل المعنوي)[3]. فالعامل اللفظي هو الأصل، وهو الأقوى لأنه محسوس يدرك بحاسة السمع، والمعنوي دونه لأنه معقول مستنبط لا محسوس[4]. وهناك عامل معنوي آخر يعمل النصب قال به أبو الحسين بن الطراوة وهو: القصد إليه (وقد نبع اعتداده بهذا العامل من أن بعض المعمولات من الأسماء والأحداث قد يقصد إلى ذكره خاصة من غير حاجة إلى الإخبار عنه أو تسليط عامل لفظي عليه، بل يحتاج

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها ص: 201 الدار البيضاء/المغرب.

(2) الإنصاف جـ 1/250.

(3) شرح الرضي علي الكافية جـ 1/518.

(4) المرتجل لابن الخشاب ص: 114.

إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده نحو (سبحانَ الله) فإن (سبحان) اسم ينبىء عن العظمة فوقع القصد إلى ذكره مجرداً من التقييدات بالزمان أو بالأحوال، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر نحو: إياك ونحو: (ويلَ زيد) ويحَه وأمثلة الاشتغال والمفعول المتقدم نحو: (زيداً ضربت) يجعلها ابن الطراوة منصوبة بالقصد إليها لأن المعمول لا يتقدم على عامله عنده[1].

هذا ولم يناقش النحاة هذا العامل ولم يتداولوه بينهم وقالوا إنه لم يعهد في عوامل النصب ولكنه يستحق وقفة نظر وتقدير، حيث إنه وثيق الصلة بالنظرة البلاغية التي تقول: إن ما قدم فلغرض نحو الاهتمام أو التخصيص، وليس بين الاهتمام وبين القصد إليه فرق، بل يكاد يكون كل منهما عين الآخر[2].

وتُقسَّمُ العوامل أيضاً إلى أسماء وأفعال وحروف، والأفعال هي الأصل في العمل وغيرها فرع عليها، يدلك على ذلك أنك لا تجد فعلاً غير عامل إلا في القليل النادر كما إذا دخلت عليه (ما) الكافة، والأسماء أكثرها غير عامل، وذلك الأصل فيها، وما عمل منها فلشبهه بالفعل أو نيابته عنه[3].

والأفعال تعمل عملين الرفع والنصب، والرفع تشترك فيه كل الأفعال حيث إن كل فعل لا بد له من فاعل[3]. والحروف منها عامل ومنها مهمل، والعامل هو المختص والمهمل هو غير المختص بما دخل عليه، وهذا في الغالب، وقد ترد حروف

---

(1) ابن الطراوة وأثره في النحو ص: 74 ونتائج الفكر للسهيلي ص: 70-71.

(2) ابن الطراوة وأثره في النحو ص: 76 وانظر: الهمع للسيوطي جـ 171/1.

(3) المرتجل 116-117.

مختصة ولا تعمل وذلك لشدة اتصالها بما دخلت عليه نحو (أل) و (قد) والسين وسوف[1]. كما قد ترد حروف مشتركة وتعمل بالحمل على غيرها مثل: ما - لا - و (إنْ) النافية فقد أعملها بعض العرب بالحمل على (ليس) الناسخة[1]. وعامل الجزم أضعف العوامل، وذلك لأن معموله جاء على الأصل في الكلمات وهو السكون، فأصله أن يكون غير معمول[2].

والأسماء تعمل الرفع والنصب لشبهها بالفعل أو نيابتها عنه كما تعمل الجر عن طريق الإضافة وهي متضمنة معنى الحرف، وتعمل الجزم لتضمنها معنى الحرف الجازم وهو (إنْ) خاصة[3].

---

(1) المصدر السابق ص: 226-227.

(2) نفسه ص: 211.

(3) نفسه ص: 260و 269.

دراسة تطبيقية لطائفة من الأمثلة توضح أثر العامل في المعمول:

وبعد أن عرفنا معنى العامل ووظيفته وأقسامه الأساسية نستعرض الآن بعض الأمثلة التي يتبين من خلالها جانب من أحكام العامل وصوره وأثره في معموله وهي متشابكة ومتداخلة في كثير من الأساليب والنصوص.

1 ـ قال تعالى: ﴿اقتربت الساعةُ وانشق القمر﴾[1] فـ (اقترب) و (انشق) كل منهما فعل ماضٍ لازم وما بعدهما فاعل لهما، والفاعل حكمه الرفع في العرف اللغوي العربي والفعل اللازم يتطلب اسما مرفوعاً يكمل به معناه ولا يحتاج إلى منصوب، فيعمل الرفع ولا يعمل النصب.

2 ـ وقال أيضاً: (ونادى نوح ربه..)[2] العامل هنا هو الفعل الماضي (نادى) وكل فعل لا بد له من فاعل، ومن هنا تعلق بالاسم بعده وأوجد فيه معنى الفاعلية فرُفِع وبما أن هذا الفعل متعدٍّ أي لا يكمل معناه بمرفوعه فلا بد له من شيء يتوجه نحوه ويخصص نسبة الإسناد، فكانت كلمة (ربَّه) موضحة لمن وقع عليه النداء فلذلك نصبت على المفعولية أو على التعظيم تأدُّباً. وقد أضيفت لفظة (رب) إلى ضمير الفاعل ونسبت إليه فعملت الجر في محله.

---

(1) الآية الأولى من سورة القمر.

(2) هود: 45.

3 ـ وقال تعالى: ﴿فتلقى آدمُ من ربه كلمات . . .﴾[1] فالتلقي لا بد له من متلقٍ ومتلقى، وهما آدم وكلمات على التوالي فرفع الأول ونصب الثاني عند أغلب القراء ويكون التلقي بمعنى القبول والتسلم. ويجوز أن يكون التلقي بمعنى المجيء والوصول فيسند إلى الكلمات على جهة الفاعلية فترفع وينصب (آدم) على جهة المفعولية كما في قراءة ابن كثير وابن محيصن[2].

4 ـ وقال أيضاً: (إذ قال ربك للملائكة إني خالق بشراً من طين)[3] نجد هنا (قال) قد عملت الرفع في فاعلها لفظة (ربُّ) وعملت النصب في محل الجملة المحكية بها (إني خالقٌ بشراً من طِين) ونجد لفظة (رب) قد أضيفت إلى ضمير المخاطب فيكون في محل جر واللام عملت الجر في لفظ الملائكة، و(إنَّ) قد عملت النصب في محل اسمها (ياء المتلكم)، والرفع في لفظ خبرها (خالقٌ)، و (خالقٌ) اسم فاعل يعمل عمل فعله لأنه بمعنى الاستقبال، وفاعله ضمير مستتر فيه، وعمل النصب في لفظ (بشراً) على المفعولية و (مِنْ) قد عملت الجر فيما بعدها، وهما معاً في محل نصب على التبعية لما قبلهما، و (إذْ) في أول هذه الآية ظرف زمان بمعنى المضي لا يكتمل معناه إلا إذا قدرنا له عاملاً يدل عليه السياق، أي اذكر ذلك اليوم واتعظ بما جرى فيه، أو اعتبرناه بدلاً من (إذ) الأولى في الآية السابقة (ما كان لي من

(1) البقرة: 37.

(2) الإتحاف ص: 134.

(3) سورة ص: 71.

علم بالملإ الأعلى إذ يختصمون) وهكذا تتشابك العوامل والمعمولات في نسيج لغوي محكم يؤدي إلى الفهم والإفهام. وقد تكون الكلمة عاملة ومعمولة في وقت واحد أي طالبة لغيرها ومطلوبة له فتؤثر فيه وتتأثر به كما في لفظة (رب) و (خالق) في الآية السابقة ولكل منهما رمز إعرابي يشير إليه.

هذا في العوامل اللفظية، وأما العوامل المعنوية فنحو (الله ربُنا ومحمدٌ نَبيُّنا) فلفظ الجلالة ومحمد كل منهما يعرب مبتدأ و حكمه الرفع وهو غير مطلوب من غيره فلم يجدوا له عاملاً إلا العامل المعنوي وهو الابتداء الذي هو اهتمامك بالشيء وجعلك إياه أولاً لتنبه إليه وتخبر عنه بما تريد.

وكذلك قولهم (يزدهر العلم حيث يستتبُّ الأمن والرخاء) فـ(يزدهر ويستتب): كل منهما فعل مضارع مرفوع، وليس لهذا الرفع موجب لفظي، فالتُمِسَ له عامل معنوي وهو: وقوعه موقع الاسم أو تجرده من الناصب والجازم. ويعتبر العامل المعنوي ضعيفاً فإذا دخل عليه عامل لفظي أزال حكمه ونسخه كما في نواسخ الابتداء بأنواعها، وكما في نواصب المضارع وجوازمه.

وقد يتعلق العامل بالجملة فيعمل في محلها وتكون عندئذ مؤولة بالمفرد الذي تظهر عليه العلامات الإعرابية، وذلك في الجملة الواقعة خبراً أو مفعولاً أو حالاً أو مضافاً إليها أو جواباً لشرط مقترنة بالفاء أو تابعة لما له محل من الإعراب، وكذلك الجملة المستثناة والمسند إليها[1].

(1) انظر: مغنى اللبيب جـ 2/458-478.

والفعل قد يعمل وهو محذوف جوازاً أو وجوباً، جوازاً نحو (محمد) في جواب (من نجح)؟ ونحو (التمسْ ولو خاتماً من حديد) فإن (خاتماً) منصوب بكان المحذوفة مع اسمها. ووجوباً كناصب الاسم المختص نحو (نحن ـ معاشر الأنبياء ـ لا نُوَرث) أي أعني أو أخص. وكناصب المحذر والمحذر منه والمُغرَى به نحو (إيّاك إياك المراءَ) و (الأسدَ الأسدَ) و (أخاك أخاك) فكل هذه أسماء منصوبة بفعل محذوف وجوباً يفهم من المقام. وقد تعمل (أنْ) وهي مضمرة كذلك جوازاً أو وجوباً، جوازاً نحو (وأُمرنا لِنسلمَ لرب العالمين)[1] ووجوباً نحو: (وما كان الله ليعذبَهم وأنت فيهم)[2] ونحو (لا يُقضَى عليهم فَيَمُوتُوا)[3] فالفعل بعد لام الجحود وفاء السببية منصوب بـ (أنْ) مضمرة وجوباً عند جمهور النحاة.

وبعد، فهذه نماذج قليلة استعرضناها لنبين من خلالها أثر العوامل في المعمولات لفظاً ومعنى، وكيفية العمل، وبعض الأحكام والأوضاع المتعلقة به، وهي كثيرة ومبثوثة في كل كتب النحو، فلا يخلو منها كتاب من كتبه.

ولكن هل يتناسب القول بالعوامل المحذوفة مع أساليب العرب في كلامهم؟ وهل له ما يؤيده من طرق خطابهم وتصرفاتهم في بيانهم؟

ذلك ما سنعرفه في الفقرة التالية.

---

(1) الأنعام: 71.

(2) الأنفال: 33.

(3) فاطر: 36.

بيان مدى موافقة تقدير العوامل لأساليب العرب في كلامها:

تبين لنا مما سبق أن القول بـ (نظرية العوامل) أدى إلى تصور أطراف ثلاثة للعمل النحوي في كل تركيب مفيد، وحيث إن الصيغَ الموجودة فعلاً قد تكون أقل من ذلك فإن النحاة اضطروا إلى تقدير ما لم يجدوه من هذه الأطراف الثلاثة: العامل والمعمول والأثر الإعرابي.

شاع هذا الحل بين النحاة وتقبلوه وأخذوا بمقتضاه لأنهم رأوا فيه اطرادًا للأساليب العربية على وتيرة واحدة، وإيضاحاً للمعاني، وحلاً للكثير من مشاكل التراكيب العويصة فقالوا بالحذف والتقدير ولكنهم نصوا على أنه لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة سواء أكان الحذف جائزاً أم واجباً[1].

ففعل الفاعل قد يحذف جوازاً في نحو (محمد) في جواب (من نجح)؟ لفهمه من السؤال ووجوباً في نحو: (وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره..)[2] لوجود مفسر له فلا يجمع بينهما، ولعِلْمهم بالاستقراء اختصاص حروف الشرط بالدخول على الفعل، يقول سيبويه: (واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد (إنْ) ولا يرتفع إلا بفعل لأن (إنْ) من الحروف التي يبنى عليها الفعل،

---

(1) الكافية جـ 197/1.

(2) التوبة: 6.

وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء)[1] ولأن أدوات الشرط للتعليق وهو لا يكون إلا للأحداث غير الموجودة وقت التكلم، أما الذوات فلا تقبل التعليق لثبوتها ووجودها.

كما يحذف ناصب المفعول المطلق جوازاً في نحو قولك لمن قدم: (خيرَ مقدم) ووجوباً في نحو: (صبغةَ الله، ووعدَ الله، وحنانيك ودواليك، ونحو (فضربَ الرقاب) وسبحانَ الله، ونحو: شكراً لك وحمداً لك. فيحذف الفعل في ذلك ونحوه إما لتقدم ما يدل عليه، أو لإبانة قصد الدوام واللزوم بحذف ما يدل على الحدوث وهو الفعل، أو لكون الكلام مما يُسْتَحْسَنُ الفراغُ منه بسُرعة[2].

كما يحذف ناصب المفعول به حذفاً واجباً قياسياً في المنادى وفيما أُضمر عامله على شريطة التفسير، وفي الإغراء والتحذير، وسماعياً واجباً وجائزاً لوجود قرينة تدل عليه عند الحذف.

وعلَّةُ وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال، وقُصر ذلك الحذف على السماع لعدم وجود ضابط يعرف به ثبوت علة الحذف وسببه أي كثرة الاستعمال، بخلاف المنادى مثلاً، فإن الضابط كونه منادى[3].

فمن الحذف الواجب سماعاً قوله تعالى: ﴿انتهو خيراً لكم﴾[4]

---

(1) الكتاب جـ 1/263 والكافية جـ 1/199.

(2) انظر: الكافية جـ 1/306.

(3) الكافية جـ 1/340

(4) النساء 171

أي انتهوا عن التثليث وائتوا خيراً لكم. وكذلك قولهم (وراءَك أوسعَ لك) (وحسبك خيراً لك) إذا كنت تأمر. فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قلت: انته، فصار بدلاً من قولك: ائت خيراً لك[1]. ومنه ايضاً قولهم: (أهلاً وسهلاً) اي أتيتَ اهلاً ووطِئْتَ سهلاً[2]. و(إن تأتني فأهلَ الليل والنهار) اي فتأتي أهلاً لك بالليل والنهار[2]. وقولهم: (كليهما وتمرا)، وقولهم: (كلَّ شيء ولا هذا) أو كلَّ شيء ولا شتيمةَ حر) أي أعطني كليهما وتمرا، وائت كلَّ شيء ولا ترتكب شتيمةَ حر. و(هذا ولا زعماتِك) أي أتوهم هذا ولا أتوهم زعماتِك[3]. إلى غير ذلك من الأمثال أو ما جرى مجراها.

وقد قال سيبويه بعد ذكره لكثير من مواضع الحذف والتقدير: (وهذه حُجَجٌ سُمعتْ من العرب، وممن يوثَقُ به يزعم أنه سمعها من العرب، من ذلك قولهم في مَثَلٍ من أمثالهم: (اللهم ضبعاً وذئباً) إذا كانوا يدعون بذلك على غنم رجل، وإذا سألتهم ما يعنون؟ قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعاً وذئباً، وكلهم يفسر ما ينوي، وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمر قد استعمل عندهم في هذا الموضع بإظهار[4].

ثم يروى عن الأخفش الكبير أنه سمع بعض العرب وقيل له: لِمَ أفسدتم مكانكم هذا؟ فقال: الصبيانَ بأَبِي، كأنه حَذِرَ أن

---

(1) الكتاب جـ 1/284.

(2) الكتاب جـ 1/295 والكافية جـ 1/341 - 343.

(3) الكتاب جـ 1/280 - 81

(4) الكتاب جـ 1/255 - 256 باختصار وتصرف.

يُلام، فقال: لُمِ الصبيان. ثم يقول: وحدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له: أما بمكان كذا وكذا وَجْذٌ أي موضع يمسك الماء، فقال: بلى وِجاذاً، أي فاعرف فيها وجاذاً.. ومنه قول العرب: (أمْرَ مبكياتِك لا أمر مضحكاتك) و (الكلابَ على البقر) أي اتبع أمر مبكياتك.. وخل الكلاب على البقر[1].

وهكذا يتضح لنا أن الحذف والتقدير باب واسع من أبواب العربية يُحتاجُ إليه لترجيع كثير من أساليب العربية إلى نظائرها من كلام العرب حتى يَتضح معناها، ويُفهم مغزاها، فكثير من صور العطف على المعنى لا يمكن حملها على ظاهرها، بل لا بد من تقدير فعل مناسب لها مما يستعمله العرب في أمثاله كما في قول الراعي النميري:

إذا ما الغانيات برزن يوماً ... وزجَّجن الحواجب والعيونا[2]

أي وكحلن العيون، فلا بد من تقدير هذا الفعل، لأن استعمال الكلمة في غير ما وضعت له مما يثير السخرية والاستهزاء عند العرب، ولذلك هجي عُبَيدُ الله بن زياد عندما قال: افتحوا سيوفكم، يريد: انتضوها، فقال فيه يزيد بن مفرغ:

ويوم فَتَحْتَ سيفك من بعيد ... أضعتَ وكلُ أمرك للضَّياع[3]

ذلك كله يدل على أن تقدير العوامل إنما لجأ اليه النحاة بوحي من الأساليب العربية حيث قاسوا النظير على النظير، واستدلوا بالحاضر على الغائب، ورأوا المحذوف في المذكور،

---

(1) المصدر نفسه.

(2) الخصائص جـ١/٢٣٤.

(3) البيان والتبيين حـ211/2، ونقائص جرير والأخطل لأبي تمام/ص: 8، بيروت 1922.

ملتزمين في ذلك كله بما يقتضيه المعنى، ويستسيغه الذوق العربي، وتؤيده الأشباه والنظائر. يقول سيبويه:

(واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب، من الحروف والمواضع وتظهر بعد ما أظهروا، وتُجرِي هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام، ومما هو في الكلام على ما أجروا، **فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا** ثم فَسِّرْ)[1]. فلا بد عند القول بحذف العوامل وتقديرها من مراعاة أساليب العرب والوقوف على طرائقهم مع الحرص على وضوح المعنى وقرب الدلالة، يقول الفراء: (وإنما يحسن الإضمار في الكلام الذي يجتمع ويدل أوله على آخره)[2] ويقول الشريف المرتضى: (وإنما تستحسن العرب الحذف في بعض المواضع لاقتضاء الكلام المحذوف ودلالته عليه)[3].

ولذلك لا يضمر الجار ولا اسم الفعل، وإضمار الفعل مع إرادة الأمر إنما يكون مع المخاطب، ولا يكون مع الغائب، فلا تقول: (زيداً) وأنت تريد: ليضربْ عمروٌ زيداً. لعدم وضوح المعنى[4].

إن تقدير العامل قد تكون له ميزة بلاغية لا توجد في غيره من التأويلات، فالمشغول عنه في باب الاشتغال ينصب بعامل محذوف يفسره العامل المذكور كما في قول أبي الأسود الدؤلي:

---

(1) الكتاب جـ 1/265-266.

(2) معاني القرآن جـ 1/13.

(3) أمالي المرتضى جـ 2/42.

(4) الكتاب جـ 1/254-255

أميران كانا آخياني كلاهُما فكلاًّ جزاه الله عني بما فعل[1]

أي فجزى الله كلا، جزاه الله عني، وهو كما ترى يشبه التفصيل بعد الإجمال، فجملة (جزى الله كلاً) تعد مجملة إذا قرنت إلى جملة (جزاه الله عني بما فعل) ونظيره في التفصيل بعد الإجمال قوله تعالى: ﴿**لَعَلِّيَ أبلغُ الأسبابَ أسبابَ السماوات**﴾[2] وقد يتحتم هذا التقدير عندما لا يسمح المعنى بتسلط الفعل المذكور على المنصوب قبله كما في قوله تعالى: ﴿**وكُلاًّ ضربنا له الأمثال**﴾[3] إذا لا يصح أن يسلط (ضرب) هنا على (كلاً) لأن المعنى يـأباه، وإذن يقـدر له فعـل يفهَم من (ضَرْب الأمثـال) أي فحذرنا أو أنذرنا كلاً ضربنا له الأمثال[4].

ومع هذا فإن النحاة يمنعون ذكر هذا العامل بتاتاً، وكل ما هنالك أنهم يلحظونه مجرد ملاحظة في التأويل والإعراب.

وقد يقال: إن تقدير العامل مع وجود مفسره يؤدي إلى نوع من التكرار ربما يكون مستكرهاً، فنقول: إن العامل هنا لا يجوز إظهاره، وكذلك فإن تكرار العامل ليس غريباً في الأساليب العربية، فالعرب في الأساليب التي يرتبط أولها بآخرها تستحسن تكرار العامل حين يطول الفصل بينه وبين صلته ليدرك السامع أو القارىء أن ثَمَّةَ ارتباطاً بين طرفى الكلام كما في قوله تعالى: ﴿**إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي**

---

(1) من شواهد الكتاب جـ1/142 وابن يعيش جـ2/38.

(2) غافر: 36-37.

(3) الفرقان: 39.

(4) الكشاف جـ3/92

ساجدين﴾[1] ونحو: ﴿ثم إن ربك للذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا إنَّ ربك من بعدها لغفور رحيم﴾[2].

وربما أشارت بعض أساليب الاشتغال إلى العامل المحذوف ورجحت تقديره وذلك كقوله تعالى: ﴿وللظالمين أعد لهم عذاباً أليماً﴾ في قراءة ابن مسعود[3].

فإنَّ تعليق (للظالمين) بـ (أعَدَّ) محذوفة أسوغ في الذوق وأخف على اللسان من تعليقها بـ(أعد) المذكورة، فالتقدير على الأول: (أعد للظالمين أعد لهم عذاباً أليماً) وهو على الآخر: (أعد للظالمين لهم عذاباً أليماً) ولا يخفى ما فيه من الثقل بسبب الجمع بين الظاهر وضميره على هذا النحو[4].

ومما يدل على أن التقدير إنما يراد به خدمة المعنى أنهم كانوا يراعون في تقدير العامل أن يكون مناسباً للمعنى ولعصر القائل كما في قول عبدالله بن قيس الرقيات:

لن تراها وإنْ تَأَمَّلت إلا ولها في مفارق الرأس طيباً[5]

قالوا: الناصب لـ (طيباً) فعل محذوف تقديره: (تعلم أو تتحقق أو ترى القلبية) ولا يجوز أن يكون المقدر (ترى) البصرية كالمذكور في أول البيت، إذ يقتضي ذلك أن الموصوفة مكشوفة

---

(1) يوسف: 4.

(2) النحل: 119 وانظر: من قضايا اللغة والنحو ص: 92-94 على النجدي ناصف.

(3) سورة الانسان: 31 وانظر: الكشاف جـ 4/201 ومختصر الشواذ لابن خالويه ص: 166.

(4) من قضايا اللغة والنحو ص: 94.

(5) من شواهد الكتاب جـ 1/285 والمقتضب جـ 3/284 وابن يعيش جـ 1/125.

الرأس، وإنما تمدح النساء بالخَفَر وبالتصوّن لا بالتبذل ولا سيّما في ذلك العصر[1].

وفي أساليب البدل يقرر النحاة أن البدل على نية تكرار العامل لأن البدل هو المقصود الأساسي بالحكم، وإذن يكون العامل قبل المبدل منه ملحوظاً في المعنى والتأويل قبل البدل، ويؤيد صنيع النحاة هنا مجموعة من الآيات صرح فيها بعامل البدل مماثلاً لعامل المبدل منه كما في قوله تعالى: ﴿**تكونُ لنا عيداً لأوَّلنا وآخرنا**﴾[2] وقوله: ﴿**قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استُضعفوا لِمَنْ آمن منهم**﴾[3] فقوله ﴿**لمن آمن منهم**﴾ بدل من ﴿**للذين استضعفوا**﴾، وقد ظهر العامل في البدل مماثلاً للمبدل منه، وكذلك قوله تعالى: ﴿**ولولا أن يكون الناس أُمَّةً واحدةً لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سُقُفاً من فضة**﴾[4] فدل ذلك كله على أن العامل في البدل وإن لم يظهر في نية التكرار، وأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه[5].

وعندما يقدر جمهور النحاة (أنْ) ويجعلونها هي الناصبة بعد فاء السببية وواو المعية واللام وحتى و(أو)، حين يفعلون ذلك إنما يفعلونه بوحي من الأساليب العربية حيث رأوا (أنْ) تتصرف أكثر من بقية النواصب حتى اعتبرت أُمًّا لها، فهي تظهر مرة بعد لام التعليل، ومرة لا تظهر ويكون الفعل مع ذلك منصوباً، وتارة

---

(1) الخصائص جـ2/492.

(2) المائدة: 114.

(3) الأعراف: 75.

(4) الزخرف: 33

(5) الإنصاف جـ1/83 مسألة: 12.

تختفي دون أن يتصل بالفعل شيء، ولكن المعنى يطلبها ونَسَق السياق يشير إليها فيرفع الفعل في الغالب، وقد ينصب شذوذاً، ويخفف من ذلك الشذوذ أن يكون في الكلام مثلها كما في قولهم (تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه) وقول طرفة في معلقته:

ألا أيُهذا الزاجرِي أحضر الوغى   وأن أشهد اللذَّات هل أنت مُخْلِدِي[1]

وكذلك قولهم: (خذ اللص قبل يأخذَك) و (مره يحفرَها) و (لا بد من تَتْبَعَهَا)[2] بنصب الفعل. فإضافة (قبل) إلى الفعل تحتم تقدير (أنْ) قبله حتى يكون في تأويل مصدر لأن الإضافة من خصائص الأسماء. وكذلك دخول حرف الجر في (لا بد من تتبعها) لأنه لا يدخل إلا على الأسماء.

ونأتي أخيراً إلى ذكر التقدير في متعلَّق الجار والمجرور والظرف أو العامل فيهما لنرى مدى ملاءمته للأساليب العربية ودوره في تأدية المعاني (ذلك أن النحاة نظروا في الجار والمجرور حين ينفردَانِ فألفوهما لا يؤلفان معنى تاماً، فلا يصح الاكتفاء في الكلام بمثل (على الشجرة) أو (أمامك) مثلاً ما لم يكن المتحدث عنه بذلك معروفاً للمخاطب من قبل، فأدركوا أن لا بد لهما من متعلَّق يأخذان به ويعينان على إتمام معناه، وقد يكون هذا المتعلَّق مؤدياً لمعنى خاص فيذكر نحو (فكلاًّ أخذْنا بذنبه)[3] أو يحذف لقرينة نحو (الحرُّ بالحر والعبدُ بالعبد)[4]، وقد يكون عاماً

---

(1) ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري ص: 27ط/ أوروبا 1900م وهو من شواهد الكتاب جـ 1/99 وغيره.

(2) المغنى جـ 2/712.

(3) العنكبوت: 40.

(4) البقرة: 178.

فلا يذكر في السعة والاختيار لأن ،لمعنى الذي يؤديه لا يحتاج إلى ذكر فهو الوجود والكينونة ولا مزيد، وذلك يتصف به كل كائن وموجود، ولكن استقصاء الأحكام وتنوع الأحوال بتنوع الأساليب يقتضي أن يقدر ذلك المتعلَّق الواجب الحذف حتى لا يحصل لبس أو تَشَكُّك)[1].

ومما يدل على صحة هذا المسلك في تقدير المتعَلق أنه قد عطف عليه في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صفوانٍ عليه ترابٌ فأصابه وابلٌ فتركه صَلْدا﴾[2] حيث ارتفع (تراب) على الفاعلية أي استقر عليه تراب، و (فأصابه وابل) معطوف على ذلك الفعل الرافع للتراب، فعطْفُ الفعل على هذه الجملة دليلٌ على ملاحظة المتعلق فيها[3].

ومما يدل على صحة تقديره أيضاً: التصريح به في الشعر، وكثيرا ما تعاود العربُ الأصول المهجورة في الشعر حتى إن بعض العلماء خص الضرورة الشعرية التي يجوز للشاعر ارتكابها بما كان فيه ترجيع للكلمة إلى أصلها كصرف ما لا ينصرف وفك الإدغام وقصر الممدود، فإن لم يرجع بالكلمة إلى أصلها فهو من باب اللحن[4]. فمن شواهد التصريح بالمتعلق العام قول الشاعر:

لك العزُّ إن مولاكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ   فأنت لَدى بُحْبُوحَةِ الهُون كائن[5]

---

(1) من قضايا اللغة والنحو ص: 112.

(2) البقرة: 264.

(3) انظر: العكبري جـ 1/112 والمغني جـ 2/494 ودراسات لأسلوب القرآن لـ(عبد الخالق عضيمة) جـ 3/354.

(4) انظر: المقتضب للمبرد جـ 3/354

(5) من شواهد المغني جـ 2/497 وابن عقيل جـ 1/96 والهمع جـ 1/98و جـ 2/108 والدرر جـ 1/75 وجـ 2/142 ولم يعزه أحد منهم إلى قائل.

فـ (كائن) هو متعلق الظرف (لدى) وقد صُرح به شذوذاً، واغتفر ذلك في الشعر لأنه رجوع إلى الأصل.

ومنه كذلك قول الحارث بن حِلِّزة اليشكري في معلقته:

مِلِكٌ أَضْلَعُ البرية لا يـو جَدُ فيها لما لديه كِفَاء[1]

وكذلك قول الأخطل يمدح عبد الملك بن مروان:

مفترشاً كافتراش الليث كلكلَه لوثبة كائن فيها له جَزَرُ[2]

وما زال ذلك في لهجة العامة يقولون: منزلنا الكائن بقرية كذا أو بشارع كذا[3]...

ولعل أصدق دليل وأبلغ برهان لتأييد ما ذهب إليه النحاة من تقدير العوامل وأنه منسجم مع الأساليب العربية أن كثيراً من العوامل التي حُذفت في القراءات المتواترة وقدرها النحاة تقديراً قد صُرح بها في بعض القراءات الشاذة، وهي حجة في قضايا اللغة.

فمن ذلك ما رواه ابن مجاهد عن ابن عباس في مصحف ابن مسعود[4]:

في قوله تعالى: **﴿وإذ يرفع إبراهيمُ القواعد من البيت وإسماعيلُ (ويقولان) ربَّنا تقبل منا﴾**[5] وقوله: **﴿والملائكةُ باسطُو**

---

(1) شرح المعلقات للتبريزي ص: 453.

(2) ديوانه ص: 169 ط/بيروت: 1968م.

(3) دراسات لأسلوب القرآن الكريم جـ 426/3.

(4) المحتسب لابن جني جـ 108/1.

(5) البقرة: 127.

أيدِيهِم (يقولون) أَخْرِجوا أنفسَكم﴾[1].

وقوله: ﴿والذين اتخذوا مِن دونه أولياءَ (قالوا) ما نعبدُهم الا ليُقَربونَا إلى الله زلفى﴾[2] وقوله: ﴿قالوا هذا عارضٌ مُمْطِرُنا (قال هود) بلْ هو ما استعجَلْتم بِه ريحٌ فيها عذابٌ أليم﴾[3].

ومن التصريح بالعوامل الحرفية التصريح بعامل البدل في قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام (عن) قتالٍ فيه﴾[4].

وقوله: ﴿حافظوا على الصلوات (وعلى) الصَّلَوٰةِ الوُسطى﴾[5]. كما في مصحف ابن مسعود أيضاً[6]. وفيه كذلك التصريح بالباء في قوله تعالى: ﴿أخرجنا لهم دابَّة من الأرض تكلمهم (بـ) أنَّ الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون﴾[7]. في قراءة فتح الهمزة وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي وخلف ويعقوب ووافقهم الأعمش والحسن البصري[8].

وكذلك (إنّ) في قوله تعالى: ﴿وإذا قيل إن وعد الله حق و(إنّ) الساعةَ لا ريب فيها. . ﴾[9] في قراءة نصب الساعة وهي

---

(1) الأنعام: 93.

(2) الزمر: 3.

(3) الأحقاف: 24 وانظر: المحتسب جـ 2/265.

(4) البقرة: 217.

(5) البقرة: 238.

(6) كتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني ص: 58 ت: آرثر جفري ط/ الأولى الرحمانية 1936م.

(7) النمل: 82.

(8) الإتحاف ص: 339-340.

(9) الجاثية: 32.

لحمزة والأعمش[1].

يقول أبو الفتح بن جني بعد ذكره للآيات التي صرح فيها بالقول في قراءة ابن مسعود: في هذا دليل على صحة ما يذهب إليه أصحابنا من أن القول مرادٌ مقدَّرٌ في نحو هذه الأشياء، وأنه ليس كما يذهب إليه الكوفيون من أن الكلام محمول على معناه دون أن يكون القول مقدراً معه، وقد رأيتَ إلى قراءة ابن مسعود وكيف ظهر فيها ما نقدره من القول فصار قاطعاً على أنه مراد فيما يجري مجراه[2].

* * *

وهكذا وبناء على هذه الأدلة والأسباب قال النحاة بتقدير العوامل والمعمولات وارتضوه حلاً مناسباً للكثير من الجمل والأساليب التي لم تتكامل فيها أركان العمل النحوي، وذلك حتى تطّردَ الأساليب العربية على وتيرة واحدة، وحتى يمكن للدارس أو المتعلم تصوّر طريقة واضحة لتلك الأساليب تحكمها قواعد مطّردة وأصول عامة.

ارتضى النحاة هذا الحل وأجمعوا عليه ولم يخرج عن هذا الإجماع (فيما أعلم) سوى ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي (ت: 592 هـ) حيث شنّ حملة عنيفة على القول بالعامل وعلى القول بتقديره انطلاقاً من مذهبه الظاهري وانسياقاً مع الثورة على الشرق ومذاهبه الدينية التي قام بها الموحدون في المغرب والأندلس، والتي عاصرها ابن مضاء

---

(1) الإتحاف ص: 390 وانظر: كتاب المصاحف ص: 67و 70.

(2) المحتسب جـ 1/108-109.

وشارك فيها حيث إنه كان قاضيَ القضاة في إحدى فتراتها الزاهية[1].

يقول ابن مضاء في سياق اعتراضه على تقدير العوامل: (واعلم أن المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام: محذوف لا يتم الكلام إلا به فتحذفه وهو مراد وإن أظهر تمّ الكلام به ومنه قوله تعالى: ﴿وقيل للذين اتقَوْا ماذا أنزل ربُكم قالوا خيراً﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿ويسألونك ماذا ينفقون قل العفوُ﴾[3]. على قراءة النصب والرفع، وقوله تعالى: ﴿ناقةَ الله وسقياها﴾[4] وهي كثيرة جداً في القرآن الكريم وغيره).

فهو يعترف بالتقدير هنا ويراه ضرورياً في هذا النوع من الحذف الذي يدعو إليه الإيجاز، ولكنه يعترض على نوعين آخرين من التقدير فيقول:

(والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه بل هو تام دونه وإن أظهر كان عيباً كقولك: (أزيداً ضربتَه) فزيد منصوب بفعل مضمر تقديره: (أضربت زيدا ضربته)، وهو تقدير لا دليل عليه إلا زعمهم أن كل منصوب لا بد له من ناصب، ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم: (أزيداً مررت بغلامه؟)، وقد يقوله القائل منا ولا يتحصل له على ما يضمر والقول مفهوم تام.

وأما القسم الثالث: فهو مضمر إذا أظهر تغير الكلام عما

---

(1) مقدمة الرد على النحاة لشوقي ضيف ص: 19 ط/ثانية القاهرة 1982م.

(2) النحل: 30.

(3) البقرة: 219.

(4) الشمس: 13.

كان عليه قبل إظهاره كقولنا (يا عبدالله) فهو منصوب بفعل مضمر عندهم تقديره: أدعو أو أنادي، وهذا إذا أظهر تغيّر المعنى وصار النداء (الذي هو طلب) خبراً[1]. وكذلك النصب بعد فاء السببية وواو المعية يجعلونه بـ (أنْ) مضمرة في نحو: (ما تأتينا فتحدثنا) ويقدرون (أنْ) مع الفعل بالمصدر ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذه الحروف إلى مصادرها، ويعطفون المصادر على المصادر بهذه الحروف، وإذا فعلوا ذلك لم يوفوا بالمعنى المراد حيث إنهم يفسرون النصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثاني على انتفاء الأول، وتقديرهم للجملة بقولهم: (ما يكون منك إتيان فحديث) لا يؤدي المعنيين[2].

هذه هي الأدلة اللغوية التي اعترض بها ابن مضاء على تقدير العوامل، وهذه الاعتراضات ـ وإن لم يعبأ بها النحاة وناقشوها في حينها ـ إلا أن في التراث النحوي ما يعتبر رداً قوياً عليها.

فأما اعتراضه بنحو (أزيداً ضربته) فإن النحاة متفقون على أن اللفظ المفرد لا يؤدي معنى تركيبيًّا إلا إذا ارتبط بشيء يدل على ذلك المعنى، و (زيدا) غير مرتبط بشيء من ذلك في الظاهر لأن الفعل الذي بعده ارتبط بضميره، فلا بد من ربطه بفعل آخر من لفظ الموجود بحيث يكون الموجود تفسيراً له، أما تركه هكذا فلا تحصل به فائدة ولا يؤدّي إلى معنًى مفهوم[3].

---

(1) الرد على النحاة ص: 78-79.

(2) المصدر السابق ص: 80.

(3) النحو والنحاة/محمد أحمد عرفة/ص: 94.

وكذلك فإن الذي دعا النحاة إلى ترجيح النصب هنا وتقدير عامل له أن النفي والاستفهام والعرض والتحضيض والشرط والنهي والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالأفعال، ويتحتّم ذلك في حرف الشرط والتحضيض[1].

وقد سبقه أبو الحسين بن الطراوة والسهيلي إلى القول بأن المنصوب في نحو: (زيداً ضربته أو ضربت) منصوب بالقصد إليه لأن المعمول لا يتقدم على عامله عند ابن الطراوة، ووافقه السهيلي في المُشتَغَلِ عنه دون المفعول المقدم[2]. وكان الكسائي والفراء قد قالا قبل ذلك: إن الاسم الظاهر وضميره منصوبان بالفعل الظاهر معاً لأنهما شيء واحد في المعنى، فينصبهما معاً بذاته أو بما يدل عليه[3]. يقول الرضي: (ولو قيل على مذهبهما: إن المنتصب بعد الفعل الظاهر أو شبهه سواء أكان ضميراً أم متعلَّقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولاً)[3].

وليس من الصعب تقدير الفعل المحذوف في نحو: (أزيدا مررت بغلامه) لأن النحاة لم يشترطوُا في الفعل المقدر أن يكون من لفظ الظاهر بل قد يكون من معناه أيضاً فيقدرون هنا فعلاً يتناسب مع المعنى ويقولون: (ألاَبسْتَ زيداً مررتَ بغلامه)[4].

وأما قوله إن تقدير عامل المنادى يحوله إلى الخبر وهو من

---

(1) انظر: شرح الرضي على الكافية جـ 1/469-470.

(2) نتائج الفكر للسهيلي ص: 71.

(3) شرح الرضي ص: 438 جـ 1

(4) التصريح على التوضيح جـ 1/307.

قبيل الإنشاء فغير لازم لأن الفعل مقصودٌ به الإنشاء، فالأولى أن يقدر بلفظ الماضي، أي دعوت أو ناديت، لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي[1]. على أنهم متفقون على عدم جواز التصريح به على كل حال، وإذا امتنع إظهاره امتنع ما يترتب عليه (في زعمهم) وهو تحوُّله إلى الخَبَرية.

وأما اعتراضه على تقدير (أنْ) بعد فاء السببية في نحو (ما تأتينا فتحدثَنا) وأنه يؤدي الى أن يكون التأويل (ما يكون منك إتيانٌ فحديث) وهذا التقدير لا يُؤدّي المعنيين: تَرَتُّب انتفاء الثاني على انتفاء الأوّل أو الحالية. فيمكنُ أن يُقال:

إن إفادة مثل هذا التعبير للحالية مستبعد لتصريحهم بأن ما بعد فاء السببية مسبّب عما قبلها فيكون متأخراً عنه، والحالية تقتضي خلاف ذلك، والأولى أن يقدر على معنى (ما يكون منك إتيان يترتب عليه تحديث) وحاصله جعل الثاني قيداً للأول فينصب عليه النفي لأن الغالب انصباب النفي على القيد فيصدق بثبوت المقيد وانتفائه[2].

* * *

ثم يحتج ابن مضاء على منع تقدير العوامل بدليل عقلي منطقي وهو أن هذه العوامل المقدرة إن كانت معدومة لفظاً ومعنى فما الذي ينصب إذن؟ وما الذي يُضَمَرُ؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال، فإن قيل: إن معانيها موجودة في نفس القائل وأن الكلام بها يتم، وأنها جزء من الكلام القائم بالنفس

---

(1) شرح الرضي جـ346/1.

(2) حاشية الصبان على الأشموني جـ304/3.

المدلول عليه باللفظ إلا أنها حذفت إيجازاً لزم أن يكون الكلام دونها ناقصاً وبتقديرها زدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به دون دليل.

ولو كان ذلك في كلام البشر اغتفر، ولكنه يؤدي إلى القول بالزيادة في القرآن الكريم، وذلك مجمع على تحريمه وفيه وعيد شديد[1].

يجيب الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل للألفية عن هذا الإشكال بقوله: (بقي أن محذوفات القرآن كمتعلق البسملة لا يصح كونها قرآناً لأن ألفاظها غير منزّلة ولا متعبَّدٍ بها ولا معجزة كما هو الشأن في القرآن مع أن معناه يتوقف عليها فيلزم احتياجه إلى كلام البشر وهو نقص.

والجواب كما في حاشية الشهاب على البيضاوي: أن معناها مما يدل عليه لفظ الكتاب التزاماً للزومها في متعارف اللسان، فهي من المعاني القرآنية المرادة له تعالى، وأما ألفاظها فليست منه لأنها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها ومنها ما لا يجوز التلفظ به أصلاً كالضمائر المستترة وجوباً، وأما جعلها مقدرة فأمر اصطلاحي ادعاه النحاة تقريباً للفهم فانظره فإنه من الحور المقصورات في الخيام[2].

ومما يلاحظ على ابن مضاء أنه يعالج قضايا اللغة بعقلية

---

(1) الرد على النحاة ص: 80-81 باختصار.

(2) حاشية الخضري جـ 1/5 وحاشية الشهاب علي البيضاوي جـ 1/33 تصوير بيروت عن طبعة بولاق 1283هـ.

أصولية فقهية كما يستعين على عرض آرائه وإضعاف غيرها بالأساليب المنطقية فيعلق على رأي ابن جني القائل بأن العلامات الإعرابية من عمل المتكلم بقوله: (وهذا قول المعتزلة، وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما تنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية)[1].

(وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليها خطأ بيّن لكنه لا يتعلق بذلك عقاب، وطرد ذلك في كتاب الله تعالى وادعاء الزيادة فيه حرام لورود النهي عن ذلك، وما نهي عنه فهو حرام)[2].

ومن سمات المنطق في أسلوبه: تقسيمه الفاعل إلى فاعل بالإرادة كالحيوان وفاعل بالطبع كالنار، وارتباط السبب بالمسبب أو العلل الفاعلة عند القائلين بها[3]. وتعبيره بالعدم المطلق، والكلام القائم بالنفس، وتقسيم الدلالة إلى لفظية ولزومية[4] إلى غير ذلك.

وآراء ابن مضاء هذه لم تحظ باهتمام في عصرها ولا في العصور القريبة منها حتى جاء العصر الحديث ودبّت في الناس روح التذمّر من النحو وقواعده، في هذا الوقت رجع بعض المثقفين ـ ولا سيّما المتأثرون منهم بالمستشرقين ـ إلى آراء ابن مضاء يرددونها ويهاجمون النحو وقواعده من خلالها.

---

(1) الرد على النحاة ص: 77 ط ثانية.
(2) المصدر السابق ص: 81.
(3) نفسه ص: 78.
(4) نفسه ص: 90-91

ومن هؤلاء إبراهيم مصطفى صاحب كتاب (إحياء النحو) الذي ردد آراء ابن مضاء دون أن يشير إليه حيث يقول: لقد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم واطِّراد قواعدهم إلى التقدير وأكثروا منه، يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدهم التقدير بما يريدون في مثل (زيداً رأيته) و (إياك والأسد) و (إن أحد من المشركين استجارك فأجره)[1] (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي. .)[2].

و (الحمد لله ربُّ العالمين) أي هو ربُّ أو أمدح ربَّ. ثم يقول: هذه أمثلة لها نظائر كثيرة، ولولا طول إلْفنا لها لما استسغناها، ولرأيناها عبثاً ولغواً ولكن عليها بُنيَ النحو وأقيمت فصوله إذْ أقيمت على نظرية العامل[3].

فهو يرى أن التقدير في هذه الأمثلة لا لزوم له ولا فائدة منه إلا تعميم القاعدة وجعلها شاملة لكل النصوص اللغوية.

(والحقيقة أن التقدير هنا ليستقيم المعنى، فلو قدر أن اللغة العربية ليس فيها علامات إعرابية تدل على المعاني لوجب التقدير ليستوي المعنى، فإنّ (إياك) يدل وضعاً على المفرد المخاطب المذكر و (الأسد) يدل وضعاً على الحيوان المفترس ذي اللبد، وليس فيهما دلالة على المعاني التركيبية وهو تحذيره من الأسد وليس يفهم ذلك المعنى إلا بتقدير: (أُحذِّرْ واحْذَرْ) ترتبطان بهاتين الكلمتين ارتباطاً على جهة الوقوع عليهما، ولولا ذلك لما دلَّا

---

(1) التوبة: 6

(2) الإسراء ص: 100.

(3) إحياء النحو ص: 34 وما بعدها.

على معنى)[1].

(إن هذا التقدير لاقتضاء المعنى إياه لا لإيجاد العامل له فإذا رأينا أثره ولم نجده لجأنا إلى تقديره، إذ لو كان الأمر من أجل عامل النصب لَقَدّر النحاة أي عامل في مثل (إياك والأسد) كقبّل أو داعب إذ كلها تعمل النصب ولكان تقديرُها محرزاً للمقصود، فلما رأيناهم يأبَوْن تقدير شيء من ذلك ولا يقبلون إلا تقدير (احذر) وما في معناها ولا يصح إلا ذلك علمنا أن التقدير لخدمة المعنى لا لخدمة اللفظ)[2].

❊ ❊ ❊

وهكذا يتضح ـ من كل ما تقدم ـ أن تقدير العوامل يتلاءم مع الأساليب العربية، وينسجم معها، بل هو مستوحى منها ومستنبط من خلالها، وأنه يخدم غرضين في آن واحد:

فهو يساعد على توضيح المعنى بإبراز العلاقات بين أجزاء التراكيب المختلفة، وهو في الوقت نفسه يرد الأساليب الغريبة والمختصرة إلى الأساليب الشائعة المألوفة، ويجعلها سائرة معها على سَنَن واحد يُمْكن للإنسان تصوّره والإلمام به حتى يصل من خلاله إلى المعنى المراد.

وأن النحاة حينما قالوا به لم يقولوا بِدْعاً أو يركبوا شططاً لأنهم كانوا حفظة اللغة وفقهاءها المتضلعين من دراستها والمتشبعين بروحها حيث قضَوا عمرهم في طلبها ودراستها وتمحيصها، فليس من المناسب لأحد أن يسارع بتخطئتهم دون أن يكلف نفسه فهم وجهة نظرهم، أو دراسة أدلتهم.

---

(1) النحو والنحاة/ محمد أحمد عرفة ص: 93.

(2) المصدر السابق ص: 112.

النظر في إيغال بعض النحويين في الاحتكام الى نظرية العامل:

هذا ومع ما تقدم من دفاع عن النحاة في تقدير العوامل وإثبات أنه ينسجم مع الأساليب العربية، وأنه يؤدي إلى اطّراد هذه الأساليب على نمط واحد مما يكسب اللغة مظهراً من التنظيم وقلة الشذوذ، إلا أنه لا يمكن مع ذلك إنكار أن بعض النحاة قد بالغوا في الاحتكام إلى نظرية العامل وغلبوها عل النصوص المسموعة، وتكلفوا تأويل تلك النصوص حتى تتلاءم مع القواعد التي وضعوها، ومن ذلك:

1 ـ منع الجمهور مجيء الحال من المبتدأ في نحو (البردُ ـ قارساً ـ ضارٌ)، و (الشمس ـ شديدةً ـ مؤذيةٌ) و (محمد ـ هاجماً ـ أسدٌ) وما أشبه ذلك بحجة أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والابتداء عامل ضعيف. لا يقوى على ذلك[1].

وجوّز سيبويه مجيء الحال من المبتدأ ومثّل له بقوله (هذا قائماً رجل) ثم يقول: وحُمل هذا النصب على جواز (فيها رجل قائماً)، وصار حين أُخّر ـ المبتدأ ـ وجه الكلام فراراً من القبح، واستشهد لذلك بأبيات من الشعر ثم قال: وهذا كلام

---

(1) حاشية الصبان علي الأشموني جـ 174/2 والتصريح جـ 366/1.

أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام[1]

وحيث إنه قد ورد في الشعر بكثرة وفي غيره بقلّة فلا مانع من استعماله خصوصاً وأنه ليس من الضرورات الشعرية.

2 ـ والقول بوجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبها يترتّب عليه منع بعض الأساليب مثل: (هذا كتابك جميلاً) و(ليت الصانع ـ متعلماً ـ حريص على الاتقان) فـ(جميلاً) و(متعلماً) حالان من الخبر، والعامل فيهما حرف التنبيه وحرف التمني لتضمنهما معنى الفعل، والعامل في صاحبهما هو المبتدأ، وبذلك يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها، ومثلهما (وهذا بعلي شيخاً)[2] وغيره من الأساليب التي لا يشك في بلاغتها.

ولذلك لم يتمسّك المحققون من النحويين بهذا الشرط، يقول الرضي: في مسائل حذف الخبر وجوباً: (والذي أوقعهم في هذا التكلف وأوقع غيرهم فيما لزمهم: التزامهم اتحادَ العامل في الحال وصاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه، والحق أنه يجوز اختلاف العاملين)[3].

ويقول ابن هشام: (والمشهور لزوم اتحاد العامل بين الحال وصاحبها، وليس بلازم عند سيبويه ويشهد له نحو: (أعجبني وجه زيد مبتسماً وصوته قارئاً) فإنّ عامل الحال الفعل وعاملَ

---

(1) الكتاب جـ 2/122-24 وانظر: اللغة والنحو/عباس حسن/ ص: 191 القاهرة 1966م.

(2) هود: 72.

(3) شرح الرضي على الكافية جـ 1/280.

صاحبها المضاف أو حرف مقدر، وكذلك نحو قول كثير:

لمَيَّةَ موحشاً طللُ يلوح كـأنـه خِلَلُ

وكذلك نحو: (وأنَّ هذه أمتكم أمَّةً واحدة)[1] (وأنَّ هذا صراطي مستقيماً)[2]. كل هذه النصوص تشير إلى جواز اختلاف العامل بين الحال وصاحبها، ولكن بعض النحويين يتأوّلون هذه الأمثلة والنصوص بشيء من التكلف، ويقولون: إن الاتحاد بينهما موجود تقديراً[3].

وهكذا (فما يرفضونه ظاهراً صريحاً يقبلونه على نية التأويل، فكأنَّ مجرد النية يبيح الأمر المحظور المخالف لها بالرغم من أن اللفظ الذي يؤولونه لن يتغيّر في ظاهره وصريح الأسلوب لن يطرأ عليه تغيير)[4]. ولكن هل تأويل جمهور النحاة للنصوص المتقدمة يجيز القياس عليها أم لا؟ وإن كان لا يجوز القياس فما الفائدة من هذا التكلف؟[4] الحق أن جمهور النحاة لا يجيز ذلك، وهذا التكلف ليس إلا محاولة للتوفيق بينها وبين القاعدة حتى لا يُحكَم على هذه النصوص بالشذوذ أو الخطأ، وهو مسلك غير محمود.

3 ـ ومن المبالغة في الاحتكام الى العوامل منع تقديم معمول

---

(1) المؤمنون: 52 - انظر المغني جـ 735/3.
(2) الأنعام: 153.
(3) التصريح جـ 375/1-376 وحاشية الصبان على الأشموني جـ 180/2-181.
(4) النحو الوافي/ عباس حسن/ جـ 364/2 وما بعدها واللغة والنحو للمؤلف نفسه ص: 192.

المصدر عليه أو الفصل بينهما بأجنبي بحجة أن المصدر ضعيف في العمل لكونه فرعاً عن الفعل في ذلك فلا يستطيع الوصول إلى معموله إذا قدم عليه أو فصل بينهما بفاصل، يقول الأشموني: (ان المصدر المقدر بالحرف المصدري - والفعل مع معموله كالموصول مع صلته فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ولا يفصل بينهما بأجنبي كما لا يفصل بين الصلة والموصول، وأنه إن ورد ما يوهم ذلك أوّل)[1] أي بتقدير عامل متقدم مماثل للعامل المتأخر أو تقدير عامل آخر في حالة الفصل.

إذَنْ فالمانع من تقدم معمول المصدر عليه أو الفصل بينهما بأجنبي هو ضعفه من جهة وقياسه على الموصول وصلته من جهة أخرى.

وحيث إن ضعف العامل علة متخيَّلة يستأنس بها ولا يعتمد عليها، وإنه لا قياس مع النص الثابت وبكثرة فإن القائلين بهذا القول من النحاة لم يحالفهم التوفيق لأنه قد وردت نصوص كثيرة تقدم فيها معمول المصدر والموصول عليهما ولا سيّما إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً كما فصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، فالمدار على وضوح المعنى وانتفاء اللبس، ولذلك يقول الرضي: (وأنا لا أرى منعاً من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً قال تعالى: ﴿ولا تأخذْكُم بهما رأفةٌ في دين الله﴾[2] ﴿فلما بلغ معه

(1) الأشموني جـ 291/2 وانظر الهمع جـ 93/2.

(2) النور: 2.

السَّعي﴾[1]﴿لا يبغُون عنها حِوَلا﴾[2]. وفي نهج البلاغة يتحدث الامام علي عن الموت فيقول: (وعظُمت فيكم سطوته، وتتابَعتْ عليكم عُدوتُه، وقلّت عنكم نَبْوتُه، ومثله في كلامهم كثير. ثم يقول:

(وجعلُ الظرف متعلقاً بمحذوف حالاً من المصدر تكلف، وليس كل ما أوّل بشيء حكمه حكم ما أول به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع أنه لا يلزمه أحكامه)[3].

ويقول الخضري: جوّز تقديمه الرضي إذا كان ظرفاً أو شبهه لتوسعهم فيه واختاره السعد وغيره نحو: (اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجاً ومخرجاً)[4].

ومن ذلك قول الفِند بن سهل الزماني:

وبعضُ الحِلْمِ عندَ الجَهْـ ـلِ لـلذلـة إذعـان[5]

وقال عِمارة بن عقيل بن بلال بن جرير:

وإني امرؤٌ من عُصْبةٍ خندفية أَبَتْ للأعادي أن تَذِلَّ رِقابُها[6]

---

(1) الصافات: 102.
(2) الكهف: 108.
(3) شرح الكافية جـ 3/604.
(4) حاشية الخضري على ابن عقيل جـ 2/22.
(5) ديوان الحماسة بشرح التبريزي جـ 1/14 والهمع جـ 2/93 والدرر جـ 2/124.
(6) من شواهد المقتضب حيث استظهر محققه أنه لعمارة بن عقيل، وهو في المنصف لابن جني جـ 1/130، والانصاف جـ 2/569.

وقال العجاج:

رَبَّيْتُـهُ حتى إذا تَـمَعْـدَدَا   كان جَزائِي بالْعَصَا أنْ أُجْلَدَا[1]

وقال ربيعة بن مقروم الضبي:

هلاَّ سألتِ وخُبْرُ قَوْمٍ عندهُمْ   وشِفاءُ غَيِّكِ خابِراً أن تَسْألي[2]

وقال بعضهم:

لقد عذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو ولَمْ أكُن   مَقَالَتَها مهما حييت لأَسْمَعَا[3]

وتقدُّم معمول الصلة «وهو المقيس عليه» إذا كان ظرفاً أو شبهه كثير ولا سيّما في صلة (أل) قال تعالى: (إني لكُما لَمِنَ الناصحين)[4] وقال: (وكانوا فيه من الزاهدين)[5]. وقال: (إني لِعَمَلكُم من القالين)[6].

وقال: (وأنا علَى ذَلكُم من الشاهدين)[7]. وقال الهُذلُول بن كعب العَنبري:

تقول وصكَّتْ نحرَها بيمينِها   أبَعْلِيَ هذا بالرَّحَى المُتَقاعسُ[8]

وقال هدبة بن الخشرم:

---

(1) المنصف جـ 1/29 وابن يعيش جـ 9/51 والهمع جـ 1/88 والدرر جـ 1/66 والكافية جـ 4/38.

(2) الكافية جـ 4/38 والخزانة جـ 3/564.

(3) الانصاف جـ 2/593 وابن يعيش جـ 7/29 والكافية جـ 4/79 ولم يعفر قائله.

(4) الأعراف: 21.

(5) يوسف: 20.

(6) الشعراء: 168.

(7) الأنبياء: 56

(8) الحماسة جـ 2/116 والكامل للمبرد جـ 1/35 والخصائص جـ 1/245 والمنصف جـ 1/130.

وأهجو مَنْ هجاني مِنْ سواهُمْ ... وأعرضُ منهم عمَّنْ هجاني[1]

وقال آخر:

لا تظلموا مِسْوَراً فإنَّهُ لَكُمُ ... من الذين وَفَوْا في السرِّ والعَلَنِ[2]

ومما ورد من الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عليكُم الصيامُ كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياماً معدودات﴾[3] وقوله: ﴿لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الايمان فتكفرون﴾[4] وقوله ﴿إنه على رجعه لَقادرٌ يوم تُبْلَى السرائر﴾[5]. يقول ابن هشام بعد ذكره لهذه الآيات:

والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف أي صوموا أياماً و (مقتكم إذ تدعون) و (يرجعه يوم تبلى السرائر)[6]، وذلك تعقيباً على الزمخشري في تعليقه الظروف الثلاثة بالمصادر الظاهرة في هذه الآيات[7].

ولا غرو فالزمخشري كثيراً ما يهمل مراعاة هذه القواعد عندما يتضح المعنى ويستقيم الأسلوب، وتتحقق فيه ألوان من البلاغة[8].

---

(1) الهمع جـ 88/1والدرر جـ 66/1 وشرح ديوان الحماسة للتبريزي جـ 12/2.
(2) المصدران السابقان في الوضعين السابقين/ ولم يعرف قائله كذلك.
(3) البقرة: 183.
(4) غافر: 10.
(5) الطارق: 8، 9
(6) المغنى جـ 596/2
(7) انظر: الكشاف جـ 335/1 وج 417/3 وجـ 241/4 على الترتيب ط/ الحلبي 1968م.
(8) انظر: النحو وكتب التفسير جـ 736/1.

وهكذا يتضح لنا أن القائلين بمنع تقديم معمول المصدر ومعمول الصلة مطلقاً قد عارضهم النص، والنص مقدم على القياس والتعليل، وأن التقدير عندما يكون الكلام مستغنياً عنه مما لا يصح ارتكابه ولا اللجوء إليه، ثم إن من قواعدهم أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، فهلاّ اعتذروا عن هذه النصوص بذلك وتركوا التكلف كما فعل المحققون من النحويين[1].

4 ـ وفي باب التنازع صُوَرٌ من الاحتكام الى قوانين العامل والأخذ بها في صوغ جمل وأساليب بعيدة عن الأساليب العربية الفصيحة، فحين يعمل الفعل الثاني من الفعلين المتنازعين يضمر في الأول مرفوعه فقط ويحذف المنصوب والمجرور فراراً من الاضمار قبل الذكر لغير ضرورة، وذلك ما لم يخش اللبس أو يكن ذلك المعمول غير المرفوع عمدة في الأصل كأحد مفعولي ـ ظن وأعلم ـ فيذكر مؤخراً نحو: (استعنت واستعان عليّ زيد به) وكذلك لو أعملت الأول وخشي اللبس بحذف الفضلة ذكرت نحو: (استعان واستعنت به عليَّ زيد). ونحو: (ظننت منطلقة وظنتني منطلقاً هند إياها) (وأعلمني وأعلمته إياه إياه زيدعمراً قائماً)و (أعلمني وأعلمت زيداً عمراً قائماً إياه إياه) و (أعلمت وأعلمني زيد عمراً قائماً إياه إياه)[2] وفي صورة أخرى قد يكون الفعل المهمل محتاجاً إلى مفعول به لا يصح حذفه لأنه عمدة في الأصل ولا يصح إضماره إذ لو

---

(1) انظر: تعليق محيي الدين على الإنصاف جـ 2/597 واللغة والنحو/ عباس حسن ص: 192.

(2) شرح الأشموني مع حاشية الصبان جـ 2/107.

أضمرناه لترتب على إضماره عدم مطابقته لمرجعه الاسم الظاهر مثل: (أظن ويظنانى أخاً محموداً وعلياً أخوين) هذا على إعمال الأول، ولو أعملنا الثاني نقول: (يظناني - وأظن الزميلين أخوين - أخا) وبإظهار هذا المفعول وعدم إضماره تخرج المسألة من باب التنازع، ولكنها جمل وتركيبات غريبة ليس لها نظير - فيما يبدو - من الأساليب العربية الصحيحة[1]، ولذلك منع الجرمي التنازع فيما تعدد مفعوله الى اثنين أو ثلاثة، قال لأنه لم يسمع في ذوات الثلاثة، وباب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع[2]. وعلق ابن مضاء على مثل هذه الأساليب بقوله: (ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد لما فيه من الاشكال بكثرة الضمائر والتقديم والتأخير)[3].

* * *

هذه بعض المآخذ القليلة التي يمكن أن تؤخذ على بعض النحاة وهي شيء لا يذكر بجانب الأعمال العظيمة والجهود المخلصة المتواصلة التي قام بها النحاة لخدمة لغة القرآن الكريم وتسجيل ظواهرها، واستنباط قواعدها وتيسير استعمالها وتعلمها واستبعاد كل دخيل غير مناسب عنها.

---

(1) المرجع السابق جـ2/108 والنحو الوافي/ عباس حسن/ جـ2/196-198.

(2) همع الهوامع للسيوطي جـ2/111.

(3) الرد على النحاة ص: 98-99 ط/ثانية القاهرة 1982م.

ولعل ما دفعهم إلى التشدد أحياناً ومنع بعض الأساليب هو حرصهم على سلامة هذه اللغة ونقائها، وإبعاد كل ما يُشَكُّ في فصاحته عنها، وكذلك اعتزازهم بهذه القواعد والقوانين النحوية التي توصلوا إليها، والتي جعلوها معياراً للفصاحة والصواب، وما هي من ذلك ببعيد، بل هي الصواب نفسه عندما لا تعارضها النصوص التي هي مصدرها ومَنْشَؤُها.

مناقشة آراء بعض المحدثين حول (نظرية العامل) وبعض مقترحاتهم لتيسير الاعراب:

يسير بعض المحدثين على نهج ابن مضاء في انتقاد النحويين لتسميتهم الكلمات المؤثرة في تغيير الاعراب بالعوامل.

فهذا ابراهيم مصطفى يعرض لقضية العامل فيقول: (رأى النحاة هذه الحركات التي تجيء في أواخر الكلمات على أنها آثار لا بد لها من مؤثر وفاعل، وأبوا أن يكون المتكلم هو الفاعل لأنه ليس حراً في إحداثها فأسندوا العمل إلى الكلمات)[1] والحقيقة أن النحاة - كما تقدم في بداية هذا الفصل - لا يقصدون بتسمية ما سموه عوامل أنها تعمل وتؤثر في تغيير الحركات دون المتكلم، فإنه من المشاهد أن المتكلم هو الذي أحدث الكلمة بحروفها وحركاتها بما فيها حركة الآخر لأنه هو الذي ينطق بالكلمات وأصواتها وحروفها فكذلك يوجد هيئاتها العارضة وفقاً للعرف اللغوي السائد في بيئته.

وكون المتكلم ليس حراً في إحداثها لا يقدح في كونه العامل الحقيقي كما أن المصلي والموسيقي يؤديان عملهما حسب شروط محددة، ولا يقدح ذلك في نسبة العمل إليهما[2] وقد تقدم أن النحاة إنما أسندوا العمل الى هذه الألفاظ لأنهم رأوا اكتساب

---

(1) احياء النحو ص: 34.

(2) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة/محمد أحمد عرفة/ ص: 77.

الكلمات لوظائفها النحوية يتوقف على ارتباطها بهذه العوامل، فالمعاني هي التي تتطلب تغيير العلامات، ووجود هذه المعاني متوقف على ارتباط تلك الكلمات بعواملها.

إذن فالعوامل تؤثر في الحركات بواسطة إيجادها للمعاني النحوية فهي آلة في ذلك العمل، والعرب تسند العمل إلى الآلة تقول: قَطَعَتِ السكينُ وقَطَعْتُ بالسكين، (فهي نسبة جارية على أصح الاستعمالات العربية وأبلغها، وليس في العربية ما يمنع من نسبة العمل إلى العوامل كما أنه لا داعي للاعتراض عليها كما يتردد على ألسنة بعض المتسرعين)[1]. وحينئذ يصبح إطلاق العوامل على تلك الألفاظ من قبيل المجاز المرسل الذي يقوم على علاقة السببية في أول أمره، ثم أصبح بعد شيوعه وكثرة تداوله حقيقة عرفية واصطلاحاً شائعاً لا يجوز تغييره واستبداله دون ضرورة لما يترتب عليهُ من بلبلة وتشويش للأفكار، وكذلك الحال في بقية مصطلحات النحو فهي من باب التجوز لارادة التقريب، يقول السهيلي مُعقباً على قول الزجاج في الجمل (الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً):

(إنْ أراد بالاسم المسمى فعبارته صحيحة، ثم يقول: والعذر له رحمه الله أنه تسامح إرادة للتقريب، ويقول أيضاً: وقولهم في الكلمة فاعل أو مفعول ـ لفظ اصطلحوا عليه ومعناه: ارتفع لأنه عبارة عن فاعل وانتصب لأنه عبارة عن مفعول، فقولهم إذاً في الاسم (ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً) قول صحيح في

---

(1) انظر: النحو الوافي لعباس حسن جـ1/74 ومن قضايا اللغة والنحو/ علي النجدي ناصف ص: 104-106.

صناعة النحو ولا يلتفت إلى غيرها[1]. وقد صرح النحاة أنفسهم بأنهم لا يعنون بالعوامل نسبة العمل إليها حقيقة وإنما يعنون أنها أمارات وعلامات على حالات معينة تتطلب إعراباً خاصاً.

وأقدم من أشار إلى ذلك ـ فيما أعلم ـ هو ابن جني في الخصائص في باب (مقاييس العربية) حيث يقول: (وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليُروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، وبعضه يأتي عارياً عن مصاحبة لفظ يتعلق به كالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا معنوي ولفظي لما ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة اللفظِ اللفظَ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح[2].

ثم يأتي بعد ذلك صاحب الإنصاف ـ أبو البركات الأنباري ـ في القرن السادس الهجري وينقل عن النحويين إجماعهم على أن ما يسمى بالعوامل إنما هي أمارات وعلامات فحسب، يقول في سياق حديثه عن رافع المبتدأ: (إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان بمعنى التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرات حسية كالاحراق للنار والاغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل/ في محل الاجماع/ إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده)[3].

ومن صرح بذلك الرضي أيضاً وهو من علماء القرن

(1) نتائج الفكر ص: 63-64.
(2) الخصائص جـ 1/110.
(3) الإنصاف جـ 1/46م 5.

السابع حيث يقول في شرح الكافية (ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذلك محدث علاماتها لكنْ نُسب إحداثُ هذه العلامات الى اللفْظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة، وقد أعاد كلامه هذا بعد قليل)[1]. وأوضح من ذلك كله ما قاله الدلائي من علماء القرن الحادي عشر، حيث يقول في شرح التسهيل: (ثم لا عامل في الحقيقة إلا المتكلم فإنه الرافع والناصب والخافض والجازم والمتبع ما شاء والقاطع ما شاء، والمتصرف كيف شاء، غير أن العمل أضيف إلى العامل لما فيه من بيان المعاني، إذ صُرف كلُّ مرفوع ومنصوب ومخفوض ومجزوم إلى ما يتعلق به وهو من تمامه، فلو أن كلاً منها أضيف إلى المتكلم لم يتعلم المتعلم معنى بيت أو آية ولا مسألة أبداً، لو قيل له في قول الشاعر:

فأصبحتْ بعدَ خطِّ بهجتِها كأنَّ قفراً رسومَها قَلَمَا[2]

لو قيل له: إن المتكلم ناصب (بعد) وخافض (بهجتها) وناصب (قفرا) و (رسومها) و (قلما) لم يعلم للبيت معنى أبدا ولا رد منه شيئاً إلى موضعه، فإذا قيل: (بهجتها) خفض ببعد وهي معمولة لـ (أصبحت) واسم (أصبحت) مستكن فيها و (قفرا) خبرها و (قلما) اسم كأنّ و (رسومها) مفعول (خط)، رد كل شيء إلى موضعه وفهم المعنى، فعلم أن البيت بتقدير: فأصبحت بعد بهجتها قفرا كأن قلما خط رسومها، فهي فائدة قولهم عامل

---

(1) شرح الكافية جـ 1/63، 72.

(2) ورد في الخصائص جـ 1/330 وج 2/393 والإنصاف جـ 2/431واللسان مادة (خطط) ولم يعز في أي منها إلى قائل.

ومعمول، وناصب ومنصوب وجار ومجرور)[1].

هذا الفهم لطبيعة العمل النحوي والذي عبر عنه هؤلاء العلماء صراحة هو الفهم السائد لدى جميع النحاة ـ فيما يبدو ـ وهم إن لم يصرحوا به يمكن أن يلتمس من خلال تعبيراتهم عنه في تحليل الأمثلة والنصوص اللغوية، وقد نص صاحب الإنصاف على إجماع النحاة على هذا الفهم، كما تقدم.

على أننا نجد من بين الناقدين للنحاة من يفضل إسناد العمل النحوي للألفاظ، يقول عباس حسن أثناء حديثه عما أسماه (مشكلة العامل): والقول بأن العامل هو الكلمات المحسوسة أيسر وأوضح من القول بأنه المتكلم ولا بأس من التسامح في ذلك[2].

ويقول تمام حسان في حديثه عن رفض ابن مضاء لنظرية العامل: (ولم يُقم مقام العامل فهماً آخر لهذه العلاقات غير قوله ـ إن العامل هو المتكلم ـ فجعل اللغة أمراً فردياً يتوقف على اختيار المتكلم، ونفي عنها الطابع العرفي الذي هو أخص خصائصها)[3].

وبناء على ما تقدم يتضح أن النحاة لم يخطئوا ولم يبتعدوا عن الصواب حين نسبوا العمل النحوي إلى أسبابه الظاهرة لأنهم كانوا يقصدون به التقريب والتسهيل على طالب النحو، وهي فوق ذلك تسمية تتفق مع سُنَن العربية في التجوّز، ومن ثم أصبحت

---

(1) نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل المجلد الأول من الجزء الأول ص: 279-280.

(2) اللغة والنحو بين القديم والحديث ص: 191.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها ص: 185.

حقيقة عرفية واصطلاحاً شائعاً، ولا مشاحة في الاصطلاح.

هذا ولم يقتصر اعتراض المحدثين على نظرية العامل على مجرد التسمية فقط بل إنهم يرفضونه أساساً ويضيقون به وبتقديره ويرون في القول به سبباً من أسباب صعوبة النحو واضطرابه، وأنه منهج غريب عن الدراسات اللغوية انجرَّ إليه النحويون تأثّراً بالمنطق اليوناني أو بما تقرر في العقائد الدينية ومجادلات علم الكلام من أن لكل حادث محدثاً ولكل موجود موجداً، فلا يصح في الأذهان مخلوق دون خالق ولا مصنوع دون صانع. نجد هذا النقد يتردد عند كثير من المحدثين مثل إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) والذي يشاركه طه حسين حيث قدم له وأعلن إعجابه بما احتواه، وكذلك نجد إبراهيم أنيس يثني على محاولة إبراهيم مصطفى ويصفها بالجرأة ودقة البحث[1] وعبد المجيد عابدين يؤيد ابن مضاء وابراهيم مصطفى في موقفهما من نظرية العامل، ويرى أن الدراسة الحديثة تؤيدهم[2].

وكذلك انتقد عباس حسن (نظرية العامل) واعتبرها مشكلة من مشاكل النحو في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) ولكنه عاد فأثنى على هذه النظرية في كتابه القيم (النحو الوافي)[3].

وتمام حسّان يعقد في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) فصلاً بعنوان: (القرائن تغني عن العوامل)[4] ويتبعه في ذلك

---

(1) من أسرار اللغة ص: 197.

(2) المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضو اللغات السامية ص: 111ط / القاهرة 1951م.

(3) اللغة والنحو ص: 186 والنحو الوافي جـ 1/74و442.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها ص: 231.

تلميذه: محمد عيد في كتابيه (أصول النحو العربي)[1] و(في اللغة ودراستها)[2]. ونجد صدى هذه النزعة يتردد في لبنان على لسان: فؤاد حنا ترزي في كتابيه: (في أصول اللغة والنحو[3] و(في سبيل تيسير العربية وتحديثها)[4] والحقيقة أن فكرة العامل قديمة في النحو حيث وردت في كتاب سيبويه، ومعظم الآراء في هذا الكتاب منقولة عن السابقين كالخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما وذلك كله قبل أن يظهر علم المنطق عند العرب بشكل يستقطب النحاة ويؤثر فيهم. وعندما ننظر إلى هؤلاء المنتقدين لنظرية العامل نجد أن بعضهم انتقد هذه النظرية دون أن يأتي لها ببديل، وهذا قد كفانا مؤونة الرد عليه، كما نجد بعضاً آخر يحاول أن يوجد بديلاً يغني عنه كما فعل تمام حسان ومن تابعه. يقول تمام حسان: إن القرائن تتضافر بمختلف أنواعها وتؤدي المعنى المقصود من كل أسلوب، وإنها بذلك تغني عن فكرة العامل عند النحاة[5].

والحقيقة أن القرائن تتضافر وتساعد على التوضيح فعلاً وذلك مما لا نزاع فيه، وأما أنها تغني عن فكرة العامل فهذا مما يصعب التسليم به حيث إن القرائن نفسها لا يمكن فهمها دون معرفة العامل ونوعه ومعناه الدلالي أيضاً، فقرينة التعدية والتخصيص لا يمكن فهمها إلا بعد أن نَعرف نوع العامل ومعناه وما يتطلبه من ارتباط بما بعده لما بينهما من تعلق معنوي

(1، 2) أصول النحو العربي ص: 271 وفي اللغة ودراستها ص: 60-16.

(3، 4) في أصول اللغة والنحو ص: 137 و(في سبيل تيسير العربية) ص: 15.

(5) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص: 231 وما بعدها..

وخصوصاً عندما يكون الكلام مكتوباً بغير تشكيل. ويورد تمام حسان مثالاً يوضح به فكرته وهو (ضرب زيد عمراً) ويعرب لفظة (زيد) فاعلاً بعدة قرائن منها: أنه اسم وأنه مرفوع وأنه مسند إليه، وأنه متأخر وأن تأخره واجب[1]. وإذا كان الكلام مقروءاً من نص غير مشكل فلا تتضح نسبة الاسناد ولا ما يترتب عليها من أحكام، ولذلك نجد (نظرية العامل) تركز على إيضاح نسبة الإسناد وتحديد العلاقة بين الكلمة وما تتعلق به من جهة المعنى، فإذا اتضح ذلك أعطى له الحكم الإعرابي المناسب، ثم تأتي بقية الأحكام من تقدم أو تأخر واجب أو جائز حسب الشائع في الأساليب العربية. أما نوع الكلمة من اسم وفعل وحرف فهو مما يبدأ به النحاة كتبهم ويعتبرونه من الأساسيات، وكذلك بقية صيغ الكلمات وكيفية اشتقاقها وطريقة تعلقها بما يكمل معناها، كل ذلك اشتملت عليه الكتب النحوية لأهميته ودوره في التعبير عن المعاني.

ونظراً للتلازم العرفي بين أنواع العوامل وعلامات الاعراب فقد أصبح كل منها يدل على الآخر، فإذا وجدت فعلاً يطلب ما بعده فاعلاً فارقعه به، أو وجدت اسماً مرفوعاً فاعلم أنه مسند إليه أصالة أو تبعاً، ومن ثم أصبحت القرينة الاعرابية ـ مع احتياجها لغيرها ـ أوضحَ القرائن وأيسر السبل للوصول الى المعنى، فلا غرو أن يهتم بها النحاة أكثر من غيرها، وإن كانوا لم يهملوا غيرها من بقية القرائن. والذي يبدو لي أن القول بالاستغناء عن العوامل مبني على فهم خاطيء لكلام النحاة حول العامل ومرادهم

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها ص: 181.

منه، ذلك أن النحاة لم يقصدوا من القول بالعامل مجرد توضيح العلامة الاعرابية وتسويغ تغيّرها كما يعتقد هؤلاء الناقدون، بل إنهم كانوا يقصدون بالعامل ما يوضح الوظائف النحوية للكلمات من فاعلية ومفعولية وإضافة كما يتضح من تعريفهم له بأنه: (ما به يحدث المعنى المحوج للاعراب..).

وإذا تحددت هذه المعاني أعطي لكلٍ منها ما يستحقه من العلامات الاعرابية في العرف اللغوي، وعلى ذلك فلا خلاف بين النحاة وناقديهم، غير أن النحاة سلكوا طريقاً أوضح وأوجز. وأما قولهم بأن قوانين العامل عقدت النحو وجعلته متّسماً بالاضطراب فليس العيب - إن وجد - في العامل وقوانينه، وإنما العيب في التطرف بكثرة الاحتكام الى هذه القوانين وتغليبها على النصوص كما تقدمت الاشارة إلى شيء من ذلك.

ويرجع أيضاً الى عدم وجود منهج تربوي سليم يعطي لكل مرحلة ما يناسبها من هذا التراث النحوي الضخم.

* * *

وبعد: فهذه لمحة موجزة عن آراء بعض المحدثين حول العامل وأهميته في سلم القواعد النحوية. وقد ترتب على هذه الحملة حملة أخرى تدعو إلى الغاء الإعراب المترتب على العامل أو تيسير قواعده، وهذا ما سنتعرف عليه في الفقرة التالية:

تيسير الإعراب

لمحة تاريخية:

اقترنت الدعوة إلى تيسير الإعراب بالدعوة إلى العامية والكتابة بالحروف اللاتينية منذ أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن، وكان رواد الحملة ضد العربية مجموعة من المستشرقين من أمثال: (ولهلهم سبيتاً) و(ويلكوكس) و(ويلمور) و(زويمر) في المشرق العربي، و(ماسينيون) و(كولان) في المغرب العربي حيث ألقوا المحاضرات، وأقاموا الندوات، وكتبوا المقالات، يتهجمون فيها على الفصحى، ويتّهمونها بالجمود والصعوبة، وبأنها السبب في تأخر العرب!! بل وألّفوا بعض الكتب العامية المصرية وترجموا الانجيل إليها. ذلك أن هؤلاء المستشرقين ـ تحت دوافع استعمارية ـ أرادوا دراسة اللغة العربية وهي من فصيلة أجنبية عن لغاتهم، وليس لدى أهلها برامج تربوية لتعليمها للأجانب، فشعروا بصعوبتها واتخذوا ذلك ذريعة للغض من شأنها والدعوة الى التخلي عنها، ولم يألوا في ذلك جهداً.

ولما رأى هؤلاء المستشرقون أن دعاواهم تقابل بالشك وسوء الظن أوعزوا بها إلى مجموعة من تلاميذهم ممن ساروا في تيارهم وانخدعوا بألاعيبهم ودسائسهم من أمثال: لطفي السيد وقاسم أمين وسلامة موسى وحسن الشريف في مصر، والخوري مارون غصن، وأنيس فريحة، وسعيد عقل في لبنان. فكل هؤلاء قد

ثاروا على قواعد النحو والإعراب ودعوا إلى إلغائها والتخلص منها لأنه لا قيمة لها في نظرهم، ولأنها تعوق الفهم وتقيد الفكر على حد زعمهم!! ولقد انتشرت هذه الدعوة ووجدت لها أنصاراً ورواجاً في الحياة وفي المسرح حتى تسربت إلى أعضاء مجمع اللغة العربية في مصر مثل: عيسى اسكندر المعلوف وعبد العزيز فهمي ومحمد فريد أبو حديد وإبراهيم أنيس ومحمد كامل حسين[1]

ولكن ربَّ ضارة نافعةٌ، فبجانب هذا الفريق الثائر على العربية وقواعدها والداعي الى التخلص منها كان هناك فريق آخر يعتز بالعربية وقواعدها ويعمل قدر جهده للحفاظ عليها، وقد نبهتهم هذه الحملة إلى تدارك لغتهم، ودفعتهم إلى محاولة تيسيرها ومداواة عللها، (حيث أدرك هؤلاء الفضلاء أن العلاج في تيسير التأليف وتسهيله وحسن عرضه، وباتباع الأساليب التربوية الحديثة فيه وفي التدريس معاً، وفطنوا إلى أن الصعوبة في الأداء القديم للقواعد المنافي للأساليب التربوية لا في القواعد ذاتها.

لكن بعض الفضلاء الآخرين انخدعوا من كثرة ترداد الدخلاء والعملاء ورجال التبشير والاستعمار لدعايتهم حول صعوبة العربية وعجزها فراحوا يعالجون الأمر على أن الداء داء القواعد نفسها، وأخذوا يحاولون إجراء تيسير في تلك القواعد بالتبديل والتغيير)[2].

---

(1) انظر في هذا الموضوع: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر جـ2/359 لمحمد محمد حسين/ وتاريخ الدعوة إلى العامية في مصر ص: 192 وما بعدها لنفوسة سعيد و(في اللغة ودراستها) لمحمد عيد ص: 208-212 و(من حاضر اللغة العربية) لسعيد الأفغاني ص: 191 وما بعدها.

(2) من حاضر اللغة العربية ص: 197-198 ط/ ثانية بيروت 1971م.

وهكذا تنوعت المحاولات بحسب ما يراه كل فريق من نقاط يمكن أن تكون سبباً للصعوبة والشكوى، وكان أن ظهر لذلك اتجاهان بارزان لتيسير النحو:

الاتجاه الأول:

يرى أن الصعوبة في النحو ترجع الى ما يزحمه من تفاصيل، وما يخوض فيه من بحث في العلل وذكْرٍ لأوجه الخلاف والموازنة بينها، ويحاول تذليل هذه الصعوبة بتلخيص النحو والاقتصار على الضروري منه الذي يكفي لاقامة الكلام، ويمثل هذا الاتجاه:

حفني ناصف ورفاقه في سلسلة (الدروس النحوية) للمدارس الابتدائية لسنة 1886م و (قواعد اللغة العربية) للمدارس الثانوية سنة 1891م. وقد اقتصرت هذه الكتب على القواعد الضرورية وابتعدت عن التفصيلات والمناقشات[1]، واتبع في تأليفها طريقة الاجمال ثم التفصيل ثم التفصيل الأكثر، بمعنى أن الذي يُعلَّمُ أولاً هو الذي يعلَّم ثانياً مع اتساع فيه وهكذا بالتدريج [2]

وقد قبلت هذه المحاولة في التيسير، ودرست كتبها في المدارس وصدّق عليها شيخ الجامع الأزهر وقتئذ وهو الشيخ الأنبابي. وقد استمرت معمولاً بها حتى أواخر العقد الثالث من هذا القرن حين ألف علي الجارم ومصطفى أمين سلسلة كتب

---

(1) تاريخ الدعوة إلى العامية ص: 196/ نفّوسة زكرياء سعيد.

(2) انظر: في اللغة ودراستها ص: 212 لمحمد عيد.

(النحو الواضح) للمدارس الابتدائية والثانوية، وهي كسابقتها في الالتزام بمادة النحو القديم وطريقته غير أنها اعتمدت طريقة الاستقراء والاستنباط بمعنى عرض الأمثلة والنصوص اللغوية أولاً ثم دراستها وتحليلها والخروج منها إلى الملاحظة العامة أو القاعدة، كما امتازت بجودة الأمثلة والشواهد وملاءمتها لروح العصر[1].

(رحم الله هؤلاء المؤلفين، لقد خطوا بالنحو المدرسي خطوة مباركة في غير دعوى ولا ضجيج، فقدموا لبابه المحتاج إليه في ورقات قليلة، وانتفع بعلمهم أجيال كثيرة، لقد أرادوا الله بعملهم فنفع بهم)[2].

الاتجاه الثاني:

يرجع صعوبة النحو الى فساد تبويبه وإسرافه في الافتراض والتعليل والقواعد والمصطلحات وإمعانه في التعمق العلمي مما باعد بينه وبين الأدب، ويحاول تذليل هذه الصعوبة بتبويب النحو من جديد على أساس المعاني التي تشير إليها علامات الاعراب، فباب للمرفوعات من الأسماء وآخر للمنصوبات وثالث للمجرورات[3].

وهي فكرة قديمة سار عليها ابن هشام في الشذور والشيخ خالد في أزهريته والسيوطي في الهمع. والجملة عند أصحاب هذا الاتجاه تتألف من جزءين أساسيين هما المسند إليه والمسند

---

(1) في اللغة ودراستها ص: 212.

(2) من حاضر اللغة ص: 204.

(3) تاريخ الدعوة الى العامية ص: 197.

أو المتحدث عنه والحديث، وحكمهما الرفع إلا في مسائل مخصوصة، وكل ما عدا المسند إليه والمسند في الجملة فهو تكملة، وحكمها أنها منصوبة إلا إذا كانت مضافاً إليها أو مسبوقة بحرف من حروف الاضافة فهي مجرورة أما الأبواب التي أتعب النحاة أنفسهم في تخريجها لما لها من خصائص كالتعجب والتفضيل والاغراء والتحذير فتدرس على أنها أساليب لها صورتها الخاصة المحددة[1].

وهذه الخطة التي طبقها إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) قد أصبحت فيما بعد ـ جزءاً من مشروع لجنة شكلت من قبل وزارة المعارف المصرية سنة 1938م لتيسير قواعد العربية، وكان إبراهيم مصطفى سادس خمسة كلفوا ذلك وهم:

طه حسين، وأحمد أمين، وعلي الجارم، ومحمد أبو بكر إبراهيم، وعبد المجيد الشافعي[2] وكانت مهمة هذه اللجنة البحثَ في تيسير النحو والصرف والبلاغة على ألا تمس أصلاً من أصول اللغة ولا شكلاً من أشكال الإعراب والتصريف[2]

وقدمت هذه اللجنة مقترحات متعددة، ودار حولها جملة من النقد والتجريح مما أزاح ستائر الدعاوى فبدت وراءها حقائق التعسير والبلبلة لا التيسير والتنظيم[3]. ومع ذلك فقد أقرها مجمع اللغة العربية بمصر مع تعديل يسير سنة 1945م وأوصى بتأليف كتب على أساسها[4]. ولكنها بقيت دون تنفيذ حتى عرضت على

---

(1) تاريخ الدعوة الى العامية ص: 197.

(2) مجلمة مجمع اللغة العربية جـ 6/181.

(3) من حاضر اللغة العربية ص: 198.

(4) مجلة المجمع جـ 6/193-197.

مؤتمر المجامع العلمية واللغوية العربية بدمشق سنة 1956 م ولم يوافق عليها[1].

لكن أصحاب المشروع ذوو نفـوذ بعيد في وزارة المعارف المصرية فحملوها على إقراره بعد أن حملوا المؤتمر العام لمفتشي اللغة العربية بمصر لسنة 1957 على تَبَنّيه حيث طبق في المدارس الاعدادية والثانوية بمصر ولم يكتب له البقاء أكثر من ثلاث سنوات صادفته أثناءها عقبات تربوية وقومية.

ونريد الآن أن نستعرض بعض مقترحات التيسير التي صدرت عن هذه اللجنة وعن غيرها، وأن نستعرض أيضاً بعض الردود والمناقشات التي أثيرت حولها لنرى قرب تلك الاقتراحات أو بعدها من الصواب، وحتى تتضح أسباب رفضها وعدم قبولها من سدنة اللغة العربية.

---

(1) من حاضر اللغة العربية ص: 199 و (في اللغة ودراستها) ص: 215.

بعض مقترحات التيسير ومناقشتها

1 - في باب الإعراب وعلاماته:

كان من مقترحات التيسير التي اقترحتها لجنة وزارة المعارف المصرية: الاستغناء عن الإعراب التقديري والإعراب المحلي في المقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم والمبنيات والجمل[1].

وبذلك يستغنى عن العبارات التقليدية في الإعراب مثل: مرفوع أو منصوب أو مجرور بحركة مقدرة منع من ظهورها التعذر أو الثقل أو اشتغال المحل بالحركة المناسبة أو الحكاية أو البناء الأصلي.

والاستغناء عن هذه الصيغ الدقيقة قد يكون مقبولاً في المراحل الأولى من التعليم ولكن لا ينبغي إهمالها بعد ذلك لما يترتب عليه من نقص وقصور حيث إن هذه الكلمات تقع في مواقع مختلفة من الإعراب فقد تكون فاعلة أو مفعولة أو مضافاً إليها والطالب يعرف حكم هذه الحالات، فماذا نقول له؟ أنقول إنها لا يظهر عليها الإعراب أو هكذا خلقت؟، أم نقرن الحكم بسببه فنبين المحل الاعرابي والمانع من ظهور علامته؟ لا بد من

---

(1) مجلة مجمع اللغة العربية جـ 187/6

بيان المحل الاعرابي حتى ينجرَّ على هذه الكلمات حكم أشباهها من جهة، وحتى نعرف حكم تابعها من نعت وعطف وتوكيد وبدل من جهة أخرى. ولذلك كان من تعديلات المجمع لهذه الخطة النصُّ على المحل الاعرابي لهذه الأشياء[1] وقصر التيسير على إلغاء الصيغة المتضمنة لأسباب عدم ظهور الاعراب.

2 ـ كما كان من مقترحاتها:

إلغاء التفرقة بين علامات الإعراب بالأصالة وعدمها بل تجعل كلاًّ منها أصلاً في موضعه ولذلك قسمت الاسم المعرب بحسب ظهور العلامات عليه فاسم تظهر عليه الحركات جميعها، واسم تظهر عليه الحركات مع مدها وهو الأسماء الخمسة، وما تظهر عليه حركتان الضم والفتح وهو الممنوع من الصرف أو الضم والكسر وهو جمع المؤنث أو حركة واحدة وهو المنقوص، أو ألف ونون أو ياء ونون للمثنى، وواو ونون أو ياء ونون لجمع المذكر[2].

وهذا التقسيم أطول من تقسيم النحاة حيث إنهم يعدون اليـاء حالـة مشتركة بين المثنى والجمع ومـع طـولـه ففيـه قصـور أيضاً فهو لم يذكر الاسم الذي يلازم الكسر وهو المضاف إلى ياء المتكلم، ولم يدقق في عبارته عن الممنوع من التنوين حيث إنه قد تظهر فيه الحركات جميعها إذا أضيف أو اقترن بألْ[3].

---

(1) المصدر السابق جـ 6/193.

(2) المصدر السابق جـ 6/187.

(3) انظر: من حاضر اللغة العربية ص: 207.

وهو اقتراح لم يتضح فيه تيسير، بل فيه عسر وتطويل بذكر علامات متنوعة ليس بينها رابطة لفظية أو ذهنية، بخلاف صنيع النحاة ففيه تقسيم هذه العلامات الى مجموعات لكل حالة من حالات الإعراب بعضها أصل وبعضها ينوب عنه مما يقربها إلى الذهن والفهم.

واختـارت اللـجنة في إعراب الأسماء الخمسة مذهب المازنى من بين مذاهب كثيرة دون أن تؤيده بحجة أو تردَّ ما أورد عليه من اعتراضات، فقد ضعفه العلماء بأن الإشباع من الأحوال الشاذة في الكلام العربي[1]، وأنه خاص بالشعر بحيث يمكن حذف الحرف المتولد عن الاشباع دون أن يختل الا الوزن، ولو قلنا إن هذه الحروف زائدة للاشباع لبقي (فوك، وذو) على حرف واحد وهو ما لا نظير له إلا شذوذاً[2]. واللجنة جعلت الواو والألف والياء علامات أصلية، فما الذي دعاها إلى العدول عن أصول لا شذوذ فيها إلى أصول يصحبها شذوذ؟[3].

3 ـ تسمية الجزءين الأساسيين للجملة:

كان مما اقترحته اللجنة تسمية الجزءين الأساسيين للجملة بالموضوع والمحمول كما هو عند المناطقة لأنه أوجز ولا يكلف اصطلاحاً جديداً، ثم تقول: (وبهذا النحو من التقسيم للجملة إلى موضوع ومحمول واعتبار إشارات العدد علامات لا ضمائر يسرت اللجنة الإعراب وقللت الاصطلاحات وجمعت أبواب الفاعل

---

(1) الانصاف جـ 1/31م 2.

(2) انظر شرح الكافية جـ 1/78 والهمع جـ 1/38.

(3) دراسات في العربية وتاريخها/محمد الخضر حسين/ص: 248.

ونائبه والمبتدأ واسم (كان) واسم (إن) في باب الموضوع، وجمعت أبواب خبر المبتدأ وخبر (كان) وخبر (إن) في باب المحمول[1]. وهو اقتراح معقول لو كان بالإمكان استيفاء الأحكام الخاصة بهذه الأبواب تحت اسم الموضوع والمحمول، والنحاة لا يخالفون في انضواء هذه الأبواب تحت هذين المصطلحين، ولكن الذي اضطرهم الى تنويع الأقسام هو اختلاف الأحكام، فمن المعلوم أن لكل هذه الأبواب أحكاماً واستعمالات وأحوالاً مفصلة في التقديم والتأخير والذكر والحذف والمطابقة وعدمها، وما ينوب عن الفاعل عند حذفه، وأحوال همزة (إنَّ) وتخفيف نونها، فهل تبحث هذه الأحكام في باب الموضوع والمحمول دون أن تسمى؟ وكيف يكون ذلك؟ وإذا بحثت في موضوعات مستقلة ضاع الاختصار والتيسير، بل زاد الأمر صعوبة بتغيير التقسيمات والمصطلحات المألوفة مما قد يؤدي الى قطع الصلة بالتراث القديم، وإذا ألغيت هذه الأحكام فقد ألغينا شطراً كبيراً من سنن كلام العرب[2]، وهو ما لا ترضاه اللجنة وقد التزمت ألا ينتهي بها حب التيسير إلى أن تمس من قريب أو من بعيد أصلاً من أصول اللغة أو شكلاً من أشكالها[3].

لقد اضطرت اللجنة تحت ضغط اختلاف الأحكام أن تقول: إذا كان المحمول متأخراً وإذا كان المحمول متقدماً [4]، فقسمته قسمين وهذا كقولهم: مبتدأ وفاعل، بل إن قولهم أوجز،

---

(1) مجلة المجمع جـ 6/188-189.

(2) انظر: من حاضر اللغة العربية ص: 206 ومناهج تجديد لأمين الخولي ص: 39.

(3) مجلة المجمع جـ 6/185.

(4) المصدر السابق جـ 6/188.

إذ تسميتهم أقل حروفاً وأشهر استعمالاً[1].

4 ـ ومن حيث المطابقة بين الموضوع والمحمول في النوع تقول اللجنة:

(إذا كان الموضوع مؤنثاً كان في المحمول علامة التأنيث)[2].
وهذه عبارة مجملة لا تفي بأحكام التأنيث حيث يكون واجباً وراجحاً ومرجوحاً نحو (نجحت طالبة) (ونجحت اليوم طالبة) و(ما نجح إلا طالبة)، الأول واجب والثاني راجح والثالث مرجوح. وقد يكون الموضوع مؤنثاً ولا يكون في المحمول علامة التأنيث وذلك في حالة الفصل بينهما نحو قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجراتٍ فامتحنوهن﴾[3].

وقد يكون المحمول متأخراً ولا يطابق فيه الفعل الموضوع قبله نحو (اللجنة أصاب رأيُها) و(السباق اتضحت نتيجتُه) فيكون المحمول في (أصاب واتضحت) ناقضاً للقاعدة، وإذَنْ فلا بد من بيان أن المطابقة هنا بين الفعل والمسند إليه لا بينه وبين المخبر عنه، ففي المسألة تعقيد ونقص لا تيسير، إلا أن يكون التيسير بالنقص والإغفال[4].

5 ـ ومما يدل على عدم الدقة في اقتراحات اللجنة أنها اعتبرت ألف الاثنين وواو الجماعة في الفعل ونون النسوة علامات للعدد لا ضمائر واستندت في ذلك إلى رأي المازني[5].

---

(1) النحو والنحاة ص: 157.
(2) مجلة المجمع في الموضع السابق.
(3) سورة الممتحنة: 10.
(4) انظر: مناهج تجديد ص: 38.
(5) مجلمة المجمع جـ 6/189.

والحقيقة أن رأي اللجنة هنا يختلف عن رأي الجمهور وعن رأي المازني، فجمهور النحاة يرون أن هذه الحروف ضمائر والفعل مسند إليها، والمازني يرى أنها إشارات الى ضمائر مستترة يسند إليها الفعل[1].

واللجنة ترى أنها إشارات للعدد والفعل خال من الضمير، فرأيها مخالف للجانبين، وماذا تقول اللجنة حين تسأل عن الموضوع في مثل قوله تعالى: ﴿فسجدوا﴾ من آية ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدمَ فسجدوا﴾[2] لا يسوغ لها في مثل هذا أن تجعل الاسم السابق موضوعاً كما يسوغ لها ذلك في نحو (الطلاب نجحوا) لأنها حكمت على الموضوع بالضم دائماً وهو هنا مجرور[3].

ثم إن اللجنة عندما جعلت هذه الضمائر علامات للعدد قد أهملت في هذه العلامات دلالتها على الجنس ذكورة وأنوثة، وعلى الحال حضوراً وغيبة، ولم تستفد شيئاً إلا ترك إعرابها، ولم تبين اللجنة حكم المطابقة في المحمول عندما يكون جملة فعلية في نحو (الطلاب ارتفع مستواهم) حيث إن المطابقة بين جُزْءَي الجملة لا بين الموضوع والمحمول[4].

- التكملة وأغراضها:

رأت اللجنة أن كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع

---

(1) انظر: شرح الرضي على الكافية جـ 415/2 والهمع جـ 57/1

(2) البقرة: 34.

(3) دراسات في العربية وتاريخها ص: 252.

(4) مناهج تجديد لأمين الخولي ص: 38-39.

والمحمول فهو (تكملة) وحكمها أنها مفتوحة دائماً إلا إذا كانت مضافاً إليها أو مسبوقة بحرف جر، وتكون لبيان الزمان والمكان والعلة ولتأكيد الفعل أو بيان نوعه، أو لبيان المفعول، أو لبيان الحالة أو النوع ثم تقول: (وبذلك جمعنا كثيراً من الأبواب كالمفاعيل والحال والتمييز تحت اسم واحد وهو: (التكملة) دون أن نضيع غرضاً)[1].

لست أدري أين تضع اللجنة مجموعة التوابع من نعت وتوكيد وعطف وبدل، قد يقول قائل: إنها تدخل في باب التكملة أيضاً حيث إنها تكمل متبوعها بدلالتها على معنى فيه كالنعت أو بنفي الشك والتجوز عنه في التوكيد أو تكون مقصودة بالحكم أساساً أو بالاشتراك كالبدل وعطف النسق، قد يكون ذلك، ولكن اللجنة أبعدت هذا الاحتمال حين جعلت حكم التكملة الفتح دائماً أو الجر، والتوابع غير محصورة في ذلك.

وأيضاً إذا كان الناشىء سيلقن أغراض التكملة، وكان إعراب التكملة يستدعي ذكر الغرض منها فإن اللجنة لم تأت بشيء سوى أنها استبدلت بالمصطلحات النحوية كلمات ليست بأوجز منها[2].

فلا شك أن التعبير بالمفعول المطلق والمفعول لأجله والظرف والحال أوجز من المصطلحات الجديدة التي أضافت الى ما تقدم كلمة (تكملة) المترجمة، فتكملة بالمصدر لتأكيد الفعل وتكملة لبيان سبب الفعل، وتكملة بالزمان والمكان وتكملة

---

(1) مجلة المجمع جـ 6/189-190.

(2) دراسات في العربية وتاريخها ـ محمد الخضر حسين ـ ص: 257.

بالحال. ومتى عرف الطالب ركني الجملة أدرك بطبيعة الحال أن الباقي زيادات وكلمة (تكملة) مشعرة بأن الجملة ناقصة، وهي غير ناقصة باستيفائها الركنين، أفلم يكن الأولون أدق اصطلاحاً حين عبروا عنها بالفضلة؟[1].

ومن هنا يتبين لنا أن المصطلحات النحوية تشعر بالأغراض مع الايجاز فلا داعي لأن نستبدل بها مصطلحات أخرى.

الأساليب:

تقول اللجنة: (في العربية أساليب تعب النحاة كثيراً في تخريجها وفي إعرابها مثل التعجب بصيغتيه، وقد رأت اللجنة أن تُدرَس هذه العبارات على أنها أساليب يُبيَّنُ معناها واستعمالها ويقاس عليها، أما إعرابها فسهل: (ما أَحْسَنَ): صيغة تعجب، والاسم بعدها: المتعجب منه مفتوح، وأَحْسِنْ: صيغة تعجب أيضاً، والاسم بعدها مكسور مع حرف الاضافة، ومثل هذا: التحذير والاغراء كما في (النارَ) أو (إياك والنار) أو (النارَ النارَ) هو أسلوب، والاسم فيه مفتوح، والاسمان مفتوحان أيضاً. وإنما توجه العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها[2]. الحقيقة أن ما ذكرته اللجنة لا يكفي في إعراب هذه الأساليب، إذ أقل ما يجب في إعراب كل كلام مفيد أن يبين فيه الموضوع والمحمول. ومن المعلوم أن اللجنة قد عممت الفتح في الأسماء التي جعلتها تكملة، فإذا قلنا: إن الاسم في هذه الأساليب مفتوح انصرف ذهن التلميذ ـ

---

(1) من حاضر اللغة العربية/ سعيد الأفغاني/ ص: 207.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية جـ 6/190.

وإن لم يكن نبيهاً - إلى أنه تكملة، ويتشوف الى معرفة ركني الجملة (الموضوع والمحمول)[1]. وحينئذ فلا بد من إيضاح الحقيقة، ثم إن درس أسلوب التحذير يستدعي بيان معنى الصيغة، ففي نحو: (النارَ النارّ) تدل النار وضعاً على الحرارة الناشئة عن الاحتراق، وليس في جمعهما هكذا في أسلوب واحد فائدة ما لم تلاحظ معنى التحذير والابتعاد عن الخطر. وقد تلاحظ معنى آخر فيتغير معنى الأسلوب ويصبح إغراء كما في المثال السابق (النار النار) إذا كان المخاطب محتاجاً إليها، أي الزم أو اقصد، وهذا الاحتمال «وإن لم يمكن تعميمه» فلا بد من مراعاته حتى لا يلتبس التحذير والتخويف بالاغراء والترغيب، وإذا فهم التلميذ هذه المعاني كان من أسهل ما يلقنه أن هذه الأسماء المفتوحة تكملات لفعل وفاعل جرت عادة العرب على حذفهما لوجود ما يدل عليهما[1]

وإذا جاز اعتبار التعجب والتحذير والاغراء مجرد أساليب يمكن تيسير درسهما ويتجنب فيها التفصيل، فكيف يمكن ذلك في الاستثناء؟ وأدواته أسماء وأفعال وحروف، والمستثنى يكون منصوباً ومرفوعاً ومجروراً، ومفرداً وجملة، ومتصلاً ومنقطعاً، ومتقدماً ومتأخراً، ومثبتاً ومنفياً إلى آخر ما هنالك[2].

وكيف يمكن ذلك أيضاً في أسلوب الشرط؟ وأدواته جازمة وغير جازمة ولفعل الشرط وجوابه والربط بينهما حالات وأوضاع متعددة لا يمكن إلغاؤها والاستغناء عنها[3].

---

(1) دراسات في العربية وتاريخها ص: 258.

(2) مناهج تجديد ص: 40.

(3) من حاضر اللغة العربية ص: 206.

وهكذا يتبين لنا من كل ما تقدم أن اقتراحات هذه اللجنة تنقصها الدقة وينقصها الشمول، ويترتب على تطبيقها حرفياً إهمال وإهدارٌ لكثير من سنن العرب في كلامهم، وطرائقهم في تعبيرهم، بالاضافة إلى ما فيها من تغيير للمصطلحات الدقيقة الشائعة بمصطلحات أخرى أقل دقة وشيوعاً.

ولا شك أن تغيير المصطلحات والأساليب إذا لم يعمم استعماله على البلاد العربية لسبب من الأسباب يؤدي مع الزمن إلى القطيعة الثقافية بينها لاختلاف طرق التفكير وأساليبه وأدواته، وهذا ما لا يرضى به عاقل.

ولذلك فشلت هذه الخطة القائمة على تغيير المصطلحات وإعادة التبويب مع ما بذله أصحابها من جهود لاقناع جهات الاختصاص بجدواها، واعتراف مجمع اللغة العربية بها، حيث إن تغيير المصطلحات في هذه الخطة بالاضافة إلى العيوب الجوهرية التي تقدم إيضاحها قد هز الوجدان العربي بعنف، ذلك الوجدان الذي أخذ يستعيد قوته ونموه إبّان الوحدة بين مصر وسوريا، فاجتمع المعنيون بالتعليم في البلدين في مؤتمر باسم (حلقة تيسير النحو) في كلية دار العلوم بالقاهرة سنة 1961م حيث اجتمعت الكلمة على إصدار قرار برفض هذا المشروع[1]

هذا ولا نزال نرى بين الحين والآخر محاولات فردية وجزئية لما يسمى تيسير النحو في نظرهم حيث يريد أولئك الداعون إلى التيسير إلغاء الاعراب بالحروف في المثنى وجمع المذكر والأسماء

(1) انظر: في اللغة ودراستها لمحمد عيد ص: 215، و(من حاضر اللغة العربية) لسعيد الأفغاني ص: 200.

الخمسة والأفعال الخمسة وإلزامها حالة واحدة من حالتيها أو حالاتها، وأن نلتزم بذلك الوجه في نطقنا وكتابتنا حتى نيسر قواعد النحو!!

فهذا أمين الخولي يقول: (وأحسب أننا لو رجّحنا القصر في الأسماء الخمسة ثم في المثنى نريح ونستريح، وأصولهم وقواعدهم تعطي ذلك)[1]. ثم يدعو بعد ذلك إلى إعراب جمع المذكر السالم إعراب (حين) بإلزامه الياء. والتزام حذف النون من الأفعال الخمسة، وتسكين ياء المنقوص ولو في حالة النصب استناداً الى بعض القراءات الشاذة[2].

وهذا فؤاد طرزي يدعو كذلك إلى إلزام المثنى وجمع المذكر حالة واحدة وهي إعرابهما بالياء والنون في كل الحالات أسوة باللغات السامية الأخرى[3]. وقبل ذلك ادعى إبراهيم أنيس أن الاعراب بالحروف ملفق من عدة لهجات بمعنى أن كل قبيلة كانت تلتزم حالة واحدة للمثنى والجمع مثلاً، ولكن النحاة تصرفوا فخصوا بعض تلك اللهجات بالرفع وبعضها بالنصب والجر[4]

وهذه الآراء والاقتراحات مع أنها تفقد تلك الحروف دلالتها على المعاني الوظيفية للكلمات وهي دلالة لا ينبغي التفريط فيها أو إهمالها، هي بالإضافة الى ذلك تقوم على أساس غير صحيح، ذلك أن الاعراب بالحروف على النحو الذي وصفه النحاة موجود في الفصحى - لغة القرآن الكريم - وهي التي يريد النحاة

(1) مناهج تجديد ص: 49.

(2) المصدر السابق ص: 54-56 .

(3) في سبيل تيسير العربية وتحديثها ص: 35و 42.

(4) من أسرار اللغة ص: 254.

المحافظة عليها ونشرَها على ألسنة الناس، ذلك الإعراب موجود في القرآن الكريم وفي الشعر الجاهلي بكثرة تكاد تكون مطردة، ولا يتخلف إلا في حالات نادرة جداً، أو قراءات شاذة كذلك.

فلو نظرنا إلى القرآن الكريم لوجدنا به مئات من ألفاظ المثنى وجمع المذكر والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة تتغير علامات إعرابها بالحروف بحسب موقعها في الجملة، وقد تقدم شيء من ذلك في الفصل الرابع.

وكذلك في الشعر الجاهلي نجد الإعراب بالحروف كما قرره النحاة واضحاً جلياً وانظر الى معلقة عمرو بن كلثوم التغلبي وهو من أقدم شعراء الجاهلية، ففيها ست وأربعون كلمة مجموعة جمع مذكر سالماً، منها: اثنتا عشرة كلمة مرفوعة بالواو وأربع وثلاثون كلمة منصوبة أو مجرورة بالياء.

وفيها كذلك اثنتا عشرة كلمة من الأفعال الخمسة، منها خمس مرفوعة بثبوت النون وسبع مجزومة أو منصوبة بحذفها، وهي ستة وتسعون بيتاً كما وردت في شرح التبريزي[1].

ولا شك أن الأشعار الجاهلية والقراءات القرآنية كانت قبل أن يوجد النحاة بأزمان متطاولة، بل إنها كانت المصدر الأساسي الذي استنبط منه النحاة قواعدهم. وأيضاً فإن القاعدة الأساسية للنحاة هي البناء على الأعم الأغلب والشائع المنتشر في كلام العرب، أما القليل والنادر فلا يذكر في كتب النحو إلا لقصد

---

(1) شرح المعلقات العشر ص: (2)380-428 .

التوسعة لمن أراد استعماله في ضرورة شعرية أو مناسبة لفظية أو معنوية.

أما أن يتخذ أصلاً ويلتزم به ويترك الكثير الشائع في القرآن وفي كلام العرب بحيث تصبح لغة القرآن ولغة الأدب العربي غريبة فهذا ما لا يرضى به مسلم. فتسكين ياء المنقوص مثلاً في حالة النصب لم يرد إلا في قراءة شاذة جداً نسبت إلى الامام جعفر الصادق[1]، في قوله تعالى: ﴿من أوسط ما تطعمون أهاليكم﴾[2] وفي بعض الأبيات الشعرية ضرورة، وجوزه أبو حاتم السجستاني بناء على ذلك[3]، لكنه لم يكن يعني هو أو غيره ممن جوز ذلك أن يتحول الجواز المختلف فيه الى واجب يلتزم به، إذ كيف نأخذ بذلك ونترك ما اجتمعت عليه القراءات المتواترة، وما ورد في الأعم الأغلب من كلام العرب وهو إظهار فتحة المنقوص؟ ولو جاز لنا الأخذ بمثل تلك الضرورات والنصوص النادرة لكان لنا أن نطالب بإظهار ضمة المنقوص وكسرته حتى يأخذ حكم غيره من الأسماء الصحيحة استناداً إلى بعض الشواهد التي تتضمن ذلك[4].

إن المنهج الصحيح للجمع بين سلامة الفصحى وتيسير النحو هو الاقتصار في صوغ القواعد على الكثير الشائع، وترك استعمال القليل النادر إلا في محل الضرورة. والقراءات القرآنية الشاذة أو النادرة ـ وإن كانت حجة على عربية التعبير الذي وردت

---

(1) انظر: الكشاف جـ1/640 ومعجم القراءات القرآنية جـ2/235.

(2) المائدة: 89.

(3) الهمع للسيوطي جـ1/53.

(4) الكتاب جـ3/314 والهمع جـ1/53.

به ـ إلا أنها تجتنب في صوغ القواعد إذا عارضتها كثرة مستفيضة من القرآن نفسه.

فمثلاً إعراب المثنى بالحروف مستفيض في القرآن الكريم بجميع رواياته فيُؤخذُ بتلك الاستفاضة، ويتركُ ذلك المثال النادر في قوله تعالى: ﴿إن هذان لساحران﴾[1] مع إيماننا بصحته وتواتره، وكذلك كل ما ورد من قراءات شاذة أو نادرة مخالفة للمشهور والكثير من القراءات كقراءة النصب بـ (لم) أو إهمال (أن) المصدرية، لأن المطرد في القرآن هو الجزم بـ (لم)، والنصب بـ (أن) ولا يطعن في ذلك الاطراد ورودُ هذه الروايات الشاذة النادرة.

كما ينبغي إبعاد ما هو من خصائص اللهجات القبلية عن الاحتجاج به، وقصر الاحتجاج على النصوص التي يغلب على الظن أنها صيغت باللغة الفصحى المشتركة وذلك من خلال المقام الذي صيغت فيه، ودوافع الصياغة، ومكان إلقاء النص، ومن وُجِّهَ إليه.

* * *

وآخرُ ما ظهر من محاولات الاصلاح والتيسير للنحو (فيما رأيت) محاولة الأستاذ: شوقي ضيف في كتابٍ له بعنوان (تجديد النحو)، وقد قامت هذه المحاولة على ستة أُسس: إعادة تنسيق أبواب النحو، وإلغاء الإعراب التقديري والمحلي، وقصر الإعراب على ما يفيد في صحة النطق، ووضع ضوابط وتعريفات دقيقة

---

(1) طه: 63.

لبعض أبواب النحو، وحذف زوائد كثيرة، وإضافة بعض الأبواب الجديدة من علم التجويد وعلم الصرف[1].

وقد تقدمت مناقشة الدعوة إلى إلغاء الإعراب التقديري والمحلي وإلغاء تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور، وإلغاء عمل (أن) المصدرية وهي مقدرة في المضارع.

وفيما يتعلق بتنسيق أبواب النحو حَذَفَ منه ثمانية عشر باباً وأدخلها في أبواب أخرى وهي: باب كان وأخواتها حيث جعل اسمها فاعلاً وخبرها حالاً، وباب (ما) و(لا) و(لات) بجعل خبر (ما) منصوباً على نزع الخافض، وباب (كاد) وأخواتها حيث رد خبرها إلى باب المفعول به، وكذلك باب (ظن) و(أعلم وأرى) ردهما إلى باب المفعول به، وألغى باب التنازع والاشتغال[2]. وأبقى على المفاعيل جميعاً، وأبقى الاستثناء والحال، وأدخل ستة أبواب من المنصوبات في باب التمييز، وهي: المنصوبات بعد الصفة المشبهة واسم التفضيل وأفعال المدح والذم وكنايات العدد والاختصاص، ونقل باب الاضافة والتوابع إلى تقسيمات الاسم[3]، وتخفف من الشروط دائماً[4].

وقد استند في هذا التنسيق إلى آراء الكوفيين وبعض النحويين الآخرين. والحقيقة أن هذه المحاولة ـ مع ما تتصف به من الاعتدال ـ قد تصلح في المراحل الأولى من التعليم، أما بعد

---

(1) تجديد النحو/شوقي ضيف/ ص: 11-43 ط/دار المعارف بمصر 1982م.
(2) تجديد النحو ص: 11-20
(3) المصدر السابق ص: 22-23.
(4) نفسه ص: 38

ذلك فهي غير كافية لتحليل النصوص اللغوية وفهمها وكيفية القياس عليها، فشروط صوغ اسم التفضيل والتعجب والتصغير ضرورية لتلافي الأخطاء التي تتكرر على ألسنة كثير من الناس في التفضيل أو التعجب المباشر من الألوان والغرائز ومما لا يقبل التفاوت أو ما زاد على الثلاثة مثلاً. وعرض الأمثلة لا يكفي وحده لتصور الموضوع وتمييز الخطأ من الصواب، بل لا بد من صوغ القواعد والنتائج والشروط حتى يمكن حفظها وتطبيقها على ما لا يُحصَى من الأمثلة. على أن كثيراً مما حذفه أثبته بصورة مختصرة في باب الذكر والحذف والتقديم والتأخير[1]، فالتقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر والمفعول والفاعل لا تذكر في أبوابها، بل تذكر في باب آخر بعيد عنها، مما يتطلب جهداً كبيراً للربط بينها وبين أبوابها، وكذلك حذف المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول وغيرها. فتجميع المحذوفات قد يبدو فيه شيء من التنظيم ولكنّه - في الحقيقة - تشتيت للأحكام وتفريق لها. على أنه لم يستوف أحكام التقديم والتأخير، فلم يوضح حكم تقديم الحال أو المستثنى أو كيفية ذلك وشروطه. والمؤلف حين اختار رأي الكوفيين في جعل خبر (كان) وأخواتها حالاً أجاب على بعض الاعتراضات الموجهة إليه من كون الخبر قد يكون معرفة وثابتاً وجامداً، ولم يجب عن كون الخبر قد يكون ضميراً، وأنه لا يستغنى عنه بخلاف الحال[2]. وذكر معارضة السهيلي في كون مفعولي (ظن) أصلهما المبتدأ والخبر، وذكر شبهته في ذلك، وترك رد أبي حيان لهذا القول ونقْضَه لدليله، وهما معاً في موضع

(1) نفسه ص: 233-248.

(2) تجديد النحو ص: 14 والهمع جـ 1/111.

واحد في الهمع الذي نقل عنه رأي السهيلي[1].

* * *

إن تيسير النحو أمر مرغوب فيه، ولن يلام أحد على طلبه أو يعذر أحد قادر لتركه إياه، لكن التيسير في هذه المطالب الواسعة لن يتيسر على غير قاعدة، وإنما هو جهد ضائع، وطريق مضلة لا يعرف لها حدود، ولا تتضح لها غاية إذا أخطأ الوجهة من فاتحة الطريق[2].

ذلك أن مهمة النحو هي تذكير المتحدث والكاتب بالصوت أو الرمز الذي يجب أن يضعه على آخر الكلمة متى أدرك هو قبل ذلك وظيفة الكلمة، فإن لم يدرك وظيفة الكلمة في الجملة لا يستطيع النحو - مهما أُحكمت قواعده - أن يذكر بالصوت الذي يجب استعماله. ومتى سلمنا بذلك وقصرنا دور النحو على التذكير بالصوت الذي يوضع على آخر الكلمة أعفينا النحو من تحمل مسؤولية اللحن[3]. ومع ذلك فإن قواعد النحو حظيت بتيسير كثير، وبعض دعوات الإصلاح قد تجاوزته الى التفريط، ولكن المشكلة ليست في هذه القواعد نفسها، لأن هذه القواعد أثبتَ جدواها تَوَالِي القرون، وتتابعُ النبوغ بين العلماء والأدباء والمؤلفين بهذه اللغة في جميع العصور الزاهية لهذه الأمة عندما كان الإعجاب بهذه اللغة يملأ القلوب، ويخفق في الجوانح، وكان الداعي إلى

---

(1) تجديد النحو ص: 17 والهمع جـ151/1.

(2) أشتات مجتمعات للعقاد ص: 50.

(3) مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد 48 لسنة 1977م بحث في تيسير النحو للأستاذ: عبد الرزاق محيي الدين/ ألقي في ندوة الجزائر 1977م.

اتقانها روحياً قبل أن يكون مادياً.

إن المشكلة في فتور الهمة، وضعف العزيمة، وهي أيضاً في الظروف التي نعيشها وتحيط بنا، فعقدة النفور من النحو واستشعار صعوبته التي بثها فينا المستشرقون وأتباعهم جعلت الكثير من شبابنا يستسلمون لتلك العقدة، ويَتَعامَوْنَ عن فهم النحو حتى كأنهم اقتنعوا بصعوبة فهمه.

هذا بالاضافة إلى تراكم المناهج على التلاميذ وكثرة الدروس لديهم وعدم إعطاء مادة اللغة العربية ما تستحقه من اهتمام، فهي بجميع فروعها من نحو وصرف وبلاغة وأدب وقراءة تُعتبرُ مادة واحدة في المدارس العامة، مما أوجد انطباعاً لدى الكثير من الطلبة بأنها مادة اختيارية يكفي منها اليسير، وغالباً ما يكون هذا اليسير من غير قواعد النحو. فعلينا إذن ـ إذا أردنا أن ننهض بلغتنا ـ أن نهتمَّ بتحسين ظروف تعليمها وتعلُّمها بتقوية الوازع الديني والقومي في نفوس الشباب، وتحبيب لغتهم إليهم بإعداد المنهج التربوي المناسب، وإعداد المدرس المتمكن المخلص القادر على جودة العرض وحسن الاقناع وإيجاد القدوة الحسنة في التزام مدرسى المواد عامة ومدرس اللغة العربية خاصة بالتكلم بالفصحى أثناء الشرح والمناقشة للدروس، وفي القيام بالأنشطة المدرسية المختلفة من صحافة وإذاعة وتمثيل، وإقامة ندوات ومسابقات في مجالات اللغة المختلفة وتقديم حوافز للمبرزين في ذلك.

وليس ذلك فحسب بل محاولة نشر هذا الوعي اللغوي خارج محيط المدرسة ونشره في وسائل الاعلام المسموعة والمرئية

والمقروءة، وفي الحوار الذي يدور في المؤتمرات والندوات السياسية والعلمية والاجتماعية.

بمثل هذا الوعي والالتزام نستطيع أن ننهض بلغتنا ونرفع من مستواها، فاللغة تنهض بنهوض المجتمع وتضعف بضعفه وانحطاطه.

ولو قارنا بين ألفاظ وأساليب لهجتنا العامية عند منتصف هذا القرن وما قبله وبين ألفاظ وأساليب لهجتنا هذه الأيام لوجدنا فرقاً واضحاً وتقدماً ملحوظاً. وهذه ظاهرة مشجعة تقوي الأمل في التحسن، وتدفع إلى المزيد من محاولات التحسين.

والله الموفق والمعين.

خاتمة

وبعد هذه الدراسة الموسَّعة حول ظاهرة الإعراب في العربية) والالمام بمعظم جوانبها، والاطّلاع على مختلف الآراء حولها يمكنني أن أوجز ما انتهى إليه البحث من نتائج فيما يلي:

1 ـ إن اللغة العربية هي أقدم اللغات الحية وأكثرُها أصالة وعراقة مما أكسبها مميزاتٍ وخصائصَ جعلتها من أرقى اللغات، وأقدرِها على مسايرة الحياة ومواكبة التقدم، متى توفر لأهلها العزم الصادق والتصميم الأكيد على النهوض بأنفسهم ولغتهم، وعلى رأس تلك المميزات والخصائص: (ظاهرة الإعراب) التي هي وسيلة لإيضاح المعاني وتحديدها، وإزالة اللبس والغموض عنها.

2 ـ إن النحو العربي إنما نشأ للحفاظ على هذه الظاهرة وصيانتها بعد أن تسرب اللحن إلى ألسنة العرب وغيرهم، وفي ذلك دليل على أهمية هذه الظاهرة عند العرب والمسلمين في ذلك العصر.

3 ـ إن القول بدلالة العلامات الإعرابية على المعاني التركيبية هو عمود النحو العربي وأساسه عند كل العلماء وفي كل العصور

إذا استثنينا قُطرباً وبعض متابعيه في العصر الحديث.

وليس معنى ذلك أنها الوسيلة الوحيدة لتحديد المعنى، بل هناك وسائل أخرى تساعد على تحديده، ولكن قرينة العلامة الإعرابية هي أيسرها وأوضحها لأنها مدركة عن طريق الحس: السمع أو النظر، وقد تتعين لتحديد المعنى ولا يغني عنها غيرُها في كثير من الأمثلة والتراكيب كما تقدم في الفصل الثاني.

4 - ولا يعني ذلك أيضاً أنّ دلالة هذه العلامات على المعاني هي دلالة عقلية منطقية لا تقبل التخلف، بل هي دلالة عرفية قد تتخلف للضرورة أو المناسبة أو في بعض الأساليب في القليل من الأحيان، ولكنّ العربية الفصحى - مع ذلك - قد التزمتْ باستعمال علامات الإعراب على النحو الذي وصفه النحاة، سواء توقف عليها وضوح المعنى أم لا.

5 - إن هذه الظاهرة ظاهرة أصيلة في العربية اقترنت بهذه اللغة منذ عرفها التاريخ، وعلى ذلك فلا مجال للقول بابتكارها وخلقها من العدم أو اقتباسها من لغات أخرى أقلّ منها شأناً في انتشارها أو في اهتمامها بالإعراب، ذلك أن مثل هذا القول ينقصه السند التاريخي وتعارضه الأدلة القوية كما تقدم في الفصل الثالث.

6 - إن الدليل على أصالة الإعراب في العربية هو وجوده في القرآن الكريم الذي وصل إلينا عن طريق الرواية الشفوية المتواترة، وكذلك في رسمه المتبع والمدون قبل ظهور النحاة، والذي يرمز إلى كثير من علامات الإعراب بالحروف،

كما تقدم في الفصل الرابع.

7 - ومن الدليل على أهمية الإعراب: الحاجةُ إليه في فهم معاني القرآن الكريم، وفي تصوّر إعجازه اللغوي، وفي إتقان قراءته وحسن أدائه.

8 - وبناء على ما تقدم فإن الحفاظ على العربية الفصحى أضحى واجباً دينيًا وقومياً.

9 - يبقى التفسير الدلالي المبني على نظرية العامل والذي يربط تغير العلامة الإعرابية بتغير وظائف الكلمات في التراكيب - يبقى أصح التفاسير وأكثرها انسجاماً مع العربية وأساليبها، كما أن تقدير العوامل - إن لم تظهر - أمر قد يحتمه المعنى ويسوغه مراعاة النظائر والأشباه.

10 - كما تبقى أعمالُ النحاة في دراسة هذه اللغة وتفسير ظواهرها شامخةً عالية بالرغم من حملات النقد والتشكيك، لأن كثيراً من الناقدين إنما يهاجمون النحاة بآراء بعض النحاة، أو يغالطون في عرض بعض آرائهم أو يقتضبونها على نحو يُحقق لهم ادعاءاتهم كما مر بنا في دلالة علامات الإعراب، وفي أنواع التنوين، أو في (نظرية العوامل) وتقديرها.

11 - إن تيسير النحو أمرٌ مرغوبٌ فيه، ولكن ينبغي أن يكون التيسير على قاعدة، فلا يتحول إلى هدم أو تغيير لمعالم هذه اللغة، وقد اتضح أن هذا التيسير ينبغي أن يكون في الطريقة تأليفاً ودرساً واستعمالاً.

12 - إن اللغة لا تكتسب بالقواعد وحدها، وإنما تكتسب بالدُّربة

والمِران وحفظ النصوص البليغة، فإذا استطعنا أن نوجد المنهج التربويِ السليم، والمدرسَ الكُفء الذي يحبب اللغة إلى تلاميذه، ويكون قدوة لهم في استعمالها، ثم شجعنا استعمال الفصحى في وسائل الإعلام، وفي البيت والشارع أصبح اكتساب اللغة والالتزام بقواعدها أمراً مُيسَّراً إلى أبعد الحدود.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	نص الوارد منها	الصفحة
	سورة الفاتحة	
1	الحمد لله رب العالمين	356
	سورة البقرة	
3	الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون.	286
10	فزادهم الله مرضاً	286
22	الذي جعل لكم الأرض فراشاً.. فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون	286
24	فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار	286
34	وإذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا	388
37	فتلقى آدمُ من ربه كلماتٍ فتاب عليه	334، 302، 142
54	فتوبوا إلى بارئكم	246
83	وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله	181
87	ففريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون	265
91	فلم تقتلون أنبياء الله	233
119	ولا تسأل عن أصحاب الجحيم	182
124	وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه بكلمات فأتمهن	143، 134
124	لا ينال عهديَ الظالمين	262
127	وإذ يرفع إبراهيمُ القواعد من البيت وإسماعيلُ ربنا تقبل منا	247
132	وأوصى بها ابراهيمُ بنيه ويعقوبُ	165
178	الحر بالحر والعبد بالعبد	345
183	كتب عليكم الصيام... أياماً معدودات	364
198	فإذا أفضتم من عرفات	126
210	هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة	167
217	يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه	348

رقم الآية	نص الوارد منها	الصفحة
219	ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو	350
221	ولا تُنكحوا المشركين حتى يؤمنوا	
223	لا تضار والدة بولدها	182
238	حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى	
259	أنى يحيي هذه الله بعد موتها	262
264	فمثله كمثل صفوانٍ عليه ترابٌ فأصابه وابل فتركه صلدا	246
282	فإن لم يكونا رجلينِ فرجل وامرأتان	284
286	ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا	180
	سورة آل عمران	
2,1	ألم، الله لا إله إلا هو الحي القيوم	248
7	وما يعلم تأويله إلا الله	267
28	لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين	182
142	ولما يعلمِ الله الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين	159
	سورة النساء	
8	وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكينُ	262
11	ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد، فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث	284
26	يريد الله ليبينَ لكم ويهديَكم سنن الذين من قبلكم ويتوبَ عليكم . . .	161
27	والله يريد أن يتوبَ عليكم ويريدُ الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلاً عظيماً	163
95	لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر . . .	173
95	وكُلا وعد الله الحسنى	265
141	ألم نستحوذ عليكم ونمْنعكم من المؤمنين	160
162	لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة	280
171	انتهوا خيراً لكم	338
	سورة المائدة	
6	وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين	156, 134
47	وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه	185
48	لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً	65

فهرس الأبيات الشعرية

قائمة بأهم المصادر والمراجع

1 ـ الإبانة عن معاني القراءات/لمكي بن أبي طالب/ت: د. عبد الفتاح شلبي/القاهرة/ 1960

2 ـ أبحاث في اللغة العربية/داود عبده/ بيروت 1973.

3 ـ إبراز المعاني من حرز الأماني/لأبي شامة المقدسي/ ط: الحلبي/ القاهرة 1349هـ.

4 ـ إبراهيم أبو الأنبياء/عباس محمود العقاد/ ط: بيروت 1967 ـ م.

5 ـ ابن الطراوة وأثره في النحو/د. محمد إبراهيم البنا تونس 1980م.

6 ـ الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر/د. محمد محمد حسين/ط ثالثة بيروت 1973م.

7 ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر/ للبناء الدمياطي القاهرة: 1359هـ

8 ـ الإتقان في علوم القرآن/جلال الدين السيوطي/ط: ثالثة/ الحلبي 1951م.

9 ـ إحياء النحو/إبراهيم مصطفى/القاهرة: 1937م.

10- احكام القرآن لأبي بكر بن العربي/ ت: على البجاوي/ ط: الأولى/الحلبي 1957م.
11- أخبار النحويين البصريين/ للسيرافي/ نشر كرنكو/ بيروت: 1936م.
12- الآداب السامية - محمد عطية الأبراشي - القاهرة 1946.
13- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري/ ت: محمد بهجة البيطار/ دمشق: 1957م.
14 - الأشباه والنظائر/جلال الدين عبد الرحمن السيوطي/القاهرة: 1975.
15 - أشتات مجتمعات/عباس محمود العقاد/القاهرة: 1966م.
16 - الاشتقاق والتعريب/ عبد القادر المغربي/ القاهرة: 1947م
17- أصول النحو العربي/محمد عيد/ ط: الأولى/القاهرة: 1973م.
18- الأصول (دراسة لأصول الفكر اللغوي العربي) د. تمام حسان/المغرب: 1981م.
19- إعجاز القرآن/ للقاضي أبي بكر الباقلاني/ بهامش الإتقان.
20 - الأعراب الرواة/ د. عبد الحميد الشلقاني/ ط الأولى النشر والإعلان/ليبيا/ 1975
21 - أمالي السهيلي/ت: هـ. محمد إبراهيم البنا/القاهرة: 1970م.
22 - أمالي المرتضى /ت: محمد أبو الفضل إبراهيم /ط: ثانية بيروت: 1967م
23- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في القرآن/ لأبي البقاء/ القاهرة: 1970م.

24/ الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري/ ت محمد محيي الدين/ القاهرة: 1961م ط 4/.
25- إيضاح الوقف والابتداء/ لأبي بكر بن الأنباري/ ت: محيي الدين رمضان/ دمشق: 1969م
26- الإيضاح في علل النحو/ لأبي القاسم الزجاجي/ ت: مازن المبارك/ ط: ثانية/ بيروت: 1873م
27- البحث اللغوي عند العرب/ د. أحمد مختار عمر القاهرة: 1971م.
28- البرهان في علوم القرآن/ للزركشي/ ت: محمد أبو الفضل/ ط: ثانية بيروت د. ت.
29- البيان والتبيين للجاحظ/ ت/ فوزي عطوي بيروت 1968م.
30- بين الكتب والناس/ عباس محمود العقاد/ بيروت 1966م
31- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح/ عبد المتعال الصعيدي/ ط سادسة القاهرة د. ت
32- تاريخ آداب العرب للرافعي ط الرابعة/ بيروت 1974م.
33- تاريخ آداب اللغة العربية/ جرجي زيدان/ القاهرة 1957م
34- تاريخ التمدن الإسلامي/ جرجي زيدان/ دار الهلال/ القاهرة د.ت
35- تاريخ الأدب العربي/ كارل بروكلمان تعريب د. عبد الحليم النجار ط ٤ القاهرة 1977م.
36- تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر/ د- نفوسة زكريا سعيد ط الأولى القاهرة 1964م
37- تاريخ الأدب العربي/ أحمد حسن الزيات/ ط: 26 بيروت د.ت

38- تاريخ اللغات السامية/ إسرائيل ولفنسون/ دار القلم بيروت/ 1980م.
39- تأويل مشكل غريب القرآن لابن قتيبة/ ت: السيد أحمد صقر ط ثانية القاهرة 1973م
40- تجديد النحو/ د. شوقي ضيف ط: دار المعارف بمصر- 1982م.
41- تسهيل نيل الأماني في شرح عوامل الجرجاني/ أحمد بن محمد الفطاني الحلبي 1939م.
42- التصريح على التوضيح/ للشيخ خالد الأزهري الحلبي د. ت.
43- جامع البيان في تفسير القرآن/ لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري/ بيروت 1972م.
44- الجامع لأحكام القرآن/ لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ط ثانية/ القاهرة 1935م
45 - الحجة في القراءات السبع لابن خالويه/ت: د. عبد العال مكرم/ ط ثانية/بيروت 1977م.
46- حجة القراءات/ لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة/ ت: سعيد الأفغاني/ ط الأولى 1974م.
47- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية/ دار إحياء الكتب العربية/ عيس الحلبي د.ت.
48- حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي/ تصوير بيروت عن طبعة بولاق 1283هـ
49- حياة الحيوان الكبرى/ كمال الدين الدميري/ ط ثالثة الحلبي 1956م

50- خزانة الأدب/ عبد القادر بن عمر البغدادي/ ت: عبد السلام هارون القاهرة: 1967م
51- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني/ ت: محمد علي النجار/ ط ثانية بيروت د. ت.
52- خاص الخاص لأبي منصور الثعالبي/دار مكتبة الحياة بيروت د. ت
53- دراسات لأسلوب القرآن الكريم/ محمد عبد الخالق عضيمة/ ط: السعادة/ الأولى 1972م.
54- دراسات في العربية وتاريخها للشيخ محمد الخضر حسين/ دمشق 1960م.
55- دراسات نقدية في النحو العربي/ د. عبد الرحمن أيوب/ القاهرة 1957م.
56- الدراسات اللغوية عند العرب/ د. محمد حسين آل ياسين/ ط الأولى بيروت 1980م.
57- دراسات في فقه اللغة/ د. صبحي الصالح/ ط رابعة بيروت 1970م.
58- دلائل الاعجاز/ عبدالقاهر الجرجاني بتعليق محمد عبدالمنعم خفاجي، الأولى القاهرة 1969م.
59- دائرة معارف القرن العشرين/ محمد فريد وجدي/ القاهرة 1910م.
60- ديوان امريء القيس/ ت: محمد أبو الفضل إبراهيم ط ثالثة/ القاهرة 1969م.
61- ديوان الأعشى ميمون بن قيس بشرح د. محمد محمد حسين/ ط السابعة/ بيروت 1983م.
62 - ديوان العجاج (مجموع أشعار العرب) ط/ليبزيج 1903م.

63- ديوان ذي الرّمة ط/ كمبردج 1919م
64- ديوان لبيد بن ربيعة العامري/ دار صادر بيروت 1966م.
65- ديوان الحطيئة/ بيروت 1967.
66 - ديوان الأخطل بشرح إيليا سليم الحاوي/بيروت 1968م.
67 - ديوان المتنبي (العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب/للشيخ ناصيف اليازجي بيروت 1981م.
68- ديوان اللزوميات لأبي العلاء المعري/ بشرح عزيز أفندي/ القاهرة: 1891
69- ديوان الشوقيات لأحمد شوقي/ بيروت: د. ت.
70- ديوان حافظ إبراهيم/ ط السابعة/ القاهرة: 1955م.
71- الروض الأنف للسهيلي/ ت: طه عبد الرؤوف سعد/ القاهرة: 1972م.
72- الرد على النحاة لابن مضاء الأندلسي/ ت: د. شوقي ضيف/ ط ٢ القاهرة 1982م.
73- الزينة في الكلمات الإسلامية والعربية لأبي حاتم الرازي/ ت: حسين الهمداني/ القاهرة 1957م.
74- الزحف على لغة القرآن/ د. أحمد عبد الغفور عطار/ ط الأولى/ بيروت 1965م.
75- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي/ ت: عبد المتعال الصعيدي/ القاهرة: 1969م.
76- السبعة لابن مجاهد/ ت: د. شوقي ضيف ط الثانية/ القاهرة: 1980م.
77- سراج القارىء المبتديء وتذكار المقرىء المنتهي لابن القاصح البغدادي ط ٣ الحلبي 1954م.

78- شرح الرضي على الكافية/ ت: د. يوسف عمر/ منشورات جامعة قاريونس.
79- شروح التلخيص/ الحلبي 1937م.
80- شرح المفصل لابن يعيش/ عالم الكتب بيروت/ مكتبة المتنبي: القاهرة د. ت
81- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي/ ت: محمد علي الرَّيِّح هاشم/ القاهرة: 1974م.
82- شرح أبيات مغني اللبيب/ عبد القادر البغدادي/ ت: عبد العزيز رباح وأحمد دقاق/ دمشق 1975م.
83- شرح الأشموني على الألفية بحاشية الصبان/ الحلبي د. ت
84- شذور الذهب لابن هشام/ ت: محمد محيي الدين/ ط: دار الفكر د. ت
85- شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي/ مصور عن طبعة بولاق/ 1296هـ
86- شرح المعلقات العشر للتبريزي/ ت: محمد محيي الدين/ ط 2/ القاهرة 1964م.
87- الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس/ ت: مصطفى الشويمي/ بيروت 1964م.
88- ضحى الإسلام/ أحمد أمين/ القاهرة ط ثامنة 1974م.
89- طبقات فحول الشعراء لابن سلام/ ت: جوزف هل/ بيروت: 1982م.
90- الظواهر اللغوية في التراث النحَوي/ د. علي أبو المكارم/ القاهرة: 1968م.
91- العبر وديوان المبتدأ والخبر/ عبد الرحمن بن خلدون/ بيروت: 1971م.

92- العرب وظهور الإسلام/ د. محمد مصطفى النجار/ من منشورات الجامعة الإسلامية سابقاً.

93- العربية ـ يوهان فك/ ترجمة د. عبد الحليم النجار/ القاهرة: 1951م .

94- العصر الجاهلي/ د. شوقي ضيف/ دار المعارف بمصر: 1971م .

95- علم اللغة/ د. علي عبد الواحد وافي/ ط الخامسة ـ القاهرة: 1962م .

96- علم اللغة ـ د. محمود حجازي ـ نشر وكالة المطبوعات/ الكويت 1973م .

97- علم اللغة العام/ الأصوات/ كمال بشر ـ القاهرة: 1971م .

98- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق/ ت: محيي الدين/ ط 4 بيروت 1972م .

99- عيون الأخبار ـ لابن قتيبة ـ تصوير بيروت عن طبعة دار الكتب 1925م .

100 ـ فقه اللغة ـ د. علي عبد الواحد وافي ـ ط/السادسة/القاهرة د. ت

101 ـ فقه اللغة المقارن ـ د. إبراهيم السامرائي ـ ط الثانية/بيروت 1978م .

102- في اللهجات العربية ـ د. إبراهيم أنيس ـ ط الثالثة/ القاهرة 1965م .

103- فقه اللغة وخصائص العربية ـ د. محمد المبارك ـ بيروت 1970م .

104- فقه اللغة وسر العربية ـ لأبي منصور الثعالبي ـ بيروت د. ت.

105- فتح الباري بشرح البخاري - لابن حجر العسقلاني - ط/ الحلبي 1959م.
106- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين - سليمان الجمل - عيسى الحلبي/ د.ت
107- فيض القدير بشرح الجامع الصغير - لمحمد عبد الرؤوف المناوي - ط/ الأولى/ القاهرة 1938م.
108- الفروق في اللغة - لأبي هلال العسكري - بيروت: 1973م.
109- في أصول النحو - للأستاذ سعيد الأفغاني - ط/ بيروت: د.ت
110- في الأدب الجاهلي - طه حسين - ط/ دار المعارف 1968م.
111- في اللغة ودراستها - د. محمد عيد - ط الأولى/ القاهرة: 1974م.
112- فجر الإسلام - أحمد أمين - ط/ الحادية عشرة/ القاهرة: 1975م.
113- في سبيل تيسير العربية وتحديثها - فؤاد طرزي - بيروت: 1973م.
114- فن الشعر - أرسطو - ترجمة عبد الرحمن بدوي - بيروت: 1973م.
115- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية/ د. عبد العال سالم مكرم/ القاهرة 1968م.
116- الكتاب/ لأبي بشر عمرو بن عثمان (سيبويه) ت: محمد هارون/ القاهرة: 66-1977م.
117- الكامل في اللغة والنحو والأدب/ للمبرد/ ت: محمد أبو الفضل والسيد شحاتة/ القاهرة/ د. ت.
118- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل - جار الله الزمخشري الحلبي 1968م

118- لغة القرآن في جُزء (عم) د. محمود نحلة ـ ط/ الأولى بيروت 1981م.
119- اللهجات العربية في القراءات القرآنية ـ د. عبده الراجحي ـ القاهرة: 1986م.
120- اللغة الشاعرة ـ عباس محمود العقاد ـ القاهرة: 1960م.
121- اللغة بين القومية والعالمية ـ د. إبراهيم أنيس ـ القاهرة 1970م.
122- اللغة والنحو بين القديم والحديث ـ عباس حسن ـ القاهرة 1966م.
123- اللغة والنحو ـ حسن عون ـ ط/ الأولى/ الأسكندرية: 1951م.
124- اللغة العربية بين حماتها وخصومها ـ أنور الجندي ـ القاهرة: د. ت
125 - اللغة العربية معناها ومبناها ـ د. تمام حسان، الدار البيضاء د. ت.
126 ـ لغتنا والحياة ـ د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطيء) ط/دار المعارف 1971م.
127- اللغات السامية ـ تيودور نولدكه ـ تعريب: د. رمضان عبد التواب/ القاهرة 1963م.
128 - معاني القرآن ـ لأبي زكريا الفرّاء ت: أحمد نجاتي ومحمد النجار، ط: 2 بيروت 1980م.
129 ـ معاني القرآن ـ لأبي الحسن الأخفش ـ ت: فائز فارس/ط/الثانية/الكويت: 1981.
130- المحتسب في توجيه شواذ القراءات/ لأبي الفتح بن جني/ ت: علي النجدي وشلبي/ القاهرة 1969م.

131- مختصر في شواذ القرآن ـ لابن خالويه ـ ط/ الرحمانية/ القاهرة 1934م.
132- المصاحف ـ لابن أبي داود السجستاني ـ ت: آرثر جفري/ القاهرة: 1936م.
133- المرشد الوجيز الى علوم تتعلق بالكتاب العزيز/ لأبي شامة المقدسي/ ت: طيار آلتي قولاج بيروت 1975م.
134- مجالس العلماء للزجاجي/ ت: محمد عبد السلام هارون/ الكويت: 1962م.
135- المقرب ـ لابن عصفور ـ ت: أحمد الجواري وعبدالله الجبوري/ ط/ الأولى بغداد: 1971م.
136- مسائل خلافية في النحو ـ لأبي البقاء العكبري/ ت: محمد خير الحلواني/ دمشق: د. ت.
137- مدرسة الكوفة النحوية ـ د. مهدي المخزومي ـ ط/ الثانية الحلبي: 1958م.
138- مغني اللبيب ـ لابن هشام الأنصاري ـ ت: مازن المبارك ومحمد حمد الله/ بيروت 1964م.
139- المزهر في علوم اللغة ـ للسيوطي ـ ت: محمد أحمد جاد المولى وآخرين/ الحلبي: د. ت
140- المرتجل في شرح كتاب الجمل ـ لابن الخشاب ـ ت: علي حيدر/ دمشق: 1972م.
141- المدخل إلى علم اللغة ـ د. محمود حجازي ـ القاهرة: 1976م.
142- مغامرات لغوية ـ عبد الحق فاضل ـ بيروت: د. ت
143- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية/ عبد المجيد عابدين/ القاهرة 1951م.

144- المقتضب ـ لأبي العباس المبرد ـ ت: محمد عبد الخالق عضيمة/ تصوير بيروت.
145- من قضايا اللغة والنحو ـ على النجدي ناصيف ـ القاهرة: 1957م.
146- المدارس النحوية ـ د. شوقي ضيف ـ القاهرة: 1968م.
147- من أسرار اللغة ـ د. إبراهيم أنيس ـ ط/ ثالثة القاهرة: 1966م.
148- مقدمة ابن خلدون ـ ط/ الرابعة ـ بيروت.
149- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ـ د. جواد علي ـ ط/ ثانية/ بيروت 1976م.
150 - المثل السائر ـ لابن الأثير ـ ت: أحمد الحوفي وبدوي طبانة القاهرة 1959م.
151- من حاضر اللغة العربية/ سعيد الأفغاني/ ط: ثانية دار الفكر بيروت 1971م.
152- مناهج تجديد في النحو والصرف والبلاغة/ أمين الخولي/ القاهرة: 1961م.
153- المفضليات ـ للمفضل الضبي ـ بشرح ابن الأنباري/ نشر كارلوس لايل/ بيروت: 1920م.
154- معجم الأدباء ـ ياقوت الحموي ـ نشر مرجليوت/دار المستشرق/ بيروت: د.ت.
155- معجم البلدان ـ ياقوت الحموي ـ ط/ بيروت: 1979م.
156- المعجم الانجليزي بين الماضي والحاضر ـ داود حلمي السيد/ الكويت: 1978م.
157- المعجم العبري العربي الحديث ـ د. ربحي كمال ـ ط/ الأولى بيروت: 1975م.

158- مجلة مجمع اللغة العربية بمصر جـ 6و 7و 26.
159- مجلة المجمع العلمي العراقي/ مجلد 3، 24، 28 لسنوات: 54 و74 و77، على الترتيب ومجلد 9 /61 م.
160- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق/ المجلد: 40.
161- مجلة المجلة ـ عدد 114 لسنة: 1966م.
162- مجلة كلية الآداب/ جامعة القاهرة/ مجلد: 23.
163- مجلة العربي الكويتية عدد 1965/81 وعدد 106/ سبتمبر 1967م.
164- النشر في القراءات العشر/ لابن الجزري/ مطبعة مصطفى محمد/ القاهرة: د. ت.
165- نتائج الفكر في النحو للسهيلي/ ت: د. محمد البنا/ نشر جامعة قاريونس. 1978م.
166- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة/ محمد أحمد عرفة/ القاهرة: 1937م.
167- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل/ للدلائي/ ت: د. مصطفى العربي/ مطابع الثورة بنغازي.
168- نحو وعي لغوي/ مازن المبارك/ مكتبة الفارابي/ دمشق: 1970م.
169- نحو عربية ميسرة ـ أنيس فريحة ـ ط: الأولى بيروت: 1955م.
170- نحو عربية أفضل ـ الجنيدي خليفة ـ بيروت: 1974م.
171- النحو العربي والدرس الحديث/ د. عبد الراجحي/ بيروت: 1979م.
172- النحو وكتب التفسير/ د. إبراهيم عبدالله رفيدة/ منشأة النشر والإعلان/ ليبيا: 80-81م.

فهرس الموضوعات

الفصل الثالث:

الفصل الرابع

الفصل الخامس:

